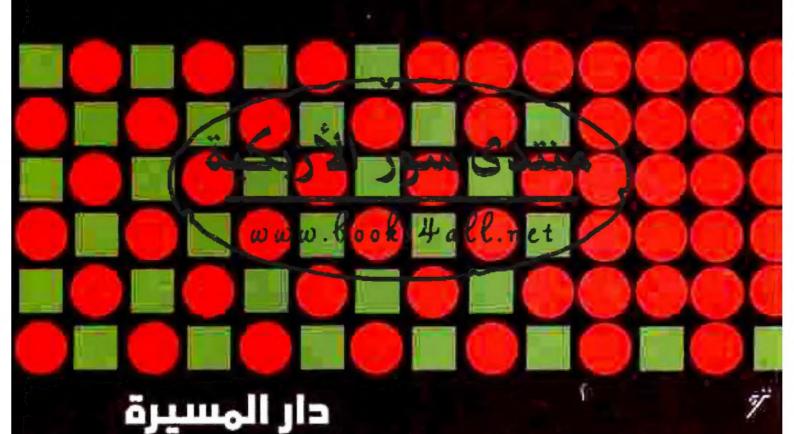
الدكتورعصمت سيف الدولة

الأعزاب ومشكلة الديمقراطية في مصدر





WWW.BOOKS4ALL.NET

https://www.facebook.com/books4all.net

الأعزاب وَمشكلهٔ الديمقراطية في مصتر

الدكتور عصمت سيف الدولة

الأعزاب وألمن المعالمة المعالمعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة الم



بسر الله الرحود الرحت () بسر الله الرحود الرحت الرحت ()

ان النباس العادبين هم الزين يولفون الجنس البشري وليس هذاك من هوم كرير بالاهما) غيرالشب جان جاك مروسو

اولا: الأعزاب والدستور

١ -- في يوم ١١ نومبر ١٩٧٦ التي رئيس الجههورية بياتا نسى مجلس الشبعب بمناسبة المتتاح دور انمتاده الاول جاء ميه : « . . . تد اتخذت قرارا سيظل تاريخيا يرتبط بكم وبيوم المقتاح مجلسكم الموقر هو ان تنحول التنظيمات الثلاثة ، ابتداء من اليوم ، الى احزاب . . . ان هذا الترار ينطوى على تحول اعمق مما ويدو منه وعلى مسئوليات اكثر مما ترى العين من النظرة الاولى ٠٠٠ قالدممتور الدائم في تقديري يتسم لهذا التطبور الجنفري مني البيناء النبياسي العسام لبلانها ، وحدا أسبر قبد يعنى لكيم بحلبه وتأمليه ... ولكن هناك نصوص اخرى لا بسد مسن أن تراجسع على ضوء هذا القسرار وخصوصا النظسام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي ، وفي تصوري انه أصبح سن المحتسم أن يكون هذا النظام الاساسى منظها للاحزاب بعد أن تفسر الشبعب بالتجربة الديموقراطية وبكم هذه القفزة الرائمة خلال المعركة الاخبرة بين الاحزاب الثلاثة ، ولا اربد أن اسبقكم إلى التفاصيل ولكن مناك نتائج لا بد أن تترتب منطقيا على هذا القرار . أن يسد الانحساد الاشتراكي بالضرورة سنرتفع نهائيا عن الاحزاب وسوف يصبح كسل حزب حرا تماما في ادارة نشماطه في حدود القوانين والمستور ...» ۲ ــ ان هذا ۱ البيان ـ القرار » قد حرك المعالا واستدعى ردود امُعَالَ تَتَمَّقُ مِنَ اتساعها وعبقها مِع خطورته ، مرجع هبـذه الخطـــورة الى أنه بتصل أتصالا وثبقا بقضية الديبوقراطية شكسلا ومضمونا . مهن حيث الشكل هو قرار اتخذه رئيس الجههورية واعلنه واعطهاه صيفة توحى بأنه وأجب النتفيذ فورا « من اليوم » وأنه « لا بد » مسن مراجمة بعض نصوص القوانين القائمة لتتلاءم معه ، وانه « اسبح من المحتم » تفيسير النظام الاساسى للاتحاد الاثمتراكي العربي · هــذا الشكل يمس في المسهيم قضية الديموقراطية ، أذ أن الديموقراطية تعنى - اول ما تعنى - اسلوب اتخاذ الشعب القدرارات التي سيطالب باحترامها ويتنفيذها ، وبالرغم من تعدد وسائل مهارسة الشمعه لحقه الديبوقراطي في انفساذ القرارات (مباشرة أو مسن طريق النواب أو الاستنتاء . . اللغ) قان جوهر الديموقراطية يبقى في استاد أو أمكان اسماد القرار الى ارادة الشبعب . وهي ارادة غير جائز ادماؤهما أو المتراضها أو تصورها ولو سن اكتسر وسائسل التعبير سخبا وضجيجها ولكنهها تعسرف بأساليسب دسنوريسة وقانونيسة محددة حيث يدلني كبل مواطبان معروف الاسم ثابت الشخصيبة برايسه تعبيرا من ارادته في امر يراد معرفة الارادة الشمبية فيه ، ومن هنسا نان « البيان ــ القرار » الذي اعلنه رئيس الجمهورية يثير ــ نيما لو الحــذ على انه امر واجب الطاعة ــ سؤالا عن علاقته بارادة الشعب . اما من حيث المضمون فان « البيان ــ القرار » قد انطوى علــى مضمونين احدهما ايجابي والاخر سطبي .

أما المضمون الايجابي مانه يتمثل في انشاء ثلاثة احزاب . صحيح أن ذلك قد اتخذ صيغة تحويل تنظيمات ثلاثة تابعة للاتحاد الاستراكي العربي الى أحزاب مما قد يوحي بأنه لم ينشيء أحزابا بل غير اسماء التنظيمات الثلاثة ، ولكن هذا الايحاء لا يتفسق مع ما قرره البيان من ان « يد الاتحاد الاشتراكي بالضرورة سوف ترتفع نهائيا عسن الاحزاب وسوف يصبح كسل حزب حرا تماما في ادارة نشاطه في حدود القوانين والدستور » ، أن هذا المولد المستقل عن الاتحاد الاشتراكي العربسي يتطع الصلة التنظيمية بينه وبين الاحزاب من حيث هي منظمسات جماهيرية مستقلة حتى لو بقى الافراد كما هم وحنى لو بتيت البرامع المعلنة كما هي ، أن القرار انصب اساسا على انشناء المسؤسسات الني اسماها اجزابا أو بمعلى أخر أن « الشخصية الاعتبارية » التي تميسز الحزب عن الننظيم السابق قد جاعت بالقرار ولم تكن موجودة من قبل . ولما كان الحزب هو مؤسسة جماهيرية بقبمه اعضاؤه الديسن يختارون بعضهم البعض على اساس من وحد قاللكر أو وحدة المسوقف فسأن المضمون الابجابي للقرار وهو انشاء الاحزاب الثلاثة مسن تنظيمات ثلاثة مبق انشاؤها واختيار مقرريها يثير _ نيما لو اخذ على أنه امر واجب الطاعة _ سؤالا عن مدى علاقة الجماهير عامة ، واعضاء كل تنظيم خاصة ، بالاحزاب التي انشئت لهم ولم ينشئوها هم ، واقتصار الاحزاب على ثلاثة وبالتالي حصر اختبار الشعب في ثلاثة بدائل معينة له مسن تبل ، مدى علاقة هذا كله بالديموقراطية .

أما المضمون السلبي غانه يتمثل غيما اصاب الانتساد الاشتراكي العربي من هذا القرار الذي تضمن امرا بأن ترمع يده عن تنظيمات تابعة له ، وعن اعضاء سبق أن اختاروا عضويته ، وهي اختبارية ، وسبسق أن تعهد كل منهم كتابة في طلب العضوية بالمحافظة على الانحساد الاشتراكي العربي والالتزام بوثائته الفكرية وقانونه الاساسي مع المخطئا أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي لقوى الشعب المعالمة ، وهو صيفة تحالفها واداتها في نشاطها طبقا للهادة المخامسة من الدستور ، وأنه صيفة للمهارسة الديموقراطية تبلها الشعب في عديد من الاستفتاءات الحرها الاستفتاء على ورقة اكتوبر ذاتها ، وأن مجموعة من القواعد الامرة والناهية تضهفها الدستور وقانسون العقوبات وقوانين خاصة الحرى تحمي الاتحاد الاشتراكي من التقويض أو التقليص او المتاس غان القرار الذي تضمنه بيان رئيس الجمورية بثير — فيما لو اخذ على أنه أمر واجب الطاعة — معؤالا عن مدى دستوريته .

وهكذا نرى أن السؤال الأول الذي أثاره « القرار ــ البيان » هو ما أذا كان وأجب النفاذ أم لا ، وعلى أساس الأجابة على هذا السؤال تتوقف الأجابات على مدى علاقته بالديموقراطية وبارادة الشعب وبالدستور والقوانين المكملة له .

٣ ــ تكون قرارات رئيس الجمهورية ملزمة وواجبة النفاذ اذا كان اصدارها يدخل ــ من حيث الاسناد ــ في نطاق سلطاته المقررة في الدستور وأن يكون مضمونه متفقا مع احكام الدستور ، وسنتنساول هذبن الوجهين على التوالى ،

 خول دستور ۱۹۷۱ رئیس الجمهوریة سلطات واسعة فهو. رئيس الدولة وهو رئيس للسلطة التنفيذية وله في يعض الحالات حسق اصدار ترارات لها توة القانون وهو رئيس السلطة التضائية وهو رئيس المجالس التومية المنخصصة وهو القائد الاعلى للتوات المسلحة وهسو رئيس هيئة الشرطة وهو الذي يعلن حالة الطواريء متصبح له السلطات المتررة نسبى قانون الطوارىء رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رشه ۳۷ لسنة ۱۹۷۲ ، سنعود الى هذه السلطات بالتنصيل نيها بعد. يكنى أن نؤكد هنسا على أنه بالرغم من أنساع هذه السلطات وشمولها لا يدخل نيها على أي وجه أنشاء الاحزاب أو المساس بالاتحاد الاشتراكي العربي ، وبالتالي لا يدخل ميها قرار تحويل التنظيمات الثلاثة التابعسة للاتحساد الاشتراكي العربي الى احزاب ثلاثة « حرة تهاما » ومستقلة عنسه . كما أن هذا لا يدخلُ ايضا في سلطاته كرئيس للاتحاد الاستراكي العربي اذ ليس لرئيس الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة تصغبته ولسو بالتدريج ، ولا أعفاء أعضائه من التزاماتهم قبله ، ولكن « القسرار سـ البيان » يدخل ـ على سبيل القطع سه في أي وقت ثساء ، فالمادمُ ١٣٢ من الدستور تنص على أن : « يلقى رئيس الجمهورية عند انتتاح دور الانعقاد العادى لمجلس الشمب بيانا ينضمن السياسة العامة للدولة ولسه الحسق نسى القاء بياتات اخرى أمام المجلس ، ولمجلس الشعب مناتشة بيان رئيس الجمهورية » .

اذن ، نهن حيث الاسناد لا يعتبر بيان رئيس الجههورية قسرارا واجب النفساذ ، ولا بد من اجل سيادة القانون والديموقراطية سالتجساوز عن الصيغة القطعية التي جاعت في البيان واعتبار ما سمى فيسه قرارا مجرد رغبة او اقتراح من رئيس الجههورية قابلة للمناقشة من حيست المبدأ ومن حيث الاحزاب التي تريد انشاءها عددا ومبادىء ومن حيث علاقتها بالاتعاد الاشتراكي العربي ، ويكون التسابق السي تنفيذ ما أعلنه رئيس الجمهوريسة ، أو تنفيذه فعسلا ، تبرعسا لرئيس الجمهورية بسلطات غيسر مقررة لسه دستوريا وهسو مناقض لمسدا الديموقراطية ولسيادة القانون معا .

هذا من حيث سلطة اصدار القرار ، أما من حيث تناقضه مسع احكام الدستور ، فيها لو اخذ على أنه أمر واجب الطاعة سا فسنوضحه فيها يلسي :

مخاطر عدم الدستورية :

ه ــ اشار رئيس الجمهورية في بيانه الى أن المستور الدائم عي تقديسره يتممع لتحويل التنظيمات الثلاثة التابعة للاتحساد الاشتراكي العربي الى احزاب ثلاثة حسرة تماما ، ثم قال سيادته مخاطبا اعضاء مجلس الشعب : 3 وهذا ابر قد يمن لكسم بحثه وتأمله وهي دمسوة للمناتشة . وقد يمن لمجلس الشمعب أن يناقش البيان أممالا لحقيه المقرر عى المادة ١٣٢ من الدستور ، وقد يعن له أن يحول اقتراح رئيس الجمهورية الى تانون ليضفي عليه توة النفاذ الشرحي . او قد يكتفسي بالمواققة عليه ، أو قد يتبل الدموة الموجهة اليه للانضهام الى لجنهة مركزيسة موسعة في الانحاد الاشتراكي العربي تنفهذ رغبه رئيس الجبهورية او تصوغ قواعد تنفيذها ، لمي مواجهة كل هذه الاحتمالات سنثبت عيما يلي أن القرار من حيث المضبون لا يتفق مع أحكام المستور القائم ، وكما أن ليس لرئيس الجمهورية أن يتجاهل أو يتجاوز أو يخالف الدستور ، غليس لجلس الشعب او لاية مؤسسة اخرى في الدولة ان تنجاهله أو تتجاوزه أو تخالفه . هذا مع الاعتراف الكامل بحق كل من رئيس الجمهورية أو ظث أعضاء مجلس الشنعب طلب تعديل الدستور طبقا للاجراءات وفي المواهيد المنصوص عليها في المادة ١٨٩ واخرها استفتاء الشمعية . ولكن ما دام العستور قائما قلا يملك احد حق تجاهله او تجاوزه او مخالفته . لان الدستور هسو القانون الاساسي ، وطبقا للمادة ٦٥ منه : ٥ تخضع الدولة للقانون ٤ ، لا أحد ... اذن ... هـمارج الدولة ولا مسوق النستور . 7 — ترسى الدسانير عادة أسس نظام الحكم في الدولة ثم تتولى توانين العتوبات حماية تلسك الاسس بفرض عقوبات مشددة على من يمس أو يناهض أو يغير نظام الدولة أو يحرض أو يحبذ مناهضت وتغيييره ، ذلك لان ما يعتبر من أسس نظام الدولة اخطر من أن تكتي لحماينه المسالة السياسية أو الادارية ، وقد أرسى دستور 1971 أسس نظام دولة مصر العربية في الباب الاول منه ، وتولى قانون العقوبات وقوانين جنائية خاصة أخرى حماية تلك الاسس بقرض عقوبات جسيمة — قد تصل الى حد الاعدام وقت الحرب — لمن بحساول عقييير نظام الدولة ، فها هو نظام الدولة طبقا للدستور الدائم ؟،

تنص المادة الاولى بن الدستور على أن:

« جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديموقراطي واشتراكي يتوم علمى تحالف شوى الشعب العاملة » .

الى هنا فقط بجب على كل الذين يناهضون تحالف قوى الشعب العاملة أو يحبذون مناهضته ، أو يريدون أن يستبدلوا به جبهة أحزاب مثلا أن ينتبهوا بشدة إلى المخاطر التي تنطوي عليها مواقفهم ، أن كل المناقشات التي أثبرت حول قرار تحويل التنظيمات إلى أحزاب قسد تجاهلت هذه المادة الاساسية بن الدستور وأتجهت مباشرة السي المسادة الخامسة التي تنحدث عن الاتحاد الاشتراكي العربي ، وقد ذهبت بعض الاراء فعلا إلى أن أنشاء الاحزاب لا يهس صيفة تحالف قسوى الشعب الماملة ، وهذا مبكن أن يكون صحيحا لو أنشأت كل قوة بن قوى التحالف وهي سبنص الدستور سالفلاحون والمسال والجنسود والمنتبون والراسمالية الوطنية تنظيمها أو حتى حزبها داخل الاتحساد الاشتراكي والراسمالية الوطنية تنظيمها أو حتى حزبها داخل الاتحساد الاشتراكي تكون أحزابا يجمع كل منها موقف سياسي وليس موقعا أنتاجيا فلا علاقة لها بتحالف قوى الشعب العاملة ، وقد يكون مقيدا لكل من يعنيهم الامر أن نذكرهم بكيف تم تحديد تلك القوى ولماذا أختص العمال والفلاحسون بخبسين في المئة على الاقسل ،

٧ — باختصار شدید لقد تم هذا التحدید فی اللجنة التحضیریة للمؤتیر الوطنی للتوی الشیعیة التی اتعقدت ابتداء من ٢٥ نونهبر ١٩٦١ (قبل أن یتقرر العزل السیاسی ، وقبل أن یصدر المیثاق ، وقبل أن ینمس فی دستور ١٩٦٤ علی الاتحاد الاشتراکی العربی) وکان من بین مسا بحثته ضوابط اختیار اعضاء المؤتیر الوطنی للقوی الشیعیة ، فاتجهت سوابط مرة فی تاریخ مصر — الی الاخذ بعقیاسین ، بالاضافة السی

الانتخاب المباشر السري ، متياس الاسمام في الدخل التومي ومتياس الاهمية النسبية التصاديا ، وتولى الاخصائيون في الالتصاد ـ ولم يكن من بينههم عمال أو قلاحون ــ الاحتكام إلى الارقام قحصل القلاحون على ٢٧ ٪ والعبال على ٢١ ٪ والراسمالية الوطنية على ١١ ٪ واعضاء النتابات المهنية على ١٤ ٪ والموظفون عسلى ١١ ٪ واعضاء هيئة التدريس على ٦ ٪ واعطى الطلبة ٥ ٪ والنساء ٥ ٪ علسى اساس ان الــ ٥ ٪ هي الحد الادني لضمان الفاعلية ، لم يكن الاختيار اذن اعتباطا او تبرعا ، ولم يكن متوقفا على الاختيار الذاتي لاى واحد ولكن علسي اسس اقتصادية اجتماعية واقعية ، أن هذه النسب قد نتغير ، ولا بد انها تغيرت منذ ١٩٦١ لمسلحة العمال والفلاحين ، ومع ذلك مان السذى نستطيم أن نؤكد عليه هذا هو أن تحالف توى الشبعب الماملة تحالف توى منتجة او تحالف مصالح بين قوى اجتماعية وليس تحالف مواتف بين قوى حزبية ، وهذا هو التحالف الذي نص الدستور على أنسه قاعسدة مظام الدولة ، قد يكون للتحالف مضمون اخر ، كأن يقال أن الجبهسة تحالف بين احزاب ، ولكنه على اي حال ليس التحالف الذي قام عليسه نظام الدولة في دستور ١٩٦١ ودستور ١٩٧١ كليهما • واستبدال تحالمه بتحالف مع اختلامهما مي الاسماس لا يعني الا مض تحالف من أجل اقامة تحالف جديد . وبالتالى مان استبدال تحالف الاحزاب بتحالف موى الشمب العاملة _ حتى مع اشتراط بقاء نسبة الخمسين في المائة مسى كل حزب _ مناقض لحكم المادة الاولى من الدستور ، هذا بدون حاجة الى التعبير عن جهلنا بكيلية الزام الاحزاب بنسبة ٥٠ ٪ سن المسال والقلاحين اذا رفض العمال والقلاحون مثلا الانتماء الى احد الاحسزاب وماذا سيكون الجزاء على هذا: هل يصبح الحزب غير شرعى مثلا ١٠٠٠

A ـ وقد يمكن التفاضي عبا يتعرض له تحالف قسوى الشعب العالمة كاساس لنظام الدولة لو أن الدستور قد سكت من الصيفة التنظيمية لهذا التحالف ، ولو كان قد مسكت لامكن مناقشة ما قاله رئيس الجمهورية من أنه « أصبح من المحتم أن يكون هذا النظام الاساسسي المهمورية من أنه « أصبح من المحتم أن يكون هذا النظام الاساسسي لا يسمح بهذا التفاضي . لان الدستور في مادته القامسة قد نص على كيفية تنظيم تحالف توى الشعب العاملة . تقول المادة الخامسة فقسرة أولى من الدستور : « الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيمانه القائمة على أساس مبدأ الديموتراطية تحالف قسوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثنين والراسمالية الوطنية وهو اداة هسذا التحالف في تعيق قيم الديموتراطية والاشتراكية وفي متابعة العمل الوطني في مختلف مجالاته ودفسع العمل الوطني الى أهدانسه المرسومة » .

أن للمادة الخامسة من الدستور عقرة الخرى سنعود اليها ، وأنها أوردنا النترة الاولى معمل لانها مكملة للمادة الاولى من الدستور . نسادًا جمعنا بينهما يتبين بوضوح تاطع أن نظام الدولة - طبقا للدستور القائم _ قائم على اسناس: « تحالف قوى الشبعب العاملة ممثلا _ اى التحالف ـ مَى الاتحاد الاثبتراكي العربي » · وأن الاتحاد الاثبتراكي العربي هو « التنظيم السياسي » لتحالف قوى الشعب العاملة واداتها ، ولبسس « تنظيما سياسيا » لتوى الشعب العاملة واحد المواتها . أن الصيغة قاطعة في أن الاتحاد الاشتراكي هو لتنظيم السياسي الوحيد والاداة الوحيدة لتحالف قوى الشبعب العاملة بدون مانع من تعدد تنظيماته . اي تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي وليمنت تنظيمات توى الشعسب الماملة ولا تنظيمات « حرة تهاما » ترقع عنها يد الاتحاد الاشتراكسي المرمى ، لهذا كان الدستور وما يزال يتسع للمنابر داخل الاتحساد الاشتراكي العربي وللتنظيمات التابعة له باعتبار أن كل حسده ترتيبات داخل الاتحاد الاثبتراكي العربي لكيفية تشاط امضائه مع الحفاظ على وحدته ، ولكنه على سبيل القطع لا يتسع ولا يسمع بأن يكون لتحالسف قسوى الشمب العاملة تنظيم غيسره ولا يتسع ولا يسمح باستقسلال تنظيمات الاتحاد الاثستراكي المربي عنه او أن ترقع بده عنها أو أن يكون لتسوى الشبعب العاملة تنظيمات اخرى خارج الاتحاد الاشتراكي العربي او موازية لسه واخيرالا يتسم الدستور ولا يسمح أن يكون الاتحساد الاشتراكي المربى تابعا لتنظيمات او احزاب مستقلة منه يقدم لها الخدمات ولا بلزمها موقفا معينا .

٩ - قد يقال أن الفقرة الثانية من المادة الخامسة من الدستسور تنص على : « ويؤكد الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة تحالف تسوى الشبعب العاملة عن طريق العمل السياسي الذي تباشر تنظيماته بين الجماهير وني مختلف الاجهزة التي تضطلع بمسئوليات العمل الوطني . ويبين النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكي العربي شروط العضوية قيه وتنظيماته المختلفة وضمانات ممارسة نشاطه بالاسلوب الديموةراطي على أن يبثل العبال والقلاهون في هذه التنظيمات بنسبة خمسين في المائة على الاقل » • ثم يقال أن هذه فقرة من مادة في الدستور ذاتسه تبيسح أن يكون للاتحاد الاشتراكي العربي تنظيهات متعددة وتحيل الي النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكي العربي في شان تلك التنظيمات . فيكفي _ اذن _ بدون هاجة الى تعديل الدستور تعديل النظ___ام الاساسى للائحاد الاشتراكي المعربي على وجه تصبح به تنظيماته المتعددة احزابا عدة ، ونحسب اننا تد رددنا على هذا من تبل ، وهذه هي القنرة الثانية من المادة الخامسة تشترط صراحة وليس ضهنا تيام رابطة تبميسة بين الاتحاد الاشتراكي العربي وتنظيماته المختلفة تجمل تلك التنظيمات مجرد ادوات له ، يقول النص : « يؤكد الاتحساد

الاثناراكي العربي سلطة تحالف قوى الشعب العابلة عن طربق العبل السياسي الذي تباشره تنظيماته » وهو قاطع الدلالة في أن «الفاعل» هو الاتحاد الاشتراكي العربي و « موضوع غطه » هو تأكبت سلطة تحالف قوى الشعب العابلة ، ووسيلته هي العبل السياسي الدذي تباشره التنظيمات التابعة له (تنظيماته) ، استقلال التنظيمات _ مهبا كانت اسماؤها _ عن طريق الاتحاد الاشتراكي العربي غير ممكن دستوريا قان استقلت فهو أنشاء جديد وقطع لصلتها بالاتحاد الاشتراكي العربي ومساس شديد _ يصل الى حد التصفية _ بالاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم لقوى الشعب العابلة ، فهو الفاء ولو بالتدريج للتحالف الغربي كتنظيم لقوى الشعب العابلة ، فهو الفاء ولو بالتدريج للتحالف الذي هو قاعدة نظام الدولة .

14 - واخيرا قد يقال ، أن الاتحاد الاشتراكي العربي سيبقسي تتبعه منظمات الشباب والنساء ويمثلك الصحف ثم أنه سيبقي « راعيا » الا تخرج الاحزاب « الحرة تماما » من شروط انشائها : الوحدة الوطنية . السلام الاجتماعي ، حتمية العل الاشتراكي ، ويفتح هذا القول بابسا واسما يؤدي الى متاهات دستورية وقانونية وقعلية لها أول وليس لها أخر . أولها ما هي الوحدة الوطنية ، وما هو السلام الاجتماعي وما هي حتمية الحل الاشتراكي ؟، لنضرب بالوحدة الوطنية مثلا .

جاء النص على الوصدة الوطنية في المادتين ٧٣ و ٧٤ من الدستور ، المادة ٧٣ مهدت الى رئيس الجمهورية بالسهر على هماية « الوحدة الوطنية » . والمادة ٧٤ أعطت رئيس الجمهورية سلطات مطلقة فسي اتخاذ ما يراه من اجراءات اذا قام خطر يهدد « الوحدة الوطنية » . ولكن الدستور لم يبين ماهية الوحدة الوطنية أو شروط تحققها أو المساس بها وترك كل هذا لتقدير رئيس الجمهورية ، ثم صدر قانون حمايسة الوحدة الوطنية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ ، الذي يقال أنه مكمل المدستور ،

غذكر في المادة الاولى بنه أن : « حباية الوحدة الوطنية وأجب على كل مواطن وعلى جبيع مؤسسات الدولة والمنظمات الجماهيرية العبل على دعمها وصيانتها ، ويتصد بالوحدة الوطنية في نطبيق هذا القانسون الوحدة القائمة على احترام نظام الدولة والمقومات الاساسية للمجتبع كما حددها الدستور وعلى وجه الخصوص (أ) تحالف توى الشمب العالمة . (ب) تكافؤ الفرص والمساوأة بين المواطنيات في الحقوق والواجبات . (ج) حرية العتيدة وحرية الرأي بما لا يمس حريات الاخرين أو المقومات الاساسية للمجتمع ، (د) سيادة القانون ، وتقوم الوحدة الوطنية على أساس أعطاء الأولوية دائما لاهداف النضال الوطنسي والمتحرري وعلى المضلية المسالح القومية الشاملة على المسالح الخاصة والتحرري وعلى المضلية المسالح القومية الشاملة على المسالح الخاصة والتحرري وعلى المضلية المسالح القومية الشاملة على المسالح الخاصة الكبل موة أو طائفة أو غلة احتماعية » .

ان هذه المادة الانشائية لا تكاد تفعل شيئا الا اعادة بعض نصوص الدستور ثم تضيف اضافات غير قابلة للتحديد « النضال الوطني » » « اغضلية المصالح القومية الشاملة » ، ومع ذلك لننظر ماذا تقلول الملادة الرابعة : « يعاقب بالحبس كل من عرض الوحدة الوطنية للخطر » بان لجأ الى العنف او التهديد او أية وسيلة اخرى غير مشروعة لناهضة السياسة العامة المعلنة للدولة او للتأثير على مؤسساتها السياسية او الدستورية في اتفاذ قرار بشانها » ، فاذا لاحظنسا ان السياسة المعلنة للدولة للمعلنة وليس الخفية للمي ما يجيء في منابسان الحكومة امام مجلس الشمب ، غانه للمن اعتبار أيلة مظاهرة طلابية مثلا » او منشور يوزع مهما كان حجم توزيمه خطرا بهدد الوحدة الوطنية ، وهذا التفسير للمع ذلك لا يقيد رئيسس الجمهورية الذي من حقه أن يسهر على الوحدة الوطنية وأن يقسرر الاولويات والاغضليات ، . .

كل هذا يمكن ان يؤدي الى ان الاحزاب المنشأة ستكون تحت رقابة رئيس الجمهورية بحكم الدستور او تحت رقابة القضاء بحكم القانون نما هو دور الاتحاد الاشتراكي العربي 1.. الابلاغ مثلا 1.. اذا كان الامر على هذا الوجه من الفهوض في شأن الوحدة الوطنية التي نص عليها الدستور ونظم حمايتها قاتون قائم ، فما بالنا بالسلام الاجتماعي وما هي مظاهره وحدوده ومن هو حارسه ، وما بالنا بحتية الحل الاشتراكي ومن الذي نمسر حدي الان حدما هو المقصود بحتية الحل الاشتراكي اذا كان المتصود بها شيئا غير التزام احكام الدستور الذي ينص نمي مادولة الاشتراكي » ونصل ما يعنيه بذلك مادمل الاثني (المواد من ٢٣ الى ٣٩) ،

الواقع أن هذه الحدود ــ القيود تتلخص في النهاية في أن علمى الاحزاب المنشأة احترام الدستور والقوانين المسائدة ، وليس في هذا جديد يستوجب أن تحل رقابة الاتحاد الاشتراكي العربي محل رقابة

القضاء . غوراء هذه الحدود المسندة رعايتها للاتحاد الاستراكي العربي مجرد رغبسة في ابقاء اسم الاتحاد الاشتراكي العربي لا اكثر من هذا . ولا يتيسم كسل هذا رابطة من أي نوع بين الاتحاد الاشتراكي العربسي (الاسم) وبين الاحزاب أذ تنشأ حرة تهاما وترضع يده عنها نهائيا ،

11 ــ لماذا صدر أذن قانون الوحدة الوطنية (٢٤ لسنة ١٩٧١) ونص في المادة الثانية على أن « الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد المعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة . وهو يكفل اوسع مدى للمناقشة المحرة داخل تشكيلاته والتنظيمات الجماهيرية المرتبطة به ولا يجوز أنشاء تنظيمات سياسية خمارج الاتحماد الاشتراكي العربي أو منظمات جماهيرية الحمرى خمارج المنظمات الجماهيرية التي تشكل طبقا للقانون » . 8.

ان هذا جزء من سؤال اعم لا نعرف الاجابة الكاملة عليه هو : لماذا صدر قانون الوحدة الوطنية اصلا 1.. ومع ذلك فاننا نعسرف ان تقرير لجنة الشئون التشريعية الذي قدمت به القانون الى مجلس الشعب في دورته غيسر العادية قد جهاء فيه :

« اعادت المادة الثانية النص على عدم جهواز انشاء تنظيمات سياسية خارج نطاق الاتحاد الاشتراكي العربي ، وهو الحظر التائهم منذ صدور تانون حل الاحزاب السياسية بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لمئة ١٩٥٣ ، كما أنه لا يجهوز انشاء منظمات جماهيرية خارج المنظمات الشرعية التي تشكل طبقا للقانون وأن فلسفة نظامنا الاجتماعي والسياسي كلسه كما يحددها الميئاق قائمة على نكرة التحالف وأن الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم الذي يجمع التحالف وهو التعبير الصحيح عسن الوحدة الوطنية » .

ونعرف ان المذكرة الايضاحية لقانون الوحدة الوطنية قد اكدت :

« لما كان الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد الذي يعبر عن تحالف قوى الشعب العالمة ا يعن وحدته الوطنية فانه بسن المحظور بداهة ان يسمح باقامة تنظيمات سياسية اخرى تفتت الوحدة القائمة على تحالف قوى الشعب العالمة ، وبالنالي فأنه لا يجوز اقامة منظهات جماهيرية التي تقوم شرعا فسي ظل القانون مثل النقابات والجمعيات والتعاونيات والغرف التجاريسة والصناعية والاتحسادات » .

ونعرف أن مقترح قانون الوحدة الوطنية السيد الدكتور جهال الدين العطيئي (أعلن رئيس الجمهورية يوم ٢٧ مارس ١٩٧٦ أن القانون أعد بالانفاق معه) قدد أجاب على هذا السؤال خلال مناقشة مشروع القانون في مجلس الشعب ققال : « الشيء الغريب الذي فاتنا جميعا منذ أن اصدرنا الميثاق أنه لا يوجد نص واحد في أي وثيقة سياسية يقول بان الاتحاد الاشتراكي المعربي هو التنظيم السياسي الوحيد ، هاي

وثيقة سياسية بما فيها الميثاق والدستور خالية من النص على ذلك ولكنه مستفاد ومستنتج واستقر عليه الامر ولكن لا يوجد نص صريح به ، ومثل هذا النص لم يرد الا في التقرير الذي عرض في المؤتبر القومي للاتحساد الاشتراكي العربي في شهر فبراير الماضي ، ولقد اخذ هذا النص من التقرير الذي وافق عليه المؤتبر القومي للاتحساد الاشتراكي العربي والذي جاء فيه بمناسبة اعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكي ان الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم الوحيد » .

ونعرف أن أحد أعضاء مجلس الشعب (السيد صغوت محي الدين) اعترض خلال المناقشة على تفاهة العقوبة المقررة في القانون الجديد لن ينشىء تنظيما سياسيا وقال: « تقضى هذه المادة بالحبس لكل مسن انشأ أو نظم أو أدار جمعية ١٠ المخ ، وفي رأيي أن من يقوم بمثل هذا العمل أنما يهدم بسه قسوى الشعب العامل وجدير بعقوبة أكبر مسن الحبس ،،، ») فرد عليه الدكتور جمال الدين العطيفي قائلا:

« لقد استفرق نظر هذه النقطة التي يشير البها المسيد الزميسل ثلاثة أيام أمام اللجنة لتفكر في تحديد المتوبات والنص على عقوبــة مناسبة لكسل حالة ، والجريمة التي يشير اليها السيد الزميل وهسي انشاء تنظيم لناهضة توى الشعب العاملة وهدمها ينظمها القانون رتم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ الذي اضبغت اليه المادة ٩٨ مكررا ونصها كما يلي : « يعاتب بالحبس وبغرامة لا تتل عن مائة جنيه ولا تنجاوز الف جنيه كل من انشأ او نظم او ادار جمعية او هيئة او منظمة او جماعة يكسون الفرض منها الدعوة بأيسة وسيلة المي مناهضة المبادىء الاساسيسة التي يتوم عليها نظام الحكم الاشتراكي في الدولة او الحض على كراهيتها او الازدراء بها والدعوة ضد تحالف توى الشبعب العاملة ، . ماذا ثبت ــ ما يزال الكلام للدكتور المطيفي ــ أن هناك من أنشأ تنظيما يهدف الى سعارضة قوى الشبعب العاملة أو الى قلب النظام الاسلمس للمجتمع بالتوة وبالوسائل غير المشروعة طبق بشانه حكم هاتين المادتين (١٩٨) و (١٩٨ مكرر) اللتين سبق لي الاشارة اليهما ، ولكن الامر هنا فيي مشروع هذا القانون (قانون الوحدة الوطنية) يتعلق بمجرد انشساء تنظيم مقط ، وقد اوضحت المذكرة الايضاهبة لمشروع هدذا القانون الفرق بين نطاق المادتين ١٨ أ و ١٩ أ مكرر والمادة التي نحن بصددها . وكما سبق أن ذكرت مان المادة الثالثة من مشروع هذا القانون انمسا تشير الى مجرد انشاء تنظيم بصرف النظر عن الهدف منه خارج نطاق الاتحــاد الاثـتراكى » .

نعرف كل هذا منعرف منه أن نظام الدولة يتوم على أساس تحالف قسوى الشعب العاملة (المادة الاولى من الدستور) وأن الاتحالا الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي لهذا التحالف واداته على المارسة (المادة الخامسة) وأن كونه النظيم الوحيد كان مستنتجا

من النص الدستورى ، وأن المؤتمر القومي للانحاد الاستراكي العربسي قد أقر في اجتباعه في قبراير ١٩٧٢ أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد ، وأن قِانون الوحدة الوطنية لم يضف شيئا الا تاكيد هذا بنص صريح ، وأنه ما يزأل لديّنا تانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٣ يمنع انشاء الاحزاب ، وأن قانون العقوبات في المواد ١٩٨ و ١٩٨ مكرر يعاقب على انشاء الاحزاب السياسية اذا كانت مناهضة للاتحاد الاشتراكي العربي وأن المادة } من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ تعاقب على انشاء الاهزاب السياسية مهما تكن غاياتها اى حتى لو كانت مؤيدة للاتحساد الاشتراكي العربي ، وإن الاتحاد الاشتراكي العربي هو ذاته الصيغة الدستورية والقانونية للوحدة الوطنية ، ونعرف أن ورقة اكتوبر قسد اكدت هسذا كله ونصت باكبر قدر من الصراحة على لسان رئيس الجمهورية : « لقد ارتضى الشمعب نظام تحالف توى الشبعب المامسل اطارا لحياته السياسية . واننا في معركة البناء والتقدم لاحوج مما نكون لهددًا التجمع ، وبن ثم قاني (أي رئيس الجمهورية) أرفض الدعوة الى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الاحزاب ١٠ ٠ واستفتى الشعب في هذه الورقة يوم ١٥ مايو ١٩٧٤ فأقرها ، ونعسرف أنه في أوائل عام ١٩٧٦ ، العام الماضي ، تشكلت ثم انعقدت ما اسميت لجنة مستقبل العمل السياسي ، وجمعت واستمعت الى كامة الاراء التي دارت حول ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي التي وضعها رئيس الجمهورية نفسه ، وكونت لجانا اربع انتهت الى رفض الاحزاب والابتاء على الاتحاد الاشتراكي العربي والسماح بالمنابر هيه ، وعسرض تقريرها على الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي المربي ولجنته المركزية عاقرت وكان ذلك في ١٦ مارس ١٩٧٦ اي قبل ثمانية اشور عقط مسن المتراح رئيس الجمهورية في مجلس الشبعب انشاء الاحزاب مي ١١ توقییسر ۱۹۷۳ ،

ونعرف أن كل هذه النصوص الدستورية والتانونية والقسرارات السياسية ما تزال تائمة وأن المساس مها أو تغييرها ، أو مناهضتها أو الدعوة الى مناهضتها أو تحبيذ مناهضتها ما يزال جريمة تعاقسب عليها توانين مصر العربية فنكاد نستعير كلمة تبلت فسي فرنسا أبان الثورة وطفيان اليعاقبة : « أيه أيتها الحربة كم من الجرائسم ترتكب باسمك » ، ونكاد نجزع من جرأة المساس بتحالف توى الشعب العاملة وبالاتحاد الاستراكي العربي الى درجة حل وحداته الاساسية في احدى المحافظات بدون أن يقطن ، أو يعبا ، الذين حلوها إلى أنه لو كان المرجع في مصر العربية الى سيادة التانون لسبتوا جبيعا الى محاكم الجنايات، ولو كان المرجع في مصر العربية الى العيموقراطية لاستطاع العسال ولو كان المرجع والفلاحون والجنود والمثقفون أو بعضهم الدفاع الشرعي عن تنظيمهم

السياسي . ولكن يبدو أن مرجع الأمر في مصر العربية لم يعد لا السي سيادة القانون ولا الى الديموقر اطبة؛ غليس اقل من أن نسال أولئك الذين يستفلون اليوم بيانا القاه رئيس الجمءورية ويعطونه من عندهم قسوة نفاذ ليست له ليبادروا الى تتويض نظام الدولة « بالعافية » تحت شعار الديموتراطية ما هو الضمان الذي تتدمونه للشعب لكي لا تتوضوا غدا « بالعانية » ايضا ما تبنونه البوم ، لقد وقعتم جميعا طلبات الالتحاق بمضوية الاتعاد الاشتراكي العربى وتعهدتم جميعا ، كتابة ، باحترامه ووانقتم جميما على ورقة اكتوبر وهللتم جميما لورقة تطوير الاتحسساد الاشنراكي العربي واشتركتم جبيعا في لجنة مستقبل العمل السياسي ٤ ووالمقتم جهيما على قرار يتول ان الشبعب يرقض الاحزاب الطبيعيدة والاحزاب المصطنعة ، ومن قبل السهمتم مي صدور قانون الوحدة الوطبية الذى ذهب حرصه على تحريم الاحزاب حد المقاب على أى تنظيم مهما تكن اهدائه . . كل هذا تحت شعار الوحدة الوطئية تسارة والسلام الاجتماعي تسارة وحتميسة الحسل الاشتراكي تسارة ثالثسة ، وباسم الديموقر أطية في كل الحالات ، وهاائتم لل ولسم يمض سوى ثمانية اشمر - تحاولون تقويض كل هذا باسم الديموقراطية أيضا ، نما هي خطواتكم القادمة ١٠٠ وما هو الضمان ما دمتم لا تصدقون الشبعب مسا وعدتـــم أ..

ان رئيس الجمهورية قد تفضل واشار في بيانه الى ان * القسرار ينظوي على تحول اعبق مها يبدو منه وعلى مسئوليات اكثر مهسا تسرى المين من النظرة الاولى » ، غلهاذا لا يتوقف بعض المواطنيسن قليسلا ليسالوا حتى يتبينوا تلك التحولات التي هي اعبق مها يبدو من القرار قبل ان يوجروا المسئوليات التي هي أكثر مها ترى العين مسن النظيرة الاولى ؟ . ، الا أن في مصر العربية عبونا دربتها تجارب السنين القليلسة الماضية غطمتها كيف تكون نافذة تدرك ما وراء القرار فندعو اللسه أن يحفظ مصر وشعبها من كل سؤ .

19 ــ اذا اخذنا بيان رئيس الجهدورية في مجلس الشعب يسوم ال نونمبر ١٩٧١ على أنه قرار ملزم واجب النفاذ نورا أو بادرنا الى تنفيذه وقمنا في المحظورات السابقة . أما أذا أخذناه على أنه بيسان أو اقتراح أو رغبسة أو توجيه أو ما شئنا ما عدا الالزام نكسون شد التزمنا حدود الدستور واحترمنا القوانين ورعينا سيادة القانون وعبرنا بغلسك أصدق تعبير عن احترامنا للولا للمنيس الجمهورية بعسدم بغلسة الدستور اليه لا صراحة ولا ضمنا ولا صمتا ، وعسسن المعترامنا لشعب مصر بعدم مخالفته أرادته السابقة أو مصادرة أرادته المتبلة بها نريد الان .

ونحن نختار احترام رئيس جمهورية مصر المربية غلا ننسب اليه ما لا نرضاه له ولا نرضاه منه ، ونحترم ارادة الشبعب اولا واخيرا فسلا نأخذ بيان رئيس الجمهورية الا على أنه بيان ، ولكن هذا البيان ، أذ يصدر منه شخصيا ، يمثل انذارا ب أن مصر العربية تمر بازمية ديمو قراطية حادة لا بد من معالجتها ، ولو اقتضى الامر تعديل الدستور. أن رئيس الجمهورية أذ يقترح الأن الشاء أحزاب مستقلة و «حرة تماما» ويقطع بسأن يسد الاتحاد الاشتراكي العربي سترمع عنها نهائيا ويحتم اعادة النظر في قوانين سارية لا يمكن الا أن يكون قد استشمر ، من موقع سلطته الشاملة ، أن الصيغة التي يترجمها الدستور والقوانيسن الحالية تحتاج الى تغيير جذري ، وهيو تعبير استعمله رئيسس الجبهورية ، لمواجهة امور قائمة او متوقعة يعرفها هو . أن جدية هذا الانذار او الجدية التي يجب أن يؤخذ بها ، تتضاعف أذا تذكرنا أنه لا يمكن أن يسئد الى رئيس الجمهورية من واقع تاريخه وبياناته ومواقفه الصريحة ، الى وقت قريب جدا ، أنه من أنصار الأحزاب أو الحزبية . لا يمكن أن ينسى الشبعب فقامه المستمر المتكرر الى وقت قريب جدا عن الاتحاد الاشتراكي العربي وتحالف قوى الشعب العاملة . فمسأ الذي حدث او ما الذي مبيحدث ١٠ لا بد أنه أمر جلل « أعمق مما يبدو » من القرار ، ينطوي على مستوليات «اكثر مما ترى العين من النظرة الاولى»، ذلك الذي يحمل رئيس الجمهورية على تغيير موتفه فيبادر من جانبه الى تحويل التنظيمات الى احزاب ، أن التوقف عند المدقؤال لم يعد مجديا غلندعه ينضم الى عشرات الاسئلة التي سيجيب عليها المؤرخون ، المهم الان البحث عن حل لمشكلة الديموتراطية في مصر استجابة لاعلان وجودها الذي جاء من تمة السلطة بوم ١١ نومبر ١٩٧٦ .

١٤ ــ هل لا بد من تعديل الدستور ٢٠٠ هذا يتوقف على ما نهندى اليه لحمل مشكلة الديموقراطية في مصر العربية . وحين فزندي المي الحل الصحيح منجد أنه يقتضى تعديل الدستور ملا بد من تعديله ، واذا وجدنا أنه يقتضى الغاء قوانين قائمة غلا بد من الغائها ، أما عن القوانين فيمكن تعديلها والغاؤها بسهولة ، واما عن الدستور فان المادة ١٨٩ منه تقول : « لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة او أكثر من مواد الدستور ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والاسباب الداعية لهذا التعديل فاذا كان الطلب صادرا مسن مجلس الشعب وجب أن يكون موقعا من ثلث أعضاء المجلس على الأقل. ومى جميع الاحوال يناقش مبدأ التعديل ويصدر تراره مى شانه باغلبية اعضائه فاذا رفض الطلب لا يجوز اعادة طلب تعديل المواد ذاتها تبسل مضى سنة على هذا الرقض واذا وافق مجلس الشعب على مبسدا التعديل يناتش بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة المواد المطلوب تعديلها. فاذا وافق على التعديل ثلثا عدد اعضاء المجلس عرض على الشعب لاستفتاء في شانه ، فاذا وافق على التعديل اعتبر نافذا من تاريخ اعلان نيجــة الاستفتاء » .

ان هذه المادة تكشف عن مدى العتبات الإجرائية التي تعتسرض التعديل ، وتكاد تجعله مستحيلا اذا ما تضمن التعديل ما لا ترضى عنه المسلطة التنقيفية القائمة التي ينتمي اليها اكثر من ثلثي الاعضاء . ذلك لاننا قد نهتدي الى أن مشكلة الديموقراطية في مصر العربية اشمل واعم واعمق من مشكلة التنظيمات والاحزاب ، وانها بالتالي — قد تتطلب لحلها تغييرا اساسيا في نظام الحكم بحرم السلطة القائمة من مواقعها . على أي حال لكل مشكلة حل ، ويكفينا في هذه المرحلة من الحديث اكتشاف ماهية مشكلة الديموقراطية .

ثانیا تار بخ مشکلة الد يمقراطية

١٥ ــ لا يمكن علميا ــ القول بأن مشكلة الديموقراطية في مصر تد نشات اليوم او هذا العام او بضعة اعوام قبله ، تقطيع عمر التاريخ الى سنوات منفصلة مستحيل القبول علميا لان التاريخ حركة تراكسم مستمرة , وعلى هذا نستطيع لله الدنا لله ان نتتبع جذور مشكلسة الديموقراطية حتى الى بدء تاريخ مصر الحديث ولن يكون هذا الاسردا لما يعرفه المؤرخون من ازمات وصراعات دارت احتابا طويلة بين الشمعب في مصر وبين المستبدين فيه من ابنائه وغير ابنائه ثم أن كثبرا من الاسباب لا تكشف عن نتائجها الا بعد زمن يتجاوز رؤية الذين بداوا توقعاتهم . ولا شك في أن سعيد بن محمد على ، والى مصر ، حين رای ان يقطع اوصال اخصب جزء من ارض مصر ويوزعه ابعديات على من يريد لم يكن يعلم أنه ينشىء النظام الذي أفرخ الاقطاعيين (كبار . ملاك الاراضي الزراعية) منذ عهده حتى الآن . اولمنك الذين كانوا وما يزالون على راس مائمة اعداء الديمومراطية ، كما لا شك في أن طلعت حرب ، حين اراد ان يستفيد من الظروف الدولية التي صاحبت وتلبت الحسرب الاوروبيسة الاولسي (١٩١٤ -- ١٩١٨) لاستقسلال مصر اقتصادیا ، کما کان یعتقد ، فأنشأ بنك مصر وشركاته لم یكن يعلم أنه يرسى قواعد النظام الذي المرخ الراسماليسين منذ عزده السي الان . اولئك الذين كانوا وما يزالون ، في مصر وغير مصر ، اعداء ديموتراطية الشعب ، وهل كان يعلم او يتوقع أن سيأتي احد تلاميذه ـ احمد عبود _ فيسطنيع أن يقيم الوزارات ويسقطها ، ويدفع النمسن نقدا لمن بيده التيام والستوط فيكون واحدا من الذين المسدوا حكم مصر ورشحوها للنسورة ١.

يكنى ان نذكر تاريخ دستور ١٩٢٣ ، وهو اول دستور نبي تاريخ مصر كما يقولون ، انشأته لجنة من ثلاثين قال عنها سعد زغلول زعيم الشعب انها لجنة الاستياء ، واصدره الملك غؤاد عام ١٩٢٣ ، وهرقه خرقا مشينا عام ١٩٢٨ ، وعطله محمد محمود عام ١٩٢٨ ، والغاه اسماعيل صدقي عام ١٩٣٠ وعاد عام ١٩٣٥ ليعطل نعليا عام ٣٩ باعلان الاحكام العرنية ووضع مصر — شعبا وارضا — في خدمة الحلفاء نسي العرب الاوروبية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) واهدرت احكامه اهدارا مشينا عام ١٩٤٢ حين نرض الوند بقوة سلاح الانجليز ، واهدرت احكامه اهدارا مشينا حين تآمرت احزاب الاقلية مع الملك فتولوا الحكم في مرحلة ما بعد الحرب ، واهدرت احكامه اهدارا مشينا حين دنسع

حزب الوقد ثمن استرداده موقعه الشرعي في الحكم صلحا مع الملك . واهدرت احكامه اهدارا مشيئا حين أقيل حزب الاغلبية من الحكم بعد حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ لتأتي تلك الوزارات مقطوعة الصلة بالشبعب ويكون اخر قرار يصدر منها هو القرار الذي أصدره مرتضى المراغي وزير الداخلية يوم ١٢ أبريل ١٩٥٢ بايقاف الانتخابات . بعدها صقيط الدستور بثورة يوليو ١٩٥٢ .

17 — ولقد كان دستور 1917 دستورا ليبراليا يكاد يكون منسوخا من الدستور البلجيكي ، ولمي ظله كانت الاحزاب الليبرالية مباحسة الحزب الوطني ، حزب الوقد ، حزب الاحرار الدستوريين ، حزب الاتحاد عزب الشعب ، حزب الوقاة ، حزب السعديين ، حزب الكتلسة الوفدية ، حسزب الفلاح ، جبهسة مصر ، ومورست في ظلسه تواعد الديموتراطية الليبرالية : ترشيحات وانتخابات ومجالس نواب ومجالس شيوخ ، وصحافة لكل حزب ولكل مسن يقدر ، وفي خضم تلك المراعات الليبرالية كانت ارادة الشعب فائبة ، نقصد بالشعب اغلبيته من العمال والفلاحين ولا نقصد تلسك الشريحة المنيلة من المثنين التي كانست أبواق الإحزاب وادوات اعلانها ، الشعب الذي نقصده لم يعرف مسن شؤن المارسة الديموقراطية الا تلك اللحظات التي تستدعيه فيها الحكومات لانتخاب النواب او الشيوخ فينتخب سه في اغلب الاوتسات واغلب الدوائر — من تريد السلطة القائمة انتخاله ، غلم يكن غربيا ان حزب الاغلبية التي لا شلك فيها لم يستطع ان يحكم اكثر من بضع سنوات حزب الاغلبية التي لا أبله وبعد ان تصالح مع الملك ايضا .

منها أن قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ جاءت دليلا حاسما على نشل الحياة الديموةراطية الليبرالية السابقة عليها . ويكاد يجمع كل اسانذة القانون العام في مصر على أن فشل الديموقراطية الليبرالية في عهد ما تبل الشورة كان احد اسباب تيامها وأن اختلفوا في أسباب الفشال ذائه . ولكنهم جميعا بذكرون واقعة تاريخية يعرفها الجميع وأن كانت قائمة من الناس تعرف علاقتها بقضية الليبرالية ، تلك الواقعة هي أن الذي قام بالثورة هو تنظيم الضباط الاحرار في التوات المسلحة. يتولون لأن « الشبعب أعزل من القوة المادية التي يمكن عن طريقها وحدها وضع الامور في نصابها » (الدكتور عبد الفتاح ساير داير ــ المانــون الدستوري - صفحة ٣٩١) . أو « لأن الجبهة المدنية لا تستطيع القيام بمثل هذه الثورة لاغتقارها الى الاسلحة والعتاد » (الدكتور مصطفيي ابو زيد ، الدستور المصري - صفحة ١٠٧) ، او ١ لان الضغط على صاحب التاج يحدث في البلاد العربقة في الديموقراطية بواسطة الشعب او ممثليسه بينما تسم الضغط في ممر عن طريق الجيش » (الدكتسور سيد صبري ــ مقال في جريدة الاهرام ــ ٢٧ يوليدو ١٩٥٢) ... البي اخبره ،

١٧ ــ ليس السؤال الذي نطرحه : لماذا قامت ثورة ١٩٥٢ ؟.. السُوَّال المطروح هذا هو : لماذا ، مع اعتراف الجميع بمبررات الثورة ، لماذا قامت بوا جماعة من ضباط القوات المسلحة ولم يقم بها الشعب نفسه ١٠٠١ ان كثيرا ممن عادوا الثورة وممن ايدوها ايضا ياخذون عليها أن الذين قاموا بها جماعة من العسكريين لم يعرفهم الشعب من قبل ولهم يكونوا مستندين الى تنظيم شعبي او حزب ١٠٤ مليكن ، مهن المسئول ؟ الملك ؟ . . لقد قامت المثورة ضد الملك ومن ضباط اقسم وا يمين الولاء لجلالته ، الاحتلال ؟ لقد قامت الثورة والاحتلال مائم وقامست لتنهيسه ، الاحزاب ٢ لقد قامت الثورة ونجحت بدون حزب والغست الاحزاب ، المسئول هو ذلك النظام الذي حرم الشعب من امكانيات الشورة علم يبق الا العسكريون ليثورا . هو ذلك النظام الذي حسرم الشبعب من تكوين أحزابه الثورية غلم يجد المسكريون حزبا ثوريسا يستندون اليسه مي ثورتهم . هو ذلك النظام الذي مشل مي أن يمكن الشمعب من خلال التربية الديموقراطية والمشاركة الفعلية ، من ان يمتلك المقدرة على ردع الذين لم يستجيبوا لارادته ، أن مجرد أن يصل شعب مصر الذي شار عام ١٨٨٢ ووضع لنفسه ارقى دسائير العالم وقتللذ تحت قيادة عرابي ، ونار عام ١٩١٩ وواجه جيوش الاحتلال والشرطـــة وهي تحست قيادة الانجليز وهو بدون متاد ، والذي حمل زعيمه السي الحكم بالرغم من الاحتلال والملك وصنيعته احمد زيور عمام ١٩٢٤، نقسول أن مجرد أن يصل تسعب مصر في ظل دستور ١٩٣٣ الليبرالي ، ويمد ثلاثين عاما من المهارسة الى درجة من العجز تسبم لاعدائه باهدار **دستوره واقصاء حزبه ثم تحول دون أن ينرض هو ارادته دستوريسا أو** بئسورة شعبية غلا يتوم بالثورة التي توافرت اسبابها الانفر من التوات المسلحة هو الدليل الحاسم على نشل الديموتراطية الليبرالية .

والغريب في الامر أن اقطاب النظام الليبرالي الفائسل كانسوا يتوقعون مسن الثورة التي هدمته أن تعيد تسليم مصر اليهم لينشئسوه من جديد ، وما يزال بعض الذين وقفوا فكرا وهركة عند تلك المرحلسة يرددون غضبهم على الثورة لانها لم تسلم الحكم لحزب الوفسد السذي فشل ني قيادة الشعب حتى اضطر المسكريون ساو أتيعت لهسم الفرصة سلكي يحلوا محله في الثورة سوينسي كل هؤلاء أن العيب لم يكن في الاشخاص ، وأنه من التفاهة والسفاهة أتهام الجيل السذي لمجر وقساد ثورة ١٩١٩ بانهم كانوا المسئولين عن فشل نظام فاشل أصلا . لقد قاد معركة الشعب في ظل دستور ١٩٢٣ واحد مسن اطرر واصلب وأكثر المصريسين وطنية هو المغفور لسه مصطفى النحساس ، في الثورة قد وضعته في زعامة الوند ثم سلمته الحكم سيكون اطهر

واصلب واكثر وطنية من مصطنى النحاس ؟ العيب في النظام الليبرالي ذاته ، وكما أن الانطاعي ليس جلادا بالطبيعة للفلاحين ولكنه _ ليبتى القطاعيا _ لا بدله من أن يجلدهم ، وكما أن الراسمالي ليس مستفلا بطبعه ولكنه _ ليبتى راسماليا _ لا بدله من أن يستفل الناس ؛ فأن ألليبرالي ليس عدوا للشعب بطبعه ولكنه _ ليصل الى السلطة أو يبتى فيها _ لا بدله من أن يجرد الشعب من أية سلطة ، وعندما يجرد الشعب ، أي شعب ، من أي سلطة ويحرم من ممارستها ينخلسف للشعب ، أي شعب ، من أي سلطة ويحرم من ممارستها ينخلسف ديموةراطيا ويبقى على هامش الحياة السياسيسة ويصبح شعبا المستأنسا» لوحوش السلطة الذين يتقاتلون من أجل حكمه والتحكم فيه ، لماذا تكون الليبرالية فاشلة ديموةراطيا الى هذا الحد ؟

١٨ - أولا ومبل كل شيء لا بد من التأكيد على أنه ما دام الشعب عاجزا _ ماديا _ عن الاجتماع معسا والانعقاد المستمر ليحكسم نفسه بنفسه ، أي ليتخذ القرارات التشريعية والتنفيذية ويفصل أبضا فسي المنازعات ، فلا بد للديموة راطية من الانتخابات ومجالس النواب والفصل بين السلطات والرقابة المتبادلة بينها أو التماون المتبادل ثم الرجوع الى الشعب دوريا في انتخابات عامة وسرية ، أن هذا النظام الدي ابتكرئسه البورجوازية للقضاء على استبداد الملوك والذي كان بطيب لبعض الماركسيسين ادانته لانه من ابتكار البورجوازية ما يزال حتسى الان هو الصيغة المكنة لادارة الدولة ديموقراطيا ، ما دامت ممارسسة الديموقراطية المباشرة مستعيلة لاعتبارات مادية ، ومي حدود هده الاستحالة ، لا بديل عن الاستبداد الفردي الا الديموتراطية غير المباشرة، وقديما قال جان جاك روسو فيلسوف الديموقراطية المباشرة واكبر دعاتها : « أذا أخذنا تعبير الديبوقراطية بسعناه الدقيق مان الديبوقراطية الحقيقية لم توجد ابدا ولن توجد » ، وقال : « لمو كان هناك شبعب من الالدة لحكم نفسه بطريقة ديموقراطية ، فهذا النوع من الحكسم السذى بلغ حدد الكمال لا يصلح للبشر » (المقد الاجتماعي) .

ولكن اذا كان هذا النظام لا يسمح للشعب بان يحكم نفسه بنفسه نعلى أي وجسه نسميه ديموقراطيا ؟ نسميه ديموقراطيا فسي الحدود وبالقدر الذي يعبر بسه سه تشريعيا وتنفيذيا سه عن ارادة الشعب فهو ليس ديموقراطيا بذاته وليس غير ديموقراطي بذاته ولكنسه اداة حكسم ، ان كانت في يد الشعب خاضعة لارادته فهي اداة مسارسة الشعب ديموقراطيته ، وان تهردت عليه ابتداء او بعد ان خلقها ، فكا قسل المغفور لسه الدكتور عثمان خليسل العبيد الاسبق لكلية حقسوق القاهسرة واستاذ القانون الدستوريون : « لقد اجمع الفقهاء الدستوريون على ان اسوأ مظاهر الاستبداد هو الذي يأتي عن طريق مظاهر تمثيلية او نيابيسة وأنه استبداد معسول يستبد بالشعب باسم الشعب » (الجلسة العاشر ، يوم ، ۱ ديسمبر ۱۹۹۱ ، من جلسسات اللجنسة

التحضيرية) -

ما هو الضمان ، اذن ، لكي يكون نظام الحكم ديموقراطيا ؟ ١٩ ـ نستبعد مورا نوايا الحكام واشخاصهم ملا يوجد نظام يقوم على نوابا الحكام وامزجتهم أو صفاتهم الذاتية ، نظم الحكم تعرف - فقط - وظائف ذات حدود يدنسع الشبعب لمن يشبغلها اجرا مقتطعا من توتسه لكي يؤديها مي حدودها ، ومن هنا كان وجود دستور بحدد تليك الوظائف وحدودها أول شروط المجتمع المنظم (الدولة) • وكسمان احترام الحكام للدستور والتزام احكامه اول شمروط قيام الديموقراطية . فاذا استقر الدستور واصبح المجتمع منظما يثور السؤال عمسا اذا كان الدستور او ای اجراء اخر دیموتراطیا ام غیر دیموتراطی ، والمتباس الوحيد لمعرفة الاجابة الصحيحة هو ما يبيحه الدستور ذاته سن مجال لابقاء ارادة الشبعب نائذة في مواجزة السلطة ٠٠ فان كان مرجع الامر نسى البداية أو النهاية الى الشبعب مهو دستور ديموقراطي وأن كسان مرجعه مى البداية او النهاية الى السلطة مهو دستور استبدادى . وهكذا نعرف أن الاستبداد قد يكون مقننا في دستور وقوانين وهذه هي الدبكتاتورية التي تفترق عن الاستبداد ، أو الطفيان ، بأنها استبداد او طغيان منظم له دستوره وقوانينه ونوابه وانتخاباته واحزابه أيضا . أما الدساتير الاستبدادية (الديكتاتورية) فلا سبيل السي التخلص منها الا بان يغرض الشعب ارادته ويستطها بكل وسيلة ممكنة ، وكل وسيلة ممكنة هنا هي وسيلة مشروعة ، لأن الدبكتاتورية هي في الاصل غير مشروعة ولبست مصدرا للشرعية فاستاطها مشروع ولو بالثورة . ومصدر شرعبة الثورة ضد الدبكتاتورية هو تحرير الشعب مسن القهسر اى الديموتراطية كغايسة . أما استبسدال دستور استبدادي بدستور استبدادی ، او اسقاط دیکتاتوریة لاقامة دیکتاتوریة بدیلة فهو انقلاب يتسع مى تمة السلطة ولا علاقة له بالشعب او الديموقراطية . واما الدساتير الديموةراطية مانها تضم امر الحكم بين ايدى الشعب لا اكثر ولا اتل ، ويتوقف مصير الديموقراطية بعد هذا على

وهكذا نرى انه سواء كان نظام الحكم ديكتاتوربا او ديبوتراطيا ، فان الوجود النعلي للديبوتراطية في اي مجتمع يتوقف على الشعسب ذاته اي على مقدرته الفعلية على ممارسة الثورة ضد الديكتاتوريسة او مقدرته الفعلية على ممارسة الديبوقراطية التي اباحها الدستسور ضد النزوع الاستبدادي للسلطة . ومن هنا يركز كسل الديبوقراطيين على حرية الشعب في الممارسة الفعلية ، خارج اجهزة السلطة فيربطون بين الديبوقاطية ، وجودا وعدما ، وبين حرية الراي العام وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية الانتقال وحرية تكوين الجمعيات او الاحزاب . . .

مقدرة الشمعب على ممارسة حقوقه الدستورية .

اي بعلقون وجود الديموقراطية ، لا على مجرد اقرارها في الدساتيسر ولكن ـ ايضا - على مدى ما يسمم به الشعب معلا من نشاط لطرح مشكلاته بحرية واقتراح الحلول لوا والعمل القادر على حمل السلطة ا بكل مروعها ، على تنفيد تلك الحلول ، او ما يسمى مي بعض الكتابات السياسية بالجدل الاجتماعي ، هذا مع ملحوظة لازمة : أن كل هـــذا النشاط الذي يعلقون مصير الديموقراطية عليه يتم خارج نطاق اجهزة الحكسم المعرومة نسى النظام الليبرالي (السلطة التشريعية ـ السلطة التننيذية ــ السلطة التضائية) . محرية الراى العام هي حرية ابداء الراي خارج المنابر الدستورية ، وحرية الصحافة هي حرية الكتابــة والنشر في صحف غير الجريدة الرسمية ونشرات الاعلام الحكومي . وحرية الاجتماع هي حرية اجتماع المواطنين خارج البرلمانات واللجسان الحكومية ، وحرية الاحزاب هي حرية الجماهير في أن تنشىء لها منظمات سياسية تختار مبادئها وبرامجها واسماءها واعضاءها بسدون تدخسل من السلطة ، حتى الممارضة البرلمانية التي يعتبرها الليبراليون ضرورة حيوية للديموةراطية هي الاخرى غريبة عن منطبق النظما الليبرالي . مطبقا للديموقراطية الليبرالية تكون الاغلبية ـ وحدها _ هي ممثلة الامة والمعبرة عن الشمعب كله وبالتالي ــ طبقا لها ايضا ــ لا تكون الاقلية ممثلة للامة ولا تعبر من الشعب .

الخلاصة ان مشكلة الديموقراطية تتبلور في النهاية لتكون مشكلة حرية الشعب وليس مشكلة نظام الحكم ، الشعب المتحرر يفرض ارادته ويحطم المستبدين وانظمتهم ، والشعب الحر بمارس الديموقراطية ويلزم الحاكمين اهترام ارادته ، لان الشعب الحرر قادر دائما على النسورة كجزاء نهائي لسرد الاعتداء على حريته ، وهدذا يوصلنا الى جوهر مشكلة الديموقراطية الليبرالية او جوهر مشكلة الديموقراطيسة تبل عام ١٩٥٢ ،

7 - هل كان دستور ١٩٢٣ يحول ، باحكامه ، دون أن يهارس الشعب في مصر الديموتراطية ٤. وكانت فيه بعض الاحكام الاستبدادية ولكنه لهم يكون يحول بين الشعب وممارسة الديموتراطية ، بل لم يكن يحول دون الغاء الاحكام الاستبدادية التي تضمنها الدستور حفاظا على المتيازات الملكية ، وإذا كنا تهد قلفا أنه دستور ليبرالي فلا يمكن لاي احد أن يتهم الليبرالية بالتتصير في سرد الحريات « الطبيعية » ورصها في الدساتير لان الليبرالية ضد التدخل في حياة الافراد من حيث المبدأ ، من أين أذن تجيء أزمة الديموتراطية الليبرالية ومن أين جاعت أزمة الديموتراطية الليبرالية ومن أين جاعت أثرة الديموتراطية في ظل دستور ١٩٢٣ أ. من أن شعب مصر الذي أثر له دستوره بكل الحريات الليبرالية لم يكن حرا في الواقع فلهم يستطع أن يسردع الملك أو أحزاب الاقلية وأن يحمي حسزب الاغلبية .

لسه جسزء مسن ابنائه من الضباط ، شسم نواجه الموقف كله بالسؤال : لماذا وكيف لسم يكن شعب مصر حسرا في الواقع بالرغم مسن اقرار الدستور لسه بالحرية ؟..

هذا هو السؤال الذي لا يريد الليبراليون لا طرحه ولا الاجابة عليه ويديسرون الحوار دائما الى حيث لا خلاف : حرية الصحافة حرية الاجتماع ، حرية الاحزاب ، حرية المعارضة . . الى اخره . ومن الذي انكر ان كسل هذا كان موجودا قبل ١٩٥٢ أ ولكن من الذي يستطيع ان ينكر ان حزب الاغلبية لم يحكم على الوجه الذي يريده الشعب قبسل الم ١٩٥٢ أ. . ومن الذي يستطيع ان ينكر ان الشعب لم يغرض ارادته ولا غرض حزبه ولا قام بثورته حتى عام ١٩٥٢ أ. .

لنواجعه أذن هذا السؤال بدون لف ودوران : لماذا وكيف لم يكن شعب مصر حرا في الواقع بالرغم من الرار الدستور له بالحرية ١٠٠، ٢١ ــ الجواب التربب الى ذهن الذين بريدون أن بكونوا هــم ابرياء هو ادانة الشعب نفسه ، لقد كان شعبا حرا لم يمنعه من ممارسة الديموة راطية ولكنه كان شعبا متخلفا علما ووعيا ، وفي بعض الاوقات يقولون اخلاقا ، نقد كان ينتخب احزاب الاتلية بذات الاغلبية التسى ينتخب بها حزب الوقد ، ولم يضطر حزب الوقد الى التصالح مع الملك الا بعد أن جرب كيف تضى سنين طويلة مبعدا عن حقه الشرعى فسى الحكسم بدون أن يتحرك الشعب لفرض أرادته وحمل حزبه ألى الحكم . حتى اعضاؤه من كبار الملاك وكبار الراسماليسين قد كفوا ايديهم عسن تبویلسه سروهو خارج الحکم سدتی کاد بغلس فاضطر سدین عساد الى الحكم _ الى أن يبيع لمن يشاء رئب الباشوية والبكوية مقابل مبالسغ طائلة ليملأ خزانته ، هذا الجواب يريد أن يدامم عسن القيادات الليبرالية ويتهم الشمب . ويمكن أن تكتشف المفالطة ميه أذا تذكرنا جا مُعله الشعب لفرض قيادته عام ١٩٢٤ . وأنه حين تشجمت القيادة أو أحرجت مالغت معاهدة ١٩٣٦ وطلبت من العاملين في معسكرات الجيش الاتجليزي المحتل ترك اعمالهم ، ترك اكثر من شعبن الن عامل مصرى عملهم فورا وتبل أن يعرفوا الى أين يذهبون بعد ذلك . واته حين قوجيء بجماعة من الضباط لم يكن يعرفهم يثورون من اجلسه يسوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يتردد مي تابيدهم . ومع ذلك ملا بد مسن الاعتراف بأن أغلبية شمبنا كانت متخلفة ديموقراطيا ، والشعوب ـ كما يقول الاستاذ بوردو عن الشعب الفرنسي نفسه ــ اقدر على المسورة والبطولة منسها على ممارسة الطقسوس المعتسدة التي تستوجبهسا الديموةراطية الليبرالية من أول معرفة تاريخ الميلاد ، والمبادرة السي التيد في جداول الانتخاب في المواعيد المحددة ، وتوفير شروط التبد ، والاحتفاظ بالبطاقات ، ثم تتبع النشاط السياسي العام ، والتهييز بين الاتجاهات الحزبية ، والاملات من التضليل الدعائي والاتبال على

الاتنراع والاختيار بين المرشحين طبقا لمبادئهم . والمحافظة على المرية، وحماية الديموةراطية من التدخل والتزييف ومراقبة النواب والاحزاب . . الى اخره ، نعم كانت اغلبية شعبنا متخلفة ديموةراطيا ، ومع ذلك غان هدده حجة داحضة لنبرير الاستبداد ، لان الحل الوحيد لمشكلة التخلف الديموقراطي هو التوعية الديموقراطية وهذا واجب القيادات ، شم المهارسة الديموقراطية ثم مزيد من المهارسات الديموقراطية ليستطيع الشعب من خلال العلم والمهارسة تخطى تخلفه . اذا كان هدذا هو الحسل الوحيد غان البديل الوحيد هو غرض الوصاية على الشعب بحجة تصوره اي الديكتاتوريسة .

٠ -----

السم يخطر ببال الليبراليسين أنه أذا كانت الديموقراطية الليبرالية تتطلب شعبا متقدما ديموقراطيا ، فأنها قد لا تكون أصلح نظم الممارسة لشعب متخلف ديموقراطيا ؟ أن لم يكن يخطر على بالهم فسنحدثهم عنه فيما بعد لنبقى الان في حدود السؤال ، لماذا وكيف لم يكن شعب مصر حسرا في الواقع بالرغم من أقرار الدستور له بالحرية لا

٢٢ ـ الجواب الصحيح هو أن الشيعب في مصر لم يكن « قادرا » على ممارسة الديموقراطية لا بالقدر الذي يؤهله وعيه الديموقراطسي ولا بالقدر الذي يسمح به الدستور ، لماذا ١٠٠ لان الليبرالية قبل أن تكون نظاما للحكسم هي نظام اقتصادي يسمونه الراسمالية ، القانون الاساسى للنظام الليبرالي ، في الحكم وفي الاقتصاد هـو « المنافسة الحرة » ، المنانسة الحرة بين الاراء لاتناع الانراد والمناتشة الحرة بين الانراد لتشكيل الاحزاب والمنانسة الحرة بين الاحزاب للوصول الى الحكيم . هذا على المستوى السياسي ، أما على المستوى الاقتصادي فالمنافسة الحرة بين الناس للوصول الى الربح والمنافسة الحرة فيسا بين الرابحين للوصول الى الاحتكار ، ، في مواجهة المنافسة الحرة بين العمال في الحصول على عبل ، المجتمع الليبرالي سوق للمال والبشر تحكمها المنانسة وينوز فيها الاتوى التصاديا ، هذا اذا أردتم ، أما أذا اردئسا عالمجتمع الليبرالي غابة فيهسا اشياء رقيقسة وجميلة كالزهور والعصافير اللونة ولكن لا يعيش سكانها الاعلى جنث سكانها ، والبقاء للاتوى . والترجمة الدستورية والتشريعية للنظام الليبرالي هو عدم تعفل الدولة في الاقتصاد: هرية التهلك ، حرية التصرف ، حريسة التماقد . . وليفتني من يغنني وليمت جوعا من يمهت و « كسل واحسد وشطارته * . وعدم تدخل الدولة في السياسة : حربة الراي ، حرية المحامة ، حرية الاحزاب ، حرية الترشيع ، حرية الانتخاب ، ، « وكل واحد ومقدرته * . من النظام الليبرالي لكل شخص أن يتملك حتى لقمة العيش ، ولكل شخص أن يتصرف فيها يمتلك ولكن لا أحد يضمن لسه الا يغين . ولكل شخص أن يتعاقد ولكن « القانون لا يحمى المفلين » ، ولكل شخص أن يعمل ولكن لا أحد يضمن له العمل أو البقاء فيه ٠٠٠ وني النظام الليبرالي لكهل شخص حربة الراي ولكن لا يضبن له احد وسائل المعرفة التي يكون منها رايه ، ولكل شخص حرية اصدار الصحف ولكن لا أحد يضبهن له المقدرة المالية على أصدارها ، ولكل جماعسة أن تشكل حزبا ولكن لا احد يضبن لها فرصة متكافئة في منافسة بتبسة الاحراب ، ولكل شخص حق الترشيح ولكن لا أحد يضمن له حرية الناخبين ، ولكـل شخص حربة الانتخاب ولكن لا احد يضبن لـه حرية مراقبة ومتابعة من انتخبه أو سحب الثقة بسه .

٢٣ ــ وهما ــ الديموةراطية الليبراليـة والاقتصاد الليبرالـي الراسمالية) ــ وجهان لعملة واحدة لا ينفصلان لانهما اثران لقانون

واحد هو المنافسة الحرة . قحيث يكون النظام رأسهاليا لا يمكن أن تقوم الا ديموقر اطية ليبرالية . وحيث نجد الديموقر اطية الليبرالية لا بسد أن يكون النظام الاقتصادي رأسهاليا . ولا يستطيع احد أن يفصل بينهها . ولما كانت حركة القطور الاجتهاعي غر ثابتة وبالتالي تتداخل معالم نظم مختلفة في مراحل التحول من نظام الى نظام قان الانتباه السي الاتجاه العام يكون اجدى من التوقف عند المفردات المختلطة . فعندها يكون الاتجاء العام اقتصاديا الى الرأسمالية لا بد أن يصاحب المبادرات الرأسمالية مبادرات ليبرالية ليكتمل النظام الليبرالي اقتصادا وسياسة في مرحلة لاحقة . في حين أنه عندما يكون الاتجاه العام اقتصاديا الى الاشتراكية لا بد أن يصاحب مبادرات التحول الاشتراكي مبادرات تحول عن الديموقر اطية الليبرالية . ومن هنا ندرك الخطأ الجسيم الذي يقسع فيه أولئك الذين تجذب انتباهم الجزئيات المرحلية فيسلخونها من يقسع فيه أولئك الذين تجذب انتباهم الجزئيات المرحلية فيسلخونها من نطاق نمو النظام الراسمالي اجراء اشتراكيا ، أو يحسبون أباحسة نطاق نمو النظام الراسمالي ديموقر اطية شعبية .

المعبرة في دراسة وتقيسيم أي نظام هو باكتشاف قانونه الاساسي الذي يضبط حركته ويحدد اتجاهسه .

٢٤ ــ ايا ما كان الامر قان النظام الذي كان يسود مصر تبسل ١٩٥٢ كان ليبراليا سياسيا واقتصاديا . في هذا النظام كانت للمصريين حقوق سياسية وفيرة (الجانب السياسي) ولكنهم كانوا مجردين من المقدرة الفعلية على استعمالها بفعل الراسمالية السائدة (الجانسب الاقتصادى) . ذلك لان القانون الإساسى للنظام كله ، وهو المنانسة الحرة ، كان يبيح لكل شخص ان يكسب معركة الديموةراطية كمسا يشاء . مكانت المقدرة الاقتصادية تلعب الدور الحاسم ــ بعد استنفساذ كــل طاقات الطقوس الشكلية ــ لتحديد من يحكم ولمن أرادة التشريع والتنفيدة ، ففي القمة لا يرشع نفسه للانتخابات الا القادرون ماليا ، كان يشترط من اعضاء مجلس الشيوخ أن يكونوا من ببن « السوزراء ، المثلين الدبلوماسيسين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء السوزارات ، رؤساء ومستشاري محكمة الاستثناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ، النواب العموميون ، نتباء المحامين ، موظفي الحكومة من درجة مدير عام مساعدا سواء في ذلك الحاليون والسابقون ، كبار العلماء والرؤساء الروحيسين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لسواء غصاعدا ، النواب الذين قضوا مدتين عي النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها في العام (حوالي ١٥٠٠ بسمسر المملة الحالى) ، من لا يتل دخلهم السنوى عن الف وخمسمائة جنيها (١٥٠٠٠ جنبها بسعر المملة الحالي) من المستفلين بالاعمال المالية او التجارية او الصناعية او بالمن الحرة » (المادة ٧٨ من دستور ٢٣) ٠

اما النواب غكان يشترط للترشيح دغع امانة ١٥٠ جنيها (حوالي ١٥٠٠ بالسعر الحالي) (المادة ٥٥ من قانون الانتخاب) ، وقد اشترط هـذا المبلغ عمدا لقصر الترشيح على القادرين ماليا ، فقد كان الاتجاه الاول عند وضع قانون الانتخاب الى اشتراط ان يكون المرشيح من سن كبار الملاك او ذوي الدخول الكبيرة غلما لم يؤخذ بهذا الاتجاه اشترط أن يدغع امائة كانت في وقدرا جسيمة (هبد السلام ذهنسي ووايت ابراهيسم سالمانون الدستورى ــ صفحة ٢٧٤) ،

هذا عن القمة ، أما عن القاع حيث يتبع الشعب - أغلبية الشعب التي يحتكم اليها المتنافسون _ فان الشحب كان مرتبطا بامعائه _ منذ البداية حد بالمسيطرين عليسه اقتصاديا التادرين علسى وصل الارزاق وقطعها ، كان الفلاحون اقنامًا أو في مرتبعة الاقنان بالنسبعة لمسلاك الاراضى ، محرية الارادة ، او حرية التعاقد _ ذلك الطوطم المقدس لببراليا _ كانت تعنى أن الفلاحة ، مزارعة أو أيجار ، كانت خاضعية خضوعا تابا ني انعقادها واستبرارها وانهائها وسعرها لارادة مالك الارض وحده • واسمار المحاصيل كاتت خاضعة خضوعا تاما لمضاربات الرأسماليسين مي السوق ، ومي المتاجر والمسائع كان عقد العمل خاهما خضوعا تاما في انعقاده واستمراره وانهائه وتيمة الاجر غيه والجزاءات التي تتتطع منه لمالك المتجر أو المسنع وحده ، وكانت النخاسة المتنمة التي يسمونها « توريد الانفار » مسوقاً رائجة من فرط البطالة ونبها يبيع المصريون انقسم بابخس الاثمان لكي يعيشوا ، ويدفعون من الثمن البخس قدرا معلوما لمن يجد لهم العمل او يضمن لهم الاستبرار نيسه . وكسان مطلوبا من كسل هؤلاء الاتنان الاجراء الماطليسن أن يستمهلوا هتوقهم السياسيسة وأن ينافسوا فيرهم مي سبساق الديموتراطية الليبرالية ، ولم يكن ذلك ممكنا كان أجدى عليهم ، وأكثر وأتعية ، أن يبيعوا حرياتهم السياسية لمن يشتريها ، او أن يتنازلوا عنها عن متابل الاستبرار مي الحياة ، ولقد كانوا ـ كما لا شك يذكر كل الذين ماصروا نلك المرحلة _ يبيعونها او يتنازلون عنها منقة واحدة لكل عائلة في كل قريسة ، وسيطها رئيس العائلة او مهدة القرية ليكسب هو ايضسا . قال جان جاك روسو منذ ترنين ـ تبل ان يعرف احد الاشتراكية ـ ان الفنى الماحش والفقر المدتم متلازمان وعندما يوجدان في مجتمع ما ، تباع غيه الحرية وتشترى ، يبيعها الفتراء ويشتريها الاغنياء . ولم يلم روسو احدا ولكنه نقد النظام . فاذا كان يسمى الافنياء طفاة فاته يسمى الغتراء اعوان الطفاة لان الاولين يشترون المرية والاخرين يبيعونها . وبعد قرنين من روسو يقول الاستاذ بوردو استاذ العلوم السياسية في جامعة باربس - وهو ليس اشتراكيا - في كتابه « الديموتراطية » : « ما اهمية أن يكون الانسان حرا في تفكيره اذاكان تمبيره عن هذا الفكر يعرضه للاضطهاد الاجتماعي وأن يكون حرا في رفض شروط العمسل اذا كان وضعه الاقتصادي يرقبه على تبولها » ، فنضيف من عندنا ، من اهمية الحرية السياسية اذا كان الانسان عاجزا اقتصاديسا هسن ممارستها ١٠٠٠

ولقد كان شعب مصر - اغلبية شعب مصر - قبل ثورة ١٩٥٢ عاجزا اقتصاديا عن المهارسة النعلية لارادته لانه كان حرا سياسيا مقهورا اقتصاديا بحكم تبعيته الاقتصادية لملاك الاراضي والراسهاليين . ولا ذنب في هذا للمهادة أو للعبيد أنها هو ذنب النظام نحيث يوجد سادة لابد من وجسود عبيسد . ولا عيب نمسي الحرية السياسيسة ولكن العبسب في العبودية الاقتصادية ، نحيث لا يكون الانسان حرا اقتصاديا لا يستطيع أن يهارس حريته السياسية ، نتبقي جملا منعقة في الدسانيم ، وهكذا كائت في دميتور ١٩٢٣ .

وما بين القمة والقاع كان أصدار المحضيات ولكن لم يكنيمبدر المحضالا القادرون ماليا ، وكانت حرية الكتابة مباحة ولكن لم يكن ينشر الا ما يرضى عنه ملاك المسحف ، وكان تأسيس الاحزاب الليبرالية مباحا ولكن لم تكن الاحزاب مؤثرة الا بتدر ما تملك من مال لنكون لها الدور والمسحف ووسائل الانتقال والاتصال والدعاية والاجتماع ، وكانت حرية الاعتقاد مباحة ولكن لم يكن قادرا على الاتصال بالشعب ونشر العقائد والدعوة لها الا القادرون اقتصاديا .

لقد كان مجتمع الـ ١/٢ ٪ سياسيا واقتصاديا ،

وتستردها اقتصادیا ، وتلك كانت ازمة الدیموتراطیة ، تمنع الحریة سیاسیا وتستردها اقتصادیا ، وتلك كانت ازمة الدیموتراطیة قبل ۱۹۵۲ ، حیث لم یكن ثبة قهر سیاسی بالدرجة التی تشل الشعب من الحركة لفرض ارادته ولكن كان ثبة قهر اقتصادی یتحكم فی حركة الشعب الی هیث یرید المستبدون به اقتصادیا من اقطاعیین ورآسمالیین وجماعة من المنتنین ، الفین یعبدون الدیموتراطیة كلمة ، والبیروتراطیین الفین یخدمون السادة ویؤدون عنهم الجاتب القذر من العملیة كلها : التبریر الفكری والتنفیذ الفعلی ، ومع عجز الشعب كان لابد من ان تحضر للثورة قطاعات الشعب الاكثر تحررا ، الطلبة وبعض المهنیین وخاصة المحامین ، وان بدبر لها ویفجرها اكثرهم وعیا ومقدرة علی الفعل ونعنی بهم المنتفین التوریین من ضباط القوات المسلحة ،

النظام النظام و ان كل هذا ما تم ، ولا يتم بين يوم وليلة ، وقد بدأ النظام الليبرالي في مصر عام ١٩٢٣ ولم تقم الثورة الا عام ١٩٥٢ ، وما تم كل هذا ولا يتم طفرة مفاجئة بل هي معاناة طويلة تراكبت احداث استبدادها وتراكبت جزئيات التبرد على الاستبداد حتى وصلت ديكتاتورية الراسمالية ذروتها غوصلت قوة الثورة ذروتها ، ومن رحم النظام الذي كان سائدا قبل ١٩٥٢ بكل خصائصها ، وكما غرح قبل ١٩٥٧ بكل خصائصها ، وكما غرح

شعب مصر بمولد الام عام ١٩٢٣ فرح بمولودها عام ١٩٥٢ . اذ فيها بينهما ذاق شعب مصر آلام خببة الامل واكتشف زيف الوعود الليبرالية وكانت تجربة عظيمة في حياته الطويلة ، فهل نهدرها لنبدأ من جديد ١

واقتصادیا) في شمال امریکا وغرب اوروبا ، ویقولون ان الدیموقراطیة واقتصادیا) في شمال امریکا وغرب اوروبا ، ویقولون ان الدیموقراطیة اللیبرالیة عاشت هناك وما نزال تعیش ، وتقدس نظامها حتى اضطرت الاحزاب المارکسیة الى ان نظرح نظریاتها في دیکتاتوریة البرولیتاریا والثورة وان نقبل المباراة الدیموقراطیة وتحتکم الى صنادیق الاقتراع ، والثورة وان المنام الراسمالي ما یزال سائدا ایضا ، ولم نقم ثورات لا من القوات المسلحة ، فلماذا نسند الى اللیبرالیة القوات المسلحة ولا من غیر القوات المسلحة ، فلماذا نسند الى اللیبرالیة مسؤولیة ثورة الضباط ونکاد ننذر بئورة ممائلة جزاء على الردة الـى مسؤولیة ثورة الضباط ونکاد ننذر بئورة ممائلة جزاء على الردة الـى اللیبرالیــة اللیبرالیــة ا

لان المثل المسرى يتول أن الفقير « يجرى على لقمة عبشه » ، اما المثل الفرنسي المقابل فيقول أن الفقير « يجرى على قطعة بفتيكة » . هذه صيفة للتمبير عن الغيظ ، ثم نقول لأن شموب أوروبا الغربية وامريكا الشبهالية بعد أن استئزنت ثروات العالم كله ، ومنه بلادنا ، طوال خمسة قرون أصبحت الان نتصارع في مستوى الرخاء على مزيد من الرخاء الذي تتيحه الثروات المتراكمة تاريخيا • هناك قد بعاني تطاع من الشمب فبنا في اقتسام الفائض الاقتصادي أما هنا فيجاهد الشمب _ تحت مسنوى المقر _ من أجل الاستمرار في الحياة ، هناك يستطيع المبال والفلاحون أن يقتطعوا من فائض دخولهم ما ينفقون منه علسى مؤسساتهم الديموتراطية نقابات واتحادات ونوادي وصحفا واحزابا . وهنا لا يملك العمال والفلاحون ما هو ضروري غليس لديهم مائض ينفتونه غلا يستطيعون أن ينشئوا لانفسهم مؤسسات ديموقراطية قادرة مسن نقابات او اتحادات أو نواد أو منحف أو أحزاب ، هناك يستطيع العبال والقلاحون أن يضربوا عن العمل أشهرا طويلة ويستغلوا خوف الملاك وأميحاب العبل من الخسارة ليهلوا عليهم - بقدر - تحسين شـروط العمل ، ولا يعباون كثيرا بالماطلة لانهم ينفقون من رصيد مدخراتهم واعانات نقاباتهم ويهتبون بدناع صحفهم واحزابهم أألها هنا نهبن يوم ليوم يعيش البشر وتحيا الاسر ، لمو فقد عامل عمله شبهرا لجاعت اسرته اشبهرا ، ولو غقد الفلاح تطعة من الارض يزرعها لمات جوعا _ أو أصبح مجرما _ انتقادا لقطمة الخبز ، هناك حصيلة قرون من العلم والخبرة والمهارسية وهنا بدأ العلم والخيرة عام ١٩٢٣ ، هناك أذا تعرض الشبعب لمزيد من التهر الاقتصادي لا يستطيع العامل أو الفلاح أن يشتري صحيفته المفضلة او كتابا ظهر حديثا أو يقضى اجازة نهاية الاسبوع (الويك اند) .

وهنا لو تعرض الشعب لمزيد من القهر الاقتصادي لاصبح في موقسة الخيار بين الموت أو الثورة ، فهناك لا يبيع احد حرينه السياسية ولو وجد المشترون لانه يستطيع الحياة وهنا يبيع حرينه السياسية ليعيش . ونكرر ، أن العبرة بالاتجاه العام لاي نظام وليس بدعاويه النفصيلية . فهناك مع الازمة الإمل وامكانيات تحقيقه ، وهنا مع الازمة الياس من المكانيات الحياة . والاتجاه العام للنظام الليبراليي في العالم المتخلف ديموقر اطيا واقتصاديا هو الى الثورة ، الموارد المعدودة لا تسمح بمزيد من الثراء الا مع مزيد من الفقر وكلما ازدادت الموة نشطت سوق الطفيان حيث تباع الحرية وتشترى . الاثرياء يشترونها والفقراء ببيعونها . ولن يقض هذا السوق غير الانساني ، غير الديموقر اطي ، الا الثورة . وعلى من يشك في هذا أن يراجع تاريخ شعوب العالم الثالث نبكتشف قاتون حركته : تحرر من الاستعمار — نظام ليبرالي — ثورة مسلحة أو انقلاب مسلح لاجهاض وتأخير المسلحة .

 ٢٨ ــ تلنا من قبل أن دستور ١٩٢٣ « كانت نبه بعض الاحكام الاستبدادية ولكنه لم يكن يحول دون الشعب وممارسمه الدبموتراطية ، بل لم يكن يحول دون الفاء الاحكام الدستورية ألتي تضبنها الدستور حفاظا على امتيازات الملكية ، وإذا كنا قد قلنا أنه دستور ليبرالي ملا يمكن لاحد أن يتهم اللببرالية بالتقصير في سرد الحربات « الطبيعيه » ورصها في الدساتير لان اللببرالية ضد التدخل في حياة الانراد من حيث المبدأه قصرنا حديثنا على الدسنور ولم نتناول القوانين والاوامر والقرارات الاستبدادية لانفا كما نريد أن نركز على الميب الاساسى في النظهام اللببرالي ، لنبين باكبر قدر من الوضوح انه بصرف النظر عن الحكام ونواياهم وتوانينهم ولوائحهم ، اي حتى لو صدق الدستسور الليبرالي عيما وعد من حرية سياسية عان النظام الراسمالي سيسلب هذه الحرية. ول ميكن كل هذا يعلى أن الليبراليين لا يتدخلون في حريسة الشعب عندها يستشعرون أن الشعب أو قطاعا منه قد تحرك ، أو ممكين أن يتحرك للمساس بسيادتهم ، أبدأ ، أن الليبراليين لا يترددون لحظة وأحدة في نقنين ديكتاتوريتهم الاقتصادية ولو اقتضى الامر مخالفة مبادئه.... الليبرالية • وقد يصل الامر بهم الى الديكتاتورية الصريحة كما هو المحال في الفاشية ، فليست الفاشية الاذلك النظام الاستبدادي الذي يتيسبه الراسساليون لحماية سيطرتهم الاقتصادية بقوة الدولة البوليسية حين يستشمعرون أن ذلك هو البديل الوحيد عن ثورة شمبية متوقعة ، على أي حال مان الليبراليين في مصر لم يتركرا مرصة للمخاطرة بمصالحهم واتخفوا من سيطرتهم على الحكم وسيلة للتحوط ضد مخاطر اية حركة شعبية ، نختار المثلة لها بضعة توانين « ارهابية وبربرية » ، ارهابية لانها موجهة ضد الشبعب وبربرية لانها مخالفة لابسط مبادىء التشريع المعترف به في العالم ، ثم اننا قد اخترناها لانها ... منذ أن بدأ أصدارها « خديو مصر » ٠٠ ما نزال سارية حتى الان :

في كل بلاد العالم المتبدن لا يعاقب المثانون على النوايا اطلاقا ، ولا يعاقب على الإعبال التحضيرية لارتكاب الجرائم اذا وقف الامر عند الاعبال التحضيرية اي اذا عدل صاحب المشروع الاجرامي عن اكباله، ثم أنها لا تعاقب على الانفاق أو المساعدة أو التحريض على أية جريهة الا أذا أدى هذا الاتفاق أو المساعدة أو التحريض عملا المسى وقسوع الجريمة ، ويرجع هذا كله الى أنه ما دام الافراد لم يبدأوا عملا تنفيسة المبنوع غان غرض عقوبة عليهم لا يكون مقصودا به حماية المجتمع ولكن محاسبتهم على نواياهم أو التوالهم ، إي باختصار ارهابهم ، ولقد كان قانون العقوبات في مصر يحترم هذه المبادىء حتى عام ، 191 .

كان رئيس مجلس النظار (رئيس الوزراء) في ذلك الوقت واحدا من الذين يحفظ لهم التاريخ خيانتهم لمصر (بطرس خالي) غاراد أن يمد في المتياز قناة السويس فوثب عليه بعض الشباب الوطنى وقتله ، مقدمت النيابة الى قاضى الاحالة تسعة من المتهمين الاول تهمة القنسل العمد والباتين بنهمة الاشتراك في الجريمة بحجة انهم اعضاء مع المتهم الاول في جسعية من مبادئها استعمال القوة في الموصول الى اغراضها ، عاجال القاضى المتهم الاول وحده الى محكمة الجنابات وقرر بالنسبة للباقين بمدم وجود وجه لاقامة الدعوى استنادا الى انهم لا يمكن اعتبارهمم شركاء في المتنل ، وأن مجرد أنهم أعضاء مع المتهم في جمعية سياسية لا يكفي لأنهامهم ما داموا لم يتفقوا مع المتهم على قتل رئيس مجلس النظار. فاستصدرت الحكومة من خديو مصر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ باضافة المادة ٧٤ مكرر الى قانون المتوبات لتفرض المقاب على مجرد انفاق شخصين أو أكثر ، حتى لو كان اتفاتهم لتحقيق غابة مشروعة ، « اذا كان ارتكاب الجنايات أو الجنع من الوسائل المتى لوعظت في الوصول اليه » . كان ذلك هو أول سبف اسلط على رقاب الشعب في مصر النع اي نشاط سياسي تسمبي هتي لو اقتمر على ثلاثة ، وحتى لو توتف عند التفكير معا ، وحتى لو كائت غايتهم مشروعة ما دام ما فكروا لهيه او انفقوا عليه قد لوحظ أن الموصول اليه قد يؤدي الى ارتكاب جنحة (توزيع منشور مثلا) وحتى لو لم يغطوا شيئا ألا مجرد الكلام والاتفاق . ثـم المعنى من المعنوبة المعررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة باخبار الحكومة بوجود اتفاق » وبهذه الفترة بدأ التخريب الاخلاقي وتدريسب الغاس على المغيانة والمغدر والمتجسس وأعمال المخبرين على غيرهم في مقابل مكافاتهم باعفائهم من المتوبة . وبند عام ١٩١٠ ، حتى الان ، كانت هذه المادة هراوة السلطة التي الرهبت بها كل الجهامات والجهميات والاحزاب والتحركات التي فكرت مجرد تفكير في مقاومة الاستبداد وافسنت بها الضمائر وعلمت الناس الخوف من مجرد الحوار خوفا من أن يؤدي الحوار ألى اتفاق ، وشككت الناس في الترب الناس اليهم خوفا من التبليغ هسا يتحاورون فيه أو يتفقون عليه حتى في جلساتهم الماتلية الخاصة ،

التجبور:

هذا قانون أخر أصدره هديو مصر في ١٨ أكتوبر ١٩١٤ برقم ١٠ وما يزال ساريا حتى الان ، وهو يسد شفرة في قانون ١٩١٠ ، أذ ماذا يحدث لو أن المسريين قد اجتمعوا لمراتبة حدث أو بمناسبة عدث اجتماعا تلقائيا بدون اتفاق سبابق أو لاحق وبدون أن يكون وراءهم أو أمامهم من نظههم أو ينظههم ، ماذا يحدث لو أن في هذا الاجتماع او التجمع ارتكب معتوه او مجنون او صبى سغير احدى الجرائم أ بتول التانون انه اذا زاد مدد المجتمعين عسسن خبسة نهو تجمهر ، ويفرض المعلب على المتجهورين اذا المرهم رجل السلطة بالنفرق غلم بغملوا (المادة ١٥) أو اذا كان غرضهم « التأثير على السلطات في اعمالها » (المادة ٢) ، أما اذا وقمت جريمة بقصد تنفيذ المُرض من التجمهر ، فإن جميسع الذين اشتركوا في التجمهر يعتبرون مسؤولين عن الجريبة عتى لو لم يعرف ماعلها ، حتى لو عرف ماعلها وثبت أن الأخرين لا يعرفونه ، حتى لو كان من بينهم من يوافق على غرض التجمهر ولكنه ينكر الجريمة أو حاول منعها (المادة) ، وهكذا كان على المسريين ، وما يزال عليهم حتى اليوم ، أن يحذروا أن بزيد عدد المجتمعين منهم عن خمسة حتى لا بكونوا « تجمهرا » قان واقاهم مصادفة صديق سادس قعليهم أن ينفضوا ، وكان على « مقلاء » المصربين أو المريصين منهم على سلامتهم ، وما يزال عليهم حتى اليوم ، أن يسمار عوا بالاختفاء في أقرب مكان أذا لاحظوا ... ولو على بعد ــ لنيفا من المتجمهرين يتف على طريقهم • وكان على المسريين ٤ وما يزال عليهم حتى اليوم ، أن يدخلوا السبجن أذا عن لواحد من تجههر أو مدسوس في تجمهر ، أن يرتكب جنحة (توزيع منشور مثلا) مانههم جمیما سیکونون مسؤولین عنه ، من رای مثل من لم یر . وماذا يحدث لو أن المصربين أو بعضهم قد رأى الا يترك الاسور للمصادعات عارادوا أن يجتمعوا اجتماعا منظما أو أن يتظاهروا مظاهرة منظمة ، هذا لهم ، ذلك لان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ (٣٠ مايسو ١٩٢٣) يقول في مادته الاولى : « الاجتماعات العامة حرة علسى الوجه المقرر في هذا القانون « ، أما الوجه المقرر في هذا القانون فهو :

بالنسبة الى الاجتباعات مانها تعتبر أجتباعات عامة اذا كانت مي مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع أن يدهله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية غردية أو أذا رأى المحافظ أو المدير أو سلطسسة البوليس في المركز أنه بسبب موضوعه أو عدد الدعوات أو طريقة توزيعها أو بسبب أي طرف اخر انه اجتماع عام (المادة ٨ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩) ، أي أن مناط اعتبار الاجتماع عاما أو خاصا هو في النهاية ما تراه السلطة حتى لو كان اجتماعا بين اصدقاء في شقيسة مغلقة ما دأم موضوعه عاما (سياسبا بالدرجة الاولى) مثل هذا الاجتماع « الحر ») يتعين اخطار السلطة به تبل موعده بثلاثة أيام وأن يشمل الاخطار موضوعه والغرض منه وان تشكل لجنة مسؤولة عنه وان يوقع الاخطار خمسة من المواطنين « المعروفين بحسن السمعة » وللبوليسس هق حضوره وأن يختار المكان الذي يستقر لهه واخيرا له أن يفضه ولو بالقوة « أذا القيت في الاجتماع خطب أو حدث صياح أو أنشدت أناشيد مها يتضمن الدعوة الى الفتفة » أو « خرج الاجتماع عن الصفة المعينة له في الاخطار » (المادة ٧) كما أن له أن يمنعه منذ البداية أذا رأى أن من شانه أن يترتب عليه اضبطراب في النظام (المادة }) .

اما بالنسبة الى المظاهرات ، فانها — بالرغم من انها منظمة — تخضع لاحكام التجمهر فيكون كل من يشترك فيها مسؤولا عن كل ما يقع من أي فرد فيها ، ولكن — لانها منظمة — فيجب أن يتم الحطار السلطة عن خط سيرها وللسلطة أن تختار لها خط سير اخر (ألمادة ٩) وللسلطة صبداهة وبحكم القانون — أن تمنعها من البداية وأن تفضها في أي وقت ولو من أجل " تأمين المرور في الطرق والميادين » (المادة ، ١) ومخالفة شيء من هذا عقوبته الحبس (المادة ، ١) ، والحبس غير مقصور على الذين يشتركون في المظاهرة فعلا ، بل يحبس أيضا الذين يحاولون الاشتراك في مظاهرة أو اجتماع أو موكب حتى لو لم يستطيعوا المشاركة فعلا إلمادة ١ فقرة ٤) ، وهكذا كان من حق المصريين منذ عام ١٩٢٣ ، وما

يزال من حقهم حتى الان ، ان يقيبوا الاجتماعات والمظاهرات والمواكب.. بشرط بسيط جدا يمثل خلاصة كل تلك التشريعات هو : ان نكون السلطة موعزة بها أو راغبة فيها ، اما فيما عدا ذلك ، فلا مظاهرات ولا مواكب ولا اجتماعات والا يؤخذ البريء بذنب المذنب وتفرض على الناس مسؤولية جماعية بمصرف النظر عن نواياهم أو مواقفهم حتى لو كانوا المنظمين الحريصين على سلامة الناس في المظاهرة وسلامة الناس خارج المظاهرة والحيلة التعليدية أن تستغز الشرطة الناس الى أن يخطىء بعضهم أو ترتكب هي الخطاعهدا تمهيدا لاخذ المجميع بجريمة لا يد لهم فيها ،

المطبوعات :

ولدت قوانين المطبوعات ارهابية منذ بدايتها ، كان أول قانون هو القاتون رقم ٢٧ الصادر في ١٦ يونيو ١٩١٠ ومطلعه ــ كالعادة ــ نحن « خديو مصر » . وفي ١٩ اكتوبر ١٩٢٥ صدر مرسوم يتول : « الجنم التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجنع المضرة باقراء الناس تحكم فيها محاكم الجنايات ويكون حكمها غير قابل للاستئناف (المادة ١٥) ، هذه هي البداية ، أن ترتكب المجريمة في حق أحد الافراد علا باس ، تحال الى محكمة الجنع ، غاذا قضت بالمقوية يكون هناك استئناف ، أما أذا كانت ضد « الحكومة » مالى محكمة الجنايات راسا هيث يكون الحكم نهائيا وبدون استئناك ، اما المطبوعات _ طبقا للقانون رقم ٢٠ المساهر في ٢٧ غبرأير ١٩٣٦ فهي « كل الكتابات أو الرسومات أو القطع الموسيقية أو الصور الشبهسية أو غير ذلك من وسائل النبثيل منى مُقلت بالطرق الميكانيكية أو الكيمائية أو غيرها ماصبحت تابلسة للتداول » ، أما التداول فهو « بيع المطبوعات أو عرضها للبيع أو الصاتها على الجدران أو مرضها في شبابيك المحلات أو في أي عمل أخر يجعلها بوجه من الوجوه في متناول عدد من الاشخامس » • هذه المطبوعات بجميم انواعها ، بسا نيها الصحصف ، يجب الحصول على رخصة من وزارة الداخلية بطبعها وتداولها (المادة ٧) وعلى كل من ببيعها أو يمسارس ٨ مهنة مرتبطة بتداول مطبوعات » أن يتبد اسمه في المحافظ المديرية (المادة ٨) وعلى كل ملتج للمطبوعات ، مطبعة أو شركسسة اسطوانات أو مصور ٠٠٠ الغ) أن يسلم السلطة أربع نسخ (المادة ٥)

اما اذا كان المطبوع جريدة فلا يجوز اصدارها الا بعد اغطار السلطة عنها وان يودع تأمينا قدره . . ٣ جنيه (المادة ١٥) وان يسلم وزارة الداخلية الداخلية سنت نسخ من كل عدد (المادة ٢٠) • وان يغطر وزارة الداخلية باسم الجريدة والمحررين ورئيس التحرير والمطبعة التي تطبع نيها وباي تغيير يحدث في هذا (المادة ١٣ و١٤) • ومن حق السلطة للمالية منه اي مطبوع سواء جريدة أو غيرها من التداول اذا حدثت اية مخالفة « وينفذ ما يصدر من الاحكام أو ما بؤمر به من التدابير الادارية بمنتضى هذا التانون بدون نظر الى معارضة صاحب الجريدة أو المطبعة أو اي شخص أخر ذي هئن » (مادة ٢٤) .

العكم المسكري:

واخر هذه التوانين التي اغترناها امثلة ، وما تزال سارية ، هو القانون رقم ٩٦ الصادر في ١٥ اغسطس ١٩٣٩ بمناسبة دخول «الحلفاء الحرب » . وما يزال يعيش تحت اسم الطوارىء حتى عام ١٩٧٢ شم تحت اسم « حماية هريات المواطنين » ضمن القانون رقم ٢٧ لسنسة المرب ، وطبقا له في حالة قيام خطر الحرب الداهم أو توتر الملاقسات الدولية تعلن الاحكام العرفية وتصبح للحكومة سلطة مطلقة لا حدود لها من دستور ولا قانون ولا مجال فيها لاي نوع من الحريات السياسية أو المدنية ولا رقابة عليها من أية هيئة تشريعية أو قضائية .

19 — في ظل التهر الاقتصادي الذي اشرنا اليه من قبل ، وفي ظل التشريعات الارهابية التي ضربنا لها أمثلة ، لم يكن غريبا ان بقيست الحريات العبياسية كما جاءت في دستور ١٩٢٢ مجرد نصوص ميئة ، وان اغلبية الشعب قد انسحبت بعد ثورة ١٩١٩ من الحياة الماسة وركنت الى العبلبية وما زالت راكنة حتى اصبحت راكدة ، وبلغ الركود تبل ثورة ١٩٥١ حدا قبل به الشعب ، اغلبية الشعب ، مكانه المتدنسي واصبح رائها أن « العين لا تعلو على الحاجب » ، وان « الاصابع غير متساوية » وان من « يتزوج أمي اتول له يا عمى » ، وان السادة قد خلقوا ليكونوا عبيدا وان الله قد أمسر خلقوا ليكونوا عبيدا وان الله قد أمسر باطاعة ولي الامر ، وكان ذلك أخطر ما وصلت اليه مشكلة الديموقراطية في مصر ، يوم أن استقر في اذهان الغلاجين والعمال والمقهورين من كل

نوع ، ان الاستبداد حتى للمستبدين عليهم أن يقبلوه وليس لهم أن يقاوموه. كانت تلك هي مصر عام ١٩٥٢ ، وكانت تلك مشكلة الديبوتراطية فيها . فلننظر كيف واجهت الثورة المشكلة وكبف حاولت حلها ، والى اي مدى نجمست .

ناتا نورة ۲۳ بوليو ۱۹۰۲

٣٠ ــ في اكثر من مناسبة ذكر الرئيس أنور المسادات قصة الخلاف الذي ثار في مجلس تيادة الثورة حول الموقف من نظام الحكم ، خلاصة ما ماله أن مجلس قيادة الثورة قد وأجه منذ البداية اختبار الاختيار بين الديموقراطية والديكتانورية نظاما لحكم مصر ، وقال أن الرئيس الراحل جهال عبد الناصر وحده ٤ هو الذي اختار الديموتراطية لحكم شعب مصر في حين أن باتي أعضاء مجلس الثورة ، كلهم ، ومن بينهم الرئيس أنور السادات نفسه ، قد اختاروا الديكتاتورية نظاما يحكبون به شبعب مصر . واصروا فاستقال جمال عبد الناصر ، فتراجعوا فرجع عن استقالته . هذه القصة تكشف ـ في لحظة اعتراف _ عها كانت عليه نوايا أعضاء مجلس قيادة المثورة بالنسبة الى الشبعب الى أن أسنقال جمال عبد الناصر ثم مدى ثقة كل واحد منهم بصحة رايه ونواياه حين رجع عن استقالته. ولا نستطيع نحن أن معطيها دلالة خاصة اكثر من هذا . أولا ، لان ذلك كله كان حوّارا داخليا في التمة اختار به اعضاء مجلس تيادة التسوره للشعب ما اختاروا ولم يكن الشعب طرفا فيه فلم يختر لنفسه ، وكل هذا لا يمت الى الديموتراطية بصلة اكثر من صلة الحديث عنها ، وثانيا ، لان العبرة - كما قلفًا من قبل - ليست بنوايا الحاكمين ولكن بما يتحقسق للشمعب من حرية ومقدرة معلية على ممارستها ، اقصى ما يمكن أن تدل عليه تلك القصة _ أن كان لابد من البحث لها عن دلالة _ هو أن الذين قادوا ثورة ١٩٥٢ من أجل مبادىء سنة ومعلنة ، من بينها اقامــة حياة فيبوتراطية مليمة ، لم يكويوا يعرفون معرفة موحدة « اسلوب » اقامة المياة الديموةراطية السليمة فاختلفوا فيه وذهب اغلبهم الي حد الظن بان الديكتاتورية هي السبيل الى الديموقراطية ، هذه الدلالة ، اي انعدام الوحدة الفكرية على اسلوب تحقيق أهداف الثورة ، ظاهرة لا منكورة من الثورة ولا متصورة على هدف الديموتراطية ، فلتد اعلنت الثورة اهدافها المبتة ثم لم تكف قيادتها والمتحدثون باسمها _ حنى عام ١٩٦١ علي الاقل - عن الاعتراف بأن الثورة قد قامت بدون نظرية ، وأن الثوار كانوا، عام ١٩٥٢ ، أمام خيار مازم غاما أن يؤجلوا الثورة ويتعرضوا للتصفية التي كانت تتهددهم على اثر اكتشاف أمر تنظيمهم ، الى أن يمتلكوا من المرهم منهجا ونظرية ؛ وأما أن يتقدموا بما يملكون من تنظيم وأفكار لانقاذ شبعب مصر مما كان يعانيه فاختاروا الثانية ، ثم أنهم لم ينكروا قط أنهم ينتهجون النجربة والخطأ ومنولا الى الصواب من خلال المارسة . وخلاصة هذا كله أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قد قامت ونجحت في الاستيلاء على السلطة ثم استهرت عشر سنوات على الاقل لا تعرف ــ على وجه التعديد العلمي ــ كيف تحقق مبادئها فجربت اساليب مختلفة : تختار فتبارس فتخطىء فتصحح فتصيب ، او تخطىء مرة اخرى فتصحح . . . وهـــكذا .

٣١ ـ هذا المنهج التجريبي اقام ويتيم صعوبات بالغة أمام معلولة اكتشاف موقف ثورة ٣٧ يوليو ١٩٥٢ من مشكلة الديبوقراطية ، ذلك لانه ادى الى أن كان للثورة اكثر من موقف واحد من المشكلة وحلها ، وفي بعض الاوقات تغير موقف الثورة من المشكلة من النقيض الى النقيض في شنهر واحد ، ويبدو هذا واضحا مسن تتبع القرارات المتالية التي أصدرتها الثورة في سنواتها الاولى ، وقد اخترنا القرارات المثلة لنتجنب الاسناد الى الافراد على اساس أنه أيا كانت المواقف الفردية قبل اصدار القرار فان القرار بصدوره مد هو وحده مد الذي يعثل أرادة المسورة وينسب اليها .

بعد النورة مباشرة أبقت الثورة على دستور ١٩٢٣ واستبدلت بملك مالم قاسد ملكا طفلا بريئا تحت الوصاية ، وشاورت الاحزاب القائمة وهاورتها ، وارتضت منها أن تطهر نفسها من بعض قادتها وأن تعيد صياغة برامجها ، كما لو كانت مشكلة الديموتراطية مشكلة اشخساس فاسدين أن سقطوا قامت الحياة الديموقراطية السليمة ، هذا موقف ، ومع ذلك مُقبل أن ينتضى عام ١٩٥٢ رأت قيادة الثورة أن مشكلسة الديبوقراطية لمست مشكلة أشخاص فاسدين بل مشكلة نظام فاسد وأن حلها بكون باسقاط النظام جملة فاصدرت يوم ١٠ ديسمبر ١٩٤١ قرارا املنه القائد العام للقوات المسلحة (محمد نجيب) جاء ميه : ١ أعلن باسم الشبعب ستوط ذلك الدستور ، دستور ١٩٢٣ ، وأنه ليسعدني أن أملن في نفس الوقت الى بني وطني أن الحكومة اخذة في تأليف لجنة تضعم مشروع دستور جديد يتره الشمب ويكون منزها من ميوب الدستور الزائل محققا لامال الامة في حكم نيابي نظيف وسليم ، • وهذا موقسف اخر . افرب من الموتفين موتفها من النظام الملكي ، فقد اسقطت دستور الملك في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ولم تعلن ستوط الملكية وقيام الجمهورية الا بعد سنة اشهر تقريبا في ١٨ يونيو ١٩٥٣ . ثم أنها بعد أن أرتضت من الاحزاب تطهير ننسها واعادة صياغة براسجها اصدرت بوم ١٦ يناسر ١٩٥٣ اعلانا بحل الاحزاب السياسية قال ليه معلنه (محمد نجهب ابضا): « انضح لنا أن الشهوات الشخصية والمسالع المزبية التي السسسمت اهداف تورة ١٩١٩ تريد أن تسمى بالتفرقة في هذا ألوقت الخطير من تاريخ الوطن غلم تتورع بعض العناصر عن الاتصال بدولة اجنبية وندبير ما من شاكه الربيوع بالبلاد الى حالة الفساد السابقة ٠٠٠ » وبناء عليه . صدر الرسوم بقانون رقم ٢٧ لسفة ١٩٥٣ بحظر النشاط الحزبي بالنسبة الى أعضاء الاحزاب المنطق (المادة ٢) وحظر تكوين احزاب سياسيسة حديدة (المادة ٦) .

ثم انها اصدرت يوم ١٣ يناير ١٩٥٣ مرسوما بتشكيل لجنة من خمسين عضوا لتعمل في « وضع مشروع دستور يتفق مع اهدان الثورة » . وسع انها لم توقف عمل اللجنة ولم تلغها الا انها لم تصبر الا يومين حتى اصدرت اعلان ١٦ يناير ١٩٥٣ « بتجديد غترة انتقال لمدة ثلاث سنوات » . واصدرت في ١٠ غبراير ١٩٥٣ اعلانا دمستوريا ببيان نظام الحكم في غترة الانتقال عهد الى مجلس قيادة الثورة باعمال السيادة العليا (المادة ٨) وعهد بالملطة التشريعية الى مجلس الوزراء (المادة ٩) وعهد بالملطة التنهيفية الى مجلس الوزراء كل غيما يخصصه وعهد بالمراقبة والمتابعة الى مؤتمر يتلف من مجلس الوزراء ومجلس الوزراء ومجلس الوزراء المادة ١٠) وعهد بالمراقبة والمتابعة الى مؤتمر يتلف من مجلس الوزراء ومجلس الوزراء الثورة مجتمعين (المادة ١١) نبدا كما لو كانست الثورة ومجلس قيادة الثورة مجتمعين (المادة ١١) نبدا كما لو كانست الثورة محتارت تأجيل حل مشكلة الديموقراطية الى ما بعد نترة الانتقال .

فير انه لم يبض عام واحد على هذا الموقف حتى اصدرت السنورة في ه مارس ١٩٥٤ ترارا ينص على : « انخاذ الاجراءات نورا (لاحظ نورا . .) لعقد جمعية تاسيسية تنتخب عن طريق الانتراع العام المباشر على أن تجنع خلال شهر يوليو ١٩٥٤ وتكون لها مهبتان : الاولى مناقشة مشروع الدستور الجديد واقراره والثانية القيام بسهمة البرلمان السي الوقت الذي يتم فيه عقد البرلمان الجديد وفقا لاحكام الدستور الذي سوف تقره الجمعية التأسيسية » . صدر هذا القرار خلال أزمة مارس ١٩٥٤ الشهيرة وكان الصراع فيها يدور حول مفهومين متناقضين للديموقراطية مشكلة والديموقراطية حلا . وسنعرض لهذين المفهومين غيبا بعد ، المهم الان انه بهذا الموقف الجديد بدا كما لو كانت المؤرة قد اختارت اخسيرا النظام البرلماني حلا لمشكلة الديموقراطية مع انه ذات النظام الذي ثارت النظام البرلماني حلا لمشكلة الديموقراطية مع انه ذات النظام الذي ثارت عليه في البداية ، على أي حال مان هذا القرار لم ينفذ ، أذ ما لبثت النورة قرارا اخرا جاء عيه : « أولا : ارجاء تنفيذ القرارات التي صدرت يوم هارس الحالي هتي نهاية محترة الانتقال . . . ه

ثم أن قرار ٢٩ مارس ١٩٥٤ هذا قد أضاف قر ثانيا : يشكل غورا فورا أيضا ،) مجلس وطنى استشاري يراعى في تبثيله الطوائسيف والميئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصاته بقاتون ٤ ، وهو قرار مستخرج من عصور ما قبل الديموقراطية يوم أن كان الملوك يختارون مبثلين للطوائف والمناطق في مجالس استشارية تكون مهمتها متصورة على ابداء الراي والنصيحة بدون النزام أو الزام ، ولسنا في حاجة الى التول بأن قانون تكوين ذلك المجلس الوطني الاستشاري لم يصدر وبالتالي فان قرار ٢٩ ارس ١٩٥٤ في هذه المجزئية لم ينقذ ،

ثم - اخبر وليس اخرا - ان لجنة الخمسين الذي كانت قد تشكات برسوم ١٣ يناير ١٩٥٣ لوضع مشروع دسنور «يتفق مع مبادىء الثورة» كما جاء في قرار تشكيلها أو دستور يحتق أمال الامة « في حكم نيابي نظيف وسليم » كما جاء في أعلان ستوط دستور ١٩٢٣) قد أعدت مشسروعها وقدمته فعلا الى مجلس الوزراء يوم ١٧ يناير ١٩٥٥ ولكن قيادة الثورة لم تقبله بحجة أن نظام المحكم فيه نيابي أكثر مما يجب ووضعت بدلا منه دستورا أعلنته يوم ١٦ يناير ١٩٥٦ أخر يوم في فترة الانتقال وارجأت العمل به الى يونيو ١٩٥٦ التاريخ الذي كان محددا لانهام جلاء قسوات الاحتلال البريطاني . ولم يكن دمستور ١٩٥٨ هو أخر المواقف ، فهو ذانه قد الغي قبل مرور عامين « ٥ مارس ١٩٥٨ » بمناسبة الوحدة بين مصر وسورية ثم عاد ذاته بعد أربعة أعوام تقريبا (٢٧ سينمبر ١٩٦٣) بمناسبة الانفصال ، ثم الغي مرة أخرى بعد عامين ، بصدور دستور جديد مؤتت الانفصال ، ثم الغي مرة أخرى بعد عامين ، بصدور دستور جديد مؤتت (٢٣ مارس ١٩٦٤) .

هذه امثلة ضربناها من التطور الدستوري مثلا لتعدد مواقف الثورة من مشكلة الديموتراطية خلال تجربة البحث عن طريق حلها وما اثارته التجارب وصاحبها من صراع علني وخفي كاد يصل ، في مارس ١٩٥٤ ، الى حد انهاء الثورة ذاتها ، لنبين مدى الصعوبات التي تقوم في سبيل اكتشاف موقف الثورة من مشكلة الديموقراطية .

٣٢ ــ اضيعت الى المصاعب التي نشأت عن المنهسيج التجريبي بصاعب مرضتها أو اقتضتها أو استفلت ميها معارك التحرير ، لقد قامت الثورة عام ١٩٥٢ ومصر محتلة عسكريا منذ سبعين عاما وجاءت هي ذاتها حلقة من حلقات النضال الوطني مسن أجل أنهاء الاحتلال الانجليزي اسهم كل جيل بنصيبه من التضحية ، بدأ بنورة الشعسب المسلحة تحت قيادة احمد عرابي عام ١٨٨٢ لدفع الاحتلال ، غلما انهزمت الثورة يولى الجيل التالي بقيادة مصطفى كامل تعبئة الشبعب وتحضيره للثورة الى أن تونى عام ١٩٠٧ وخلفه محمد فريد ، وجاء الجيل الذي بعده مقام بالثورة عام ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول ، وتدخل الجيل الذي يليه ليرغم الاحزاب على أن تطرح مسراعاتها وحملها حملا على التصدي لمركة التحرير عام ١٩٣٥ ، فلها أن اسفرت جهود الشبيوخ عن معاهدة ١٩٣٦ ، تولى الجيل نفسه في اعوام ١٩٤٦ وما تلاها عبء النضال الى ان ارغم اصحاب المعاهدة على الفائها عام ١٩٥١ ، ولم يكن ذلك الا الجانب السلبي (الالغاء) من منجزات ذلك الجيل مهو الذي كان يحضر للثورة الابجابية التي أندلمت عام ١٩٥٢ ليكون أول اهدامها « التضاء على الاستعمار وأهوانه » .

ولقد استفادت ثورة ١٩٥٢ من خبرة النضال الوطني السابسق وخاصة تجربة ثورة ١٩١٩ ، كما استفادت من الظروف الدولية التي

تلت الحرب الاوروبية الثانية ومسا اسفرت عنه من تغيير في المتوى الدولية ، كان حظ انجلترا ، الدولة المحتلة ، منها أن خرجت في حالسة عجز كامل تقريبا عن تحمل نفقات الاحتلال المسكرى ، ولقد امسرت الثورة على هدف الاستقلال الوطنى منذ مولدها وفي كل مراحلها ولسم تندع - كفيرها - حين غير الاستعبار شكله فتحول بن الاحتسلال المسكري الى النبعية ٠٠ وتعرضت الثورة في سبيل التحرر الوطني لكل انواع الاعتداء الخارجي والتآمر الداخلي ، وخاضت معاركه على ساحنه داخل مصر وخارجها ، والتحمت باعدائها في كل أرض وبكل وسيلة وعلى كافة المستويات وانتصرت مرارا وانهزبت مرارا ولكنها لم تتخاذل ولم تساوم ولم تستسلم أبدأ حتى عندما خسرت كل شيء تقريبا ألا أرادة التحرر كها حدث عام ١٩٦٧ ، وفي خضم معارك التحرير الضارية تعلمت فنبت وتطورت فكرأ وحركة ٤ شكلا ومضبونا ٠ تعلمت انه من المستحيل في هذا العصر ؛ عصر السيطرة الراسمالية الامبريالية ؛ أن تحتفظ بالحرية وبالنظام الراسسالي مما في مصر المتقلقة ، هيث يكون النظام الراسسالي في الدول المتخلفة هو المدخل الوطني للتبعية الاستعمارية بالرغم من حسن نوايا الرأسماليين الوطنيين فاختارت الاشتراكية من أجل التحرر،

وتعلمت أنه من المستحيل في هذا العصر ٤ عصر القوى الكبرى ، أن تحتفظ بالحرية والعزلة الاتليبية عن ابنها العربية فاختارت التوبية ساحه والوحدة غاية من أجل الحفاظ على الحرية ، وتعلمت أنه من المستحيل في هذا الممسر 6 عصر المسراع بين المتوى المظمى وعصر نضال الشبعوب من أجل النحرر أن تنعزل عن أحد أو أن تنحاز ألى أحد وتبقى مستقلة فانحازت لقضية تعرير أمنها العربية وأتخذت موتن الحياد الايجابي حيال الكتل المتصارعة وقدمت معونتها بقدر ما استطاعت لنضال الشعوب لتكسب معونة تلك الشبعوب لنضالها وقد كسبته ، وهكذا كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في نضالها ن أجل التحرر الوطنى نموذجا في الشجاعة والمسلابة والحزم وسبعة الافق والواتعية سعأ وعو نبوذج بهر العالم كله واحتذته وما تزال أغلب الشعوب المقهورة في نضالها من أجل التحرر. ومع أنه لم يحدث أبدا وفي أية مرحلة من مراهلها أن كانت الثورة بادئة بالعدوان على أحد الا أن أصرارها على المتحرر مسن الاستعمار الظاهر ورفض التبعية للاستعمار الجديد قد عرضاها لسلسلة من الاعتداءات جعلتها في حالة هرب مفاعية مستمرة : العدوان الصهيوني على غزة عام ١٩٥٤ ، العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، الحصار الامريكي والحرب الاعلامية بعد ذلك ثم الاعتداء الداخلي على الوحدة عام ١٩٦١ ثم حرب الميهن الدناعية عام ١٩٦٢ ثم عدوان ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف الدناعية هام ١٩٦٩ ، ولقد دفع الشعب العربي في مصر وخارج مصر ثبن النضال التحرري تحت قيادة ثورة ٢٣ يوليو ، ولقد كان الثمن في بعض الاوقات قادها ، ولعل من الدح الاثمان التي دقعتها مصر مقابل تحررها والحفاظ على حريتها ، بعد الضحايـــا البشريــة الغالية ، ما أصاب تضية الديبوقراطية ه.

لا ينكر آحد أن المعارك الخارجية تفرض تبودا ثقيلة على النشاط الديموةراطي في الداخل ، ولدى كل دولة من دول العالم مطسلة مسن التيود جاهزة ومصوغة في شكل تانون « طوارىء » ما أن يتهدد مسلامتها خطر حتى تعطل به اكثر أهكام الدساتير ديموتراطية وتوتف به أعسز الحريات التقليدية ، ولقد جرب شعب مصر تلك القيود الثقيلة قبسل النورة ، فلاكثر من خمس سنوات ابتداء من هام ١٩٣٩ هاش شعسب مصر معدوم الحرية : حريسة الماكل والملبس والمتاجرة وحرية الاقتال والراي والنشر وألاجتماع وحرية اختيار حكامه . بل ان كل قيمة من قيم هذا الشمب قد انتهكت وديست علنا تحت اقدام الجند من اشتات البشر الذين أبيحت لهم مصر أكثر من خمس سنوات ، ولا يزال جيلت يذكر كيف كان المصربون يجتنبون المذلة والاذلال بأن يقبعوا في بيوتهم وكيف كانت الحياة نسلب والاموال تغتصب والاعراض تنتهك علنا في المسدن والقرى والطرقات ٠٠ تحت حكم احزاب مصر « لتأمين سلامة قسوات الحلفاء » . ولم يذرف احد دمعة واحدة على الحرية او على الديموقراطية . ان عزاء الشبعوب في هذا أن الحرب موقونة مهما طالت وهو عسراء مشروع ، أذ حيث تكون سلامة الوطن في خطر تتحدد معارك التحرر الوطنى بالديموقراطية فهم اما جاهلون او هم يريدون تحت غطاء الدعوة الى الديموةراطية انهاء ممارك التحرر الوطني . أي أنهم يريدون ، نفاقاً ؛ أن يقال عنهم ديموقر أطبين بدلا من أنهز أميين ، ولقد طالت معارك التحرر الوطني التي خاضتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكادت تستغرق كل سنواتها في مشكلة الديموقراطية وفي حلها من نواح عدة :

- منها الاصرار على الوحدة الوطنية وعدم السماح بأي صدراع اجتماعي او سياسي أو أية انقسامات في الجبهة الداخلية ، وهو حد من الخارج على النشاط الديموقراطي يجعل الفاصل بين النشاط المشروع والنشاط المعادي أو بين المعارضة وبين التآمر ماصلا دقيقا ، وقد يختلطان على مستوى القاعدة النشيطة أو في نقدير السلطة المتوترة متدمع الحركة الديموقراطية ثمن التآمر أو الخوف من التآمر ،

- ومنها استمرار حالة الطوارى، بما تستدعيه من تركيز في المملطة ورقابة على الصحف ووسائل النشر وأجهزة الاتصال والاجتماع وتحركات الوافدين والمقيمين واستبدال المحاكم العسكرية بالمحاكسا المدنية ونجاوز اجراءات التحتيق العلنيسة الى التحقيقات السرية ، والاعتقال ، والحبس المطلق ، وكلها قيود داخلية علىسى النشاط الديموقسراطي ،

- ومنها صعود القوات المسلحة الى المركز الاول من مراكز القوى الدولة على اساس انها المسؤولة الاولى عن سلامة الوطن، واكتسابها المحجة الحرب أو الاستعداد للحرب أو مخاطر الحرب المسلطة تعلو في كثير من المجالات على السلطة المدنية التي تصبح أحد وظائفها الاساسية تنفيذ متطلبات القوات المسلحة ماديا واقتصاديا وبشريا وتأمينا وأمنا ، وتحصينها ضد المعرفة أو النشر أو النقد ، أي تيام دولة عسكرية نوق الدولة المدنية ، ولقد بلغ أمر هذا الصعود حد صحور قانون (رقم ١٦٠ لمنة ١٩٦٢) يحرم على ديوان الموظفين والوزارات والمسالح والهيئات الاعتبارية العامة والخاصة تعيين أي موظف أو عامل في أية وظيفة خالية الا بعد أخطار مكتب نائب القائد الاعلى (المرحوم المشير عبد الحكيم عامر) لا بعد أخطار شهرا لمعرفة ما أذا كان لدى سيادته مناف أد الذبات المسلحة العاملين فعلا من يرشحه الاشتغالها فاذا ما رشيح لها أحد أصبحست لمه الولوية في التعيين على المرشحين معه من نفس مرتبة النجاح ثم ، وهذا المرب ، يحتفظ له بالوظيفة المدنية ويكون في حكم المعار السي التوات المسلحة (المادة ٩٥) ، وكان ذلك بهناسية حرب اليمن ،

- ومنها - مصيبة العصر في العالم كله - نضخم اجهزة الامن الداخلي (ابن الدولة) والخارجي (المخابرات العامة) وتزويدهـــا بامكانيات مالية غير معروفة من الشبعب وغير قابلة للمعرفة ، ويسلطات مطلقة الامن حد الحفاظ على امن الدولة وبمعدات خبالية تسمح لها بأن تضع كل مواطن ــ من حيث لا يدرى ـ تحت مجهرها وبالمتدرة على ان تباشر مهمتها خلية ، تراقب خلية ، وتدرس خلية ، وتتابع خلية ، وتترر خفية ؛ وتنفذ خفية كانها أشباح محيطة وذلك لتستطيع أن تصارع أشباها لا تقل عنها خناء تمثلها اجهزة ألتجسس والتخريب التابعة للدول المادية الاكثر مالا وادوات ورجالا مزروعين خفية في قلب المجتمع ، تستطب م اجهزة الامن سد لمن يريد أن يعرف ــ أن تلتقط ، وهي على بعد كيلومترين أو أكثر ، أي حديث يدور فيحجرة مغلقة ، نعرف هذا من التضايا التسي طرحت على المحاكم وعرفنا من الصحف اخيرا ، وراينا على صفحاتها ، صور عقل الكتروني قالت المبحف انه يستطيع ان يدلى بكانة المعلومات عن أي مواطن في أقل من دقيقة ١٠ وهذا يعنى أن كانة المعلومات الخاصة بأى مواطن كائت قد جمعت من قبل واودعت بطن الجهاز الرهيب ذي الذاكرة الحديدية ، وكل هذا مخيف ، ومصدر للخوف ، الخوف من المجهول تبل الخوف من المعلوم ، والخوف شال يصيب البشر فيمجزهم عن النشباط الديموقراطي .

- ومنها خضوع الاعلام ووسائله الحديثة بالمفة التأثير (الصحف والاذاعة والتليغزيون والسينما) لمقتضيات معارك التحرر الما عن طريق الرقابة الصريحة والضمنية والما بواعز الحذر الوطنى السليم من التورط

في خدمة العدو أو اضعاف ثقة الشعب بنفسه و ويس من بين وظائسه الإعلام خلال الصراع من أجل التحرر أن يتطوع بوضع الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بل العسكرية تحت تصرف أجهزة الاستماع المعادية بل من وظائفه أن بذيع وينشر ما يخدم معركته وأن يكذب أيضا أبلغ مجموع السفن الإلمانية التي أعلن الحلفاء أغراقها في الحرب الأوروبية الثانية ، ١٩٣٩ — ١٩٣٥ ، أضعاف أضعاف ما ملكته المانيا من سفن في كل تاريخها ، وخاضت مصر وسورية — أخيرا — حربا أعلامية مدعومة نكريا وسياسيا وأحصائيا أستمرت عاما ثم أنتهت في أقل من دقيقسة مصافحة في الرياض لتنعانق أجهزة الأعلام في الهواء وفي رؤوس البشر نلا يفهم أحد شيئا) ، ولما كانت معرفة الحقائق هي المادة الخام التسي يكون منها المواطنون أراءهم ويحددون على ضوئها مواقفهم ويمارسون على أساسها حرياتهم أو يتكمنون عن ممارستها ، فأن كل تزييف في الحقائق بنعكس تزييفا على الديموقراطية وممارستها ،

ومنها ؛ آخيرا وليس اخرا ؛ تحمل الاقتصاد الوطني عبء معارك التحرر الوطني اقتطاعا من بنية اقتصادية متخلفة اصلا ، ولقد اصبحت تكلفة المعارك ابهظ مما تطبقه الدول المتقدمة اقتصاديا مما حمل دولة مثل بريطانيا على تصفية امبراطوريتها ، فما بالنا بالدول الفقيرة التي بلغ الفقر فيها حدا تباع عنده الحرية وتشترى ، في مثل هذه البلاد وفي غيرها تعوق معارك التحرر وتكلفتها الباهظة حركة التنبية الاقتصادية ولو بمستوى الامكانات المتاحة ، فتبقي على الفقر ولا تنتقص منه الا قطيلا ليبقى الفقر عائقا فعليا — أكثر العوائق صلابة في الواقع — دون المهارسة الديموقراطية .

ومنها اشباء آخرى ليس أهونها استغلال المعارك من أجل تبرير الاستبداد ، أنما ضربنا أمثلة لنقول : قبل أن يحدد كل وأحد موقفه من حريته عليه أن يختار بين الاستقلال والتبعية ، ونحن نختار ، كما أختارت ثورة ٢٣ يوليو حرية الوطن واستقلاله قبكون علينا أن نواجه مصاعب اكتشاف موقف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من الديموقراطية فلي نطاق الالتزام « بالقضاء على الاستعمار وأهوانه » ،

٣٣ – كل هذه المصاعب المتراكبة تجعل بهبة اكتشاف موهسف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من مشكلة الديبوتراطية مهبة بالفة الصعوبة ، ولكنها ليست – بالرغم من هذا – مستحيلة ، ونعتند اننا نستطيع ، بسهولة نسبية ، اكتشاف هذا الموتف ، وبالتالي معرفة الى اي مدى نجحت او اختتت ، ثورة ١٩٥٢ في حل مشكلة الديبوتراطية ، اذا التزمنا الحسدود الاتيسة :

الحد الاول: الوقوف مع الشعب ، اغلبية الشعب ، واغلبية شعبنا هم الفلاحون والعمال والحرفيون وصفار المتجار والمهنيين والطلاب

والعاطلون ظاهرين أو مقنمين ، ولسنا نعنقد أن أي ديمومراطيي أو دعى للديموةراطية حنى لو كان ليبراليا بستطيع ان ينكر ـــ بحق ـــ هذا الموقف ، فلا أحد ينكر أنه أذا لم نكن الديموقراطية هي حكم الشبعب كله فهي على وجه اليقين حكم أغلبينه ، لا أحد ينكر هذا الا المنصريون في روديسيا وفي جنوب المريقيا ، ونحن ـ والحمد لله ـ من امة نعلمت من تراثها العظيم المساواة بين البشر قبل أن يعرفها العالم كله ، ومع ذلك مان كثيرين منا لا ينكرونه كلاما ويجحدون نتائجه الفعلية ، اولئكم جماعة المنتفين والمتعلمين وكبار الموظفين و « الاعبان » والراسماليين الذين يملكون المعرمة بالديموقراطية والمقدرة الفعلية على ممارستها . وكل اولئك _ في بلادنا _ قلة وأن كانوا _ والحق يتال _ قلة ممتازة وعدا وعلها ومعرنة ومقدرة خارقة على انشاء الصيغ اللفظية المركبة والمقدرة اللازمة على تبرير طموحهم الى وراثة المحتلين _ بعد التحرر _ مَى السيادة على الشبعب ، مشكلة الديموةراطية بالنسبة الى هؤلاء ، ان وجدت ، هي كيف يستعملون مواهبهم وما يملكون في حكم شعب يعرفون تهاما أنه متخلف عنهم ، أن لديهم المكارأ وقلسنفات وأراء يريدون التعبير عنها فالديموة راطية عندهم هي ، أولا ، حربة الكتابة والخطابة والصحافة والنشر، وهم قادرون على أن يكونوا حكاما أو هكذا يمنقدون مالديموقر اطية عندهم هي الاحزاب والترشيح والانتخابات ومتاعد المجالس النيابية . وهم تادرون باموالهم واطيانهم وعقاراتهم وبخبرتهم في ننون المضارية في الاسبواق المحرة على احتياجات الناس والربح ، على أن يشتوا طرمهم بأنفسهم فالديموتراطية عندهم هي عدم التدخل في شؤونهم وشكؤون الناس ، اولئك جميعا « شلة الليبراليون » ولهم مسي الديموقراطية نظريات ولهم منها أهداف غير خانية ، وهم - حقا - جماعة متميزة وسمتازة هذا هو عبيهم ، انهم متميزون عن اغلبية الشعب متميزون عن اغلبية الشبعب ممتازون على سواده ، فهم بحكسه واقعهم الثقافي والاجتماعي والانتصادي - وبدون اتهام - منفصلون عنه ولو كانوا موقه ، منفصلون فكرا او علما او مصلحة فهم منفصلون عنه منطلقا وغاية ، ولما كانت الديموتراطية هي الاسلوب السياسي للوصول من المنطلق (الواقع) الى المغاية مهم منفصلون عنه ديموقراطيا أذا صــح التعبير ، نعنى به على أي حال أن فهمهم للديموقراطية مشكلة ومفهومهم للديهو قراطية حلا منفصلان عن مشكلة الديمو قراطية كما يعانيها الشعب، اغلبية الشبعب ، وعن حل مشكلة الديموتراطية كما ينتقدها الشمهم ، اغلبية الثبعب ، ألا قلة قليلة ، تتكاثر باستمرار ، تدرك من العلم أو من الممارسة الا جدوى في محاولة الافلات بالمصير الفردي من المصير الاجتماعي نبتيت مع الشمعب في مواقعه أو في موقع الدناع عنه .

هناك ، اذن ، في مصر _ كها هو في العالم اجمع _ مفهومان لمشكلة

الديموتراطية وحلنا، قد لا ينغي احدهما الاخر لو تتابعا غيهراحل النطور فكان احدهما مقدمة للاخر ، ولكنهما اذ يطرحان في مرحلة تطور واحدة ، لابد من ان يكون لاحدهما الاولوية على الاخر ، والمتياس الديموتراطي الوحيد للترجيع هو الوتوف مع الشمعب ، اغلبية الشمعب والنظر السي المشكلة على ضوء معاناته والبحث عن حلها على ضوء احتياجاته ، وهذا هو الحد الاول لحديثنا المتبل ،

الحد الثاني ، ان نحاول اكتشاف الغط العام لثورة ١٩٥٢ مسن الديموةراطية مشكلة وحلا ، وهذا يعني اننا سنكون مضطرين السي التجاوز عن التفصيلات الجزئية والانحرافات الوقتية وتجاهل فترات التردد والنبذبة ثم فرز عناصر المنهج التجريبي في الواقع لمعرفة اين الخطأ واين التصحيح واين الصواب لاكتشاف العنصر المشترك في مسيرة الثورة التجريبية في مرحلة التجربة اي حتى عام ١٩٦١ ثم تتبع خط الثورة كما اعلنته في أول وثيقة فكرية اصدرتها ونعني به الميثاق لمعرفة ما اصاب الخط النظري في التطبيق والمارسة وما قد يكون من اسباب الاتفاق او الاختلاف أو التناقض بينهما والى أين انتهى هذا كله .

الحد الثالث ، ان نتابع خط الثورة الذي تكتشفه من بدايته الى نهايته ، اهنى ان ننتبه الى نهوه او تطوره ونركز بوجه خاص بين اتجاهه العام ، تلنا من قبل أن مشكلة الديبوقراطية لم توجد في مصر بين يوم وليلة فلسنا نتوتع وما توقعنا أن تحل بين يوم وليلة وأن يصدر بحلها قرار وأجب النفاذ فورا فتحل ، وعليه فسيكون تقديرنا لموقف الثورة من مشكلة الديبوقراطية وحلها مستندا الى ما أذا كانت الثورة ، أو لم تكن، ديبوقراطية الاتجاه ، والى أي مدى تقدمت أو توقفت أو تراجعت على طريق حل مشكلة الديبوقراطية وما هي عوامل تقدمها أو توقفها أو تراجعها أو تراجعها أو تراجعها أو تراجعها أو تراجعها أو

في هده الحدود بتسم عمر الثورة الى مرحلتين ، المرحلة الاولى بدأت عام 1971 والمرحلة الثانية بدأت عام 1971 والنتهت عام 1971 .

رابعا

مرحلة التجارب (١٩٥٢ – ١٩٦١)

٣٤ ــ ذكرنا من قبل أن مشكلة الديموقراطية قبل عام ١٩٥٢ لم تكن تتبثل في انتقاد الحريات السياسية المسطورة في الدستور بقدر ما كانت تتمثل في عجز الشبعب معليا عن ممارسة تلك الحريات السياسية نتيجة للقهر الاقتصادي الذي كان واقعا عليه ، والقهر الاقتصادي كأبة علاقة بشرية ذات طرغين : القاهر والمقهور ، وقد قدم عنهما الدكنور على الجرينلي - وهو ليس اشتراكيا بل من قمم اساتذة الاقتصاد الراسمالي _ قدم عنهما مكرة مجملة في دراسته عن « التاريخ الاقتصادي للتورة » مقال : « قبل الثورة كان عدد قليل من الملاك يستأثرون بنمو ثلث الإراضى الزراعية . وكانت هناك مظاهر للاحتكار في الصناعة منها الاحتكار المعزز من الحكومة الذي تمنعت به شركات السكر والدخان والطيران والملاحة. ومضلا عن ذلك كان عدد قلبل من الشركات الكبرى في صناعات الفزل والنسيج والاسمنت والمشروبات يملك التأثير في الاستعار ويؤلف انتاجها نسبة عالمية من المعروض المحلى وراء سياج عال من الحماية الجمركية. ونظرا لتلة مدد ارباب الاعمال كانت تعتد بينهم أتفاقات لتحديد الاسمار والإنتاج وتقسيم السوق ، ومن ذلك اتفاتية اسعار الخدمات المصرفية وكانت هناك اتفاقات مهائلة بين شركات الحليج في الوجهين البحرى والقبلي وبين شركات الكبس الكبيرة ٠٠٠ وكانت تسيطر على القطن عشر بيوت بلغ نصيبها ٨٠٪ و ٢٠٪ من مجموع الصادرات . وفي مراحل التصنيع الاولى كانت الشركات تنبتع باحتكار معلى نظرا لتلة عددها وتعضيد الحكومة لها ٠ وكانت الشركات الصناعية والمالية ترتبط مع الاحتكارات العالمية بوشائج وثيقة وتشترك معها في انشاء مشروعات مشتركة ، ومن المللة ذلك اشتراك شركات التامين المالمية (بورنج واسبكار ازيوني) في انشاء شركة مصر للتأمين واتفاق شركات برادفورد وكالبكو وكوهوون مع بنك مصر لانشباء شركات غزل القطن وصبياغتسه وتصنيع الحرير الصناعي بتصد تخطى التعريفة الجمركية » (صفحة ٥٨). نستطيع ــ بسهولة ــ ان نحول هذه المقرة الى ارقام مذهلة ليرى الجبل الجديد الذي لم يعاصر تلك المرحلة السوداء كيف كانت المقوة الاقتصادية لمجوعة محدودة من الناس تسيطر على مقدرات شعب مصر او كيف كانت تحكم مصر ، ولكننا نريد أن نبتى في حدود دراستنا لمشكلة الديموةراطية ، يكفى أن نلغت الانتباه الى قول الدكتور على الجريتلى : « عدد قليل من الملاك يستأثرون بنحو ثلث الاراضى الزراعية » ، (كان ٦١ مالكا يملك كل منهم اكثر من ٢٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٢٥٧ر٢٧٧

ندانا . و ۲۸ مالکا یملك کل منهم اکثر من ۱۵۱۰۰ ندان الی ۲۰۰۰ ندان ویملکون ۱۵۱۰ ندانا و ۹۹ مالکا یملك کل منهم اکثر من ۱۰۰۰ ندان الی ۱۵۰۰ یملکون ۱۹۲۸ ۱۱۲ ندانا و ۹۲ مالکا یملك کل منهم اکثر من ۸۰۰ یملکون ۱۹۰۰ یملکون ۲۲۹ مالکا یملك کل منهم اکثر من مدان الی ۱۰۰۰ یملکون ۲۰۰۹ یملکون ۴۸۰ مالکا یملکون ۴۸۰ مالکا ای آن واحدا من مائة الف من الشمیب یملکون به ۱۳۲۸ ندانا ای آن واحدا من مائة الف من الشمیب یملکون ۱۳۲۸ بین الارض ۱ اما الذین تزید ملکیتهم عن ۵۰ ندانا نقد کانوا ۱۳۲۸ شخصا یملکون ۱۳۲۸ من المساحسسة المزروعة بمتوسط ۸۰ من المدان المفرد مدا بینها بلغ عدد العمال المزراعیین الذین لا یملکون شیئا اکثر من ملیون شخص) .

كان ذلك هو الاقطاع ، اما الاحتكار غنائت الانتباه الى تولبه «كانت تسيطر على القطن عشر بيوت بلغ نصيبها ٨٠٪ و ٩٠٪ سن مجموع الصادرات » (كان القطن يمثل ٥٠٪ من الدخل الزرامي ٨٨٪ من الصادرات) ، وقوله « الاحتكار المعزز من الحكومة » و « سياح عال من الحماية الجمركية » و « احتكار غعلى ، . نتيجة تعضيب الحكومة » هي مظاهر السيطرة الراسمالية على السلطة (فرضيت الحكومة المهاية الجمركية لحماية الاحتكار من المنافسة الخارجية عام المحكومة المهاية المجاورة الماسماليين اية في عهد وزارة السهاعيل صدقي ، ولم تفرض على الراسماليين اية ضرائب من أي نوع كانت حتى عام ١٩٣٩) .

ملاقة كل هذا بالديبوتراطية هو أن أول تجربة لتحرير الشعب اقتصاديا أي أول معالجة أيجابية لمسكلة الديبوتراطية كما انتها البها فترة ما قبل الثورة أهي أتجاه الثورة الى تحقيق أثنين من مبادئها السنة : « القضاء على الإقطاع » و « القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم » ، فالقضاء على الإقطاع يعني تحرير الفلاحين من التبعية للهلاك وبالنالي مقدرتهم على ممارسة حرياتهم السياسية ، والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم تعني وضع الحكم في خدمة الشعب أي سيرورته ديبوتراطيا ، ولا يهمنا قيد أنهلة ما أذا كانت الثورة قد تصدت هذا أو لم تقصده فقد طرحنا النوايا منذ البداية وقصرنا اهتمامننا على ما يتحقق للشعوب موضوعيا ، وفيما بلي نتناول تباعا مسا أصاب الديبوتراطية من موقف الثورة من الاقطاع وسيطرة رأس المال على المكسم ،

97 — صدر قانون الاصلاح الزراعي الاول رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٨ يوم ٩ سبتببر ١٩٥٨ اي بعد شهر ونصف فنط من قيام الثورة . ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف دراسته ونقده والاضافة اليه وتعديله . ولقسد انصبت اغلب الدراسات على جانبه الاقتصادي وبلغ التحيز ضده الى حد اسناد كثير من متاعب الانتاج الزراعي اليه . وبلغ التحيز اليه حد القول بأنه قانون اشتراكي ، والواقع كما نراه ان قانون الاصلاح الزراعي لا يستهد اهميته من علاقته بالاقتصاد لانه لم يصدر من أجل زيادة الانتاج ، ولا من علاقته بالنظام الاشتراكي لانه لم يغير من علاقسات الانتاج ، ولا من علاقته بالنظام الاشتراكي لانه لم يغير من علاقسات الانتاج ، ولكنه — اذا صح راينا — القانون الديموقراطي الاول في تاريخ مصر الحديث ، ذلك لانه ينضمن محاولسة لحل مشكلة الديموقراطية الباسبة لاغلبية الشعب من الفلاحسين ، ولقد اتجهت تلك المحاولة ما تراكم من هيبة طاغية في الريف ، والاتجاه الثاني الى الفلاحين لخلخلة التيود التي نكلهم وتشجيعهم على « التمرد » أو الفكك من التبعية وتدريبهم على الجراة على تحدي استغلال الملاك وهيبة الاتطاعيين ،

ولقد كان الاتجاه الاول محدود الاثر اقتصادیا ودیبوقراطبا في المرحلة التي نتحدث عنها اې مرحلة التجارب ، فقصاری ما اصحاب الاقطاعبين أن نزل بالحد الاقصى لملكية الفرد منهم الى مائتي فدان ، فلما احتالوا على الحد فوزعوا ما يملكون على افراد اسرهم لمكل منهم مائتا فدان صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ اي بعد خيس سنوات كاملة من قيام الثورة يقضي بالا نزيد جملة ما يمتلكه الشخص هو وزوجتسه واولاده القدم عن ثلانهائه فدان ، ولغد كان اثر هذا التحديد تافها لاسباب كثيرة ،

منها انه ، بالنسبة الى ضيق المساحة المزروعة في مصر وكثانسة السكان في الريف وندني مسنوى المعيشة ، كانت الثلاثهائة غدان او المائتان أو حتى المائة كانيه واكثر من كانية للابقاء على سيطرة الملاك على الاغلبية الساحقة من سكان الريف المعدمين أو شبه المعدمين . لان النبعيه لا نتوقف على المعلاقة النسبية بين طرفيها ، ومهما كان من أثر نحديد الملكية بالنسبة الى الملاك قانه لم يغير شيئا من موقع التابعين ، ومنها أن السيطرة الاقتصادية كسسانت قد تحولت الى سيطرة اجتماعية ونفسية واخلاقية ابناء وكانت ملك السيطرة قد اصبحست

متبولة اجتهاعيا ونعسيا واخلاتها وتحولت الى « قيم واخلاق وسلوك القرية » التي اضفت على تلك العلاقات الاقتصادية المستغلة نوعا من القدسية وحصنتها ضد الرفض والتبرد بآداب القناعة الذلبلة والاخرة التبلية المتخلفة (اخوة في الطاعة لرئيس القبيلة) واتهام الطبوح المشروع بانه حقد ، ولم يكن من شأن تحديد الملكية على الوجه الذي جاء بسه القانون ما اضعف هذه السيطرة القبلية أو غير من قيمها القروية البالية ، فبالرغم من أن الفلاحين قد وقفوا « يتفرجون » على مملكة الاقطاعيين تنتهك وهيبتهم تجرح وقصورهم تقتحم وفائض اطيانهم يسترد ورأوا الطفاة يشكون « ويتبسكنون » الا أن الامر سرعان ما عاد الى ما كان عليه وبلغ الامر حد أن بعض الفلاحين لم يصدقوا أنهم قد أصبحوا ملاكا لاراضي سادتهم فكانوا يحملون البهم المحاصيل خفية خوفا من أساليب القهر التي كان الاقطاعيون ما يزالون يملكون أسبابها .

ومنها ، اخيرا ، وربما أهمها ، أن تعديد الملكية لم يمس الا شريحة ضنيلة من الملاك لا تزيد عن الني شخص هم اصحاب الملكيات الواسمة. اولئك كانوا في الواقسع قد تحولوا من اقطاعيين الى راسماليين زراعيين . واصبحت ممتلكاتهم مزارع متقدمة الادوات مخصصة لانتاج « البضائع» الزراهية من أجل المضارية في السوق وكان جلهم قد قطعوا علاقاتهم بالقرى والقلموا نبي المدن وتولى وكالاؤهم وعملاؤهم بدبه ادا فسناب الممتلكات ومهارسة الجانب القهري في علاقتهم المباشرة مع الفلاحين . ولكن المقادرين لم يمسى شريحة أعرض من الملاك يبلغ عددها ٦٤٨٢٢ وهم الذين يملكون ما بين خمسة اندنة ومائتي ندان ويواجهون ـ في ساحة ٠٠ الصراع الاجتماعي في الريف _ ثلاثة ملايين ونصف مليون تقريبا ممسن يهلكون أقل من خمسة المعنة والمعدمين واسرهم . هذه الشريحة تعتبر . موضوعيا أعدى أعداء تحرر الفلاحين لاتههم ههم المذبئ يقومون بدور الموسطاء والمقاولين ما بين الاقطاعيين والفلاحين . وهم الذين يضاربون على الارض بيعا وشراء ورهنا ، وهم المرابون الذين يتخذون مــن الاقراض بالربا وسملة ناحجة للاستحواد على مزيد من الارض ، وهسم الذين يضاربون على حاجة الملاح الى الارض ميرممون الابجار ويشتركون بالمزارعة في المحصول ، ويقدمون الخدمات الزراعية الى الغلامين باثمان باهظة ثم يطردون المستأجرين ليعيدوا تأجير أرضهم وأرض الاتطاعيين للحصول على مزيد من عرق الفلاحين ، وهم الاقرب المني المناطسات المحلية نهم الذين يستعدونها ويرشونها ويستخدمونها في قهر الفلاحين . وأخيرا هم وسلطاء الانتخابات الذين كانوا يبيعون الاصوات صنتات أو صفتة واحدة في كل ترية ٠٠٠ هذه الشريحة المسدة لم تتأثر بتحديد الملكية ، بالعكس ، لقد كانوا هم انفسهم « أعيانا » من الدرجة الثانية فاصبحوا « أعيانًا » من الدرجة الأولى ، كانوا وسبطاء للسادة فاحتلسوا

المواقسع التي خلت واصبحوا هم السادة ولم يكن ينقصهم التدريب على قهر الفلاحين واذلالهم ، وسنرى فيها بعد كيف انسدت هذه الشريحة كل ما كان مأمولا من قانون الاصلاح الزراعي اقتصاديا وديموقراطيا . هذا عن الاتجاه الاول: تحديد الماكية .

الاتجاه الثاني ، الذي لا توليه الدراسات أهتماما كبيرا ، كان اكثر اثرا في حل مشكلة الديموقراطية في ربف مصر ، ذلك لان القانون تد انصب فيه على علاقة الفلاحين الملاك عموما سواء كانوا اقطاعيين او غير اقطاعيين وحاول أن يحررهم مما بخشاه الملاح خشية الموت ونعنى به فقدان الارض التي يزرعها ، فجاء القانون وحرم تأجير الارض الالمن يزرعها (المادة ٣٢) وبذلك تضى على طائفة الوسطاء الذين كانوا يستأجرون الارض الزراعية ليعيدوا ناجيرها من الباطن لمن يزرعهسا مستفيدين بفارق الاسعار التي يقبلونها أو يفرضونها ، ثم حدد تيمة الايجار بسبعة أمثال الضريبة الاصلية المربوطة عليها (المادة ٣٣) مع ابقاء عبء الضريبة على المالك ، وبذلك حرم المضاربة علمي الانتاج بالارض واستغلال حاجة الغلاحين لفرض ايجارات باهظة وعطل مانون المنافسة ألحرة بين القلاهين من أجل الحصول على الارض ، تلك المنافسة التي كانت تزيد من اعبائهم المالية وتزيد من تبعيتهم للملاك ايضــا . ثم اوجب القانون أن يكون عقد الايجار ثابتا بالكتابة (المادة ٣٦) حتسى يستطيع أن « يضبط » المخالفات ويوقع عليها العقوبة وحتى بجرد الملاك من انكار علاقة التأجير تمهيدا لطرد الفلاحين ، ثم اوجب أن تكون مدة الابجار ثلاث سنوات على الاتل (المادة ٣٥) حتى يطمئن الفلاحون الى استقرار بقائهم في الارض لمدة معقولة ، وقد المتدت المعود بقوانين متثالية حتى عام ١٩٦١ ، تم أن ألقانون قد حرم أخراج المستأجر من الارض (المادة ٣٧) وكانت تلك ضربة ماضية لقيد الخوف من فقدان الارض ذلك الخوف الذي استعبد الفلاحين دهرا .

بالاصلفة الى هذا حاول القانون الزج بمجموع الفلاحين زجا الى مواتف جماعية المجالية يواجهون بما احتياجاتهم بدلا من علاقة الاتكلل والتواكل التي كانوا قد اعتادوا عليها سنين طويلة ، فأنشأ الجمعيات التعاونية الزراعية واشترط أن تكون عضويتها مقصورة على من تقل ملكيتهم عن خمسة افدنة وجعل من مهامها الحصول لصالح اعضائها على السلف الزراعية ومدهم بالبذور والسماد والماشية والالات الزراعية وتنظيم زراعة الارض واستغلالها وبيع المحصولات الرئيسية لحساب اعضائها والمتيام بجهيع الخدمات الزراعية الاخرى التي تتطلبها حاجات الاعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الإجتماعية (المواد من ١٨-٢١). الإعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية (المواد من ١٨-٢١). الزراعي ، وبه نستطيع أن نقول أنه كان قانون تحرير الفلاحين من القهر الزراعي ، وبه نستطيع أن نقول أنه كان قانون تحرير الفلاحين من القهر

الاقتصادى الذي مارسه الملاك وتحطيم علاقة التبعية التي تربطهمهم بسادتهم الاقديين ، ولقد نعرف ، وسنعرف فيما بعد ، الى اي مدى استفاد الفلاحون - فعلا - من هذأ القانون الديموةراطي ، ولكن يكفينا الآن أن نسجل أنه هيث كان جانب من مشكلة الديموثراطية في مصر ؟ قبل ١٩٥٢ ، يتمثل في سيطرة الاقطاعيين وكبار الملاك الزراعيين علسى الفلاحين مان الثورة منذ بدايتها قد اتجهت الى ألحد من سيطرة الاقطاعيين وكبار الملاك ، وحيث كان جانب اخر من مشكلة الديمومراطية في مصر يتمثل في استسلام الفلاحين ألى القهر وتبول المذلة والعبودية وتبريرها وتحويلها الى قيم قروية تبلية منحطة مان الثورة قد اتجهت منذ بدايتها الى تحصينهم ضد الحوف من فقدان الارض وتأمين استمرارهم في العمل الزراعي بدون مضاربة فاتبحت لهم ، لاول مرة في تاريخ مصر ، فرصة ممارسة الديموقراطية . كيف ١٠ هل مجرد ان اصبح الفلاحون باتين في الارض يزرعونها قد اصبحوا ديبوتراطيين ٥٠٠ لا • أنها تحتق لهم فسرط التعرر من سيطرة الملاك ماتيحت لهم لله و هسلنه الحدود للمرسة المهارسة ، لم يعودوا مضطرين _ اقتصاديا _ لبيع اصواتهم في مقابل البقاء في الارض أو الحصول على الخدمات الزراعية التي كان يحتكر الملاك توريدها لهم ، وهذا اكثر ديبوتراطية من كل ما سطره غلاسفة الليبرالية منذ مونتسكيو حتى الان .

لقد قيل في نقد قانون الاصلاح الزراعي انه انسد اخلاق الفلاحين اذ عليهم الفجور والتطاول والحقد والفظاظة وانسد حياتهم اذ حرمهم من « الكنز الذي لا يفنى » (التناعة) ونتح عيونهم نشيعروا اكثر من اي وقت مضى بهدى ما يعانونه من حرمان ، وعليهم الطبوح فلهم يعسد يرضيهم شيء ولا قانون الاصلاح الزراعي ، نمن وزعت عليهم الارض المستردة لم يعقوا ثبنها ، ومن بقوا مستأجرين لم يسدوا الابجار في مواعيده ، واصبح العمال الزراعيون يعملون بالساعات ويغرضهون الاجور . . أن كان هذا قد حدث فالحبد لله ، لقد تحرر الفلاحون اذن ، لان هذا ما كان يحتاجه الفلاحون فعلا لحل مشكلة الديبوتراطية . محيح اليه عند جهامة المثقفين ، وهو شيء مقزز عند السادة ، ومع ذلك نهو الذي كان يحتاجه الفلاحون فعليا وواقعيا لحل مشكلة الديبوتراطية . ولا بأس والامور نسبية ، ونحن ننسب أمور الديبوتراطية الى الاغلبية . ولا بأس والامور نسبية ، ونحن ننسب أمور الديبوتراطية الى الاغلبية . ولا بأس

حين أراد المشرعون في الهند اصدار قانسون العقوبات استغرق عبلهم أربع سنوات استنفذ القانون كلسسه سننين ، واستنفذ تشريع لا العفاع الشرمي » وهذه سنتين - ذلك لان الدفاع الشرمي هو الحالة الدي يباح فيها للافراد استعبال القوة دفاها من انقسهم وأموالهسم .

وقالت اللجنة التي وضعت التشريع في تقريرها أن صعوبة تنظيم الداع الشرعي في الهند لم يكن راجعا الى ذلك الانجاء التقليدي في السدول الاوروبية الى تضييق الحدود التي يباح فيها للافراد استعمال القوة دفاعا عن انفسهم بل كانت العكس تماما : كيف يمكن تشجيع الافراد في الهند على استعمال القوة دفاعا عن انفسهم وأموالهم (مايسن سالقانسون الجنائي الهندي) .

ولقد كانت مشكلة الديموةراطية في ريف مصر تتلخص في كيف يمكن تشجيع القلاحين على الاستقلال بارادتهم عن أرادة المسيطرين عليهم اقتصاديا واجتماعيا أ وكان قانون الاصلاح الزراعي هو الاجابة التسي تدينها الثورة على عدا المؤال .

سيطرة الراسمالية على المكم:

٣٧ ــ نعن نعرف الآن أن الوجه السياسي لعملة الراسمالية هو الديموة راطية الليبرالية التي كانت سائدة في مصر قبل الثورة ، ولقد دخلت الثورة معركتها ضد الليبرالية منذ البداية ايضا وبلغ المسراع غروته في القبة (مجلس تبادة الثورة) وامتد الى الشعب مشارك ميه خلال شهر مارس ١٩٥٤ ، أما في النبة عند كان السؤال : أعودة السعى الميبرالية أم استمرار في الثورة ١٠ وكانت المواتف والترارات المختلفة والمتناقضة التي فكرناها من قبل تمثل المراحل المتتابعة لانتصار مريقعلي غريق . في ذلك المسراع اختار الليبراليون والماركسيون المودة السبى الليبرالية ، وأختار الثوار المثورة ، أما الماركسيون فلانهم لم يكونوا من القوة بحيث يفرضون مذهبهم التقليدي في ديكتاتورية البروليتاريا او مذهبهم المتطور في الديموتراطية الشحبية غانجازوا الى الليبراليون على اساس أن الليبرالية - كما اعتقدوا - تتيح لهم فرصة اكبر لتعبيق التناقض الطبقي وتعبثة الجماهير تحت تيادة الطبقة العامة للاستيلاء _ في النهاية _ على السلطة · ولسمًا نناتش هنا صحة هذا الموتف عكريا أو واقعيا ٤ وقد نمود اليه في خاتبة هذا الحديث ١٠ أنهم قد تبنوا الموقف الليبرالي ، واصبح المسراع بين الليبراليين والتوريين . فساى الفريقين كان ديبوقراطيا ٢٠٠٠ كلاهما . الاولون كانوا ديبوتراطيسين بالمقهوم الليهوالي والإخرون كانوا ديموتر اطيسين بالمقهوم الشعبي . الاولون انهازوا الى المتلة المهتازة الحاضرة والاخرون انهازوا للاغلبية المسحوقة . الغائبة . هذا على المستوى الفكري لها على المستوى الواقعي ، نعني واقع مصر عند تيام اللورة ، غان الاولين لم يكونوا ديموقراطيين باي معنى وكان الثوار وحدهم هم الديموقراطيين ، ذلك لان المقلة التي انهاز اليها الليبراليون لم تكن تعاني من أيهة مشكلسة ديموقراطية ، فهي قادرة فكرا وعلما وخبرة ومالا على ممارسة حقوقها السياسية ، وقد استنقفت ثلاثين عاما قبل الثورة وهي تمارسها ، الذي كان يعاني مشكلة ديموقراطية حقيقية هو الشعب الراكد الغائب المضميف المستضعف ، وكان اختيار الليبراليين العودة الى ما قبل الثورة يعني المتاء مشكلة الديموقراطية في مصر بدون حل ، كان موقف الثوريين يتضمن ابقاء مشكلة الديموقراطية وارادة متبسكة بضرورة مواجهتها وحلها ، حتى لو لم يكونوا في ذلك الوقست بعرضون على وجه التحديد العلمي كيف تحل ،

ولقد كان المراع في الشبارع اكثر وضوحا وتعديداً من المراع في المنهة ، ابطال الليبرالية من المثنين والكتاب والمهنيين والساسسسة الالتدمين ٠٠٠ المنع ، احتشدوا في مبنى نقابة المحامين واعلنوا انهاء الثورة وعودة الضباط الى تكناتهم وتسليم الحكم الى المدنيين - يعنون انفسهم. أما الممال (النقل العام) فقد احتشدوا في الشوارع يعلنون تمسكههم باستمرار الثورة ويهتفون بأعلى اصواتهم « تسقط الحرية » ١٠ ونشبهد ان الهناف قد استفزنا حدوكنا نسبابا ندعى الثقافة ونؤيد الثورة معاحد حتى كدنا نلقى بانفسنا الى التهلكة تحديا للممال الاشداء الذبن يتحدون كل انكارنيا الموروثية بصيحتهم « تسقيط الحريية » ، ولكنسا الان بعد قدر من النضج كاثر من أثار العلم والتعلم نتذكر فنسال: مسا هي الحرية التي هنف العبال بسقوطها في مارس ١٩٥٤ ٠٠٠ ونجيب : انها ذات الحرية التي رمع الليبراليون الويتها في مجلس قيادة الثسورة وفي نقابة المحامين ، أنها الحرية بمقرومها اللببرالي : عدم تدخل الدولة وتسرك المنافسة الحرة تسوى حسابات البشر وتحدد اسعسار السلع ، والمهل من الاقتصاد الليبرالي (الراسمالية) ليس الا سلعة تباع وتثنري ويخضع ثمنها « الاحسر » للمضاربة في سوق العمل ، وكان العمال في ذلك الوقت (مارس ١٩٥٤) قد تلقوا من الثورة القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ بمنع فصلهم من العمل فصلا تعسفيا ٥٠ والقرار الصادر في ١٦ ابريل ١٩٥٢ بعدم جواز توقيع اكثر من عقوبة وأحدة عن المخالفة الواحدة وعدم جواز الجمع بين اية عنوبة وانتطاع جزء من الاجر

والتانون رقم ؟ ٢٤ لسنة ١٩٥٣ بحصر كل الماطلين في مصر وانشاء -سجل لهم وتشعيلهم والزام اصحاب العمل بالابلاغ عن طلبات العسل ومنع الوساطة وكفالة الدولة لمصروفات نقل العامل واسرته من محل اتامته الى حيث يقدم له العمل . كان العمال في ذلك الوقت (مسارس ١٩٥٤) قد بداو يلمسون « الحرية » المتحققة بتدخل الدولة لحمايتهم نبداو يدركون زيف « الحرية » الموهومة حين لا تتدخل الدولة في علاقة العمل ، ومن واقع الدفاع عن حريتهم هتفوا بسقوط حرية الليبراليين ، وكانوا في ذلك اكثر دبهوقراطية من انصار الردة في مجلس قيادة الثورة وانصار الليبرالية من المحتشدين في نقابة المحامين لانهم كاتوا اكثر منهسم واقعية .

ثم نعجب الى حد الدهشة مهن وضعوا انفسهم في مقاعد التقدمية ثم كتبوا فكرياتهم عن تلك المرحلة أو سودوا ماتوهبوا أنه تاريخها غقالوا أن الصراع كان يدور ، في القبة ، بيدن الديموقر اطبين وانصار الديكاتورية ، وهذا حق ، ثم اخطاوا خطا جسيها غقالوا أن ابطال المودة الى الليبرالية كانوا هم الديموقر اطبين ، كأن الديموقر اطبة كلمة تقال وليست حرية تكتسب ، وكأن الليبرالية شيء أخر غير نظام أقامة ديكتاتورية الراسمالية ، ثم نندم على أننا في يوم من أيام الشباب لسم نغهم لغة الشعب الذي ننتمي اليه علم نعرف كم كانت صادقة التعبير عن الحقائق الاجتماعية .

على اي حال ، انتصرت الثورة ، وسقطت القرارات التي صدرت في مارس ١٩٥٤ وبقي قرار ١٣ يناير بتشكيل لجنة وضع الدستور وقرار ١٦ يناير ١٩٥٣ بالغاء الاحزاب وتحديد فقرة انتقال لمدة ثلاث سندوات ، واولت الثورة ظهرها لليبراليين ولم تثق في مثقفي الليبرالية ودعاتها قط بعد مارس ١٩٥٤ وكاتت تلك هي الظاهرة التي عرفت فيما بعد باسم « ازمة المثقفين » . . فهل كاتت تلك بداية الديكتاتورية ٤٠٠

الاتعساد الى الشعب:

٣٨ ــ اكتفت الثورة في معركة القضاء على سيطرة راس المسال على الحكسم بان تولت الحكسم ورفضت اباحته للراسماليسين مسرة اخرى ، وجمعت كل السلطات التشريعية والتنفيذية في ايدي القيادة على الوجسه الذي ذكرناه من قبل . ولا شك في أن ذلك كان « ديكناتورية » ساحقة ضد الاقلية الليبرالية التي حرمت من المساهمة في الحكم ومدت فسي وجمها بحزم وبحسم كل طرق العودة اليه ، أما بالنسبة الى الشعب السذي لسم يخسر شيئا كان له من قبل ، فان استنثار الحكام الجسدد

بالسلطة دون الحكام القدامى لم يكن يعني عنده الا املا غامضا نمي نوايا الثورة وموقفها من الديموقراطية . وقد كان يمكن أن يكون ألامر كله انقلابا حلل به مستبدون جدد محل مستبدين مستولكين ويبقى الشعب غائبا وتبقى مشكلة الديموقراطية كما كانت من قبل لسولا أن الثورة كانت من قبل لسولا أن الثورة كانت من قبل سقد أخنت تنسج علاقاتها مع الشعب مباشرة متخطية المؤسسات الليبرالية التي كانت قائمة ، تحاول من خلال هذه العلاقات المباشرة تحريره وتحريفه . أما عن تحريره فقد كان قانسون الاصلاح الزراعي هو اقصى ما وصلت اليه بالاضافة الى منسع الفصل التعسفى . أما عن تحريضه على مقاومة المبلية والزج التعسفى . أما عن تحريضه على مقاومة المبلية والزج مسبوق في تاريسخ مصر هو هيئة التحرير .

هيلسة التعريس :

1907 ـ بعد اسبوع واحد من حل الاحزاب في 17 ينايسر 1907 املنت النسورة تيام « هيئة التحرير » في ٢٣ يناير 1907 . وصاحب انشاء « هيئة التحرير » نزول تيادة الثورة الى الشعب ، وشبهد عسام 1908 « طوالها » متصلا بين المحافظات والمراكز والترى والمسلع على طول مصر وعرضها في تجربة جديدة لم ينتقل لهيها الشعب الى الحكام ليستمع اليهم بل انتقلوا اليه ليحدثوه ، ويمكنا أن ننقل ثلاث مقسولات متنابعة المنى وأن لم تكن متنابعة التواريخ تيلت تفسيرا لانشاء هيئة التعريسر :

(۱) : « لقد حكمتم زهاه ربع قرن في ظل دستور يضارب ارتى الساتير وفي برلمانات متعدة جامت وليدة انتخابات منتالية . حكمت باسم الديموقراطية المزيفة لم تنالوا حقوقكم باسم الديموقراطية المزيفة لم تنالوا حقوقكم ولم تنالوا استقلالكم ولم تنعبوا يوما واحد بالحرية والكرامة ، التي لم يكفلها الدستور في عهودهم الا لهم من دون الشعب فضرتم كل شيء وكسبوا كل شيء ، حتى ثرتم على هذه الاوضاع فحطمتموها . فمن منا يقبل ان تسلم الثورة أمر الشعب باسم الديموقراطية الزائفة ، بساسم الدستور الخلاب ، وباسم البرلمان المزيف، الى تلك الفئة من المخادمين! . هؤلاء الذين عاشوا لنحقيق شهواتهم ومطامعهم من دباء هذا الشعب جيلا بعد جيل . هؤلاء القوم الذين ثرتم من اجل تصرفاتهم ومظالمهم جيلا بعد جيل . هؤلاء القوم الذين ثرتم من اجل تصرفاتهم ومظالمهم

واستفلالهم . أن هذه الثورة لن تتغلى عن مكانها حتى تحتق هدنها الاكبر وهو القضاء على الاستعبار واعوانه من الخونة المصربين ، ومهما طال الامر فهي معركة واحدة بدأنا ولن نعرف نيها زمانا ولا مكانا حتى نتطهر الجلاد من المستعمرين والخونة والمضللين والمارتين ، وعند منتعلم الاحزاب أن تنشأ على تواعد جديدة من أجل مصر وليس من أجل حفنة من الناس المضللين . »

(جمال عبد النامر ــ المؤتمر السياسي بميدان الجمهورية ١٦ سبتمبر ١٩٥٣) .

(٢) : انسى أعلنها صريحة أن هذه الثورة كان هدنها الأول الديموة راطية لاننا نؤمن بارادة الشمعيم وقوته ولكن لن تكون للشمب قوة ولن تكون له ارادة الا اذا احس بالديموة راطية ، اننا ايها المواطنون لم نفكر لحظة في الديكتاتورية . لاننا لم نؤمن بها ابدا مهي تسلسب الشعب ارادته وتوته ولن منتكن من أن نفعل شيئا الا بقسوة الشعب وارادته . هذا أيها المواطنون هو هدف الثورة الاول مانهـــــا شــورة ديموتراطية تعمل لكم ومن أجلكم ليشنعر كل أنسنان أنه مصرى وأنه مصر كلها ، أننا ما قمنا بهدف الثورة التي تدعو إلى الحرية لنتحكم لميكهم او نستبدكم ولكننا لا نريد الديموةراطية الزائفة ، نريد ديموقراطية تعمل لكسم ومن اجلكسم ليشعر كسل انسان انه مصري ومنساوى والفرص متساوية اسامه مى هذا الوطن ولذلك مائى اتول لكم ان واجبكم اكبر مما تتصورون مانتم يا ابناء مصر ـ وليس مجلس الثورة ـ انتم الذين سترسمون الطريق الذي سنسير فيه ويقرر مصير الوطن اجبالا طويلة . ولذلك خانى اوجه حديثي الى كل فرد واقول له انت مسئول عن مصير وطنك وبلادك ، ولن نتواكل ولن نسمع وعودا كاذبة ، كما كنا نفعل عمى الماضى ، عطالها وعدنا وغرر بنا غاذا اردنا أن نبنى وطنا تويسا عزيزا ونحقق الحرية التي نؤمن بها جميعا فيجب أن نتبصر ونمسرف طريتنا فالماضى يختلط بالعاضر والحاضر يرسم الطريق للمستتبسل . بجب أن نتحرر من الخوف ، يجب أن نتحرر من الفزع ، يجب أن يحرر كل منا نفسه وان نتخلص من السياسة التي رسمت في الماضي فقد كلتوا يخلتون بن كسل بواطن طافية ، ،

(جمال عبد الناصر - ميدان التحرير - ٢٦ نوغببر ١٩٥٣) (٣) : ١ ان هيئة التحرير ليسبت حزبا سياسيا يجر المغانم علسى الاعضاء او يستهدف شهوة الحكم والسلطان وانها هي اداة لتنظيم قدوى الشعب واعادة بناء مجتهمه على اسس جديدة صالحة ، اساسها الفرد ، غنحن نؤمن بأن أية نهضة لا يمكن أن تقوم ألا أذا آمن الفسرد ببلده وقدرته ، وأن أعادة بناء الوطن لن تتم ألا أذا تام كل فرد بواجبه غلن نستطيع وحدنا أن نقيم هذا البناء ، وأن الفساد الذي عم جميع مرافق البلاد طوال عشرات السنين ليحتم علينا أن نميل ، كل فسي

اتجاهه من أجل أزالته والقضاء عليه . وأعلموا أن الطويق طويل وشباق ، معلينا أن نتذرع بالصبر ، مالارادة التي لا تعرف الياس لا يقف المامها عائمة وسنصل بأذن الله وسننتصر » .

(جمال عبد الناصر _ المنصورة _ ١٩ ابريل ١٩٥٣)

. ٤ — يتبين مما سبق ، وهي نهاذج لالف الخطب ، التي كانت ترددها الصحف والاذاعة وتتحول فقراتها الى اناشيد واغان . . الغ ، ان الثورة ، بعد ان اصدرت قانون الاصلاح الزراعي كحل لمشكلة الديموقراطية في الريف ، وقررت ان تحكم كحل لمشكلة سيطرة راس المال على الحكم ، قد اعتقدت انه لم يبق من مشكلة الديموقراطية الا تشجيع الشعب ، كل الشعب ، وتحريضه ودفعه الى المارسة الديموقراطية وتحميله مسئولية مستقبل العمل السياسي في مصر ، الشيات هيئة التحرير لا لنكون حزبا سياسيا ولكن اداة لتنظيم قسوى الشعب وتدريبه على ان يمارس وان يعرر نفسه من الخوف ومن الفزع وان يتصرف ايجابيا حتى لا يخلق الطفاة ، ، تمهيدا لمرحلة متبلة « عندئذ سنتعلم الاحزاب ان تنشأ على تواعد جديدة من أجل مصر وليس مسن أجل حفنة من الناس » .

لقد اجتنبنا من قبل أن نعتد بنوايا الحكام وبها يقولون ، ولكنا _ هنا _ عدنا الى ما قال قائد الثورة لان ذلك المشروع «الديموقراطي» لم يكن مجرد نوايا او التوال بل أن الثورة تند سخرت جل امكانياتها البشرية والمالية والاعلامية لانجاحه نيما سمى « بهيئة التحرير » . أن تنفيذ هدذا المشروع ماطع الدلالة على ثبات الثورة فسى انجاههما الديموتراطي ، وأنها ما حددت مترة الانتقال بثلاث سنوات الا لانها كانت تعتقد أنها مدة كانية لنجاح مشروع هيئة التحرير ، أو _ على الاقل _ حسميت في اذهبان الشبعب الشبك مسى اتجاهها الديموقراطي ، وحولت الامنيل المطبق الني معيل ايجابسي وضعته موضيع التنفيذ بهدف حل مشكلة الديموقراطية ، ولكن هل كان ذلك المشروع ديموتراطيا حقا ١٠٠ هنا نغادر مرة اخرى ما قاله الحكام وما معلوه لنتف مسع الشعب ، اغلبية الشعب ، ثم نعود منسال هل كانت سلبية الشمعب ازاء العمل العام والنشماطالسياسي واقعا ام لا 1. لا شك انسه كان واقعا لا يستطيع احد انكاره خاصة اذا انتبه الى اننا نعنى بالتسعب اغلبيته من الفلاحين والعمال وصغار الحرنيسين والمهنيسين وامثالهم . اولئك كانوا تبل ١٩٥٢ ناخبين ، وكانوا يختارون في الانتخابسات مرشحى السلطة ولكنهم كانوا بشكل عام يثوارثون ناييد الوند منذ شسورة ١٩١٩ ، ولم يكونوا يقرأون الصحف وما كان يعنيهم ما يدور في تبة السلطة في القاهرة ، ولم يستطع أي حزب سياسي أن يكسبهم الى عضويته أو على الاصبح لم يهتم أي حزب سياسي بأن يكونوا أعضاء نيه ولم يهتموا هم بأن يكونوا أعضاء مي أي حزب سياسي ، لقد كان حزب الوفد هو حزب الاغلبية بدون منازع ولكن بمعنى انه فسى ايسة انتخابات حرة كان يحمل مرشحوه على اغلبية الاموات، ولكن حزب الوند كتنظيم كان محدود العدد والعضوية ، وكان قصارى انتشاره التنظيمي ما يسمى لجان الوفد في المحافظات، وكانت عضويتها الثابتة مقصورة على النواب والشيوخ او سهن يحضرون اننسهم ليكونوا نوايا وشيوها الها التسرى والكفور والعزب والمسانع والمعامل والحواري والازقة والصحاري . وكل تلك المواقع الشعبية الم يكن للوجود الحزبي المنظم المها وجود . مسرة واحدة ، حين انشيء حزب مصر الفتاة (٢١ اكتوبر ١٩٣٣) عرامت المراكز والقرى لجانا حزبية ثم انحسرت التجربة سريعا ولم تترك اثراً ، ومرة اخرى عرفت المواقع الشيعبية تنظيم الاخوان المسلمين حين كان الطابع الغالب للجماعة دينيا وكان جلهم الجوانا في الدين وفديين او غير وغديين في الانتخابات ، لهذا لم يكن غريبا أن حزب الوغد قدد الملس أو كاد في فترة اقصائه عن الحكم عام ١٩٤٤ حتى المنظر حيسن عاد الى الحكم ، الى أن يتاجر مى الرتب والالتاب ليممر خزانته ، ذلك لان الاحزاب كانت تفتقد التنظيم الداخلي والقاعدة الجماهيرية المنظمة ، الديموقراطية ، وكان المتحذلقون منهم يرون نيها خطة مدبرة الضفاء والاشتراكات الثابتة ، وكانت تعيش على تبرعات قيادتها . ولم تكن الصحف التي تؤيدها مملوكة لها بسل لافراد مؤيدين . فجاءت « هيئسة التحرير » حجرا التي في بحر الركود الشعبي ، وامتلأت القري والكفور والاحياء الشعبية بالاضافة الى المدن بمقار « هيئة التحرير » ووقع كل مصرى تقريبا ؛ او خنسم ، او بصم على طلب العضوية ، وظهرت في الترى صفات يتنافس عليها الناس غير العمودية والمشيخة والخفر ، تلك هي صفة « عضو هيئة تحرير » ، واحتفظ الأميون نسى جيوبهم ببطاقات عضوية « هيئة التحرير » قبسل أن يعرفسوا بطاقات اثبسات الشخصية ، ولم تتركهم الثورة يلتقطون انفاسهم ، فهي تدعوهم وتجهمهم و « تلمهم » وتحشدهم في كل مكان من أرض مصر ومي كل مناسبــة وحتى بدون مناسبة ليستمعوا مي مضول وعجب او اعجاب الى رجال النسورة يتحدثون اليهم احاديث طويلة ، عن التحرير والحرية والاستعمار ومصر التي هي مصرهم والحكم الذي هو حكمهم والمستقبل الذي هسو مستقبلهم وتشمهر المالمهم علنا وباقسى الالغاظ بالملوك والامراء والباشوات والباكوات والسادة الذين ما كان يخطر ببال المستمعين قسط أنسه من « الجائز » التعرض لهم بالتشهير ، وقامت « هيئة التحرير » على مدى سئتين بدور « المسحراتي » ، تصرخ وتغنى وتطبل لتوقظ الناس « من احلى نومة » بصرف النظر عن الصائمين وغير الصائمين · ولـم يكن الامر يخلو من الطرافة التي تثير الضحك مرحا وليس سخرية وأن ظلت جماعة الليبراليين ومثقفوها يسخرون من التجربة كلها سخربة وأن ظلت ولهم يضحك احد مرحا مثل الذين ضحكوا من منظر الموسيقسار الرقيق « الموسوس » محمد عبد الوهاب وهو محشور في ركن من أركسان ميدان الجمهورية (عابدين) يغنى لمائة الف مصري محتشدين في الميدان يهتفون للثورة ، هو يغني وهم يهتفون ، وهم يتصببون عرقا وهو بدرا عن انفه ما لا يطيق بهنديل معطر ، ولم يضحك احد مرها مثل الذين ضحكوا من عشرات الالوف من الفلاحين الذين جمعوا من الفيطان لتلقى عليهم الخطب المطولة في الحرية والتحرير و « ارفع رأسك يا أخى » بينها رؤوس مرهقة كثيرة مدلاة على صدور النائمين ٠٠ وجذب الاصرار على اليقظة كثيرًا من المثقفين مذهبوا يبتكرون اساليب غريبة للايقاظ . من اول « قطارات الرحمة » تنطلق من القاهرة لتزور المدن والارياف لدعوة المقراء الى اعانة المقراء . الى مئات الحاملات والسبارات تنطلق ذات يوم من القاهرة تحمل المترفين والفضوليين والانتهازبين والجادين ايضًا ، كل يحمل شجرة صغيرة لزراعة غابة (كوم أوشيم) قرب الفيوم ، الى ما هو اكثر من هذا جدية حبن كسر سور المحراء وانشئت مديرية التحرير ، ، ثم تؤمم القناة فيكاد الشمعب يجن فرحسا ويكاد يحسب كسل واحد أنه شريك مي تأميم القناة ، ولم يكن تأميسم التناة مجرد اجراء اقتصادي او سياسى موجه ضد الانجليز وغيرهم بل كان اعلانا مدويا موجها الى شعب مصر بأن مصر قد تحررت مسن الاحتلال الانجليزي . ثم يأتي الحدث الاكبر وتتعرض مصر للغزو الثلاثي في اكتوبر ١٩٥٦ فاذا بالشعب كله ، رجالا ونساء وشبابا واطفالا يخرج الى الشوارع هاتفا « حنجارب ـ حنجارب » ، وتشهد مصر ما لم تشمده منذ ثورة احمد عرابي ، جموع الفلاحين من القري ، مسن كل اطراف مصر تحمل اسلحتها بنادق وعصى وتحمل ارادتها المتحررة متجهة الى حيث لا تدرى « لتحارب » . ويقع الفزو فنفتح الثورة مخازن السلاح واذا بالشبعب كله يحمل اسلحة لا يعرف اكثره كيف يستعملها . هنالك كانت اليقظة قد نجاوزت اطارها وذابت الثورة ذاتها مى المواج الجهاهير المتلاطبة فنحول المسد الجماهيري الي طوفان اطاح بكسل نظام وتنظيم ٠٠٠ وانتهت مرحلة ٠

هل كان لكل هذا علاقة بالديموقراطية مشكلة او الديموقراطية حلاً

تتوقف الإجابة على موقف كل واحد من مشكلة الديموقراطية وحلها . اما الليبرالية والمثنون وتلك الشريحة « المبتازة » ، فقد كانت
ترى كل ذلك اصطناعا وتهريجا وتضليلا وضباعا للوقت والمال « وضحكا
على الناس » وافتعالا لحركة جماهيرية ابعد ما نكون عن الجماهير وعن
شكل جماهيري على ديكتاتورية عسكرية لا تريد ان تعترف بحقيقتها ،
وكانت حجة كل اولئك ان الجماهير لم تكن هي التي انشأت هيئة التحرير
ولمم تكن هي التي وضعت نظامها وما كانت هي التي تقودها او تحركها
او تسمم في تكوين عناصر نشاطها ، كانت الجماهير « تلملم » لتسرى
او لتسمع أو لتصفق او لتتظاهر ثم تنفض حين يطلب منهسسا قسادة
الاسمادة المسمودة المساحدة المساحدة المسلم المساحدة المسلم ال

الثورة . وكان كل ذلك صحيحا الى حد كبير ، ومن هذا غان الذين كانوا يتوقعون « لهيئة التحرير » أو من « هيئة التحرير » أن تكون هي ذاتها منظمة ديموقراطية قد خاب الملهم فيما توقعوا لها وما توقعوا منها . الما الذين كانوا يتغون من مشكلة الديموتراطية موتف الشبعب ، ويرونها على ضوء احتياجاته الواقعية غلا شك يقدرون ما اسمم به المسروع الديموةراطي الاول للثورة في سبيل حل مشكلة الديموةراطية في مصر . اشراك الجماهير العريضة في منظمة جماهيرية كان اشراكا شكليا ، نعم ، ولكن تلك الجماهير لم تكن من تبل تشترك مى أبة منظمة ولم تكن اية منظمة تعنى باشراكها ، حركت الجماهير بالاغراء أو حتى بالتسر ، نعه ، ولكن نلك الجماهير كانت قد اعتادت على عدم الحركة . جمعت الجماهير « لملمة » في السرادةات لتسمع الخطب السياسية التي لا تفهم منها اشبياء كثيرة ، نعم ، ولكن تلك الجماهير لم تكن تجتم الا مي الجنائز ولم تكن تسمع ولا تهتم بأن تسمع خطابا سياسيا ولم يكن احد بهتسم بسأن يسمعها خطبا سياسية ، شدت أنتباه الجماهير إلى أشكال مصطنعة من التشاط العام نعم ، ولكن تلك الجماهير لم تكن من قبل تنتبه اصلا ، باختصار أن الثورة لم تحل ، مي تجربتها الأولى مشكلية الديموتراطية ولم تحقق شيئا يهم الليبراليين ، ولكنها - نحى مصر الشمب ما المتحمت كل المواقع وايقظت النيام وحملة: م حملا على ان يفتحوا اعينهم على القضايا العامة وأن يستمعوا الى احاديث واناشبيد الحرية . . وكان ذلك انجازا دبموقراطيا كبيرابصرف النظرعمن بقى يقظا ومن عاد الى نومه ، وبصرف النظر عن كل اسباب الضحك مسرحا او الضحك سخرية يكفى دلالة على التقدم نحو الديموتراطية أن يتظلمة الشبعب انبساء العدوان الثلاثي قد تجاوزت اطار تنظيمها ، واثبتت بذلك انها غي حاجة الى ما هو اكثر فاعلية من هيئة النحرير ، وكان ذلك ممة النجاح دموة راطيا في ظروفه ، ابا ما كان الامر فقد كانت مرحلة هيئة التحرير دليلا لاشك في صحته على اصرار الثورة على حل مشكلة الديموةراطية على مستواها الاكثر حدة وهو المستوى الشعبي .

1) ـ طوال المرحلة السابقة كانت اللجنة التي شكلت بقرار ١٣ يناير ١٩٥٣ مستمرة في وضع مشروع الدستور الذي وعدت به الثورة في نهاية غترة الانتقال ، ولقد أعدته فملا وقديته الى ببجلس الوزراء يوم ١٧ يناير ١٩٥٥ ولكن الثورة رنضته . لماذا 1. لانه يأخذ بالنظام النيابي البحت . والنظام النيابي البحت يقصر دور الشمب على مهسة انتخاب نوابه مى فترات معينة من الزمن بدون أن يفسح مجالا ليمارس الشبعب بعض سلطاته بنفسه اثناء هذه الفترات (الدكتور ثروت بدوي _ موجزا لقانون الدستورى _ صفحة ١٢٥ والدكتور سلمان الطماوى ــ القانون الدستوري المسري والاتحادي ــ صفحة ١٠٧) . وهنسا وممة وتساؤل له دلالة ، إذا كانت الثورة تريد أن تفي بوعدها وتصدر دستورا في نهاية غترة الانتقال فلهاذا لا تقبل النظام النيابي البحست ولماذا تريد أن تقدم الشبعب في ممارسة السلطة 1. أن كل الذين يعرفون تاريخ النظام النيابي وتطوره يعرفون أنه أقل النظم أزعاجا للحكام ، مهو تقسيم السلطة عليهم مهنهم المشرعون ومنهم المنفذون ومنهم القضاة ويتيه ميما بينهم توازنا وتعاونا ورقابة متبادلة ، ويفنيهم جميما عهن مناعب التدخل الشعبي في أبور الحكم الاحين يريدون العدودة اليه لتجديد انتخاب السلطة التشريمية كل بضعة اعوام ، فهل كانت الثورة تبحث عن مزيد من المتاعب متدخل الشمعب طرعا مي السلطة مي حين ان احدا لم يكن يطلب منها هذا او حتى يتوقعه ؟ نمنقد أن الاجابة المحبحة هي أن الثبورة كانت ما تزال مصرة على المضي قدما على طريق حسل مشكلة الديموتراطية ، وكانت ما تزال نسرى المشكلة تاتمة بمسلسة اساسية على المستوى الشمبي ماعتقدت أن الجماهير التي حركتها من خلال هيئة التحرير لا بد لها لتكمل يقظتها من أن تسند اليها سلطات دستورية فتصبح شريكة « رسمها » في الحكم ، وهكذا نسري دستور ١٩٥٦ يتضمن كل الحريات السياسية وقواعد النظام النيابي التي كسان بتضمنها دستور ١٩٢٣ ، ولكنه يضيف البها : أن يكون رئيس الجمهورية منتخبًا مِن الشبعب (المادة ١٢١) وأن يكون لسرئيس الجمهورية استفتاء الشمعب في المسائل الهامة التي تتمل بمصالح البلاد العليا (المادة ١٤٥) وان يستغتي الشعب مي اي تعديل للدستور (١٩٣) . . ولا يكفيه هذا ميخول الشمب كله الى سلطة منظمة رابعة بسميها « الانحساد التومي » ميقول: يكون المواطنون اتحادا توميا للعمل على تحقيد الاهداف التي قابت بن اجلها الشورة ولحث الجهود لبناء الابة بناء سليبا بن النواحي

السياسية والاجتماعية والاقتصادية .. ويتولى الاتحاد القومي الترشيع لعضوية مجلس الامة ، وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار مسن رئيس الجمهورية ، ولقد صدرت عدة قرارات متتابعة غي ٢٨ مايو ١٩٥٧ وأول نوغمبر ١٩٥٧ و ١٦ مايو ١٩٥٩ . اهم احكام تلك القرارات هي المطابقة بين عضوية « الاتحاد القومي » وحق الانتخاب وتكويسن لجانه ذاتها عن طريق الانتخاب (القرار رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٥٩ والقرار رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٥٩) .

لبس نحن الذين نقول أن « الاتحاد القومي » كان سلطة رابعة بل أن القضاء المصري هو الذي اكتشف طبيعته ووافقه في هذا كل شراح القانون (كل الاراء والاحكام التي اكدت أن الاتحاد التومى كسان سلطة رابعة منشورة في كتاب الدكتور جمال العطيفي : « الاتحاد الاشتراكي قوة سياسية أم سلطة دولة » صفحة ٥١١ وما بعدها) ، أهم سلطات هذه السلطة أنه يتولى الترشيح لمضوية مجلس الامة .

النين الجديد ديموتراطيا مي هذا الدستور ، الناخبون ، الذين لهم يكونوا يمارسون حرياتهم السياسية كتاخبين الامرة كل بضبع سنوات ثم ينتهي دورهم ، هم انفسهم يشكلون تنظيما قائما دائما يفرز الذيسن يرغبون في الترشيع لمجلس الامة ثم يختار من بينهم من يرى أنه أهل للنرشيح ليدخل المعركة الانتخابية . وهكذا لم تعد علاقة الناهبين بالمرشحين علاقة وقتية تبدأ بوعود المرشحين ودعاويهم وتنتهي بمجرد الانتخاب . لا . اصبح شعب الناخبين حاضرا دائها تبل الانتخابات وقيما بينها وحين عودتها وعلى من يطمع في أن يرشح أو ينتخب أو يعاد ترشيحه أو انتخابه أن يكسب ثقة الناخبين المنظمين مي «الانحاد القومي» وان يبقى محتفظا بهذه الثقة ، الشعب هنا منعقد بصفة دائمة انعقادا منظما قائما بجوار السلطات الاخرى ، وله حسق المتابعسة والمناقشة والرمابة وله على اعضاء مجلس الامة حق الجزاء ، وامّل جزاء هو عدم الموانقة على الترشيح مرة اخرى بكل المقاييس كان ذلك فتحا جديدا لمجالات يهارس الشماب نيها ارادته المنظمة ، نبكل المقاييس كان دستور ١٩٥٦ اكثر ديموقراطية من أي دستور سابق وذلك لانه « اضاف » الى ما سبق ولم ينتقص شبيئا مما كان للشعب من قبل . قبل أنه وضبع قيودا ضبقت من حق المواطنين في الترشيح لمجلس الامة ، يعنسون بالقبود حق الناخبين ، عن طريق تنظيمهم في الاعتراض ملسى الترشيع مع أن أحداً لا يعترض على حق الناخبين غير المنظمين مي اسقساط أي مرش سع، وسع أن أحدا لم يعترض على أتفاق الأحزاب ، أكثر من مرة ، اولها عام ١٩٢٦ على تعيسين المرشحين في كل دائرة وتحريم منافستهم، ومع ذلك مليكن ، ذلك ميد اصحاب الاملية ، ولكن مي المقابل رمست ميود كثيرة ووسعت كثيرا دالرة حق المواطنين في الانتخاب ، ملاول مرة في تاريخ مصر اطلق حق الانتخاب من كل القيود تقريبا . خفض السن

الى ١٨ سنة ميلادية وهي اقل من سن الرشد المدني (٢١ سنة) ففتح مجال الممارسة الديموتراطية لاجيال جديدة مسن الشباب ، وتقرر حق الانتخاب لاول مرة في مصر للنساء قدخل نصف الشبعب ، السذي لم يخطر على بال احد من تبل ، مجالات الممارسة الديموقراطية ، أي أن مهددا وحده تضاعف عدد المصريين المذين لهم ممارسة الديموقراطية . وتقرر حق الانتخاب للعسكريين غزالت لاول مرة في مصر وصمة التناقض المسطنع غير المعتول التي تحرم الذين بتصدون للدناع عن الوطن حتى الموت من المساهمة ـ ولو عن طريق التمثيل النيابي ـ فـ م اتخاذ القرارات التي بتوقف عليها مصير الوطن ومصير حياتهم انفسهم ، شم _ لاول مرة أيضا مى مصر _ أصبح الانتخاب أجباريا وأن كانت العتوبة على التخلف عنه طفيفة (جنبه وأحد) هذا الاجبار مع ضالة الفرامة بكشف عن معلوله الديبوقراطي المهيق ، فقد كان المتصود به حسث الذين لا يطيقون المغرامة الضئيلة على ممارسة حقوتهم الديموقراطية . وهم ... الذين لا بطيقون الفرامة الضئيلة ... اغلبية الشعب من الفلاحين والعمال والفقراء ، لانهم هم الذين كانت الثورة مشخولة بكيفية الزج بهم الى خضم الممارسة الديموةراطية واخراجهم من سلبيتهم الموروثة (قانون الانتخابات رتم ٧٣ لسنة ١٩٥٦) .

خلاصة التجربـة:

1971 ، كما اوضحنا معالمها الرئيسية فيما سبق ، أن الثورة ، منسذ البداية كانت مدركة لازمة الديموقراطية في مصر كما انتهت اليها البداية كانت مدركة لازمة الديموقراطية في مصر كما انتهت اليها مرحلة ما قبل الثورة ، كانت مدركة أن جوهر المشكلة لم يكن فسي « دستور يضارع ارقى الدسانير وفي برلمانات متعددة جاءت وليسدة انتخابات متنالية » ، كما قال جمال عبد الناصر ، ولكن كامنة في عجسز الشعب عن ممارسة الحريات السياسية نتيجة عزله وانعزال ممارستها الفعلية مسدة طويلة ، وكانت مدركة أن هذا العزل أو الانعزال كانت له السباب اقتصادية واجتماعية ترجعه الى النظام السابق على الثورة ، وكانت مدركة أن الليبرالية ليست حلا لمشكلة الديموقراطية في مصر ، وأن حلها هو تحرير الشعب من القهر ومن الخوف ومن الغزع وتشجيعه ودفعه إلى المارسة الديموقراطية . ولقد اجتهدت المؤورة في

نحقيق هذا الحل الصحيح بكل وسيلة خطرت على بالها وهي تجرب حلها ، ولم تبخل على اية وسيلة بجزد او وقت او مال ، واصابحت في ذلك نجاحا لمحوظا على المستوى الدستوري والتشريعي ، حين اصدرت قانون الاصلاح الزراعي ، وحين منعت الغصل التعسفي ، وحين ضاعفت من اعداد المصريين المتبعين بالحقوق السياسية ، وحين جعلت المارسة السياسية اجبارية وحين انشأت سلطة دستورية جديدة سن الناخبين المنظمين في الاتحاد القومي ، وحين اعطتهم حق الترشيح لعضوية لمجلس الالهة ، الما على المستوى التطبيقي فقد اصابت نجاحا عين طرحت مشكلة الديموقراطية على وعي الشعب ، وحين زجمت بالجماهير في منظمات سياسية ، وحين كسرت احتكار السيادة فسي بالجماهير في منظمات سياسية ، وحين كسرت احتكار السيادة فسي والخفرا) تشكيلا شعبيا (هيئة التحرير ثم الاتحاد التومي) لا تشترط لعضويته ابة شروط واعطته من السلطة ما ينافس به و « يناكف » السلطة التقليدية . . وكان كل ذلك خطوات متقدمة على طريق حسل مشكلة الديموقراطية .

ومع ذلك ، او بالرغم من ذلك ، قان مشكلة الديموةراطية نسي مصر لسم تحل ، كان الشمه مسلبيا فتحرك وهذه خطوة تقسدم ليصل الشمه الى حيث تكون ارادته ، وحده هي النافذة ، ولا ميصل الشمه ابدا الى خلسك الفهاية ، وكما قال جورج بورد وهو يدرس تاريظ النظام الانجليزي : « أن حركة تحول السلطة من الملك الى الشمه قسد اوقفت في مرحلة معينة حيث تدخلت قسوة ثالثة هي البرلمان واستولى عليها لنفسه » (موسوعة العلوم السياسية سالجزء الخامس) نقول نصس تدخلت قيادة الثورة تقود الشمه على الطريق الى الديموقراطية تدخلت قسوة ثالثة نقطعت الطريق على الشمه والقيادة معا ، .

الخطا في التجربة:

73 — لقد عاقت النجربة معوقات كثيرة ، بنها بها هو اجتهاعي مثل التخلف العلمي والديموقراطي الكابن في الشعب نفسه نتيجة سنوات المقبر الطويلة وتغشي الامية ، ومنه بها هو تاريخي مثل تبسام تسورة ١٩٥٢ بدون تنظيم شعبي نتيجة لطبيعة النظام الذي كان سائدا تبلها ، ومنه بها هو حتمي مثل معارك التحرر الوطني وما اقتضته من حدود وقيود ، ومنه مافرض على الثورة مثل محاولات التآمر عليها وما

المتضنه تلك المحاولات من اجراءات — صارمة — المدفاع عنها ، ومنسه ما يسال عنه غير الثورة كنكوص القوى والعناصر الوطنية والتقدية عن مساندة الثورة نتيجة خطأ في تحليل الاحداث وتقييم الثورة ذاتنا ، وغير ذلك من المعوقات التي لا ندخل في باب « الخطأ في التجربة » ، فلك لان من مهام الثورة التغلب على معوقاتها وهو ما يعني ان المعوقات موجودة ومتوقعة ، ولكن الخطأ — كما نعنيه — هو ما وقعت فيه الثورة ذاتها أما في ادراك طبيعة المعوقات أو في اسلوب التغلب عليها ، وهو ما يعني أنه كان من المكن — موضوعيا — عدم وقوعه ، ولقد اعترفت الثورة ذاتها — فيما بعد — بما وقعت فيه من اخطاء خلال تجربتها حل مشكلة الديموقراطية ، وحاولت تصحيحها ، على أي حال ، فكها اضطرزنا من قبل أن نتجاوز التفصيلات والذبذبات المنكشف الخطر الاساسي للثورة في موقفها من مشكلة الديموقراطية ، فاننا سنتجاوز غيها بلي التفصيلات والذبذبات لنكشف الخطأ الاساسي في تجربة الثورة غيها بلي التفصيلات والذبذبات لنكشف الخطأ الاساسي في تجربة الثورة غيها بلي التفصيلات والذبذبات لنكشف الخطأ الاساسي في تجربة الثورة غيها بلي التفصيلات والذبذبات لنكشف الخطأ الاساسي في تجربة الثورة غيها بلي التفصيلات والذبذبات لنكشف الخطأ الاساسي في تجربة الثورة فيها بلي التفصيلات والذبذبات لنكشف الخطأ الاساسي في تجربة الثورة فيها بلي التفصيلات والذبذبات لنكشف الخطأ الاساسي في تجربة الثورة فيها بلي التفصيلات والذبذبات لنكشف الخطأ الاساسي في تجربة الثورة فيها بلي التفصيلات والذبذبات لنكشف الخطأ الاساسي في تجربة الثورة في موقفها .

الغطسا الاساسي :

الاولى لحل مشكلة الديبوقراطية في مصر هو توهمها انها اذ تتولى الحكم باشخاص قادتها تكون قد قضت على سيطرة راس المال على الحكم ، وتنطوي تحت هذا الخطأ الاساسي ، أو أنه أدى إلى اخطأء الحكم ، وتنطوي تحت هذا الخطأ الاساسي ، أو أنه أدى إلى اخطأء فرعية كثيرة منها عبدم الادراك الكامل لعلاقسة النظام الراسمالي بالديبوقراطية مشكلة والديبوقراطية حلا . وبنها المقشل في أدراك استحالة التنبية عن الطريق الراسمالي مما أبقى على المقر فبدأ موروثا على المارسة الديبوقراطية وبين بين الاتجاه إلى الشعب ودعوته إلى ممارسة الديبوقراطية وبين بقاء الدولة وكل أجهزتها تحت سيطرة أعداء الديبوقراطية ، ومنها أخيرا كل الشعب الى الديبوقراطية من نوقه مما أدى الى وهم أن الشعب، كل الشعب ، موحد الموقف من الديبوقراطية أو أن له مملحة واحدة في الديبوقراطية ، ونقصل الراى منقول :

ه} ــ كان من بين ما ادركته الثورة ادراكا صحيحا ـ منــذ البداية _ الاهمية الحاسمة لحل مشكلة التنمية الاقتصادية وهي أهمية حاسمة بالنسبة الى قضبة الديموقراطية بوجه خاص ، فمهما رفعت التيود المفروضة على حربة المواطنين ، سيكون مصير تلك الحرية متوقفا على مدى ما يتوفر لدى كل مواطن من المكانيات اقتصادية للحفاظ علسى حريته أولا ثم الاستعمالها استعمالا أيجابيا ثانيا بعدون أن يكون مضطرا لبيمها أو تعطيلها في سبيل لقمة العيش ، وبالرغم سن كل ما عرفنا من موقف الثورة من الديموقراطية الليبرالية (الوجه الاول من العبلة) اختارت للتنبية الإسلوب الراسمالي (الوجه الاخر مسن المهلة) ، وبدلا من أن تتدخل للقضاء على قانون المنانسة الحرة ، في بجاله الاقتصادي ، أو تحد من عشوائيته المدمرة ، تدخلت لوضع امكانات الدولة كلها مَى خدمة قانون المنامسة الحرة ، أي مَى خدمسة الراسمالية ، غلم تغشيل في المغضاء على سيطرة راس المال على الحكم بسل وضبعت الحكم في خدمة راس المال ٥٠٠ قانعة بما انجزت بالاصلاح الزراعي وما قررت من منع الفصل التعسني ٠٠ من أجل وهم التنبية ٤ وكان ذلك وهما كبيرا لن تكشف زينه الا بعد أن تكون قد قضعت عشر سنوات كالملة تجهرب تحقیقه ،

واليكم نهاذج من التشريعات التي اصدرتها الثورة في محاولية بالمية لاغراء الراسماليين مصريين واجانب ومفاشدة ضمائرهم ومعالمهم، واستجداء مساهبتهم في حل مشكلة الفتر في مصر .

بعد اسبوع وأحد من قيام الثورة أي في يوم ٣٠ يوليو ١٩٥٢ صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ تعلن بسه الثورة أنها تكفل للاجانب الذين يوظفون رؤوس أموالهم في مصر أن يكون لهم متى أرادوا سـ ٥١ / من مجموع رأس ملل الشركة بدلا من ٤٤ / أي أن نكون لهم الاغلبية في رأس المال وبالتالي المقدرة على توجيه أعمال الشركة على الوجه الذي يرون أنسه أحفظ لمالهم وأنتج لاستثماره وتلاه المرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة المحدد بانشاء المجلس الدائم لنفية الاقتصاد التومي للانتفاع بسسرؤوس الاموال المصرية والاجنبية .

في ١٥ يناير ، تبل مضي سنة اشهر على تيام الثورة صدر القانون رقسم ٢٦ لسنة ١٩٥٣ ليؤجل سداد الضرائب المستحقة « اذا طسرات ظروف عامة او خاصة بالمول تحول دون تحصيل الضرائب » . وهكذا اطمان كل الذين تهربوا من سداد الضرائب في المرحلة السابقة، والذين

بتهربون من سدادها نيما بعد الى أنه يكنى أن يكون لدى الواحد منهم « ظرف خاص » لترجىء الدولة اقتضاء حقوقها أو تقسطها ، وفسي ١٨ غبراير ١٩٥٣ وجهت النورة نداء علنيا في صورة قرار يناشد « الهيئات والشركات لاقامة مصانع في مصر » . وفي ٢٥ فبراير ١٩٥٣ تقرر أعفاء المدينين من تعويضات السداد العاجل التي اجراها البنك المقاري الزراعي تبل وبعد عام ١٩٤٦ . وفي ٤ مارس ١٩٥٣ تقرر اعفاء شركات الطيران من دمسع الرسوم على الوقود والمزيوت وقطع الغيار واجسزاء الطائرات المستوردة وفي الفترة من ١٠ مارس الي ١٦ مارس ١٩٥٢ صدر القرار رقم ٥٤ بالسماح للتجار والمستوردين باضافة تكاليف النقل الى استعار السلم المحددة الربع (المسعرة) والقرارين رقم ٤٧ و ١٨ لسنة ١٩٥٣ برغم نسبة الارباح على اسمار التكلفة السي ١٥ ٪ نسم صدر القانون رقم ١٥٥ لمنغة ١٩٥٣ باطلاق بسد شركة الملح والتعدين لمي المتاجرة مي الملح والغي القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ السدى كان بحتم بيع انتاجها للحكومة حتى يصل الى المستهلكين بسعسر مناسسب وبدون مضاربة على سلعة لا يستفنى عنها احد ، ثم صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر (التعدين)متنازلا عسن شرط الجنسية المصرية مي الشركات التي تقوم على استفلال البترول وهو ما كان مشروطا بالقانون رقم ١٣٦ لممنة ١٩٤٨ .

ثم جاء القانون العنيد ، الذي ما يزال يراود احلام الكثيرين ، قانون استثمار رؤوس الاموال الاجتبية . نعم . لقد كان ذلك اول ما جربت الثورة للتنبية الاقتصادية . صدر ذلك القانون برقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ وفيه يباح لمن يستمثر أمواله في مصر ، فضلا عن أن يكون لسه ٥١ ٪ من رأس المال ، اذا اراد ، أن يحول ارباحه الى الخارج سنويا وأن يحول رأس ماله كله بعد خمس سنوات (المادة ٣) كما تحول اجور الاجاتب الذين يحصلون عليها مقابل عملهم بالمشروعات (المادة ٤٠) ، وزاد القانون تشجيعا ، بأن انشأ ادارة خدمة للاجانب الذيب يتبلون استثمار الموالهم في مصر ، فنص على انشاء لجنة خاصة باستثمار المال الاجنبي من بين مهامها « تيسير الحصول على تأشيرات الاقاسة لرجال الاعمال والخبراء ورؤساء العمال القادمين من الخارج » (المادة د مقرة ر) . ولما كان الاجانب قد يخطئون بحسن نية او عهدا ، مسى احترام توانين الاقامة المفروضة من أجل الامن الداخلي ، مان الثورة مد اعفتهم من العتوبة على تلك الجرائم (القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٣) ولما كان النشاط الراسمالي لا يتم بدون الطفيلين من السماسرة ، وكان عدم معتولية دفع سمسرة اذا كانت الحكومة ذاتها طرفا في الصفقة قدد « يسد نفس الرأسماليين » فقد اصدرت الثورة القانون رقم ١٨٨ لسنة 190٣ بالسماح « بالسمسرة » في التمامل مع الحكومة ومع الشركسات (عي ٢٣ أبريل ١٩٥٣) . والاجانب لا بحضرون . ربما لان القوانيسن

المصرية لا تسمح بالعمل لن تجاوز سن الستين فحرمت نفسها من خبرة « عواجيز » الاجانب · اذن ، يصدر القانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٢ ني ١٥ يونيو ١٩٥٣ باستمرار تشفيل الاجانب بعد سن الستين ، ربسا لان الراسماليين اجانب ومصريين لا يكتفون بالارباح التي تعود عليهم من الانتاج والمتاجرة وانما يضيفون اليها ارباح المضاربة علسى اسههم الشركات والسندات مي البورصة ، وبورصة الاوراق المالية مسى مصر ليست منظمة ، اذن ، يصدر القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ (فسى ٢ يوليو ١٩٥٣) بتنظيم التعامل في بورصة الاوراق المالية ، وبالمسرة ، كما جاء من المذكرة التحضيرية لأن الحكومة قد شرعت من « تنفيذ قانون تحديد الملكية الزراعية وما قد يترتب على تنفيذ هذا القانون من توانسر المال لدى اصحاب تلسك الاملاك مما يسمل عليهم توظيف هذه الاموال في القراطيس المالية » . ربما لان الاجانب يجلبون معدم ؛ ويستوردون تباعا؛ بضائع كثيرة ، ومصر تغرض عليها رسوما جمركية لمسى حيسن أنهسا « للاستعمال الشخصي » وستعود معهم حين يعودون . « معلهش » بصدر القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٣ (في ٢٢ يوليو ١٩٥٣) باعنساء السلع المستوردة على أن يعاد تصديرها بعد ذلك ، لماذا ، أيها الاجانب لا تجلبوا الموالكم من الخارج لاستثمارها مي مصر بالرغم من كل هذه الاغراءات ١. ربها لان للاجانب اموالا كثيرة هربت من مصر الى الخارج ولو عادت مربما يتعرضون لجزاء التهريب ، « المسامع كريم » ويصدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٣ بالعقو الشامل على جرائم التهريب التي وقعت منذ عام ١٩٤٧ اذا استعادها المهربون في خلال ثلاثة اشهر من صدور القانون (صدر القانون في ٢٥ مسارس ١٩٥٢) ، لماذا ١٩٤٧ بالذات ؟ لان تلك هي السنة التي اعلن نيها تيام دولة اسرائيل وبدأ الصراع ضد الصهيونية نبدا الاجانب اليهود وغير الاجانب من اليهود نهريب اموالهم الى خارج مصر منذ ذلك الحين ، وبالمناسبة كان أول قرار « حراسة » مرضته الثورة يوم ٢١ مبراير ١٩٥٣ (رقم ٥٩) على بنك حمصى نظرا لما « تبين من التحريات أن بنك حمصى يقوم بتهريب الاموال الى الخارج وقد ضبط مديره مى حالة تلبس بمعرمة النيابة ١١ . ولـم يكفوا بعد ذلك عن المتهريب الى ان اضطرت الثورة اكثر من مسرة الى تشديد العتوبية ،

وماذا عن الراسمائية القائمة بعد تشجيع الراسمائية على القدوم أ لقد مُتحت لهم البورصة واتبحت لهم السمسرة حتى في تعاملوم مسع الحكومة ، أنهم يريدون من الدولة أموالا ، فلتعط الثورة لعلهم يفلحون ، دعم شركات الغزل والمنشآت القطنية (قانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ فسي ٣١ مايو ١٩٥٣) اعادة النظر في قوانين الشركات السابقة واصدار القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ (١٦ يناير ١٩٥٤) الذي تقول مذكرته الايضاحية أنه صدر « للتيسير على المتعاملين والحربة الاقتصادية ومبدأ حماية حقوق المدخرين لحثهم على الاتبال على الاستثمار والتوسيع على رؤوس الاموال الاجنبية التي تستثمر في مصر فقد اشتمل المشروع على نصوص تكفل لهذا النوع من الاموال ما يغريه بالاتبال والمساهمة الجدية» الفاء القرار رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٣ بتحديد الاسهار والارباح (قرار رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ مي ١ مبراير ١٩٥٤) ، تعويض موائد وقيم استهالاك سندات البنك المقارى عن الضرائب التي مرضت من قبل على الارباح التجارية والصناعية (تمانون ٦٥ لسنة ١٩٥٤ في) تبرأير ١٩٥١) . دخول الحكومة شريكة في شركة مساهمة لصناعة الحديد والصلب مع ضمانها لكل من يكتنب هد ادنى من الربح تيمته) / وضمان سسداد قيمة الاسهم والسندات عند استحقاقها والتعهد بشراء تلك الاسهم اذا اراد اصحابها بيعها ، وضمان تحويل قيمتها الى الخارج (قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٤ في } مارس ١٩٥٤) - خفض الرسوم على الرهون العقارية التي تعقد مع البنك الصناعي (قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٤ غی ۱۱ مارس ۱۹۵۶) منح ۱۰۹۰۰ متر مربع أرض مبائی بدون ثمن المي شركة التعمير والمساكن الشعبية لاقامة عمارات عليها (قرار ١٠ مارس ١٩٥٤) ، بيع الاراضي البور للشركات وكبار المزارعين واصحاب رؤوس الاموال مقابل ٢٥٪ ٪ مقدم ثهن ويتسبط الباقي علمي ٢٠ سنة بغائدة ٣ ٪ ولا تبدأ الاقساط والقوائد الا بعد خمس سنوات مع التصريح للمشترين باعادة بيعها بالثمن الذي يحددونه . ضمان شركة الننادق المصرية لدى صندوق التأمين والادخار لتشجيعها على أعادة بناء مندق شبرد (قاتون رقم ۳۱۱ لسنة ۱۹۵۱ في ۱۰ يونيو ۱۹۵۱) ۰ ضمان الحكومة للبنك الصناعي (قانون رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٥٤) . . أغرب من هذا كله الاعماء المتنع للرأسماليين من الضرائب على الارباح الناتجـة عن كل تلك التسهيلات ، وذلك مي شكل قانون بتول بانخاذ علم ١٩٤٧ أساسا لتقدير الضريبة (قانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٤) .

هذا بالاضائة الى الاجراءات التشجيعية للصناعة وحمايتها ، نذكر منها زيادة الرسوم الجمركية على الكماليات بين سنتي ١٩٥٢ و ١٩٥٨ الرسنه التي يكني الانتاج المحلي منها مطالب الاستهلاك بين ٢٠٠ و ٥٠ الاحتكار حظر استيراد بعض الصنوعات بتاتا وتقيد استيراد البعض الاخر لاتاحة الفرصة لنسويق انتاج المصانع الجديدة ٤ وعلاج عجز ميزان المدفوعات ، ومن جهة اخرى خفضت رسوم الوارد على المواد الاولية والمسلع الوسيطة والالات واعليست الصادرات الصناعية من رسم الانتاج مع التوسع في منسع الدورباك وفي تطبيق نظام السماح الموقت ، وكان من عوامل تشجيع الصناعة الناشئة أيضا تعديل المواصفات الحكومية البالية لتشمل المنتجات المحلية بعد أن كانت تستبعد لعدم استيناء الشروط العسيرة التي وضعت المحلية بعد أن كانت تستبعد لعدم استيناء الشروط العسيرة التي وضعت المحلية بعد أن كانت تستبعد لعدم استيناء الشروط العسيرة التي وضعت المحلية بعد أن كانت تستبعد لعدم استيناء الشروط العسيرة التي وضعت المحلية بعد أن كانت تستبعد لعدم استيناء الشروط العسيرة التي وضعت المحلية بعد أن كانت تستبعد لعدم استيناء الشروط العسيرة التي وضعت المحلية بعد أن كانت تستبعد لعدم استيناء الشروط العسيرة التي وضعت المحلية بعد أن كانت تستبعد لعدم استيناء القرن التشجيع بانشاء صناديق المحلية بعد أن كانت تستبعد لعدم استيناء الشروط العسيرة التي وضعت المحلية بعد أن كانت تستبعد لعدم استيناء الشروط العسيرة التي وضعت المحلية بعد أن كانت تستبعد لعدم استيناء الشروط العسيرة التي وضيع بانشاء صناديق المحلية المحلية بعد أن كانت تستبعد المحلية بعد أن كانت تستبعد العدم الستيناء الشروع التيم بانشاء صنادية المحلية المح

لدعم صناعات القطن والحرير الصناعي والاسمنت وتشجيع نصديرها وهي تمول من حصيلة رسم الانتاج أو رسم الدعم الذي يمثل نسبسة ملوية من ثمن المواد الاولية أو من المهايا والاجور ،، ومن ذلك أبضا ببع العملات الاجنبية للشركات الصناعية بسعر الصرف الرسمي المخفض وحظر تصدير بسذرة القطن والقطن الاشبوني وبعض المواد الاوليسة الا بعد الوغاء بحاجة الصناعة المحلية وتكليف المهندسين بالعمل فسي قطاعات محددة باجر يقل عن أجر التوازن ، وتحريم أنشاء مصانع جديدة أذا كانت الوحدات القائمة كانية » (الدكتور على الجريتلي ، المرجسع السابسق ، صفحة ٥١)

ثم جاء المنيض من « المنائم » معلى أثر العدوان الانجليــزى ــ الفرنسي ــ الصهبوني عام ١٩٥٦ فرضت الحكومة الحراسية عليي الموال الاعداء بسلسلة من الاوامر العسكرية بدات برقم ٤ لسنة ١٩٥٦ والحراسة على أموال الأعداء أجراء عادي أستعملته مصر لحسباب بريطانيا عسام ١٩٣٩ وحين مرضت الحراسة على اموال الرايسخ الالماني . ومن شنان الحراسة أن ترفع يد أصحاب الاموال عن اموالمهم وتديرها لحسابهم الى أن تنتهي الحرب ، وهكذا وضعت المدوال بمئات الملايسين تحت الحراسة او وضع القطاع الاجنبى الرئيسي الذي كان يسيطر على الاقتصاد المسرى تحت الحراسة ، ولكن القيادة المتحفزة من أجل تحرير مصر سياسيا واقتصاديا ما لبثت أن حولت أجراء الحراسة الى عنصر من عنامر التحرر الاقتصادي ، نفوضت الحراسة في بيم المنشآت الاجنبية والاوراق المالية المملوكة لرعايا الاعداء ، او من يقيم في بلاد الاعداء ، للراسماليين المصريين بنبن تصنية، اى بعد خصم الديون من الاصول ، وبدون اقتضاء الثمن عند البيع ، وهكذا كسبت البنوك المصرية وشركات التأمين والشركات الصناعيسة والعقاريسة والزراعية ثروات هائلة بضربة ثورية واحدة بدون أن تدعع شبيئا تتريبا. واصبح اخر عذر للراسمالية المصرية وهو منانسة الاجانب لها قد سقطه وما لبثت أن ملكتها الثورة أموال البلجيك والاستراليين والبونانييسن واموال اليهود ومعدومي الجنسية الذين ابعدوا لمقتضيات الامسن .. وانشات لهم « المؤسسة الاقتصادية » لنمينهم على ادارة هذه «الملكة» الاقتصادية الحديدة ، كل هذا ــ لعل وعسى ــ أن ينجزوا هدف التنهية العزيز على المثورة ، اللازم لزوم الحياة لشبعب مصر ،

لو ان مجلسا من كبار الراسماليين هو الذي كان يحكم مصر لمساقدم للراسمالية والراسماليين كل هذه التسهيلات والتشجيعات والاعفاءات و « الغنائم » ، نهل اجدى كل هذا شيئا في التنبية ؟ .

يمترف الدكتور على الجريتلى ، عالم الاقتصاد الراسمالي ، بغشل التنهية الراسمالية في مصر ، ويعتذر نيابة عن القطاع الراسمالي ويرد فشله الى نشاته التاريخية فيتول ، في عام ١٩٦٦ ، بعد دراسة لتطور

الاقتصاد المصرى حتى ذلك التاريخ : « تستند نظرية الراسمالية السي وجود منظبين بتحملون مخاطر انشاء المسرومات الجديدة وتوسيسم المشروعات الحالبة ، وتمثل الارباح في المهوم الاقتصادي المكافساة التي يستحتونها من أجل مخاطرتهم بثرواتهم ، وأن أنطبق هذا التول ملى المنظمين في الولايات المتحدة واوروبا الغربية غاته يصحب الادهاء بأن اصحاب المشروعات في مصر كانوا في سنوات سبا بعد الحرب يتحملون من المخاطر ما يتحمله الرانهم مي الدول الرأسمالية • وبالثالي يصعب اعتبارهم منظمين وتبرير حصولهم على الربح بمعناه الالتصادي . نتد هيات لهـم الحكومة العوامل التي تخفف المخاطرة الى حد بعيد . وما أن ببدأ انتاج سلعة ما ولو ضئيلة بالتياس ألى الطلب حتى تحسلط الصناعة الناشئة بحماية جمركية تمنع استيراد السلع الشبيهة ، وكانت الحكومة تعاون المنظمين في الحصول بضمانتها على قروض من الخارج وموغر لهم التمويل احيانا وتتكفل ماية خسارة عي التمدير عن طريسق الدعسم واذا با لتيت الشركات نجاحا عبد المنظبون الى أهاء الارباح وتاخير سداد الضرائب ببنيا تحيلت الحكوبة عباد دعسم الشركسات والبنوك التي هددت بالاغلاس ، وقد سبق لنا مناقشة اسباب ضالسة القطاع الخاص واحجابه مي المائة سنة الاخيرة من تحمل عبء الاستثبار العناعي ، فالقطاع الخاص في معسر حديث النشأة وكانست الغلبسة عبسه دائها للاجانب وحقنة من المسريين ، وبمرور الوقت وضح التمارض بين تطلعات المجتمع المصري الى النمو وبين المزايا الطبتية الني يحصل عليها المولون وأرباب الاممال ، وبازدياد التدخل الحكومي بدا تفوف التطاع الخاص من التوسع وتجديد المساتع وحمد اصحابه الى تخفيض المخزون السلعي ومستلزمات الانتاج الي أقل حد ممكن مما اضطر اولو الامر الى احلال التطاع العام من التطاع الغاص الى حسد كبير ٠٠ » ا صفحسة ٥٦٠) ،

هذا هو الخطأ الاساسي لمتجربة المثورة في مشر السنوات الأولى من عبرها، ارادت أن تقضي على سيطرة رأس المال على الدولة فاختارت اراسيالية الدولة » ، أسوأ النظم على الإطلاق ، ونحن نقول أنه خطأ لانه كان من المبكن تلافيه منذ البداية ، فلك لان المتبية عن الطريق الراسيالي في المجتمعات المتخلفة مستحيلة في هذا القرن ، ولان تاريخ الراسيالية المصرية بوجه خاص — في خلال المائة سنة الإخيرة — كيا يقول الدكتور الجريتلي — كان دليلا واقعيا تحت نظر الثورة يحول — لو عرفت أو أردت أن تعرف — دون عقد أوهام التنبية على الراسيالية المصرية (القطاع الخاص) ، والغريب أن الثورة لم تنتبه السي عسم جدوى المراهنة على الراسيالية المصرية حتى بعد أن الكشفت حسمام جدوى المراهنة على الراسيالية المصرية حتى بعد أن الكشفت حسمام جدوى المراهنة على الراسيالية المصرية حتى بعد أن الكشفت حسمام جدوى المراهنة المناب فظاظة واستقرارا بأن الراسيالية الاجنبية

لا تستثير ولا تعبر ولا تعدم الا بشروط السياسية التوبن ابتداد هماية هكوماتها الى داخل مصر و والا غليذهب الى الجعيم المشروع الابسل السد العالي الوسطب الراسباليون وعودهم الابسروا العدوان الثلاثي وبعد عمل الاهتلال دبروا العصار الاقتصادي الذي المرضدة الولايات المتحدة الامريكية على حصر بعد عام ١٩٥٦ . فكيف لم تستطع الثورة بنذ ذلك الوقت ـ على الاقل ـ ان تنتبه الى ان الراسبالية المحلية في المجتمعات المتخلفة لا بد لها الكي تنهض بالتنبية الاقتصادية المنابة أن تكون تابعة للراسبالية العالمية وبالتالي ستكون الوسيسط الوطني الذي يسهل اللاسيل بأن يحتق الشكل خفي الما لا يستطيع ان يحتقه بشكل غلني الد

ولكـــن ،

هل نحن نتحدث من موقف الثورة بن التنبية الاقتصادية ، او بن الراسمالية ، او بن الاستراكية ، ام انتا نتحدث حسن موقفها حسن الديموتراطية ؟ . . لقد اطلنا في الحديث من التنبية وبشكلاتها وتوانينها وارقامها وابطالها . . كاننا نريد أن تنتهز فرصة حديث من الديموتراطية لنشهر بالراسمالية . لا نستطيع أن نعتذر من الإطالة ، لان كل « الافكار » والمشرومات الديموتراطية التي أولتها الثورة في تلك الفتسرة عنايتها وجهدها ومالها ، من أول الاصلاح الزراعي إلى الاتجاه المباشر السي الشعب ، السي محاولات دفسعه دفسها إلى المبارسة الديموتراطية ، الى منعه المسداد المسربين الذين يتمتعون بالحقسوق السياسية ، الى جسط المهارسة المسياسية اجبارية . . الى اخره ، كل هذا أوقف عند خطواته الاولى ، واجهض من مضامينه وتحول الى شكل ديموتراطي بقعل 3 التنبسة الراسمالية » . . كيف ؟ . .

تجاهيل المهيال:

73 — أن تجاهل المبال لا يعني أنهم لم يصيبوا شيئا من المكاسمة في الفترة التي نتحدث عنها ، فقد سبق أن أشرنا إلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ بهنع فصل الماملين تصنفيا ، وكان مؤدى ذلك أن للعامل الذي يفصل تعسفيا الحق في أن يلجأ إلى القضاء المستعجل ليحصل على قرار بايقاف قرار فصله ودفع مرتبه إلى أن يحكم فسي الموضوع ،

ولم يكن مؤداه استمرار العامل في العمل ، وانما نقصد هنا تجاهسل العمال كتوة شعبية في مجال الممارسة الديموقراطية وعنصريها اللازمين الاول: التحرير ، والثاني التشجيع على الممارسة الديموقراطية .

فهن حيث تحرير العمال من التبعية الاقتصادية لاصحاب العمل ، ومعم الانسان حقا حين يلاحظ أنه طوال تلك القفرة أي من ١٩٥٢ حتى ١٩٦١ لم تضف الثورة شبيئا يذكر ــ قيما عدا ما ذكرنا ــ الى القوانين ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ لسفة ١٩٥١ التي صدرت في الشهر السابق على الثورة ، كل المكاسب جاعت في مرحلة تالية ، ولكن في تلك الفترة التي نتحدث عنها لم يكسب العمال شبيئا مقاربا لما كسبه الفلاحون .

أما من حيث التشبجيع على الممارسة ، فيبين الامر من موتف الثورة من النقابات العمالية والنشاط النقابي ، محين قامت الثورة كانت نقابات العبال ينظيها المقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ (١٠ ــ ٩ ــ ١٩٤٢) ولم يكن مسموها للعمال الزراعيين او وكلاء اصحاب الاعمسال او المرضين أو لموظفى الحكومة انشاء نقابات وكان مسموحا « للعمال الذين يشتغلون بمهنة او صناعة او حرمة واحدة او بمهنة او صناعات او حرف متماثلة او مرتبطة ببعضها او يشتركون في انتاج واحد ان يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتدالمع عن حقوقهم وتعمل على تحسين هالتهم » ا المادة ٢) . وكان ممنوها على النقابات استثمار اموالها والاستفسال بالمسائل السياسية أو الدينية (المادة ١٧) وكان مباحا للنقابات مي كل مهنة أن تكون أتحادا لها (المادة ٢٦) . وكانت الميوب الاساسية مي هذا المتانون ــ بالنسبة الى النشاط النقابي ــ هي ان حق تكويسن النقابات كان مقيدا . ولم تكن هناك أية امكانات لبناء نقابي يمثل « كل » العمال النقابيسين أذ كان أصحاب كل مهنة يعتبرون مني أتحادهم _ طائفة مستقلة عن العاملين بالمهن الاخرى ، ثم الحد من تنمية المتدرة المالية للنقابات من طريق استثمار اموالها ، واخيرا ذلك الحظر المغروض على اشتغال النتابات بالمسائل السياسية وهو يحرم على النتابات كل نشاط يدخل من نطاق تلك الكلمة واسمة الدلالة « السياسة » خاصية دلالتها المحددة : الديموتراطية ، نجاء التانون رتم ٣١٩ لسنسة ١٩٥٢ الصادر قبل الثورة (يونيو ١٩٥٢) قاباح للممرضين والعاملين قسى المستشفيات غير الحكومية تكوين نقابات كما أباحه للممال الزراعيين وابقى الحظر مغروضا على موظفي الحكومة ووكلاء اصحاب الاعمسال (المادة ١) مجاءت الثورة باضافة نتسق غرابتها سمع غرابة الاتجاه الراسسالي عاصدرت القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٤ (٣٠ سبتمبسر ١٩٥٤) باباحة تكوين النقابات لوكلاء رجال الاعمال (الملاة ١) . الاخامة الايجابية الوحيدة كانت مي ١٦ مارس ١٩٥٥ عندما صدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٥ ينص على: « ني أي وقت يبلغ أعضاء نقابة المنشأة ثلاثــة اخماس مجموع عمالها يعتبسر الباتون اعضاء مــى النقابــة » (المادة ٥) ، وبقي كل شيء على حاله حتى صدر قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . تقول مذكرته الايضاحية انه تجميع للقوانين التي كانت نافذة من قبل منذ عام ١٩٣٣ مكانها لم تضف شيئا . ولكنا ثلاحظ غى شان نقابات العمال أنه بدلا من أن يكون من حق كل العاملين في كل مؤسسة على حدة أن يكونوا نقابة لتمثلهم في مواجهة رب العمل الخاص بهم ، الغي القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هذه النقابات وجعل من كل العاملين بمهنة او صناعة واحدة او بمهن او صناعات متماثلة او مرتبطة بعضها ببعض أو تشترك في انتاج وأحد أن يكونوا ميها بينهم « نقابعة عامة » واحدة ، على مستوى الجمهورية (المادة ١٦٠) مع التصريح لها بأن تشكل نقابات فرعية في المديريات او المحافظات كما لها أن تشكيل لجان نقابية من المؤسسات المشتملة بنفس الصناعة او المهنة اذا كان عدد العمال المنضمين للنقابة في المؤسسة ٥٠ عاملا فاكثر (المادة ١٦٩). عادًا لاحظنا أن عدد العاملين من المنشات الصناعية مقط (بعد استبعاد الزراعة والتشييد والخدمات) كان عام ١٩٥٩ ، تاريخ صدور القانون ، حوالي ٦٥٠٠٠٠ في حين أن الذين يعملون منهم في مؤسسات تشمفل اكثر من ٥٠ عاملا لم يكن يزيد عن ٢٥٠٠٠٠ ندرك كيف أن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، كان قد حرم ٢٠٠٠٠ عامل اي ما يقرب من ٢٣٠ من مجموع العمال الصناعيين ، من النشاط النقابي . هذا بالاضافة الي تركيز القيادة النقابية في النقابة العاسة « المركزية » وما يترتب على هــذا مــن اضعاف مقدرة اللجان النقابية في مواقع العمل ، اكثر من هذا ما نصت عليه المادة ١٧٠ من أنه « لا يجوز لن غصل نهائيا مسن المؤسسة انيستمر في عضوية اللجنة النقابية لها » ، ولما كان الفصل مباحاً ، ولو كان تعسفياً ، أذ أن الجزاء على التعسف هـو التعويض النقدى ، وهو عبء يسير على الراسماليين ، مقد كان اى رب عمل يستطيع أن يطرد أي عامل نقابي نشيط من اللجنة النقابية بأن يفصله من العمل (بعد محاكمته أمام مجلس الإدارة !! ــ المادة ١٧٣) ، في مقابسل هسدًا اقسر القانون لنقابات العمال بحق انشاء « اتحاد » يرعى مصالحها المشتركة (المادة ١٨٢) وبذلك امكن الغاء تجزئة المسال وأبجاد رابطة عنوية تنظيمية واحدة لوم . وكان ذلك من مناخر الثورة .

ولكن لكل شيء وجهين ، غاذا كان تانون ١٩٥٩ قد اوجد للعمال سلطة مركزية واحدة غانه من ناحية اخرى قد عرض حركتهم النقابية لمخاطر سيطرة هذه السلطة المركزية لو السيطرة علبها ، خاصة اذا لاحظنا ان هدذا القانون ذاته قد نص على تحريم الاحزاب (المادة ١٨٠ فقرة ٢ ج) وهو تحريم ترعاه وتسال عنه النقابة العامة واتحاد نقابات العمل بشكل مطلق : اي بصرف النظر عن اختلاف ظروف العمل من موقع الى موقع وما قد بوافر في موقع ما من مبررات الاضراب .

هذا هو كل ما اصابه العمال وما اصيبوا به في الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦١ . وخلاصته تتوية الحركة النقابية في القهة واضعافها في القاعدة وهو غير ديموقراطي ، وقد برزت اضراره تماما حين انشئت وزارة العمل واختير لها من قمة الحركة النقابية وزير بعد وزير فاصبح مصب طموح النقابيين هو الالتحاق بالسلطة التنفيذية ، هل هو انساد متعمد للحركة النقابية ١٠٠٤ لا ، ولكنه احد النقائج التي لا مغر منها للتنمية الراسمالية ، أن احد وسائل تشجيع وتقوية الراسماليين هو احباط واضعاف مقدرة العمال ، ويستحيل استحالة مطلقة في مصر وفي غير مصر أن تكون الدولة مع مصالح الراسماليين ومصالح العمال في نفس الوقت وبنفس القدر ، كما أنه مستحيل استحالة مطلقة في مصر في نفس الوقت وبنفس الدولة مسع مصالح سلاك الاراضي ومصالح الفلاحين في نفس الوقت وبنفس القدر ، لو قبل العمال والفلاحون ، وقد يقبلون > غان الراسماليين والملاك لن يقبلوا الممال والفلاحون ، السبب وقد يقبلون > غان الراسماليين والملاك لن يقبلوا الممال والفلاحون ، السبب

الطبقسة العديسدة:

٧٤ ــ قيل عنها ــ فعلا ــ انها طبقة جديدة تلك التي سيطرت على حياة مصر السياسية والاقتصادية في الفترة التي اننهت عام ١٩٦١ . ولم يتل احد لماذا هي جديدة . وقد يذهب الظن الى انسها طبقة نشأت حديثا ولم تكن موجودة من قبل . ولكنا نعتقد ان مرجع جدتها الــي « غرابتها » . انها ليست طبقة باي معنى اقتصادي لان ليس لها موقع من علاقة الانتاج ، اذ انها اصلا غير منتجة . ولكنها خليط غريب سن البشر الذين لا ينتجون شيئا اجتمعوا حول الدولة وفي اجززتها وتعاونوا جميعا على امتصاص مواردها ، منهم المؤسسة العسكرية التي تصاعدت سطوتها بعد عام ١٩٥٥ واصبحت دولة فوق الدولة وامتصت قيادتها قدرا لا باس بــه من الدخل القومي فاصبح قادة العسكريين سسن بين قدرا لا باس بــه من الدخل القومي فاصبح قادة العسكريين سسن بين الشعب ابتزازا بدون حياء (كانت يغهة !!) ففسدوا هم اولا وافسدوا الحياة ثانيا وادى الاول والثاني الى هزيمة ١٩٦٧ فيما بعد ، وقــد الحياة ثانيا وادى الاول والثاني الى هزيمة ١٩٦٧ فيما بعد ، وقــد ضربنا مثلا ذلك القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٦ الذي وضع جهاز الدولة ضربنا مثلا ذلك القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦١ الذي وضع جهاز الدولة الدني جميعه في خدمة قيادة القوات المسلحة ، ولما كان كبار القادة

لا يعملون بالتجارة والسمسرة بانفسهم فقد عملوا بها من خلال زوجانهم وأبغالهم وأقاربهم ولكن لحسابهم وكان قطاع أخر من كبار القادة اكثر شيطارة غفادر القوات المسلحة ، خاصة بعد ١٩٥٦ ، لوشيترك مي غذائم الحرب فأصبح منهم رؤساء مجالس الادارات والمديرون العامون ومديرو المَسانع ، وانتقل وأهد من أعضاء مجلس قيادة الثورة ليكون رئيسا للبؤسسة الاقتصادية ، هذه طائنة ، أبا الطائنة الثانيسة نهسم البيروقراطيون ، اولئك الذين كانوا موظنين تمساء في دولة راكدة عام ١٩٥٢ ، قد أصبحت دولتهم الأن أكثر نشاطا وندخلا ، وأصبحت مصالح الراسماليين والاجانب والمسريين متوتفة الى حد كبير على دراساتهم وارائههم وقراراتههم وتوصياتهم فأصبح عدد كبير مذم يجمعون بين وظيفتين : موظفون في الدولة يتبعونها وموطفون لدى الدولة يتبعون الراسماليين مى الخارج ، يقبضون من الطرمين ، ويشاركون الطسرف الثاني أن لم يكن بانفسهم فيواسطة زوجاتهم وابنائهم واقاربهم . ولكن لحسابهم ، وهذه طائفة ، أما الطائفة الثالثة قوم الراسماليون الذين لا ينتجون أنما يقومون بالاعمال الطفيلية كالوساطة والمقاولة والسمسرة والاستيراد والتصدير لبضائع لا يحتاجها الا المترنون ، ولقد كادت مكاتب الاستيراد والتصدير والوساطة والاستشارة والوكالة التجارية نسي القاهرة ــ مي تلك الفترة ــ ان تقارب المقاهي عددا ، وبرز مي مصر عدد من الاماتين الدوليين لم يلبثوا أن أصبحوا من أصحاب الملايسين . كان احدهم - وهو اجنبي - يستورد الماكل والمشرب و « النسالي » لولائمه من مطعم مكسيم في باريس بالطائرة ، وهي ولائم كانت متصورة على الطوائف الاخرى السابقة ٠٠ ثم طائفة اخرى من الكتاب والصخفيين والمثقفين الانتهازيين الذين قدموا ما يملكون : اقلامهم وصحفهم وعقولهم عى مقابل أن يشتركوا في مفائم الطبقة الجديدة فاصبحوا منها ، أولئك الذين طبلوا وزمروا لكل كلمة ووانقوا على كل اجراء وصفتوا لكل متكلم وجروا وراء كل فرصة وبرروا كل شيء ١٠ أما الامتداد الريغي لهذه الطبقة الجديدة مكان يمثلها اولئك الملاك الذين كانوا تابعين للاقطاعيين فاصبحوا هم سادة . خدم الباشوات السابتين ومديرو عزبهم ووكلاؤهم والصف الثاني من اسرهم والان خلى لهم مكان القمة متفزوا اليه واصبح اتصالهم بالسلطة مباشرا ، واصبحوا هم المرشحين في الانتخابات بعد أن كانوا وسطاءها ، واصبحوا هم اصدقاء السلطة المحلية بعد أن كانوا لا يقتربون منها ، ولا يقبلون ، الا بتوميية من « فوق » ٠٠٠٠

كل هؤلاء اجتمعوا وتعاونوا وتستر بعضهم على بعض وتبادلوا الهدايا والرشاوى تجمعهم « مصلحة » واحدة : نهب الدولة من خسلال تحتيق ما تأمر به قيادتها ، ولما كان نهب الدولة ليس عملية اقتصادية بل هو « سرقة » غائنا لم نستطع ان نغهم كيف أن تلك الطبقة جديدة الا من حيث « غرابتها » ، ولا شبك أن تجتمع طبقة على أن تسرق شيء

غريب ، ولكنه حدث في مصر ، وكان سبب حدوثه تلك الرغبة العارمة في التنهية الاقتصادية التي اخرجت الدولة من سلبيتها وزجت بها في مجال النشاط الاقتصادي ثم اختيار الاسلوب الراسمالي للتنهية حيث يضع اعداف التنهية في ايدي المضاربين ، ثم ضعف الراسمالية المصرية حيث اصبح هدفها من التنهية هو الاختلاس وليس الانتاج وليس العمل ايضا .

٨} _ هـذه الطبقة الجديدة عوقت هـل مشكلة الديبوقراطية واجهضت مشروعات الثورة من ناحيتين ، الناحية الاولى : احتكارها لاتخاذ القرارات او تشويه القرارات التي تنخذها قيادة الثورة وتوجيهها مَى التنفيذ الى ما يتفق مع مسالحها والحيلولة بذلك دون أن تسهسم الجماهير الشمبية في اتخاذ تلك الترارات ، بمعنى انها أصبحت طبقة مُسوق الشعب ، وتحت القيادة ، وعازلة بينها ، لا تعلم القيادة بسن ارادة الشعب الاما تريد تلك الطبقة ولا يستفيد الشعب مسى الاتجساء الديموتراطي للقيادة الا بالقدر الذي تربده تلك الطبقة وفي حدوده . ولما كانت الديموةراطية لا تعنى مجرد تعبير الشعب عن ارادته بـل تعنى ان ذلك التمبير سيصوغ القرارات التي تصدرها المثورة مان ارادة الشمعب او ما عبر به عنها لم تستطع في اغلب الاوقات أن تخترق هذا المحاب الحاجز الذي اتامته الطبقة الجديدة الا بعد اعادة مساغتسه ، كما أن أرادة التيادة التي كاتت تحاول جاهدة نسيج خيوط الصالهـــا بينها وبين الشعب لم تصل الى هذا الشعب الابعد أن مرت بالحجاب الماجز غلواها وعقدها . . ومن ناحية اخرى فان هذه الطبقة الجديدة مى التي انشلت المشروعات الديموقراطية للثورة .

في الريف - كما في المدن - وببساطة ، قام الملاك والراسهاليون الطفيليون واعوانهم من البيروقراطيين والانتهازيين المششين في اجرزة الدولة أو « المتشمعطين » عليها بتنفيذ المشروعات الديموقراطية . هم الذين اختاروا اعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية من خدمهم أو تابعيهم وأنضم اليهم المشرفون الزراعيون كممثلين للبروقراطية ومديرو فسروع بنسك التسليف الزراعي والتفاوني كبيثلين للراسيالية ، وسياسرة وتجار المحاصيل والاسمدة والبذور وعلف الماشعة كمهتلين للطغيلين، وسخروا الجمعيات التعاونية لاغراضهم فاستولوا على البذور والاسهدة والاعلاف والسلف باسماء وهمية وضاربوا على احتياجات الفلاحين وحولوا الريف كله الى اسوا سوق سوداء علم يقد القلاحون مما انشات لهم الثورة شيئا يذكر ووجدوا انفسهم وقد تحرروا مسن الاقطاعيين وتحصنوا ضد الطرد من الارض اسرى موة جديدة لا تمكنوم من زراعة الارض الا بعد أن تستنفد طاقتهم وتستولي على محاصيلهم فظلوا كها كانوا ــ تقريبا ــ ولو أن السادة قد تغيروا . ثم أن هذه الطبقة الجديدة هي التي انشأت وشكلت وقادت هيئة التحرير ، وهي التسى انشأت وشكلت وقادت الاتحاد التومي (كان احد اقطاعيي الصعيد عضوا ني اللجنة التنتيذية العليا للاتحاد القومي ، اما كيف وصل غلا احد يدري) . هم الذين يجمعون الناس في السرادقات ليثبتوا للقيادة « كفاعتهم الجماهيرية وهم الذين كان يتركونوم في السرادقات ويندفعون مودهين القيادة حين انصرافها ولا يعودون .

لماذا وكيف مكنتهم الثورة وسمح لهم الشعب بأن يترغوا تجربة لا شبك في شعبيتها من مضمونها الديموتراطي ويبتونها عند الحد الادنى شكلا غير قابل للامتلاء 1..

اما عن الشعب غلانه ، وقد رأى السادة الجدد اكثر شراهة حتى من السادة القدامى لم يصدق وعود التحرر والديموقراطية علم يلبث أن لاذ باسلحته القديمة : المجاراة للحكام بدون تصديق او جدية ان لسم يكن في سبيل منفعة من السادة غطى الاتل لتلاني سطوتهم ، واسا الشهرة غلانها كانت ما تزال تحمل جرثومة الليبرالية .

عرثوبة الليوالية:

 ١٤ - جرئومة الليبرالية هي التجريد وانكار الواقع الاجتماعي . الشعب عند الليبراليين هو مجموعة مواطنين . وكل واحد من الشعب مواطن ، وهو ما يعنى أن كل أفراد الشبعب سبواء ، ولكن لمنا كسان الواتع أن الناس يختلفون بعضهم عن بعض طبقا لظروف كل وأحمد منهم وحصته من عائد وطنه ، غان صفة المواطنة لا تكون لها دلالسة الا وحدة الانتباء الى الوطن ، ثم ـ فيها عدا ذلك ـ يختلف الناس اختلافا كبيرا: منهم الحكام والمحكومون ، الاغنياء والفقراء ، المتعلمون والاميون ، المستفلون وضحايا الاستفلال ، الملاك والمعدمون ، الاذكياء والاغبياء ، الاصحاء والمرضى ٠٠ المي أخره ، ويتدرجون أبيما بين تلك الحدود غلا نكاد نعرف مواطفا شبيها بمواطن اخر ، وتصبح مشكلة اي حكم « وطنى » هي كينية ازالة النوارق او تخنينها على تدر ما تطيــق موارد الوطن الواحد . هنا تكون المساواة الشكلية مجرد تضليل أو هروب من الواقع، مما بين الحاكمين والمحكومين يكون المحكومون وحدهم هم الذين يحتاجون للديموقراطية ، وما بين الاغنياء والفقراء يكون الفقراء وحدهم هم الذين يحتاجون الى رفع سنتوى المعيشة ، وما بين المتعلمين والاميين يكون الاميون وحدهم هم المحتاجين الى التعليهم . ومسابين المستغلين وضحايا الاستغلال يكبون الضحايا وحدهم همم المحتاجين الى الحماية ... الى اخره . ولكن الليبرالية لا تعرف هسذا او لا تعترف بسه متبيح كل شيء لكل الناس او تحرم كل شيء على كل الناس ، ثم تقف الدولة الليبرالية على الحياد خسارج ومسوق الواقسع الاجتماعي وتناقضاته . وهذا الحياد لا يعني شيئا اقل من انحياز الدولة للاقوياء ضد الضعفاء ، للاغنياء ضد الفقراء ، للظالمين ضد المظلومين .. لانها تحجب حمايتها عمن هم في حاجة الى الحماية متبيح لمن هسم في غير حاجة الا الى هماية مرصة المتراس الاخرين ..

ولقد كانت الثورة عي سنواتها العشر الاولى ما تزال تحمل جرثومة الليبرالية بالرغم من موقفها البدائي من الديموقراطية الليبرالية وموقفها الديموتراطي من الشعب ، وذلك لانها أذ أنشات مشروعاتها الديموة راطية ألتى تحدثنا عنزا من قبل (الاصلاح الزراعي ــ منع النصل التمسفي ــ هيئة التحرير ــ دستور ١٩٥٦ والسلطات الدستوريــة التي تتررت للتنظيم الجماهيري ـ تنظيم الجماهير مي الاتحاد التومي ـ اتساع حقوق الانتخاب ومضاعفة اعداد من لهم هذا الحق ٠٠) اباحت تلك المشروعات « لكل المواطنين » وتركت « للمنامسة الحرة » بينهم ان تضع كل قادر منهم في الموضع الذي تصل اليه قدرته وأن تبقى كل عاجز منهم في موضع مجزه ، وضعت القلاحين في الريف مع مسلاك الاراضي نمي حلبة المنافسة على الجهميات الزراعية التعاونية وخدماتها ، انشات هيئة التحرير وجمعت فيها كل الناس ثم تركت لهم حرية المنافسة علسي قيادتها ، حولتها الى اتحاد تومى ومنحته سلطات دستورية ثم تركبت الناس ... كل الناس - فيه يتنافسون على قيادته وعلى استعمال تلك الحقوق الدستورية ، وجزت اليهم جميعا نداء « ارفع رأسك يسا اخي لقد مضى عهد الاستبداد » وتركت للمنافسة الحرة مهمة اختيار مسن يرخسع راسه ومن ينكسها ١٠ الى الحره ، ثم بتيت على الحياد ، لان الثورة ؛ التي كانت ما تزال تحتفظ بجرثومة الليبرالية كانت ترى لميهم جميعا « المواطنين » ولم تسر البشر الواقعيين مجمعت بيسن الوحوش والقرائس في حظيرة وأحدة ، فانطلقت الوحوش على القرائس وفرض التوى ارادته ، ولم يكن من المبكن ان تكون النتيجة غير ذلك . . مهما تكسن النوايسا حسفة .

وفي يوم لاحق سيعترف قائد الثورة بهذا الخطأ الجسيم . اذاع جمال عبد الناصر يوم ١٦ اكتوبر ١٩٦١ بيانا قال فيه : « أن التجربة قد اثبتت خطا تكوين الاتحاد القومي اللذي فتح ابوابه للقوى الرجعية وبالتالي لا بد من اعادة تكويفه ليكون اداة لثورة الجماهير الوطنية وحدها ، صاحبة الحسق والمصلحة في التفيسير الثوري وقصر عضويتا على العمال والفلاجين والمتغين واصحاب المهن والملاك الذين لا تقو، ملكيتهم على الاستغلال ورجال القوات المسلحة .

اعترنت الثورة ، اذن ، بالخطأ في التجربة ، فأن أوان التصحيح وهو مساحاولته ابتداء من عام ١٩٦١ .



خاوسا

مرحلة التصميح (١٩٧١ - ١٩٧١)

٥٠ - في عام ١٩٦١ حدثت في مصر ثورة بكل معاني الثورة وان كانت سلمية ، وهي ثورة تنسب الى جمال عبد الناصر ولا يمكن ان تنسب الا اليه ، يمكن - مجازا - القول بانها المرحلة الثانية من ثورة ١٩٥٢، ولكنها - في الواقع - كانت اكثر من هذا بكثير ، بل نستطيع ان نقول أنها أنزت ثورة ١٩٥٢ مكرا وتيادة وتوى واتجاها . أما أنها ثورة ملانها تجاوزت ونخطت كل الاطر الدستورية والقانونية التي كانت قالهة وضربت ضرباتها في صيغة قرارات بقوانين صدرت تباعا صيف ١٩٦١ . وهي ترارات لم تستهد شرعتها الابن غايتها الثورية ، وابا انها ثورة سلمية غلان الذي فجرها وقادها رئيس الدولة ولم تجسد مقاومة تذكسر وان كانت لم تتردد مى شل حركة ايسة مقايمة محتملة عسن طريسق فرض الحراسات (التجريد من الامكانيات الاقتصادية للمقاومة) والابعاد من الريف (التجريد من الامكانيات القبلية والعشائرية للمقاومة) ، ولقد قبل أن انفصال سورية يوم ٢٨ سبتهبر ١٩٦١ كان ردا على الاجسراءات التوريسة أي كان تسورة مضادة . ولكن الواقع الذي تبت بعد ذلك ميما نشر من كتب بعد هزيمة ١٩٦٧ أن انفصال سورية الذي وقع بعد الثورة التي نتحدث عنها بشهرين مقط ، كان تنفيذا لمخطط صهيوني المريكي وضع عام ١٩٥٨ ، اي مور الوحدة وبدأ التدريب على تنفيذه منذ ذلك الحين ، كما ثبت مما نشر عن وقائع الانفصال ان الطغمة الانصالية كانت قد اعدت نفسها للجريمة قبل صيف ١٩٦١ ، أما أنها ثورة جمال عبد الناصر فلان جمال عبد الناصر هو الذي صاغ افكارها واصدر تراراتها وتاد عملية تنفيذها ، أما أنها أكثر بكثير من أن تكون المرحلة الثانية من تسورة ١٩٥٢ غلانها لم تكن امتدادا تلقائيا ، ولو ناميا ، للمرحلة السابقة عليها، بـل كانت قطعا لذلك الامتداد التلقائي ، واختيارا جديدا في المنطلقات والفايات والاسماليب ، بحيث تكاد تكون ثورة عليها لولا أنهما تتابعان ولمولا أن قائد الاولى هو قائد الثانية وهو ما حال دون الذين بركـزون انتباههم على الجوانب الذاتية من الاحداث ويتجاهلون الجوانب الموضوعية وبين الانتباء الى أن ثورة كاملة عارمة حدثت في مصر عــام ١٩٦١ .

٥٢ ــ ولقد بدات الاحداث تههد للثورة موضوعيا منذ عام ١٩٥٦ .
 نفي ذلك العام اثبتت الاحداث باكثر الادلة اقناعا : الحرب ، ان الثورة قد خسرت رهانها على مساهمة رؤوس الاموال الاجنبية في التنمية .
 وان الاحتفاظ باستقلال الوطن وقتع أبوابه لرؤوس الاموال الاجنبية .

معا ، مستحيل ، وبقي رهانها قائما على مساهبة رؤوس الامسوال المصرية في التنبية ، ولقد اتفق عالمان مسن علماء الاقتصاد ، احدهما راسمالي هسو الدكتور على الجريتلي والاخر اشتراكي هسو الدكتور اسماعيل صبري عبد الله على أنه ما أن وأنى عام ١٩٦١ حتى كانت قيادة الثورة قد ناكدت من أنها برغم كل دعم وتشجيع وأغراء سقد خسرت هذا الرهان أيضا ،

يقول الاول: « كانت الحكومة في مراحل التخطيط الاولى تنفسذ نصيبها مى الاستثمار ولا تملك توجيه الطاقة الانتاجية مى القطاع الخاص. ولم يكن لها سيطرة على اجهزة الانتاج والادخار تكفل التحتق من تنفيذ ما يناهز ١٤٠٠ مشروعا جديدا في مختلف القطاعات ولم يكن في متناول الحكومة والاجهزة الملحقة بها استثمارها يناهز تلثماثة مليون جنيسه سنوبا ، وبينها كانت الحكومة توجه استثهار فائض الميزانية العاديسة والادخار الجماعي في صناديق التأمين والمعاشنات لم تكن لهما السيطرة على مدخرات تطاع الاعمال ممثلة في الارباح غير الموزعة ، وهي أهم مصادر الادخار في الازمنة الحديثة ، وكانت الرغبة الملحة لمسى السيطرة على المقدرات الاقتصادية سبب التحول الجذري في التفكير الذي سبق صدور قوانين سنة ١٩٦١ ، بالاضافة الى ازالة الفوارق مسي توزيع الثروة والقضاء على الاحتكار ، أذ لا بنسنى المتنبية السريمة في الدول النامية أن تعتمد على مدخرات الامراد محسب ولا مناص من أزالسة التعارض الكامن عي قطاع الاعمال المنظم بين الرغبة عي توزيع الارباح او استثمارها وفق رغبة المنظم وبين ضرورة تدبير المسوارد اللازمسة قسرا او بطريق الاتناع للاستثمار ومقا لخطة التنمية ٠٠ وقد نسم ذلك عن طريق التاميم الشامل » (التاريخ الاقتصادي للثورة ـ صفحة ٦٢) . ويتول الأخر: « منذ ١٩٥٥ بدأت الدولة في انشباء اجهزة التخطيط وبالذات « لجنة التخطيط التومى » ، ثم تلا ذلك انشاء منصب وزيسر دولة للنخطيط ، وإخذت هذه الاجرزة في أجراء الابحساث والدراسسات والاعداد للتخطيط الشبامل ولمي سنة ١٩٥٩ بدأ أنه من الضروري والمكن البدء نيسه ، وني اغسطس ١٩٥٩ صدر قرار رئيسس الجمهوريسة باعتماد الخطة العامسة للدولسة للسنوات الخمس ١٩٥٩ / ١٩٦٠ -١٩٦٤ / ١٩٦٥ كمرحلة اولى من خطة عشرية تستهدف مضاعفة الدخل القومي عن طريق تنمية مناسبة في جميع القطاعات مع عناية خاصة للتمنيبع .

« ولكن ما كادت الخطة الخمسية الاولى تأخسد طريقها السى التنفيد حتى اتضحت بعض الامور الهامة التي استخلصت منها التيادة الثورية انه لا يمكن تحقيق اهداف التنمية بدون تفيسير عميق في الهيكل الاقتصادي المصري وفي العلاقات الاجتهاعية السائدة لهيه . فقد المسحت الخطة الخمسية الاولى في الاصل مكانا رحيبا للقطاع الخاص وعولت

عليسه في تنفيذ جسزء هام مسن مشروعاتها مبقية للقطاع العام عبء المشروعات الضخمة قليلة الربح المباشر (السد العالي) استصلاح الاراضي) التعدين والبترول ، الخ) والحجم الذي يبكنه مسن ان يلعب دوره في توجيه اقتصاد قومي عماده القطاع الخاص ، ولكسن الراسمالية الكبيرة احجمت عن تنفيذ ما ورد بالخطة واخنت منها موقفا سلبيا وعملت على حجب مواردها الضخمة عن تمويل التنمية بل انسه يمكن أن نقول أن موقف الراسمالية الكبيرة من التنمية قد زاد سواء عما قبل ، فاجراءات التمصير ونمو القطاع العام حملت اجزاء منها علسي اهمال التجديدات العادية ناهيك عن التوسع وتمويل المشروعات الجديدة (كتابات سياسية ـ صفحة ٣٢٧) ،

كان الرهان : « التنبية عن طريق توجيه اقتصاد قوبي عبده التطاع الخاص » . نعم القطاع الخاص وليس القطاع العام فذكذا كابت « اوهام » الثورة ، فخسرت الثورة الرهان ، وهكذا ، بسدون كابت « وبدون انفعال وبدون شعارات وبدون انكر محليبة او مستوردة ، وبالرغم من الدعم والتشجيع والتدليل والاغراء والاستجداء وتجاهل مصالح العبال واخراج الراسبالية الاجنبية من مجال المناسة ، والصبر ثماني سنوات كاملة ، ثبت من واقع التجرية ، وليس من واقع النظريات فشل الراسبالية المصرية (القطاع الخاص) في التنبية الاقتصادية حتى لو وضعت اموال الشعب ومدخراته ودولته تحدت تصرف الراسباليين ، بعدا ، اذن ، للجهل الذي لم يدرك التجربة ، والغباء الذي لم يدرك التجربة ، والغباء الذي لم يتعلم منها ، والغرور الذي يتوهم انه اقوى تأثيرا من القوانيسن الموضوعيسة .

07 — كانت قيادة ثورة ١٩٥٢ تجرب ولكن لا تفرط ، وتخطىء ولكنها تتعلم ، وتثلق ولكنها لا تغتر . وهكذا ما أن بدأت الاحداث تمهد للشدورة حتى بدأت هي أيضا تتحفز للثورة . كان أول صدام لها مع الراسهالية المصرية عام ١٩٥٦ أيضا . . نغى ذلك العام صدر قرار تأميم شركتي السكر والتقطير (أحمد عبود أن عبد أن عجزت الشورة بكل وسيلة عن اقتضاء المضرائب المتراكمة على شركتين اعتادتا التهرب من الفرائب منذ زمن طويل . (في ٢٤ مايو سغة ١٩٥٤ قضى نهائيا باحقية الحكومة لمبلغ ١٩٥٢ ٨٨٨ جنيها متراكمة منذ ١٩٨٨ ماصطنعت الشركتان ميزانية تقول أن خسارتها ٢٤١٨ ١٩٢٠ ماميو عام ١٩٥١) . وفي عام ١٩٦٠ أممت البنك الإهلى وبنك مصر وتلا ذلك تأميم تجارة الادوبة وصناعاتها وشركات كبس القطن .

٥٤ ــ وقي يوم ٢٠ يوليو ١٩٦١ ضربت الثورة ضربتها بسلسلة من القرارات بقوانين اولها القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين ومنشآت اخرى بلسغ عددها ٤٨٩ منشأة وشركسة ومصنعا اضيفت تباعا الى الجدول الملحق بالقانون بمتتضى قوانسين

وقرارات لاحقة اخرها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ وكان من بينها بيوت تصدير القطن وشركات الحليج والنقل البحري والمقاؤلات والتجارة الخارجية ونجارة الجملة والمحلات التجارية الكبرى والغزل والنسيسج والنقل النهري والنقل المشترك مى المدن ونقل الركاب بالسيارات مسى الاقاليه . وفي نفس اليوم ٢٠ يوليو ١٩٦١ صدر القانون رقهم ١١٨ لسنة ١٩٦١ باشتراك الدولة بحصة لا تقل عسن ٥٠٪ مسن منشآت وشركات ومؤسسات بلغ عددها ٣٨٤ بمقتضى قرارات وقوانين لاحقة اخرها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٣ ، وقد تم مَى غضون عسام ١٩٦٢ التاميم الكامل لبعض تلك المؤسسات ، ونمي نفس اليوم ، ٢٠ يوليسو ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتحديد عشرة الاف جنيسه كحد اتصى لملكية اى مرد مى مجموعة من الشركات ، وتقرر أنهاء عقود المناجسم والمحاجر التي يستغلها الاغراد وشركات القطاع الخاص واسقاط الالتزام عن شركات المياه والنور والنرام الاجنبية وتأميم شركة شل للبترول وتحويل اسهم الجهمية التعاونية للبترول السي شهادات استثمار البنك الاهلي . واخيرا صدر القانون رقم ١٥٠ لسنسة ١٩٦٤ بتصفية الحراسات وتأميم كانة الاموال الموضوعة تحت الحراسة .

ولقد تم هذا كله « بدون تعويض » اكثر من ١٥ الف جنيه . ٥٥ ــ المتدت الاجراءات الثورية الى الريف مصدر القانون رقهم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ (٢٥ يوليو ١٩٦١) وخفض الحد الاتصى للملكيسة الزراعية للفرد واسرته (زوجته واولاده القصر) من ٣٠٠ فدان السي ١٠٠ ندان بما فيزا الاراضى البور والاراضى الصحراوية (المادة ١) ماذا زادت ملكبته عن ذلك بسبب المبراث او الوصية مله أن يتصرف مي القدر الزائد الى صغار الزراع خلال عام من تاريخ تملكه غان لم يفعل يتم الاستيلاء على ما زاد عن المائة قدان (قانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٦١) وحرم القانون رقم ١٢٧ لمسنة ١٩٦١ على أي مالك لاي أرض مهما كان متدارها أن يحوز هو وزوجته وأولاده التصر بطريق الايجار أو وضع البسد او بأبسة طريقة أخرى أكثر من خمسين فدانا كما حسرم الوكالة في ادارة أو استفلال الاراضي الزراعية وما في حكمها فيما يزيد على هذا القدر (المادة ٧) وبذلك أجبر من يملكون أكثر من خمسين مدانا على تاجير الزيادة لصغار المزارعين ، فقضى بشكل أساسى على الراسمالية الزراعية . وني عام ١٩٦٣ صدر القانون رقم ١٥ بتحريم ملكية الاجانب للاراضي الزراعية اطلاقا والقانون ٨٢ بمنع توزيع الاراضي المستولى عليها والمزروعة حدائق على خريجي المعاهد الزراعية كما كان منصوصا عليه مني القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وادارنها لحساب الدولة .

واخيرا صدر يوم ٢٣ مارس ١٩٦٤ القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ونص على أن الاراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكسام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليهما تؤول ملكيتها الى الدولة « بدون مقابل » .

٥٦ — وني ذلك العام ١٩٦٤ كانت كل النصوص التشريعية تسد عجزت عن مواجهة حيل الاقطاعيين وكبار الملاك فانشئت لجنة تصغيسة الاقطاع برئاسة فائب رئيس الجمهورية وكانت اجراءاتها في بحث كل مخالفة أن تحصل من ثلاث جهات مختلفة على تقرير منها ، هي الاتحاد الاشتراكي العربي ، والمباحث العامة ، والمحافظ ، بالاضافة الى ايسة مصادر أخرى ، وتجمع كل هذه التقارير في لجنة تضائية تستدعسي الشخص المعني لتواجهه بالتقارير وادلة المخالفة المنسوبة اليه وتستمع الى دغاعه ، شم يحال كل هذا الى لجنة فرعية لتنظر غيرا كل هذا تبل أن تنظرها اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وتطبق بشانها القانسون ، ولقد كشفت لجنة تصغية الاقطاع عدة ثغرات واسعة مما دعى السي اعدة صياغة احكام كثيرة من القوانين السابقة بالقانون رقم ٥٢ لسنة اعادة صياغة احكام كثيرة من القوانين السابقة بالقانون رقم ٥٢ لسنة

٥٧ ـ مضت تلك الاجراءات الى حد كبير على السيطرة الراسمالية مي مجالات الانتاج الزراعي والصناعي والتبادل وقطاع المال والخدمات ، فانتسم المجال لمزيد من المكاسب للعمال والفلاحين - ففي اليوم السابق على اصدار موانين التاميم اي مي يوم ١٩ يوليو ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١١ لمسئة ١٩٦١ بتخصيص ٢٥ ٪ من أرباح الشركات المساهمة للموظفين والعمال (١٠ ٪ عند توزيع الارباح و ٥ ٪ للخدمات الاجتماعية والاسكان ، و ١٠ / لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال) . وفي ٦ يناير ١٩٦٤ اصبحت هذه المشاركة مي الارباح شالملة المؤسسات المامة والشركات التابعة لها والجمعيات التعاونية والشركات ذات المسئولية المحدودة (القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦١) ١٠ وفي نفس اليوم ١٩ يوليو ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ مقررا الا بزيد عدد اعضاء مجلس الادارة في اية شركة أو مؤسسة على سبعة أعضاء من بينهم عضوان منتخبان عن الموظفين والعمال شمم سرى هذا القانون على الجمعيات التعاونية بالقاتون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ وفي ٢٧ يوليو ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ بتحديد سلطات العمسال نجعلها ٢} ساعة في الاسبوع مع يوم راحة سعد أن كانت ٨} ساعة . نلما حاول بعض اصحاب العمل تخنيض الاجور بنسبة خنض ساعات العمل صدر القانون رقم ١٧٥ لمسنة ١٩٦١ (في ٧ نوفمبر ١٩٦١) مقررا عدم تائر الاجور بتحديد ساعات العمل ، وصدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ بالسماح بالتفرغ للعمل النقابي ، وتلاه القانون رقم ٩٣٨ لسنة ١٩٦٢ باباحة حق تكوين النقابات لعمال الحكومة والمؤسسات العامة والزيئات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة ميما عدا المؤسسات التابعة لوزارة الحربية ٠٠ وفي عام ١٩٦٤ صدر القانون رقم ٦٢ باعطاء اللجان النقابية الشخصية الاعتبارية في حدود احتصاصها لتهكينها من تهثيل العمال في كل موقع عمل على حدة بدون حاجة الى النقابة العامة ،

اما بالنسبة الى الريف فقد كان اخطر القرارات واكثرها تأثبرا هو « ابعاد » عدد كبير من الاقطاعيين عن قراهم وتحديد اقامتهم في اماكن نائية كمحاولة اخيرة — ومجدية ما لتحرير الفلاحين من قيدود المبيطرة الاجتماعية بالاضافة الى المبيطرة الاقتصادية وقد كان فلدك الاجراء حاسما في اقناع الفلاحين بالحرية اكثر من أي اجراء اخر . مه حكانت كل تلك الاجراءات التي بدأت في شهر يوليو ١٩٦١ تطبيقا عمليا لمجموعة من الافكار اختمرت في ذهن القيادة فنفذتها قبل أن تصاغ وتعلن وتصدر بعام كابل ، نعني بتلك الافكار « ميثاق العمل الوطني » الذي تدمه جمال عبد الناصر الى المؤتبر الوطنسي للقسوى الشعبية يوم ٢١ مايو ١٩٦٢ واقره المؤتبر واصدره يوم ٣٠ يونيو الشعبية يوم ١١ مايو ١٩٦٢ واقره المؤتبر واصدره عن مبادىء علمة أو اطار للعمل أو اطار للخطة نتج عنه ايه ١٠٠ نتح عن تجربة وممارسة لمسدة عشر سنوات ، . العشر سنون اللي لهاتت كانت لهرة تجربة وفترة ممارسة كانت لهرة مشينا لها بالتجربة وبالخطأ » (جلسة تجربة وفترة ممارسة كانت لهرة واصدره : « ليكون اطارا لحياتنا وطريقا للورتنا ودليسلا لعملنا من أجل المستقبل » .

واذا كانت تلك الاجراءات التي تحدثنا عنها جزءا مكملا لفهم الميثاق بن حيث هي تطبيق له وان سبقت اصداره فان الاسلوب الذي صدر به الميثاق والقرارات التي اتخذت في تكوين المؤتمر الذي اصدره تعتبسر تطبيقات له وسابقة عليه أيضا ، ونحن نركز على هذه التطبيقات لانها تمس مشكلة الديموقراطية في الصميم ، فالاجراءات الاقتصادية التي مبقت الميثاق كانت تتضمن مزيدا من التحرير لقوى الشمعب العاملة. والمؤتمر الوطني للتوى الشعبية الذي اصدره كان اكبر مؤتمر سياسي منظهم انعقد من مصر ليبقى شهرا كالملا بناقش وثيقة الكرية ، غير أن اهم من هذا كله بالنسبة لمشكلة الديموتراطية هو ما دار من نتاش وما انتهت اليه اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى ، ولسنا مى حاجة السي التول بأن اللجنة التحضيرية والمؤتمر كليهما قد ضما أغلسب الاشخاص من المهتمين بالعمل العام والمتخصصين في قضاياه وكاتب من بينهم ، واعلاهم صوتا ، اولئك الذين خرجوا عليه مى اول مرصة مواتية ، ذلك لان الراسماليين والليبراليين وسدتهم من المثقفين والكتاب كانوا ممثلين على اوسم نطاق مي اللجنة ومي المؤتمر كليهما ، واشتركوا جميعها مي الترار ما سبق المؤتمر من قرارات وما أصدر المؤتمر من قرارات ، أهم تلك الترارات واخطرها اثرا بالنسبة الى مشكلة الديبوتراطية هسو « العسزل السياسي » .

٥٩ ــ في يوم ٢٥ نوفهبر ١٩٦١ نشر في الجريدة الرسمية قرار رئيس الجمهورية لسنة ١٩٦١ بتكوين « اللجنة التحضيرية للمؤتمسر الوطنى للقو ىالشمبية » التي انعقست في اليسوم ذاتسه واستمرت

اجتماعاتها حتى يوم ٣١ ديسمبر ١٩٦١ (أكثر من شمر) وانصبت م: متها اساسا على تحديد الاعضاء الذين توجه اليهم الدعوة لحضور المؤتمر الوطنى للتوى الشعبية ، وبهذه المناسبة طرح للنقاش نسى اللجنة اهم الاسئلة التي تتصل بالديموقراطية مشكلة والديموقراطيسة نظاما : من هو الشبعب الذي يعتبر حكم نفسه بنفسه ديموقراطية ١٠٠ ان كان المناط هو حمل جنسية الدولة فالشعب هو جماع المصريسين . وان كان المناط هو المقدرة على مباشرة انتخاب النواب مان الشبعب هو جهاع المصريين المهيزين ، وأن كان المناط هو من لمه هق الانتخاب مان المناط هو القيد في جداول الناخبين . أما أذا كان المناط هو المسالسم الاجتماعية والاقتصادية فان الشبعب هو « اصحاب هذه الممالسع » . وهذا المتياس الاخير هو ما اخذت به اللجنة التحضيرية وما اخه به المؤتبر وما اخملة بسه الميثاق ، فلا يقولن أحد أن ما حدث عسام ١٩٦١ لهم يكن ثورة ، وهي هنا ثورة ديموقراطية ضد الليبرالية وقواهها ومصالحها ، فلاول مرة في مصر تنزل الدولة من برجها العاجي وتتخلى عن حيادها المزعوم لتنحاز الى « اغلبية الشعب » ، وتصبح مي خدمتها حقسا ضمد اعداء تلسك الاغلبية ، ولاول مرة في مصر لا يكون النظام الديموةراطي حريات سياسية مباهة لكل الناس ولا يمارسها الا القادرون بسل أصبح النظام الديموقراطي حريات سياسية للاغلبية ولا تمارسها الاغلبية ، لاول مرة في مصر افلتت الديموقراطية من اوهام الليبرالية والت الى اصحابها ، اصحباب المصالح المشتركة التي تستهد الديموقراطية قيمتها من أنها اسلوب تحقيق: ١ لا اسلوب اغتيالهما ٠٠٠ منتذى مورالأزبكية نظريا على الاقسل .

ط ما لهذه الرؤية الجديدة الشكلة المحددة المسكلة المعلمة المعددة اللجنسة المحددة المحد

(١) عزل اعداء الثورة الاجتباعية الاستراكية .

(٢) استبعاد من تتعارض مصالحهم في تلك المرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب .

وبناء عليه صدر القائسون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ بوقف مباشرة المحقوق السياسية ومنها حق الانتخابات لمدة عشر سنوات بالنسبة الى بن : (١) اجيز وضعهم تحت التحفظ الاداري بمقتضى القرارات الصادرة عن قيادة النورة في ٢٢ يونيو ١٩٥٦ - (ب) الذين اتخذت قبلهم احسد التدابير المشار اليها في البندين ٦و٧ من المادة ٣ من القانون رقسم ٣٣٥ لسنة ١٩٥٤ في شان الاحكام العرفية أو البندين أو عمن المسادة ٣ من القانون رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٥٨ بشان حالة الطوارىء وذلك خلال الفترة ما بين ٢٣ يونيو ١٩٥٦ وتاريخ العمل بهذا القانون أي تاريخ نشره في المرسوم بقانون رقم ١٩٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالاصلاح الزراعسي .

(د) الذين تحددت ملكيتهم الزراعية استفادا الى القانون رقسم ١٢٧ لسفة ١٩٦١ الخاص بالاصلاح الزراعي ايضا .

ويلاحظ في هذا العزل أنه بالرغم من سبق صدور توانين النحول الاشتراكي ، وبالرغم من نوصيات اللجنة التحضيرية ، لم يعزل أو يستبعد أحد ممن أضيروا بالأجراءات الاشتراكية أو ممن تتناقض مصالحهم لتحول الاشتراكي وبتي « أعداء الثورة الاجتماعية الاشتراكية » كما أسمتهم اللجنة المتضيرية يمارسون الحقوق السياسية كاملة في ظلل الشيورة وهلم أعداؤها ، واشتركوا على نطاق واسع في المؤتمل الوطني للقو ىالشعبية الذي أقسر الميثاق واصدره .

.٦ ـ تبت انتخابات اعضاء المؤتبر الوطني للقوى الشعبية على اساس قانون الانتخابات رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ والتمقد في المدة من ٢١ مايو ١٩٦٢ حتى ٣٠ يونيو ١٩٦٢ واقر الميثاق واصدره بعد مناتشات طويلة واشترك في رئاسته جمال عبد الناصر وانور السادات وكمال الدين حسين ٠

ولقد تضمن الميثاق رؤية جديدة لمشكلة الديموقراطية وحلها ، مناغها في باب خاص منه وحددها بخيسة ابعاد متكاملة ننقلها نصا مبوبا من الميثاق ذاتم :

اولا ـ ديموقراطية اشتراكية:

« أن الديموقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الاثنين . انهما جناحا الحرية الحتيقية وبدونهما او بدون اي منوما لا تستطيع الحرية أن تحلق الى آغاق الفد المرتقب » . « أنه لا معنى للديموقراطية السياسية او للحرية في صورتها السياسية من غير الديموقراطية الاقتصادية او الحرية في صورتها الاجتماعية » . « أن حيق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق في لقمة العيش . أن حرية التصويت من غير لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة واصبحت خديمة مضللة للشعب » ، « أن الديموقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديموقراطية الاجتماعية وأن المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات الا أذا توافيرت له ضمانات ثلاثة : أن يتحرر من الاستغلال في جميع صوره ، أن تكون له النرصة المتكافئة في تصيب عادل من الثروة الوطنية ، أن يتخلص ليه الغرصة المتكافئة في تصيب عادل من الثروة الوطنية ، أن يتخلص

من كسل تلسق يبدد امن المستقبل في حياته ، بهذه الضماتات الثلائسة بعلسك المواطن حربته السياسية ويقدر أن يشارك بصوته في تشكيسل سلطسة الدولة التي يرتضي حكمها » .

:	التسمب	قري	تعالف	_	نتيا

(۱) « أن الديموتراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات ، أن الديموتراطية حتى بمعناها الحرفي هي سلطة الشعب ، سلطة مجمسوع الشعب وسيادته ، والصراع الحتمسي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله وانكاره وانما ينبغي أن يكسون حله سلميا في اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تغويب الفسروق بين الطبقات » .

(٢) * ان الرجعية تتصادم في مصالحها مع مصالح مجموع الشعب محكم احتكارها لثروته . ولهذا غان سلمية الصراع الطبقي لا يمكن ان تتحقق الا بتجريد الرجعية ساولا وقبل كل شيء سامن جميع اسلحتها» .

(٣) لا بد أن ينفسخ المجال بعد ذلك ديبوتراطبا للتفاعسل الديبوتراطي بين قوى الشعب العاملة وهي الفلاحسون والعبال والجنود والمثقفون والراسمالية الوطنية ، أن تحالف هذه التوى المثلة للشعب العامل هي البديل الشرعي لتحالف الاقطاع وراس المال المستفل وهو القادر على احسلال الديبوقراطية السليمة محسل الديموقراطية الرجعية » ، لا أن استبعاد الرجعية يسقط ديكتاتورية الطبقة الواحسدة ويفتسح الطريسق أمام ديبوقراطية جميع قوى الشعب الوطنية » .

نالنا ـ تنظيم التمالك :

« ان الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه التوى المثلبة للشبعب هي التي تستطيع ا نتقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكسون

السلطة المثلة للشعب والدافعة لامكانيات النورة والحارسة على تيم الديموقراطبة السليمة » . « ان التنظيمات الشمبية السياسية التي تقوم بالانتخاب الحصر المباشر لا بد ان تمثل — بحق وبعدل — التوى المكونة للاغلبية وهي القوى التي طال استغلالها والتي هي صاحب مصلحة عميقة في النسورة كما انها بالطبيعة الوعاء الذي يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بغمل معاناتها للحرمان ، وكل ذلك — فضلا عما نيسه من حسق وعدل باعتباره تمثيلا للاغلبية — ضمان اكيد لقسوى الدفسع الثوري ، نابعة من مصادرها الطبيعية الاصيلة ، ومن هنا قان الدستور الجديد يجمب ان يضمسن للفلاحين والممسال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع المستويات بما فيها المجالس النيابية باعتبارهم اغلبية الشعب كما انها الاغلبية التي طال حرمانها من صنسع مستقبلها وتوجيهسه » ،

رابما ـ قيادة التجالف:

(۱) « أن الحاجة ماسة ألى خلق جهاز سياسي جديد داخل أطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجند العناصر الصالحة للتيادة وينظم جنودها ويطور الحواغز الثورية للجماهير ويتحسمن احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات » .

(٢) « أن جماعية القيادة ليست عاصما من جموح الفرد لمحسب . وانما هي تأكيد للديموقراطية على اعلى المستويات » .

خامسا ـ الديموقراطية الشعبية:

« أن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمسرار فوق اجهزة الدولة التنفيذية ، عذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظه سيادة الشعب ، . كذلك فان الحكم يجب أن ينتل باستمرار وبالحساح سلطة الدولة تدريجيا إلى ايدي السلطات الشعبية » .

17 - خلاصة النظرية الديموقراطية التي جاءت في الميثاق هي الديموقراطية السليمة تتكون من عنصرين التحرر وممارسة وان غايتها أن تنتقل سلطة الدولة إلى السلطة الشعبية ، أما عن التحسرر فهو لا يتحقق الا بتحرير الفرد من القهر الاقتصادي والفقر الوهذا يعني أن الاشتراكية عنصر أساسي وأولي لامكان قبام ديموقراطية سليمة . أو - كما قال عبد الناصر - « هناك أتصال عضوي بين الاشتراكيسة والديموقراطية حتى ليصدق القول بان الاشتراكية هاي ديموقراطية الاقتصاد كما أن الديموقراطية هي اشتراكية المدياسة » .

أما عن الممارسة مبجب أولا عزل أو استبعاد أعداء التحسرر (الاشتراكية) اعداء الشعب ، يبقى : « الحرية كل الحرية للشعب » . ولكن الشبعب مكون من توى اجتماعية لها مصلحة مشتركةني الاشتراكية ولكنها تختلف لمبها عدا ذلك مصلحة ومقدرة وتفصل لهبها ببنها لمسروق اقتصادية واجتماعية وثقافية ، هؤلاء جنيعا يجب أن يمارسوا حرباد م ني نطاق موقفهم الموحد من عدوهم المشترك ، أي أن يتيموا فيها بينهم حلفا او جبرة ، اما الفروق بينهم فانها لا بد أن تسذوب سلميا اى بدون صراع عدائي بين تلك التوى ، غير أنه نتيجة ظـروف تاريخيـة طال فيها استغلال الممال والفلاحين وتعبيرا عن ظروف واقعية ، الهم يمثلون اغلبية الشبعب ، فلا بد من ضمان ٥٠ ٪ على الاقل من مقاعد المنظمات المنتخبة للعمال والفلاحين . يستوى أن يكونوا عمالا أو ملاحين مان المتصود هو تعويض تخلفهم التاريخي وأخراجهم من سلبينزهم الموروثة. ولكن لما كان كل تحالف لا بد له من قبادة ، وكانت الديموقراطية لا تسمح بسيطرة « طبقة » ، غلا بد من أن يتود التحالف حزب يتكون من العناصر القيادية بصرف النظر عن انتمائها الى أي من القوى المتحالفية .

لقد اوردنا هذا التلخيص في فترتين لنفرق بين مضمونيهما وذلك لانهما لا يستويان حجيسة والزامسا ، الفقرة الاولى تضبنت المبدأ الديموقراطي الملزم دائما وهو الا ديموقراطية بدون اشتراكية في مصر ، وفي كل المجتمعات النامية في هذا العصر ، اذ تكون الاشتراكية هسي المبدأ الاقتصادي السليم للننمية وحل مشكلة الفقر بالنسبة لاغلبيسة الشعب ، اما الفقرة الثانية فقد تضمنت اسلوب الممارسة السذي رأى الميثاق انه مناسب للواقع المصري حين اصداره ، فالعزل والاستبعاد السلوب لمواجهة اعداء الثورة الاشتراكية ، فهو يقوم على أن ثمة قوى

قائمة مناهضة للنظام الاشتراكي ، وهو ينسع أو يضيق تبعا لنمو أو انكهاش تلك التوى ، وفي عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢ لم تقابسل اجراءات التحول الاشتراكي بمقاومة ظاهرة جدية فاكتفى الميثاق بتجريد الرجمية من اسلحتها عن طريق « المثانون » (تحديد الملكية ـ الحراسـة _ المزل . . .) وهذا ليس مبدأ ديموقراطيا ، ذلك لانه يغترض ابتداء ان الاشتراكيين في السلطة حيث يستطيعون تجريد الرجعية بن اسلحتها بالوسائل التشريعية ، ولا يكون الاشتراكيون مي السلطة دائما . كما انه يفترض أن الرجفية لن تقاوم فيكتفى بتجريدها من اسلحة: ١ ، ولكن الرجعية قد تقاوم وبضراوة ، خاصة أذا المتلكت أكثر الاسلحة لمقدرة على المنك : السلطة ٤ اي أن أسلوب التعامل مع الرجعية يتوتف في النهابة على موقف الرجعية ذاتها ونوع الاسلحة التي تستعملها . وهذا ليس موقفا مبدئيا . ثم ناتى لفكرة التحالف ، وهي ـ أيضا _ ليسبت مبدأ ديموقراطيا ، ولكنها اسلوب ديموقراطي تواجه به قوى مختلفسة اصلا عدوا مشتركا في معركة مشتركة ، فتؤجل صراعاتها ، الى أن تنتصر ، همي - دائما - مؤقنة ومرحلية الى أن تنتصر مي معركتها المشتركة . وهي دائما _ متوقفة _ على الالتزام المتبادل بين اطرافها بالتحالف الى حين النصر ، فاذا انتهت معركة: ا عادت الى مواتنها المفتلفة ، او تحالفت مسرة اخرى على هدف مشترك جديد ، وان نقض احد الاطراف الحلف وحاول أن « يبلع » او يصفى او يسيطر علسى حلفاته من خلال الجبهة لا بد أن تنفض الجبهة أو الحلف ، وكل هــذه بدهيات يمرغها علم السياسة ويمرف أنها تكتبكية أو أستراتيجية _ تبما لموضوع التحالف - ولكنها ليست مبدئية ، بمعنى أن التحالف ليس متصودا بذاته بل هو متصود لتحتيق الغاية التي تم التحالف من اجهل تحتيقها ، عنصر الغاية هذا بجعل الموتف من التحالف مختلفا تبعسا للموتف من غايته ، غالرجمية قد تتحالف كما يتحالف التقدميون ، كما تتحالف الدول على الدعاع أو العدوان، ولما كانت الغاية مجرد نوايا معلنة، والنوايا كما ذكرنا منقبل لا يعقد بها كثيرا في المناسة، مان الضهان الحقيقي هو في قيادة التحالف ، في سمارك التحرر الوطني مثلا ، قد يضم التجالف جماعات ومجموعات واحزابا وتوى مختلفة ، وقد يتبل المتطوعون حتى بدون سؤال عن بواعثهم ، ويكفى أن تكون القيادة ... قيدة التحالف ... وطنية تحررية ، كذلك الامر اذا كان التحالف علمي غاية الاشتراكية نغى مرحلة معينة تسد يضم التمالف توى كثيرة وتد يكون من بينها صفار الراسماليين او حتى متوسطوهم اذا كانت المرحلة مرحلة تنمية بالدرجة الاولى ، وبيتى الضمان الحتيتي لاستمرار التحالف ونجاحه نى أن تكون ميادته للاشتراكيسين ٠٠٠ ثم نأتى الى ﴿ تَدُويبِ الْفُسروقِ بين الطبقات سلميا » وهو ايضا ليس مبدأ ديموقراطيا بل هو اسلسوب ديموتراطي مناسب لظروف خاصة تنحقق فيها كسل شروطه ، واول

شروطه أن تكون سلطة الدولة مى يد الاشتراكيين لانهم وحدهم الذين بستهدفون « تذويب الفروق بين الطبقات » . وهي حينئذ تتم سلميسا حتى بدون نص ، اولا ، لانه لا توجد دولة عى العالم ايا كان نظامها تقبل تذويب الفروق بين الطبقات بالعنف ، ثانيا ، لان الوسيلة السلمية لتذويب الفروق بين الطبقات « سلميا » هو التشريع وهو ما يعنى أن الاشتراكيسين في السلطة يستعملون الدولسة نسى تطوير الحيساة الاقتصادية والاجتماعية بحبث يؤدى ذلك الى تذويب الفروق بين الطبقات هذا الشرط لايتحتق دائها فالراسماليون مثلا يؤمنون بأن الفروق بيهن الطبقات امر طبيعي ومفيد ولا يجوز التدخل لاذابتها أو أزالتها ، وبالتالي حين يستولى الراسماليون على الحكم في اية دولة لا بكون ثمــة مجــال لتذويب الفروق بين الطبقات سلميا . . ولقد اعترف صاحب الميثاق بهذا قبل أن يصدر الميثاق بعامين ، قال جمال عبد الناصر في ٩ يولنو ١٩٦٠ : * في محاولة التلة التي لا تملك الاحتفاظ بما نملكه ومحاولة الكثرة التي لا تبلك الفرصة المتكافئة لكي تستعيد حقوقها يصبح الصراع الدموي امسرا محتما باعتباره الطريق الوهيد الى التغيسير » . ولعسل هــذا بقسر اختياره الاشتراكية طريقا والتحالف وسيلة اي ليجنب مصر المراع الدموى المحتوم ١٠ واخيرا مان ضمان ٥٠ / للممال والملاحين ليسمى مبدأ ديموقراطيا ولكنه أسلوب ديموقراطي لمعالجة مشكلة التخلف التاريخي الذي اصاب العمال والفلاحين نتيجة لظروف سابقة غحملهمم على العزلة والاتعزال واخانهم من خوض المعارك السياسية والانتخابية التي لا يتقنون منونها ولا يطيقون تكلفتها ٠٠ وهو ظرف طاريء لا يقيد الممال والفلاحين فيما لو اختاروا لاتفسهم ساحة الممارك السياسية المصلوا بالفسهم على ما يستحقون ،

هذا رابنا غلمله أن ينفع الذين في حاجة اليه .

ئــم نمود الى الميثاق لنرى كيف كان التطبيق بعد أن عرائنا كيف كانت النظريــة .

٦٢ ــ تلنا من قبل أن قسطرا كبيرا من الاحكام التي جاءت فسي الميثاق كانت قد نقفت قبل أصداره سواء بالقوانين والقرارات التي بدأت عام ١٩٦١ أو بقواعد المزل والابعاد التي تضمنها القانون رقم ٣٤ لسنة

١٩٦٢ ، فلما أن صدر الميثاق بدىء مَى تنفيذ بقية أحكامه وكان أولها انشاء الاتحاد الاشتراكي العربي . اذ كان المؤتمر الوطني للتسوي الشعبية قد أصدر قرارا بتغويض الرئيس جمال عبد الناصر في تشكيل لجنة تنفيذية عليا مؤتنة تتوم بانخاذ الترارات اللازمة لتشكيل تنظيمات الاتحاد فأصدرت القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بقانون الاتحاد الاشتراكي العربى . وعلى اساسه تبت انتخابات الوحدات الاساسية للاتحساد الاشتراكي العربي . ثم توالت الانتخابات بسن ١٩٦٢ السي ١٩٦٤ . انتخابات اللجان النقابية ، انتخابات ممثلي العمال مي مجالس الادارة . انتخابسات الجمعيات التعاونية الزراعيسة ، انتخابسات مجالس ادارة النقابات المزنية ، انتخابات مجلس الامة ، وصدر دستور ١٩٦٤ (٢٣ مارس ١٩٦٤ ليطبق في ٢٣ يونيو ١٩٦٤ بعد جلاء الانجليز) متنــــنا الثورة ، بدأ احكامه بالنص على أن « الجمهورية العربية المتحدة دولة ديموتراطية اشتراكية تتوم على نحالف توى الشعب الماملة والشعب المصرى جزء من الابة العربية » . أما عن الاتحاد الاشتراكي العربسي غتد نص مَى المادة الثالثة . « أن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف قوى الشمعب المثلة للشمب العامل ، وهي الفلاحون والممسال والجنود والمثقفون والراسمالية الوطنية هي التي تقيه الاتحاد الاشتراكي العربى ليكون السلطة المثلبة للشبعب والدافعية لامكاتيات الثبيورة والحارسة على قيدم الديموقراطية السليمة ، . واصبحت عضوية الانتحاد الاشتراكي لازمة فيمن يرشح لمجلس الامة (القانون رقسم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٦) ، ولعضوية النقابات المهنية (٣١ لسنة ١٩٦٦) ولمجلس ادارة التشكيلات النقابيسة (قرار وزبر العمل رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤) والجمعيات التعاونية (تنانون رقسم ٨٧ لسنة ١٩٦٤) والعبد والمشايخ (قانون رقسم ٥٩ لسنة ١٩٦٤) ومجالس الادارة المحلية (كان القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ يشترط عضوية الاتحاد التوسى ماعتبروا أن الاتحاد الاشتراكي العربي هسل سحل الاتحاد التومى واشترطت عضوبته بدون تعديل القانون) . . وانشىء التنظيم السياسي القائد للتحالف « سرا » عام ١٩٦٤ ٠٠

ولا نطيل ، فقد استمرت الممارسة حتى انتهت الثورة بصدور دستسور ۱۹۷۱ .

نهل حلت ثورة ١٩٦١ مشكلة الديموقراطية في مصر ١٠٠٠

٦٣ - على معتوى الحرية الاجتماعية (المنصر الاول للديموقراطية) حققت الثورة نجاحا لا شك غيه ، فلاول مرة في مصر وضعت الثورة خطة انتصادية للتنمية ونفذتها الى حد كبير هي الخطة الخمسية الاولى. (٦٠ / ١٩٦١ -)٦ / ١٩٦٥) ، التي كان نكوص الراسمالية المصرية عن تنفيذها سببا مباشرا مي ثورة ١٩٦١ كما ذكرنا . كان هدف الخطة زيادة الدخسل القوس مي نهايتها بنسبة ١٠ ٪ مما كان عليه مي مسنة الاسماس ، وقدرت الاستثمارات الملازمة بحوالي ١٥٧٦/٩ مليون جنيه . وقد بلغت الاستثمارات المتفذة خلال مدة الخطة مبلغ ١٥١٣ مليسون جنيه اي بنسبة ١٥٥٩ ٪ من الاستثمار المتوقع ، وبمتوسط سنوي قدره ٦٠٢٦ مليونا وهو ما يعادل ١٩ ٪ من الدخل التومي في المتسوسط خلال سنوات الخطة ، وقد ساهمت المدخرات القومية في تمويل هذه الاستثمارات بمبلغ ٢ره١٠٩ مليون جنيه أي بنسبة ١٠٩٥ ٪ وبمتوسط سنوي قدره ١ ر٢١٩ مليون جنيه وهو ما يساوى ١٣٦١ ٪ من الدخسل التومى من المتوسط ، بينما ساهمت القروض الاجنبية بمبلسغ ١٧١٤ . مليون جنبه مقط أي بنسبة ٦٧٦ ٪ وبلغت الزيادة المتحققة فسى الدخل التومى في نهاية الخطة ١ر٢٧ ٪ مما كان عليه في سنة الاسساس مقابل الزيادة المتوقعة والمقدرة في الخطة بنسبة ١٠ ٪ وبلغ متوسط معدل النبو المنتوى ٥٦٦ ٪ أي تجاوز معدل النمو الاقتصادي فيسبى مصر ــ لاول مرة ــ معدل زيادة السكان الذي بلغ خلال سنــوات الخطة ٨ر٢ ٪ من المتوسط وكان ذلك مبشرا بحسل مشكلة المتسر . وانطلق الاتتاج المناعى _ بن مصر الزراعية !! _ بعد ذلك ، ولمسى اشد الظروف صعوبة (الهزيمة والحرب) من ١٠٧٧ر١٠٨ مليون جنيسه عام 27ر1974 الى 11كر117 مليون عام 17/٨/٦٧ الى ١٦٢٨/٦٣٠ مليون عام ١٩٦٩/٦٨ • الى ١٨٨ر١٤٢١ مليون عام ٦٦/٠٦٨ واصبحت مصر الزراعية دولة مصدرة للمصنوعات ، من ١٣٦٨ر ٨٢ مليون عسام ١٩٦٦ الى ٦٦.ر١٣٤ مليون عام ١٩٧٠ . كانت تلك هي الفترة الرائعة، هين كان كل ما نستعمله وناكله ونشربه ونركبه يحمل ذلك المنسوان المظيم ﴿ صنع في ج. ع. م. ﴾ ٠

وانعكس كل هذا على الشعب غزاد نصيب الغرد من الدخل التومي ما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٩ بنسبة ٢٨ ٪ وجذبت غرص العمل الجديدة اليها الايدي التوية التي لسم تكن تجسد غرصة عمل غزاد عدد العاملين مليونا ونصف تقريبا غسي خمس سنوات من (٢٠٠٦٠٠ عسام ١٩٦٠ السي

٧٢٣٤٠٠ عــام ١٩٦٦ بزيادة ١٢٢١ /) اغلبهم كاتوا رجالا راكدين في مستنقعات الريف فاصبحوا عمالا نشيطين في المدن ، بما تحمله المدن الى البشر من ثقافة وعلم وتقدم ونشاط سياسي أيضًا (كسان سكسان المدن عام ١٩٦٠ يمثلون ٣٧ ٪ من عدد المواطنين فأصبحوا يمثلون ٥٠ ٪ عام ١٩٦٦) ، ولم تكن تلك الهجرة لان الارض الطيبة قد انكمشت بالمكس ، حول السد المالي العظيم ٨٣٦ الف غدان من ري الحيساض الى الرى الدائم واضاف اليها ٨٥٠ الف قدان جديدة . ولم تنتقص تلك الهجرة من الانتاج الزراعي ، بالعكس ، زاد مي عامين مقط من ١٩٦٨ الى ١٩٦٩ بنسبة ١٥ ٪ ١٠ وزاد المتعلمون بنسبة ١٣٢ ٪ عام ١٩٦٦ عنهم مى عام ١٩٥١ مبلغوا ٥٠٠٢} مليون ، وفي كل شمر تبنى مدرسة نبلغت نسبة الاستيماب مي مرحلة التعليم الالزامي ١٩٦٧ ٪ ومنحت ابواب المملم لابناء الشمب بدون مقابل غاستقبلت الجامعات ابناء العمال والفلاحين والكادحين ، وانتقلت اليهم الجاسعات في الاقاليم وبدأ تكوين اغلى ثروات هذا الشعب: « البشر المنتجون » · وزادت البعــــثات للتخصص العلمي من ٢٣٨ بعثة عام ١٩٦٠ الى ١٥٧٥ بعثة عسام 1977 ، وزاد الانفاق على الخدمات من ١٢ مليونا عام ١٩٦٠ السي ٩ر٢٢ مليونا عام ١٩٦٥ . وتولت الدولة بواسطة اجززتها عملية تعليم وتثقيف واسعة النطاق من خلال الصحف (التي كان قد تملكها الشعب بالقاتون رقم ١٥٦ لمنة ١٩٦٠) ، والاذاعة والتلفزيون ، وترجبت الى اللفة المربية وبيمت بثبن يسير ألاف الكتب عي سلاسل متنوعة تثاولت كل مجالات الثقامة وخاصة الفكر الاشتراكي وأصبح أبنساء مصر يدرسون المواد التومية (الثورة _ الاشتراكية _ التومية) مى كل مرحلة تعليسم بصيغ متدرجة حتى المستوى الجامعي ٠٠٠ الى أخره ٠

ولكن ، والحق يقال ، والشهادة لله ، حرم شعب مصر الفقير في تلك الفترة من العمارات الشاهقة والسيارات الفارهة ، والكباريهات الداعرة ، والافلام الهابطة ، وحرم المنتجات الامريكية واحوات التجبيل الفرنسية والمسجائر الفرجينية ، ومن الاصواف الانجليزية ، والحرائر اليابانية ، شم انه المتقد السمسار والقمار والدينار والدولار ولم يتعامل الا بعملته ، والى حد كبير حرم حق الاختيار .. أذ كان عليه ان ينتج والا يستهلك الا مما تصنع ايديه .. هذا بالاضافة حميما الثورة لاحد حرم من الليبرالية ودعاويها والمكارها واقلامها اذ لم تسمح الثورة لاحد بان يخاطب الشعب ويعلمه ويثقفه الا اذا خاطبه عن مشكلاته وعلمه كيف يحلها وثقفه باساليب حلها ... هزل حرم شعب مصر من شيء اكد ارى ليبراليا يتبلمل « اشمئزازا » مما يقرا ، ويتبتم : سا كلد ارى ليبراليا يتبلمل « اشمئزازا » مما يقرا ، ويتبتم : سا علاقة هذا بالديبوقراطية الم وهل يغني الخبز عن الحرية الم. ما الفرق حافن حابين البهيمة تعلف وبين الانسان يفكر ويريد ويدبر ، وهل

يستوى عند هذا الكاتب الانسان والبهيمة ١٠٠ سيدى صبرك . أن كنت لا ترى علاقة للنحرر من الحاجة الاقتصادية والتحرر من الجهل والتحرر من المرض ، بالديموقراطية فنحن مختلفان في فهم الديموقراطية ، لكسم دينكــم ولى دين ١٠ اما أن الخبز يفني عن الحرية فهو قول جاهــل ، يجهل ـ على الاتل ـ ان الانسان ليس بهيمة ١٠٠ انها الخبز شـرط للحربة لان الجومى المرضى المشمولين ليل ندار بالحصول على « لتهة » العيش ليأكلوا ، وتطعة تماش ليلبسوا ، وهجر فارغ ليسكنوا ، اولئك الذين يهد حيلهم المرض فلا يجدون ثمن الدواء ، ويتترضون حين ينجبون اولادهم كما يتترضون حين يدهنون موتاهم ، اولئك يا سيدي سا صدتنى او انزل الی شعبك لتری ـ لا يمهم كثيرا او قلبلا ما انت مشغول به من حرية الراى لاتهم لا يعلمون ، أو حرية الصحافة لاتهم لا يتراون ، او حرية الاحزاب لاتهم لا يبالون بهن قال وبن نشر وبن حكم . . ولا يستطيمون أن يبالوا قبل أن يأكلوا ويشربوا ويسكنوا . . مان كنست ديموتراطيا حقا مابدا بحفظ حياة البشر لان الموتى او الذين بوشكون على الموت ـ جوما أو مرضا ـ لا يستطيعون الاستهاع إلى أرائك أو قراءة صحفك او الانضمام الى احزابك . . وحين تبدأ حل مشكلة الحياة (مأكلا وملبسا ومسكنا) تبدأ ممارسة الحياة فكرا وسياسة ٠٠ وويال _ حينئذ _ للذين يتوهمون أن الخبر بغنى من الحربة ..

ولقد بدأت ثورة 1971 بعل مشكلة حرية الحياة وحققت نجاحها كبيرا نهل حلت مشكلة الحرية السياسية 1.

٦٢ ــ نحن على وشك الدخول في المرحلة التائمة ، وبالتالي غان معرفة لماذا فشلت الثورة في حل مشكلة الديموقراطية السياسية فــي مرحلة ١٩٦١ ــ ١٩٧١ ذات اهمية بالغة لتقييم اتجاه المرحلة التــي تليها ، ما كان عليها أن تفعل وما فعلت فعلا ومن هنا فاتنا نلتمس من التارىء مزيدا مــن الاقتباه .

70 ـ نستطيع ان نتول ببساطة ويتين أن النظرية الديموتراطية الني جاء بها الميئاق لم تطبق ـ في جانبها السياسي على وجه الاطلاق ، انشىء تحالف من توى المسعب العاملة ولكنه ليس التحالف الذي نص طليه الميثاق ، قامت منظمة باسم الاتحاد الاشتراكي العربي ولكنها ليست الاتحاد الاشتراكي العربي الذي جاء في الميثاق ، مارس الاتحاد الاشتراكي العربي ـ الذي أليم ـ مهمات سياسية ولكن ليست هسي المهمات التي جاءت في الميثاق ، انشىء المتظيم السياسي الذي يقسود التحالف ، ولكنه ليس النظيم السياسي الذي جاء في الميثاق .

منذ خمس عشرة سنة وكل الناس يتحدثون من تحالف قلوى الشمب العاملة ، وهن الاتحاد الاشتراكي العربي ، وهن التنظيم السياسي السري ، يؤيدونه ويهاجمونه ويحلونه ويعيدون تشكيله

ويطورونه ويصنفونه ويختلفون غيهذا اختلافا كبيرا او قليلا دونان يفطن احد ، او لسم يقل الذين فطنوا ، ان مصر قد عرفت ثلاث مؤسسات مختلفة تحمل جميعها اسم الاتحاد الاشتراكي العربي ، المؤسسة الاولى انشئت عام ١٩٦٢ واستمرت حتى ١٩٧١ ، والمؤسسة الثانية قامت في عام ١٩٧١ واستمرت حتى عام ١٩٧٦ والمؤسسة الثائثة هي القائمة اليوم والتي يريدون حل مشكلتها بتقسيمها الى « احزاب » . . . شسم سه وهذا هو الاهم — ان أيا من هذه « الاتحادات الاشتراكيات العربيات » لا تمت بصلة قريبة أو بعيدة للاتحاد الاشتراكي العربي الذي جاء غي الميثاق . . . ولا تمت بصلة قريبة أو بعيدة الى قسوى الشعب المعاملة ولا الى تحالفها ، اللهم الا استعارة الاسماء والعناوين واللافتات . . درءا للشبهات . . فلك لان الراسمالية المتحالفة مع البيروقراطية قسد سرقت للاسماء والعناوين واللافتات لتضعها فوق مؤسساتها القابعة لها التي لم يكن أي منها اتحادا ، أو اشتراكيا ، أو عربيا . . ولنبدا من البداية .

السباق الى النفساق:

٦٦ ــ ما أن قدم جمال عبد الناصر « الميثاق » حتمى انضمت الى جماعة المؤمنين بسه جمهرة الانتهازيين فأصبحوا جميما « ميثاتيسين » ١ ما زلنا نذكر أن وأحدا من جهايذة الكتاب وأعلاهم ــ الآن ــ صوتــا واكثرهم بــذلا للجهــدنى تاصيل التجربة ــ اية تجربة ــ كان تــد بادر مانشا _ في ذهنه ... جماعة « الميثاتيون » وانتمى اليها وتحدث باسمها على صفحات الجرائد ، ، الى أن قبل له كفي فكف ، وما زانسا نذكر انه حين تقرر تدريس «الاشتراكية العربية» مي المدارس والجامعات تسابق عدد من اساتذة الجامعات والمعلمين ينشئون كتبسا مطولة وكتبا مختصرة في بيان ما هية الاشتراكية المربية ، فلما خطر لجمال عبسد الناصر أن يتول أن الاشتراكية وأحدة ونحن نطبتها تطبيتا عربيا ، سارع الاساتذة الكبار الى اعادة طبع كتبهم وغيسروا جلودها ليغيروا عناوينها بعد أن غيروا جلودهم ، وما زلنا نحتفظ بأصول كتاب عسن « الطريق الى الاشتراكية العربية » تنمناه الى الدار التومية للطباعة والنشر (١٩٦٦) دناما من الاشتراكية العربية ناشر عليه مدير الدار بعدم النشر « لأن الرئيس جمال عبد الناصر قد هسم الخسلاف فسى هذه القضية » ولقد والمقت رقابة عبد الناصر على نشر الكتاب لان عبد

الناصر - وحده تقريبا - هو الذي كان يصر على أن مصر تهر بمرحلة التحول الاشتراكي وأن الميثاق دليل عمل وأن شيئا لم يحسم وأن كسل شيء سيماد قيه النظر على ضوء الممارسة بعد عشر سنوات . ولسنا في حاجة إلى القول بأن أولئك المنافقين قد انقلبوا على انفسهم فانقلبوا على عبد الناصر وميثاقه . وكذلك يفعل الانتهازيون دائما .

نهابتــه !!

نعود الى الموضوع غنقول ان الانتهازية ليست خالية من مضمون ، نعني ان الناس لا ينافقون ويهدرون كراماتهم ويزحفون على بطوئام _ كالديدان _ الا متجهين الى غاية ، مثلهم في هذا مثل السائرين على اقدامهم ، والواقع انه لا يوجد موقف بدون مضمون سواء كان موقف أخلاقها أو موقفا غير الخلاقي ، لهذا نستطيع ان نتجاوز الجاتب الاخلاقي لنتب الى المحتوى الموضوعي لظاهرة الانتهازية ونسال ؛ ما هسي ؛ الغرصة » التي كان يسمى الى اهتباله الانتهازيون اله

انها غرصة التحول الاشتراكي ذاته .

مابتداء من عام ١٩٦١ لم تعد الدولة سلطة حكم او مسانسدة او تمويل بــل أصبحت جهاز أدارة رئيسي للاقتصاد القومي ، تملك القدر الاكبر من أدوات الانتاج ، وتديرها، وتنتج، وتوزع، وتناجر، وتستهلك. هي التي تمين الوزراء والمديرين . وهي التي تشغل الماطلين وهي التي تحدد الاجور وهي التي توغر الماكل وتبنى المسكن وتعلم وتعالج . . الي اخره . وكانت هذه الدولة ، ربة العبل ، قد انتزعت اغلب با تبلك ومسا تدير من الراسماليين الكبار واضافت اليه طولا وعرضا وعمقسا منشات جديدة ومصادر رزق جديدة فيها عرف باسم « القطاع العام » . ولكنها ابقت بجواره مسا اسمى بالتطساع الخاص ، أو « بالراسمالية الوطنية » • مَكيف « تربح » هذه الراسسالية الوطنية 1 • بالتطفل على التطاع العام ، تعيش من باطنه وتتاجر معه و « تسمسر » على صفقاته وتسرق وترشى ، متحول القطاع العام ـ أي الدولة ـ الى مصدر جديد للراسمالية ، وهي راسمالية طليلية غير منتجة تتعاون عى تكوينها على طريقة « شيلني واشيلك » البيروتراطية المنحرفة والقطباع الخساس الطغيلي ، وكانت الثغرة التي تسرب منها هذا الحلف هو ما أشرنا اليه من تبـل من أن تواعد المزل السياسي لم تطبق على الذين اخسيـروا بتوانين يوليو ١٩٦١ أو الذين تتناتض مصالحهم مع التحول الاشتراكي -

اولئك الذين اسمتهم اللجنة التحضيرية « اعداء الثورة الاجتماعية الاشتراكية » غصدر القانون ٣٤ لسنة ١٩٦٢ خاليا من عزلهم ، فقدوا ما يملكون او اغلبه فالتحقوا بخدمة المالكة الجديدة (الدولة) بحجة خبرتهم وعلم: م و « وطنيتهم » ايضا واصبحوا عماد البيروقراطية في الدولة والقطاع العام والراسمالية الطغيلية الني تمتصه ، ولما كانسوا أضعف من أن يتاوموا فقد نافقوا ، وبلاروا الى تنفيذ مشروع الشورة الديموقراطي « الاتحاد الاشتراكي العربي » قبل أن يصدر الدستور ، وكانوا وراء أول قرار « انتهازي » أصدره المؤتمر الوطني للقسوى الشميسة قبل أن ينفض وهو « تفويض الرئيس جمال عبد الناصر في تشكيل لجنسة تنفيذية عليسا مؤقتة لنضع القانون الاساسي للاندساد الاشتراكي العربي » .

تاملـــوا ...

الميثاق يقول ان تحالف قوى الشهب العامل هو الذى يتب الانحاد الاشتراكي العربي ، فاذا بالمؤتمر يفوض رئيس الساطة التنفيذية ،ى ان يختار المؤسسين للاتحاد الاشتراكي العربي ، قلة يسميها اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة ، لتقيم هي الاتحاد الاشتراكي العربي وتضع قانونه الاساسي ، والميثاق يحرص على القول بان الاتحاد الاشتراكي العربي هو السلطة المثلة للشعب ، ومفهوم أنها سلطة في مواجهة باقي السلطات أو فوقها ، فيعهد المؤتمر إلى السلطة التنفيذية بانشاء السلطة المثلة للشعب ، والميثاق يتول أنه بعد سقوط تحالف الرجعية ورأس المال « لا بد أن ينفسح المجال بعد ذلك ديموقراطيا للتفاعل الديموقراطي بين قوى الشعب العامل » ، وهو ما يعني أن ينشأ الاتحاد الاشتراكي العربي من القاعدة المتفاعلة ديموقراطيا إلى القمة ، الاتحاد الاشتراكي العربي ينشأ بالقمة التي تتولى هي أنشاء القاعدة ، على مسا تهسوى ،

هل انشاته على ما تروى ؟

نعم ، وذلك بانها : _

اولا: الانحاد الاشتراكي العربي هو تنظيم تحالف توى الشعب المالملة « المبثلة للشعب » . والشعب هو صاحب السيادة بحكم المبثاق وبحكم الدستور ، وهذا يعني انه طبقا للمبثاق ، وللدستور ، كليهما ، تكون سلطة السيادة للاتحاد الاشتراكي العربي ، لسم تختلف اغلبيسة اساتذة القانون الدستوري في هذا ، وعبروا عسن ارائهم في مناقشات « اللجنة التحضيرية للدستور الدائم » التي شكات يوم . ٣ مايو ١٩٦٦ لوضع مشروع دستور دائم ، قال الدكتور سليمان الطماوي عبيد كلية حقوق عين شهس : « الاتحاد الاشتراكي ليس مجرد سلطسة دستورية لسه علاقة بالحكومة ولكنه اكبر من ذلك » . وقال الدكتسور شروت بدوي استاذ التانون الدستوري بكلية حقوق القاهرة ، قال مفاخرا .

ق انني اول من قالوا بان الاتحاد الاشتراكي العربي هو أعلى سلطة غي الدولة » . وقال الدكتور طعيمة الجرف استاذ القاتون الدستوري في كلية حقوق القاهرة: «ان الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة سيادة عليا» . وقال الدكتور عبد الحبيد حشيش استاذ القاتون الدستوري غي كلية حقوق القاهرة: « انه سلطة شعبية عليا » . وقال الدكتور في العطار استاذ القانون الدستوري في كلية حقوق عين شهمس : « اسا غيما يتعلق بالاتحاد الاشتراكي العربي غاتي اتفق مع الزملاء الذيب سبقوني في هذا المجال من أن الاتحاد الاشتراكي سلطة عليا » . . اما الدكتور مصطفى ابو زيد غقد عبر عن رايه بطريقته فقال : « اذا قلنا ان الدكتور مصطفى ابو زيد غقد عبر عن رايه بطريقته فقال : « اذا قلنا ان مجلس الامة هو الذي ينظم الاتحاد الاشتراكي فهذا يعني أن مجلس الامة اصبح آعلى من الاتحاد الاشتراكي وهذا ما لا يجوز ولا يمكن القول به ، واذا قلنا أن الحكومة تنظمه بقرار جمهوري أو بقرار وزاري فهذا يعني أن الحكومة اعلى منه وهذا لا يجوز » . . الى اخرهم .

الم يكن هؤلاء الاسائذة ينافقون بل كانوا بمبرون من حقيقة الانحاد الاشتراكي العربي كما اراده الميثاق وكما اراده الدستسور . ولكن « المصالح » لا يهمها القانون ، فقد تشكلت اللجنة التنفينية العليا ، واصدرت الترار رتم ١ لمسنة ١٩٦٢ بالقانون الاساسى للاتعاد الاشتراكي العربي وبعد أن سردت في مقدمته فقرأت من الميثاق وحددت وظيفته . فقالت عن وظيفة المؤتمر القومي الذي هو أعلى سلطة « (I) دراسسة ومناقشة تقرير اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي . (ب) دراسية سياسة الاتحساد الاشتراكي العربي وخططسه العامة واصدارها . (ج) مراجعة وتعديل التانون الاساسى للاتعاد الاشتراكي العربي اذا دعت الحاجة الى ذلك • (د) انتخاب واعفاء اللجنسة العاسسة للاتحساد الاشتراكي العربي او اعضائها الاحتياطيين » (المادة ١٣) ٥٠ مقسط لا غير . وهكذا تحول المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي الذي هو سلطة سيادة تمثل الشحب ، وموق الحكومة ، وموق مجلس الامة ، تحول الى جمعية دراسة التقارير ليقدمها الى اللجنة التنفيذية العليا . واصيب منذ مولده بالمتم ، وعبثا حاول كل الذين تولوا أمره بعد ذلك 8 تنشيطه » وبعث الحياة فيه ، ذلك لاتهم قد سلبوه روحه ، حين سلبوه سلطته فلــم يبــق منه الا « هيكل » مجوف يجتبع فيه الفاس وينفضون لا حول لهم ولا قوة ، ومن هنا نعرف كيف أن الذين هاجموا وأدانوا الاتحاد الاشتراكي العربي واتهموه بالسلبية ، وبالذيلية ، كانوا ينسون ما قال الشاعر: « لقد اسمعت لو ناديت حيا . . ولكن لا حياة لمن تفادي » . . وماذا عن التنظيم القائد الذي قال الميثاق انه: « يجند العناصر المسالحة للتبادة وينظم جهدها ويطور الحوافز الثورية للجماهير » · لقد نه تشكيله غملا ولكن « الحلف البيروقراطي الراسمالي » الذي انشا الانتحاد الاستراكي المربي هو الذي شبكله ، الله اخروا نشاته حتى عام

1978 اي الى ان نمكنوا من السيطرة على الاتحساد الاشتراكي العربي وعندما نشأ انشأته تيادة الاتحاد الاشتراكي العربي نفسها (امائة التنظيم) واختير لانشائه وتيادته — من كل القوى المتاحة — وزير الداخليسة شخصيا كأن وزارة الداخلية قد كانت « ناقصة » اجمسزة استطلع وتقاريسسر ،

ثانيا : الاتحاد الاستراكي العربي هو تنظيم تحالف قوى الشعب العاملة ، ومن بين تلك القوى العمال والفلاحون ، ويزيد الميسئاق والدستور كلاهما فيشترطان خمسين في المائة من المقاعد ــ على الاقل ــ للعمال والفلاحين ، ومع ذلك نشأ الاتحاد الاستراكي وقد استبعد من عضويته العمال والفلاحون الا اقلية ضئيلة ، شيء غريب اليس كذلك ؟ . نعمه غريب ولكنسه حدث بسن خلال تولي الحلف « الراسمالي البيروقراطي » تعريف العامل والفلاح ،

مالفلاح عندهم هو من لا يزيد ما يحوزه من أرض زراعية علسي خمسة وعشرين قدانا ، تصوروا أن في مصر الفلاحين حيث عمسال التراحيل والمعمون بالملايين ، وهيث يكون من يملك خمسة اندنة شيخا للقرية ومن يملك عشرة أفكفة عمدة لها ومن يملك أكثر من الاعيسان ؛ يعتبر غلاحا من يملك خمسة وعشرين غدانا . أما العامل عندهم فهو كل من تتوافر فيه شروط العضوية للنتابات العمالية (تقرير لجنة المسئاق السذى اخذ بسه في تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي) ، وهكذا انبرى الذين يحوزون ٢٥ مدانا مي الريف أو حتى عشرة ، ماحتلوا مقامـــد الفلاحين في التحالف وطردوا ملايين من العمال الزراعيين وعمسال التراحيل ، والاجراء ، والمستأجرين ، وصغار الملاك ، وهكذا أنبسرى لاحتلال مقاعد الممال في التحالف وكيلو الادارات ورؤساء الاقسام وخريجو الجامعات من الاطباء والمحامين والمهندسين والصحفيين ومن اليوسم من العاملين في المؤسسات والشركات ، غلما أن أراد جمسال عبد الناصر تصحيح هسذا الوضع الشاذ ، عام ١٩٦٨ ، ماصدر ، بصفته رئيسا للاتحاد الاشتراكي العربي ، تعريفا يتول أن العامل « هو الذي يعمل يدويا او ذهنيا في الصناعة او الزراعة ا والخدمات ويعيش بن بخله الناتج عن هذا العمل ولا يحق له الانضمام الى نقابة مهنية ولا يكون من خريجي الجامعات أو المعاهد العلبا أو الكليات العسكرية وتستثنى من ذلك من بدأ حياته عاملا وحصل على مؤهل جامعي وبقي ف نقابته الممالية » ، وأن الفلاح « هو الذي لا يحوز هو وأسرته أكثر بن عشرة المدنة على أن تكون الزراعة مصدر رزقه وعمله الوحيد وأن يكون متيما في الريف » ٠٠ وجرت على اساسه انتخابات تشكيسلات الاتحاد الاشتراكي العربي ، اوقف الحلف البيروقراطي الراسمالي عملية الانتخاب عند مستوى المؤتمر القومي الذي لا ينعقد الا كل سنتين ، أما لجان المحامظات واللجنة العامة واللجنة التنفيذيــة ، أي اللجــان القيادية ، مقد تهم تشكيلها « بالتعيين » ، تماديا لتسرب مسلاح او عامل ، أي ملاح او اي عامل ، الى القيادة . .

على هذا الوجه انشات الطبقة الجديدة التي أصبحت ، بعد سقوط الراسمالية الكبيرة عام ١٩٦١ وتصغية المؤسسة العسكرية عام ١٩٦٧ ، تضم « البيروقراطيسين والراسمالية الطغيليسة » انشأت الاتصاد الاشتراكي العربي اطارا لتحالفها واداة لسيطرتها ، وأهدرت الرؤيسة الديموقراطية التي جاءت في الميثاق ، وأهدرت الاحكام الديموقراطية التي جاءت في دستور ١٩٦١ ، فلم يكن الاتحاد الاشتراكي العربي منذ البداية تحالف العمال والفلاحين و . . الى اخره .

السلطة التنفيذية:

٧٧ ــ مي دستور ١٩٦٤ ينتخب رئيس الجمهورية مـن الشعب (المادة ١٠٢) وهو الذي يضع بالاشتراك مع الحكومة السياسية العامة للنولة ني جبيع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية ويشرف على تنفيذها (المادة ١١٣) وله حق دموة مجلس الوزراء للانمقاد وحضور جلساته وتكون له رئاسة الجلسات التي بحضرها (المادة ١١٥) وله حسق اقتراع القوانين والاعتراض عليها واصدارها (المادة ١١٦) ماذا رد مشروع قانون الى المجلس ملا يصدر الا اذا اتره المجلس ثانية باغلبية ثلثى أعضائه (المادة ١١٨) واذا حدث نيما بين أدوار انعقساد مجلس الامة أو في مترة حله ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شانها قرارات لها قسوة القانون (المادة ١١٩) . ولرئيس الجهورية عن الاحوال الاستثنائية ، بناء على تفويض من مجلس الامة أن يصدر قرارات لها قوة القانون (المادة ١٢٠) ، وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة (المادة ١٢٣) وهو الذي يعلن الحرب بعد موانقة مجلس الامة (المادة ١٢٤) وهو الذي يبرم المعاهدات ويبلغها الى مجلس الامة (المادة ١٢٥) وهو الذي يعلن حالة الطواريء (المادة ١٢٦) وله أن يستفني الشميب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا (المادة ١٢٩) ، أما الحكومة فهسي اداة تنفيذ (المواد من ١٣٠ الى ١٣٤) ، على هذا الوجه كان لسرئيس الجمهورية القرار وكان على الحكومة أن تنفذ ، ولكن من يسأل أمام بجلس الابة ؟ الحكوبة وحدها (المادتان ٨٤ و ٩٠) وهكذا عرفت مصر نظاما مختلطا عجيبا لا تقترن فيه السلطة بالمسئولية ، من لسه السلطة الفعلية لا يسال ، ويسال الذين ليس لهم سلطة ، وتضخهت سلطات رئيس الجمهورية وإندمجت في يسده السلطات بشكل لا مثيل لسه في النظام الرئيسي (حيث ليس للرئيس حق التشريع) ولا في النظام النيابي (حيث ليس للرئيس سلطة منفردة عن الوزارة) ، ولما كان السرئيس الذي اصبح يملك اغلب السلطات لا ينفذها بنفسه ولكن « باجهزة الدولة » طبقا للبيانات والمعلومات والاراء التي ترفعها اليسه « اجززة الدولة » مقد خول دستور ١٩٦٠ لاجهزة الدولة التي يسيطر عليها الحلف « البيروتراطي الراسمالي » المضل غطاء لانحرالماتهم واصبح كل الحلف « البيروتراطي الراسمالي » المضل غطاء لانحرالماتهم واصبح كل الدستور لعبد الناصر ، واصبح كل نقد لهم نقدا لعبد الناصر ، ساداموا اجهزة عبد الناصر ، واصبحت مواجهتهم تآمرا على عبد الناصر ، ما دام امنهم قد اختلط بامن عبد الناصر .

هل کان منان ذلیک مفر ۱

7٨ -- يجب ان نعترف بانه حيث تكون الدولة اشتراكية ، اي تتوم على توظيف المدوارد البشرية والمادية المتاحدة لاشباع الحاجات المادية والثقانية للشعب ، طبقا لخطة مركزية شاملة ، فلا بد من مركزية السلطة ، يستحيل -- دستوريا واقتصاديا -- اقامة نظام اشتراكي بدون سلطة تنفيذية مركزية قوية لتضمن تنفيذ الخطة في كل مجالاتها ، تأمر وتتابع وتراقب وتحاسب ، من ناحية اخرى لا يعرف النظام الاشتراكي المناصب الشرنية ، لا يتنق معه منصب رئيس دولة لا يعدل اي لا يكون رئيسا للسلطة التنفيذية ، ومن هنا فان كل السلطات التي خولها دستور ١٩٦٤ لرئيس الجمهورية سلطات طبيعية ومتسقة مع دوره في مجتمع يتحول اشتراكيا ، ثم تبتى الثفرة التي انفرد بها نظام الحكم مصر ١٤٠٠.

من الذي يأمر ويتابع ويراقب ويحاسب السلطات التنفيذية ذاتها أ من الذي يوافق على الخطة ويتابع تنفيذها ويحاسب على نتائجها أ.. مجلس الامة ، ومن الذي يتابع ويراقب ويحاسب مجلس الامة أ.. الشعب ، كيف أ. عن طريق الاتعاد الاشتراكي العربي الذي هو سلطة سيادة عليا ، وهو ممثل الشعب ومن حقه على هذا الوجه ان يتابع ويراقب ويحاسب _ الـي حد العزل _ رئيس الجمهورية والوزراء والنواب ، ولقد كان الدستور _ دستور ١٩٦١ _ في مادته الثالثة يخول الاتحاد الاشتراكي العربي هذه السلطة ، سلطة متابعة ومراقبة ومحاسبة كل سلطة اخرى ومنها رئيس الجمهورية ، وكان هذا يقتضي استقلال الاتحاد الاشتراكي العربي استقلالا تاما _ بصفته مـوسيدة دستورية _ عن السلطة التنفيذية ، ولكنه نشأ _ كما راينا _ تابعا السلطة التنفيذية نبقيت للسلطة التنفيذية كل السلطات بدون متابعـة او مراقبـة او محاسبة . . 1974 ـ فكرنا من قبل كيف حاول جبال عبد الناصر عسام 1974 تصحيح الوضع المختل في تكوين الانحاد الاشتراكي العربي بتقديم تعريف جديد للعامل والفلاح ، ونعرف أنه صنى المؤسسة العسكرية في ذلك العام ، ولكنه في المقابل كان قد تفرغ بعد هزيبة 1979 لاعادة تكويسن القوات المسلحة واستئناف القتال واستفرقته معركة التحرير ، فكانست غرصة مضافة الى البيروقراطية والراسمائية ، غبدات الراسمائية تسترد بسعض مسا كانت فقدته ، رفسع اسعار بعض الحاصلات الزراعية ، الاستيراد بدون تحويل عملة ، وقف الانتقال التدريجي لقطاعي تجسارة الجملة والمقاولات الى القطاع العام ، أما البيروقراطية فقد قضت بضربة واحدة على محاولة جديدة كانت القيادة قد لجات اليها لحل مشكلة الديموقراطية .

نفي عام ١٩٦٥ كان يبدو ان جمال عبد الناصر قد يئس من محاولة حل مشكلة الديموتر اطبة على المستوى الشعبي من خلال جبل نشسا راسماليا بيروتر اطبا ولم يزل ، فاعلن يوم ، ٢ يناير ١٩٦٥ ، أمام مجلس الامة ، بعد ترشيحه رئيسا للجمهورية برنامجه للسنوات القادسة ، واذا بسه يضع في أول ذلك البرنامج ما يلي :

« ان المهمة الاساسية التي يجب ان نضمها نصب عيونسنا عي المرحلة القادمة هي أن نمهد الطريق لمجيل جديد يقود الثورة في جميسع مجالاتها السياسية والاقتصادية والفكرية ، ولسنا نستطيع ان نقسول ان جيلنا قد ادى واجبه الا اذا كنا نستطيع قبل كل المنجزات وبعدها ان نطبئن الى استبرار التقدم ، والا غان كل ما صنعناه مهدد بان يتحول ... مهما كانت روعته - الى مورة لمعت ثم انطفات ٠٠ الى بداية نقدمت ثم توقفت ، أن الأمل الحقيقي هو في أستبرار النضال ٤٠ويتأكسيد الاستبرار حين يكون هناك في كل وقت جيل جديد على انسم استعداد للتيادة ولحمل الامائة ومواصلة النقدم بها ٠٠ أكثر وعيا من جيل سبق ٠٠٠ اكثر صلابة من جيل سبق ٠٠ اكثر طموها من جيل سبق ٠٠٠ وينبغي أن ندرك أن التبهيد لهذا الجيل وأجبنا ، وأننا نستطيع بالتعالى والجبود أن نصده ونمدده وبالتالي نعرتل تقدمه وتقدم أمتنا ، أن علينا بالصبر ان نستكشفه دون من عليه ولا وصاية ، وعلينا بالديم ان نقستم له تجاربنا دون أن نتمع حقه في التجربة الذاتية ، وعلينا في رضا أن نفسح الطريق له دون الماتية نتصور غرورا انها تمادرة على شد وثائق المستتبل باغلال الحاضر ، وعلينا أن نتيح له بفكره ألحر أن يستكشف

عصره دون أن تفرض عليه تسرأ أن ينظر إلى مالمه بعيون الماضي . . » ولم تكن تلك مجرد خطبة ، بل كانت مى راينا محاولة اخيرة لحل مشكلة للديموة راطية بعد أن يئس من حلها عن طريق الاتحاد الاستراكي العربي الذي انشائه اجهزة دولته ، والواقع ان جمال عبد الناصر تسد عبر في مناسبتين سابقتين عن هذا الياس ، الاولى يوم أن قبل انشاء المنظمات الشمبية في ميثاق الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسورية التي كانت موضع دراسة وبحث واتفاقي علم ١٩٦٣ . والمناسبة الثانية يوم أن وجه نداء إلى الشباب العربي بأن يبادر إلى انشاء الحركــة العربية الواحدة لانها « أصبحت ضرورة تاريخية » ، عام ١٩٦٣ أيضا ، على أي حال نبا أن قسدم برنامجه حتى نقذه . وانشئت منظمة الشباب الاشتراكي من جيل الثورة ، مستقلة الى هد كبير عن الاتحاد الاستراكي العربي ، واولاها عناية خاصة مليئة بالعطف والامل ، ولاول مرة تري مصر كيف يمكن أن يتم تكوين تنظيم سياسي تكوينا علميا يخطط لهيه النبو الفكري بالنبو الحركي . . ونجحت التجربة نجاحا ماثقا الى درجة انه مي مبراير ١٩٦٨ ، بعد الهزيمة ، كانت هي القوة الوحيدة التي تادت الجماهير عي مظاهرات صاخبة تطالب بمحاسبة المسئولين ولم تستثن من المحاسبة حتى جمال عبد الناصر تنسه • وكان ذلك برحانا على ان الملا شعبيا ديموقراطيا تقدميا قد بدأ في مصر ، وأن الثورة _ أخيرا _ قد انجبت جيلها . اما عبد الناصر فقد نجاوز عما اصابه من أبناء ثورنه، واستجاب لندائهم واصدر بيان ٣٠ مارس متضمنا ما كانوا بطالبون به . اما البيروقراطية « المعششمة » في الاتحاد الاشتراكي العربي فقد المزعها المولود الجديد ، الذي شب مبكرا على الطوق ، خاصدر أمين الاتحاد الاشتراكي العربي (على صبري) قرارا بتجميد نشاط منظمسة الشباب وطرد خيرة تباداتها من صفوفها ، وضربت التجربة الجديدة الوليسدة ٠٠ الى حيسن ٠

التوقسيف:

٧٠ ـ توني الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتهبر ١٩٧٠ ورشيح الاتحاد الاشتراكي العربي الرئيس انور السادات للرئاسية ، فرشحه مجلس الابة ، واستغتى عليه فأصبح رئيسا ، وفي شهر مايو ١٩٧١ بدأ الصراع في القبة ، كان الموضوع « الظاهر » للصراع هيو القابة اتحاد ثلاثي بين مصر وسورية وليبيا ـ وعرض الابر على اللجفة

الننفيذية العليا ، وانتسم الراي وكان الرئيس في صف الاتلية ، فاجرى نعديل على مشروع الاتحاد وحظى بالموافقة الاجماعية ، ولكن رئيسس الجمهورية راى ان وراء الاكمة ما وراءها وانه يواجه « مركزا للقوه » يحاول ان يملي عليه مواقف لا يرضاها ، فاطاح بالذين سبق ان اطاحوا ببنظمة الشباب ، وربك يمهل ولا يهمل ، وحل التنظيم السري ، شمحل حل جميع المؤسسات الشعبية والدستورية التي رشحته نفسه لرئاسة الجمهورية وكشف فقال انها كانت كلها _ منذ نشأتها _ مصطنعة ، وهكذا كان الاتحاد الاشتراكي العربي _ حين صدور دستور ١٩٧١ _ وهكذا كان الاتحاد الاشتراكي العربي _ حين صدور دستور ١٩٧١ _ عنصرين من عناصر تكوينه ، اولهما التنظيم السياسي داخله ، والثاني عنصرين من عناصر تكوينه ، اولهما التنظيم السياسي داخله ، والثاني عربيا لا يمت بصلة تربية او بعيدة لا الى الاتحاد الاشتراكي العربي كما جاء في الميثاق ودستور ١٩٧١ ولا الى الاتحاد الاشتراكي العربي الذي كان جاء في الميث ما يو ١٩٧١ . وكانت تلك فترة توقف طالت الى ان يسرى الرئيس كيف يكون للاتحاد الاشتراكي العربي .

في مغترق الطسرق:

٧١ ــ قبل أن يصدر دستور ١٩٧١ كانت مشكلة الديموقراطيسة
 ١٠٠ عن بصر قد وصلت إلى الوضع الاني :

: **19**

كانت الثورة في نطاق اتجاهها الديبوتراطي العام ، قد رفضت المههوم الليبرالي للديبوقراطية اي عدم تدخل الدولة في حسل مشكلات الشعب (١٩٥٢) واقلعت سبعد تجربة فاشلة سعن التدخيل خديسة للراسهالية فاتجهت الى التخطيط الشامل من اجل حل التنبية بتيبادة القطياع الخاص (١٩٥٩ سـ ١٩٦٠) فلمسا نكص القطباع الخياص (الراسهالية الوطنية) عن اداء دوره الوطني اخذت بالتنبية الاشتراكية (الراسهالية الوطنية) عن اداء دوره الوطني اخذت بالتنبية الاشتراكية (الراسهالية ، الى ان تعرضت لعدوان ١٩٦٧ واصيبت بهزيمة قاسية الديبوقراطية ، الى ان تعرضت لعدوان ١٩٦٧ واصيبت بهزيمة قاسية فاتجه عائد التنبية المتزايدة ، او اغلمه ، من خدمة رفع مستوى المعيشة

الى خدمة اعادة بناء القوات المسلحة وحرب الاستنزاف واستطاع القطاع المام فعلا ان يوغر كسل الامكانات المادية والمالية والمتكنولوجية النسي استعملها جنودنا في حرب اكتوبر ١٩٧٣، وكان حل مشكلة الفتر حلا نهائيا ، باعتباره قيدا على الممارسة الديموتراطية يقتضى مزيدا مسن التحسول الاشتراكي ومزيدا مسن سيطرة القطاع العام ومزيدا مسن « اقتصاد الحرب » لتسطيع الدولة ان تزيد من معدلات التنبية والحفاظ على المتدرة المسكرية في الوقت ذاته .

نليا :

وكانت الثورة ، في نطاق اتجاهها الديبوقراطي العام ، قد قضت او اضعفت اعداء ديبوقراطية الشعب من الاقطاعيين (١٩٥٢ – ١٩٦١) والراسمالية الكبيرة الصناعية والتجارية والزراعية (عام ١٩٦١) المؤسسة العسكرية الارهابية (عام ١٩٦٨) ولم يبق الا البيروقراطية التي نضخبت وتكثفت سلطاتها واقلتت من المسئولية عن طريق اسنساد اعمالها او تغطيتها بالسلطات المركزية الكبيرة التي خولها دستور ١٩٦٤ لرئيس الجمهورية ، وكان حل هذا الجانب من المشكلة يتتضي الحد من سلطات رئيس الجمهورية وتوزيعها على اجهزة الدولة ليكون شاغسل كل سلطة مسئولا عن ممارسة سلطته بدون احتماء او اختفاء وراء اسم وهيسة رئاسة الجمهورية .

: 1383

وكانت الثورة ، في نطاق اتجاهها الديبوقراطي العسام ، قد خطت خطوات كبيرة نحو تحرير الفلاحين والعبال (١٩٦٢ – ١٩٦٢) ، وعزلت اعداء الشعب (١٩٦٣ – ١٩٦٤) واستعبلت كل الاساليسب التي خطرت على بالها لاخراج الشعب من سلبينه ، بالتعليم والثقافية والإعلام والتنظيم (هيئية التحرير – الاتحاد القومي – الاتحاد الاشتراكي العربي) ، واقرت للشعب المنظم بسلطات دسنورية محدودة في دستور ١٩٦٤ ، ولكن في دستور ١٩٦٥ ، ولكن البيروقراطية المتحافة مع الراسمالية الطنبلية ، اغتصبت تلك المؤسسات الشعبية وسيطرت عليها وسخرتها لمسالحها فأصبح كل منها ، منيذ الشعبية والى ان قضى اداة تابعة للسلطة التنفيذية ، وكان حل هذا الجانب من المشكلة يقتضي رفع يد الحكومة عن الاتحاد الاشتراكي العربي ، واستقلاله عن السلطة التنفيذية ، ليستطبع ان بباشر حقوقه السيادية على كيل السلطات .

٧٢ ... كانت تلك هي الجوانب الرئيسية لمشكلة الديموتراطية في مصر كما انتهت اليها عام ١٩٧١ ، وكانت تلك هي حلولها الواجبة

والمهكنة . وبالرغم من أن ثورة 1901 وثورة 1971 كانتا قد تقدمتا خطوات كبيرة نحو حل مشكلة الديموقراطية حد كما أوضحنا من قبل على وجه لا تمكن مقارنته بما كانت عليه مصر منذ حكم الفراعنة حتسى حكم اللوك ، فأن المشكلة مشكلة الديموقراطية ، كانت قد زادت حدتها أضعانا مضاعفة عام 1901 أو ما قبله من أعوام .

السادا ؟

لان حدة المشكلة ، اية مشكلة ، لا تتوقف على حدها الموضوعي بقدر ما تتوقف على الوعي بها ، نعني وعي الناس بالتناقض بين ما يريدون وبين ما هو متحقق لهم معلا ، الحد الاول من التناقض وهسو الارادة التي يخلقها وينهيها الوعى عامل اساسى في مدى الشعسور بحدة المشكلات الاجتماعية ، بمعنى اته مهما تحتق للناس مسن نقدم مادي او سیاسي او ثقافي او اجتماعي فان وعیهم بما یریدون وارادة تحتيقه هو الذي يحدد في النهاية الشعور بعهو التناتضات الاجتماعية وما أذا كانت قد زادت أو خفت أو أنتهت ، وحين بسبق وعيهم تقدمهم تزداد المشكلة حدة بالرغم مما يكونون قد اصابوه من تقدم . كالذي يماني مشكلة استرداد دين يحسبه تليلا ميرضيه ما يسترده الى أن يعرف أنه كان ضحية « نصب » وأن حقه أكثر مها استرد ميصبح اكثر معاناة لمشكلة الاختلاس بالرغم مما استرده كالملاحيين القانعين برضا « السادة » يتبينون انهم ليسو عبيدا ولا الاخرون سادة عيصبحون اكثر شعورا بحدة مشكلة التهر والعبودية ، كالعمال الذين يكتفون بما يعطيهم رب العمل من أجور فيقال لهم أن القطاع المام ملك للشبعب ، ملككم ، فيصبحون اكثر شبعورا بتسلط الإدارة ، كالجهاهير السلبية الراكدة اللامبالية بالنشاط السياسي ، تنتظم فسي مؤسسة شمبية لها سلطة السيادة منشمر بحدة مشكلة الاستبداد وهسى تسرى البيروةراطية قد استولت على تنظيمها ...

ولقد استطاعت الثورة ، باساليب شتى ، منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٧١، ان تحرك الركود الاجتماعي والسياسي وان تفتح عيرن النائمين وتوقظ طموح القانعين وتعلم الناس ان لهم حقوقا مسلوبة منذ هين ، وتولت انجازاتها المحسوسة في التنمية فتح شهية البشر لمزيد مسن الرخاء باعتباره حقا لن ينتجه ، وتولت اجهزتها الاعلامية ، باقتدار

غائق — القضاء على كل شبك في مبدأ ﴿ المساواة ﴾ وان تدخل في نطاق ادراك المغبونين أن لهم حقوقا لم يكونوا من قبل يعرفون أنها أدم ، ولقد حاءلت الديرة ب طوال عبرها ب أن تحقق للشعب مزيدا مها يريد ولكن نجاحها في التوعية والايتاظ كان أكثر بكثير من نجاحها في العقل والانجساز ، وبالتالي فان مشكلة الديموقراطية كانت نزداد حدة مرحلة بعد مرحلة منذ ١٩٥٢ بالرغم من أن الثورة قد رفعت ، منذ ١٩٥٢ ، عقبات كثيرة في كل مرحلة من مراحلها .

وتضاعفت حدة مشكلة الديبوتراطية حين تضاعف عدد الممريين خلال عمر الثورة ، فهذا جيل جديد ، هو جيل الثورة ، قد اصبح صلب التركيب الاجتماعي وبدأ يربى على يديه جيلا ناشئا بعده توامه الاخوة المسغار . جيل الثورة لم يرث من الجيل الذي سبقه « كنز التناعسة الذي لا يغنى » الذي دغنته الثورة ، والمساواة عنده بدهية انسانية كها علمته الثورة ، ولم يعرف احد منه « عسر » امتلاك الابعديات وسكني السرايات ودولة المليونيرات والامراء والاميرات والبكوات والباشوات غذلك عالم تضت عليه الثورة ، وهو قد سبع وتعلم فآمن بقيم الحرية والمساواة والتقدم والديموقراطية مهو يعانى اكثر من أي جيل مضى مها يمس هــذه القيم او يحول دون تحولها الى حياة مُعلية . لانه يعــرف _ اكثر من أي جيل مضى ـ أن تلك حقوقاً له لا بد لها مـن أن تصبح واقعا يحياه . ولقد تمرد ، او كاد أن يتمرد ، هذا الجيل ، حين كان ناشئًا ، على الثورة وقائدها عام ١٩٦٨ ، لأن التناقض بين ما كان يريد ومسا وقسع معلا كسان اكثر هدة مما عرمه أي جيل آخر . ولم يتوقف كثيرا ليعرف انه جيل نحقق له ما لم يكن يحلم به اى جيل تبله . تحققت له أولا وقبل كل شيء غرصة أكبر للافلات من ألموت في سين الطغولة (هبطت نسبة الوغيات الى تسمة عي الالف حتى سن الرابعة بغضل رمع مستوى المعبشة والخدمات الصحية وامداد القرى بالمياه النقيسة والخدمات العلاجية والدوائبة المجانية للعمال / غاصبح هذا الجيل حين أدرك من الخامسة عشرة يمثل نصف عدد الشعب تقريبا ، وقد كانت نسبة مرتفعة من ألاجيال السابقة يحول الموت مبكسرا دون أن تواكب جياءً ، وفرص التعليم المباح بدون اجر ، والجامعات المنتوحة لكل تادر ذهنيا بدون ميد ، والعبل ينتظره نور مخرجه بدون أن يعرض نفسه لمائة « النخاسة » فلا يباع ويشترى وتحدد له المنافسة الحرة في سوق العمل مسعره كما كان يحدث لاجيال قبله ٥٠ وبدون أن يعرض أهلسه لمغلبة استجداء التوصيات من البكوات والباشوات ليحصل على عمسل كما كان يذل أهل جيل تبله ، لم يتوقف جيل الثورة عند كل هذا لان الثورة ذاتها لم تترك مرصة او مناسبة لتعليمه أن كل ما قدم اليه ليسس الا بعض حقه ني وطنه وانه لم يسترد بعد كل حقوقه نطالب "ــ بجســـارة صاحب الحق _ بما يستحق كاملا ٠٠ ولم يزل ٠ من بين الانجازات الديبوقراطية للثورة كان هذا الانجاز «البشري» اروعها ، لانه استولد الشعب المهلاق النائم جيلا يقظا . واليقظة الشعبية اولى شروط الديبوقراطية نظاما والديبوقراطية ممارسة . وهكذا ، حين وانت سنة ١٩٧١ ، كان في مصر شعب اكثر تهسكا بحقه في الديبوقراطية من شعب ١٩٦١ ومن شعب الام موجة الوعي الشعبي كانت في تصاعد مستبر منسذ ١٩٥٢ بغمل الشورة ذاتها . وكان لا بد من ان تحل المشكلة الديبوقراطية في شعب شبابه جيل يقظ متوتر لا يقبل انصاف الحلول او الانتظار . . فكيف كان موقف الدولة من الديبوقراطية .

سادسا

النقدم الى الخلف (ابتداء سن ١٩٧١)

٧٢ ــ لسنا نحن الذين نعود الى ما بدانا به الحديث بل هــى الدولة ـ دولة مصر - التي عادت ، أو نبي طريقها الى العودة ، الي حيث بدأت ثورة ١٩٥٢ تواجه مشكلة الديموقراطية ، وتعترف الدولة بهدده المودة وتفاخر بها أيضا ، فحين يقال أننا الان _ عام ١٩٧٦ _ مَنَفَذَ مِنادىء ثورة ١٩٥٢ السبتة ومنها « القامة ديموقراطية سليمة » مهى عودة الى طرح مشكلة الديموقراطية كما كانت مطروحة عام ١٩٥٢ وعودة الى حا: الحسل الذي كان ممكنا في ذلك الحين متجاهلة أن مياهسا كثيرة قد جرت في نهر النيل منذ عام ١٩٥٢ ، وأن الماديء السنة لثورة ١٩٥٢ قد اخنت موقعها المشرف في منحف التاريخ ، وأن العودة اليها لا يعنى شيئا أقل من محاولة التقدم إلى الخلف _ وهو ممكن أذا كـان النفاما - والتفز موق التجربة والخطأ والتصحيح والغاء مرحلة تاريخية اكثر تقدما من مرحلة ١٩٥٢ ، واهدار ميثاق ١٩٦٢ الذي تعتبر المباديء السنة ، التي كانت من وقتها تقدمية ، بالقياس اليه ، رجعية متخلفية بقدر ما هي عامة ومجردة ، ولقد قال الرئيس انور السادات يسوم ١٩ مارس ١٩٧٦ : « الميثاق وبيان ٣٠ مارس وورقة اكتوبر كل هذه مذكرات تفسيرية خلاص تديمة » (جريدة الجمهورية يوم ٢٠ مارس ١٩٧٦) لمها بالنا بمبادىء تمت صياغتها مي ظروف عام ١٩٥٢ ؟

على اې حال نفيها يلي نرى كيف عالجت الدولة ابتداء من ١٩٧١ مشكلة الديهو قراطية .

اولا: عودة الراسمالية:

٧ -- حين صدر دستور ١٩٧١ (١١ سبتهبر ١٩٧١) كان عنوان الباب الثاني منه « المقومات الاساسية للمجتمع » ، وكان عنوان النصل الثاني من هذا الباب « المقومات الاقتصادية » ، وهكا تعرف منذ بداية اصدار الدستور أن المقومات الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من المقومات الاساسية للمجتمع ، وسيكون لهذه المعرفة أهمية كبيرة فيما بلي من

حديث . المهم الان ، ما هي تلك المقومات الاقتصادية للمجتمع ؟ اولها « تنظيم الاقتصاد القومي ونقا لخطة تنبية شاملة تكفيل زيادة الدخل القومي وعدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة وزيادة غرص العبل وربط الاجر بالانتاج وضبان حد ادنى للاجور ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول » (المادة ٢٣) . وهكذا يفرض الدستور التخطيط الاقتصادي الشامل اسلوبا للتنهية . وفي نطاق هذا التخطيط الشمامل يسيطر الشمعب على كل ادوات الانتاج وعلى توجيه فانضرا وفقا لخطة النهية التي تضعها الدولة (المادة ٢٤). . ونلاحظ هذا أن الدستور ينص على سيطرة الشبعب على « كبل » أدوات الانتاج ما كان منها مملوكا للدولة وما كانت ملكبته تعاونية وما كان مملوكا ملكية خاصة ، وأن الخطة التي تضعها الدولة لا تقف سلبيا من توظيف ملكية ادوات الانتاج ، ولا تتركها لحركة السوق الحسرة ، ولا تسبيح للمنافسة فيما بينها أن تحدد وظائفها ولا تترك للملاك أن يفعلوا مسا يشاءون بغائضها بل يسيطر عليها وتوجه فالضها الوجهة التي نتغق مع هدف التخطيط الشامل ، كل هذا بحكم دستور ١٩٧١ ، أما الممال ، في كل مواقع الإنتاج ، سواء كان قطاعا عاما أو قطاعا خاصا أو قطاعا مشتركا ، غلوم «نصيب في أدارة المشروعات وفي أرباحها» (المادة ٢٦) . ما هو هذا النصيب مَي الإدارة ومَي الارباح ٢٠٠ لِم يحدده الدستسور بالنسبة الى مشروعات الثطاع الخاص ، حتى أن يكون لهم نصيب ولكنه لم يحدد تاركا ذلك لتانون يمدر . ولكنه حدد نسيب الادارة بالنسبة للقطاع العام ، فنصت المادة ٢٦ في فقرتها الثانية علسي ان « يكون تمثيل الممال في مجالس ادارة وحدات القطاع المام في حدود خمسين في المائة من عدد اعضاء مجلس الادارة » ، اما بالنسبة الى الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية الصناعية « عتعمل الدولة على أن يكفل القانون لصغار الفلاحين وصفار الحرفيين ثبانين في المائة من عضوية مجالس الادارة ١ . أما بالنسبة لمشروعات الخدمات ذات النفسم العام غان دستور ١٩٧١ اضاف اضافة « ديبوقراطيسة » رائعة اذ نص على أن « يشترك المنتفعون في أدارة مشروعات الخدمات المعامة ذات النفع العام والرقابة عليها ومنتا للقانون » (المادة ٢٧) ،

طبعا هذا القانون غير موجود ، ولم يصدر بعد ، والا لتغير وجه مصر ديموقراطيا لان اغلب المشروعات غيظل التخطيط الشامل هي مشروعات خدمات علمة وذات نفع علم ، ومن حق الشعب ، اذن ، أن يشترك في ادارتها ويراقبها، ولكن المهم أن الدستور قد قرر مبدأ المشاركة والرقابة الشعبية واصبح هذا المبدأ جزءا من المقومات الاقتصادية التي هي جزء من المقومات الاساسية للمجتمع ، ثم تأتي المادة ٢٩ منقول الشخصيع الملكية لرقابة الشعب ، وتحسيها الدولة وهي ثلاثة أنواع الملكية المامة

والملكية التعاونية والملكية الخاصة » . وهكذا يعود الدستور مسرة اخرى ويؤكد سيطرة الشبعب على الملكية أبا كان نوعها ويذكر الرتابية بالذات من بين عناصر تلك السيطرة • وتدخل المواد التالية في التناصيل. « الملكية العامة هي ملكية الشمع » (المادة ٣٠) . ونلاحظ هنا أن الدستور لم يقل ملكية الدولة ولا ملكية الحكومة ولا ملكية ألوزارة ولا ملكية المؤسسة . . ولكن ملكية الشعب والذبن يعرفون القانسون بعرفون أن ملكية الشمب غير قابلة التعامل فيها ، فلا تباع ولا تشترى ولا ترهن ولا يتنازل عنها ، مثلها مثل النيل وهو منها . ويعرفون أيضا أن الدولة هي جهاز ادارة مصالح الشعب ٠٠ ومؤدى هذا ــ اذا كـان ثمة أى حدود لمعرفة القانون ــ أنه لا المدولة ولا الحكومة ولا الــوزارة ولا المؤسسة ١٠ ولا أية سلطة أو جهة في مصر تملك حق بيع أو تصغية او المساس بما يملكه الشعب ، وذلك بحكم دستور ١٩٧١ ، وتضيف المادة ٣٠ متقول عن ملكية الشبعب أنها « تتأكد بالدعم المستبر للقطاع العام » ليس باقامة قطاع عام مقط ، ولا بدعمه مقط ، ولكن «باستمرار» دعمه ، ثم تخنسم المادة ٣٠ نصها بتحديد دستوري لوظينسة التطاع العام انه ليس مجرد ملكية الشعب ، وليس مجرد تطاع التمادي مواز او منافس او متعاون مع القطاع الخاص ، بل « يقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية في خطة التنمية ». بحكم الدستور - دستور ١٩٧١ - « يتود القطاع العام التقدم في جميع المجالات » الزراعية والصناعية والتجارية والاثنمان والتبادل والاستهلاك، وهو بها يعنى أن كل عنصر بن عناصر النقدم في أي بن هـــذه المجالات يجب ... بحكم الدستور ... أن يكون تابعا في حركته للقطاع العام ، الذي يتحمل - بهذه التيادة - المسئولية الرئيسية في خطهة التنبية . قلا يجوز دستوريا أن يوازيه أو ينافسه أو يفلت من قيادته قطاع أخر في اي مجال من المجالات .

ولا ينسى دستور ١٩٧١ الملكية الخاصة أو القطاع الخاص نهسو يضعها في حماية الدولة مثلها مثل القطاع العام (المادة ٢٩) ، ولكنسه ني المادة ٣٢ يحدد وظيفتها الاجتماعية بانها « في خديسة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنبية دون انحراف أو استغلال لا يجبوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب » (والخير العام ليس كلمة خاضعة لتقدير كل من أراد ، بل هي ما تستهدهه الخطسة الشمالمة على وجه التحديد) ، وأذا كان دستور ١٩٧١ قد وضع الملكية الخاصة أو القطاع الخاص في حمايته فأنه لم يساو بينه وبين القطاع الخاص في حمايته فأنه لم يساو بينه وبين القطاع ونزع ملكيته (المادة ٣٠) وأباح فرض الحراسة عليه ونزع ملكيته (المادة ٣٠) وتاميم (المادة ٣٠) ومصادرته (المادة ٣٠) والواقع أن هذه الاحكام الاخيرة (المواد ٣٠ و ٣٠ و ٣٠) تستند مباشرة والواقع أن هذه الاحكام الاخيرة (المواد ٣٠ و ٣٠ و ٣٠) تستند مباشرة والميادة وليس الى نظام اقتصادي معين ، ثم تذكر الدستور

القرية غابرز الجانب الديبوقراطي من قانون الاصلاح الزراعي ونص على تحدد الملكية « بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال ومما يؤكد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة على مستوى القريسة (المادة ٣٧) . »

كل هذا جاء في الباب الاول من الدستور تحت عنوان « المتوسات الاساسية للمجتمع » وقبل النص في الابواب التالية على الحريسات والحقوق والواجبات العامة وسيادة القانون ونظام الحكم ، السي اخرد ، ومعنى هذا ان المساس بأي من تلك المقومات يعتبر جريمة تقسع تحست طائلة العقاب الجسيم الذي نصت عليه المواد ٨٧ وسا بعدها من قانون العقوبات ، وهكذا نشهد لدستور ١٩٧١ الذي صدر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ بأنه اذ صاغ المقواعد العامة للتحول الاشتراكسي احكاما فيه ، وحصنها ضد المساس والاهدار بوضعها تحت حماية قانون العقوبات ، قد فتسع الباب لمزيد من التحول الاشتراكي ، وأنه لم يكن ردة عن دستور ١٩٦٤ بل كان امتدادا واستمرارا له في هذا الشان ، وهو ما يعني أن الدستور قد فتع الباب لمزيد من الديموقراطية .

وما يزال دستور ١٩٧١ مالما ٠

ولكن ما الذي حدث في الممارسة ، الم نقل من قبل أن الوثائق تعبر عن نوايا وأضعبها وأننا لا نعتقد بالنوايا بل ننظر ماذا أصاب الشعب في الواقع النعلى ، بلى قلنا ، أذن نقول :

الانفتساح:

٧٥ ــ لهذا الانفتاح ، الذي لا نقبل أن نسبيه أنفتاها أقتصاديا ، مقدمات مبكرة قبل أن يصبح أنقلابا على المقومات الاساسية المجتمع ، ولسنا نسسميل تعبيرات حادة من عندنا ، أذ بعد أن أعلنات الحكومة الول مسرة في بيانها أمام مجلس الشعب (٢١ أبريل ١٩٧٣) عسن الانفتاح الاقتصادي " ، أنبرت لمجنة مشتركة من مجلس الشعب يرضمها السيد محمود أبو وأفية (الذي أصبح فيما بعد أمينا عاما لتنظيم مصر العربي الاشتراكي) والسيد مصطفى كامل مراد (الذي أصبح نميا بعد مقررا لتنظيم الاحرار الاشتراكيين) ، ووضعت برنامجا اقتصاديا شاملا « للانفتاح الاقتصادي » بقصد « تغيير المقومات الاساسيسة للانتصاد المصري » ، أي تغيير المقصل الثاني من الباب الاول مسن

الدستور الذي عرضنا من قبل احكامه ، اليس من حقنا ، اذن ، ان نسمى تغيير الدستور بغير الطرق الدستورية « انقلابا » ٠٠٠ من حقفا فهو انتلاب على بد مجلس الشبعب السابق حين صاغه هسي شكيل قانون اعطاه رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٤ وبعنوان « مانون نظام استثمار راس المال المرسى والاجنبي والمناطق الحرة » . وهو عنوان غير صادق كها سنرى ، ولقد حاول مقاومته ، من بين أعضاء مجلس الشبعب السابق اربعة ، يستحقون أن تذكر اسماءهم ؛ الدكتور محمود القاضي ، ومحمد عبد السلام الزيات ، واحمد طه ، وابو سيف يوسف ، ولا بسيدق ذكر اسمه ذلك « الغالب » الذي قال : « اذا كان المشروع متعارضا مسع المبثاق أو الدستور فلنفيرهما ١٠ ولقد كانت الحكومة - حينسد -برئاسة الدكتور عبد العزيز حجازي ، الذي فهم القانون ، او اراد ان يفهمه ، على وجه لم يفهمه احد من الذين ايدوه او عارضوه . تسال : ان هذا القانون هو رد معلى وعملى على أننا لم نخرج اطلامًا عن خطنا السياسي والاقتصادي الذي رسمته مواثبتنا الثورية » . ويبدو أن الرجل كان مقتنعا معلا بهذا المهم الغريب ، ولعله كان متكلا على ما نصحت عليسه المادة الثالثة من القانون من اشتراط اعتبد مجلس الوزراء للمشروعات المستفيدة من القانون ، ويبدو أنه قد حاول ، وهو رئيس لمجلس الوزراء ، أن يلائم بين تنفيذ القانون وفهمه الغريب له ، مَخقدد منصبه ، قال الرئيس انور السادات ، « عندما وجدت البطء والبلكــؤ غيرت الحكومة واتيت بممدوح . ممدوح اليوم ينسف نسفا كل الاجراءات والقبود التي تعوق حربة الحركة الاقتصادية » · وجاء السبد ممدوح سالم الى رئاسة مجلس الوزراء ليقول: « سياسة الانفناح الاقتصادي اصطدمت بمعوتين خطيرين همها : التمسح بشعارات الاشتراكية والتعقيدات الادارية والمكتبية » . ثم يعلن شعار المرحلة : « الاصل هو اباحــة الاستثمار وكل شرط هو قيد ، وكل تبد هو انفلاق » ،

وتوالت التشريعات والقرارات بالعشرات لتحقيق اهداف سباسة الانفتاح واشتركت فيها كل المؤسسات حتى رئاسة الجههورية . فقد اصدر مجلس الشعب يوم ٢٥ بوليو ١٩٧٤ القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٤ بنقويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون في شنون الاستيراد والتصدير استتناء من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ السذى كان ينص في مادته الاولى على أن " يكون استيراد السلع سس خارح الجمهورية بقصد الاتجار او النصنيع متصورا على شركات وهنسات التطاع العام او نلسك التي يساهم فيها القطاع العام " وكان بذلك احد اركان التحول الاشتراكي . ويستند التفويض الذي اصدره مجلسس الشعب الى المادة ١٠٨ من الدستور التي تقول : " لرئيس الجمهورية « عند الضرورة » و " في الاحوال الاستثنائية » وبناء على تفويض من مجلس الشعب باغلية ثلثي اعضائه ان يصدر قرارات لها قوة القانون . .

ويبدو ان مجلس الشعب كان قد رأى في يوليو ١٩٧٤ أن ثهة «ضرورة» و « احوالا استثنائية » تبيح له أن يتخلى عن وظيفته التشريعية ، ويزيد من اعباء رئاسة الجمهورية ، فيكل اليها مهمة الاستثناء سن القانون رقسم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ ، وتنظيم الاستيراد والتصدير لمدة اربعة اشهر تنتري في نوفهبر ١٩٧٤ ، . . .

على اي حال ما الذي جاء بسه تانون الانفتاح .

باختصــار:

٧٦ — اباح للراسماليين العودة الى مجالات التصنيع والتعديس والطاتة والسياهة والنقل (مادة ٣ فقرة ١) واستصلاح الاراضي البور والصحراوية واستزراعها بدون هد وذلك عن طريق تأجيرها لمدة خمسين علما يجوز مدهسا الى خمسين اخرى ، ومشروعات تنميسة الانتساج الهيواني والثروة المائية (مادة ٣ فقرة ٢١) والاسكان والإمتداد العمراني (مادة ٣ فقرة ٣) وبنوك الاستثمار (مادة ٣ فقرة ٤) وبنوك الاستثمار وبنوك الاعمال وشركات اهادة التأمين (مادة ٣ فقرة ٥) والبنسوك التجارية (مادة ٣ فقرة ٢) .

ثم حرم القانون تأميم المشروعات التي تقع في نطاق او مصادرتها (المادة ٧ نترة ١) . وحرم الحجز على اموالها او تجبيدها او مصادرتها او فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائي (المادة ٧ فترة ٢) . واعتبرها شركات قطاع خاص ايسا كانت الطبيعة القانونية للامسوال الوطنية المساهبة فيها فلا تسري عليها التشريعات واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام او العلملين فيه (المادة ٩) . فلا يشترك العمال في مجالس ادارتها (المادة ١٠) . ولا يشتركون بنسبة محددة قانونا في أرباحها (المادة ١٢) ولا يشترط نسبة خاصة من المصريين في مساهبيها (المادة ١٢) ولا تخضع لرقابة النقد (المادة ١٣) ولا لتراخيص الاستيراد (المادة ١٥) ولا للضرائب على الارباح التجاريسة والصناعية والمحقاتها (ضريبة الدفاع) لمدة خمس سنوات اعتبارا من اول سنسة ضريبية مالية لبداية الانتاج (المادة ١٦) ، ولا تخضع ارباحها الموزعسة الميربية الايراد العلم بحد اقصى ٥ ٪ من رأس المال (المادة ١٧) وتعني الفوائد المستحقة على قروضها من جميع الضرائب والرسوم (المادة ١٨) المونت عباني الاسكان الادارى وفوق المتوسط لاى حد في القيسة ولا تخضع مباني الاسكان الادارى وفوق المتوسط لاى حد في القيسة

الايجارية (المادة ١٩) ، وتحول اجور ومكافآت الاجانب الى الخارج في حدود النصف (المادة ٢٠) ويحسول رأس المال نفسه بعد خمس سنوات ، على الاساط (المادة ٢١) ،

وماذا عي هذا ١٠٠ اليست مصر عي ازمة المتصادية جوهرها نقص الاستثمارات عما الذي يضير شعب مصر عي ان « يشجع » رؤوس الاموال الاجنبية والعربية لتسمم عي التعمير والتطوير .

٧٧ ــ هذا أعتراض يجادلون به وقد أثارته ــ مقدما ــ اللجنة المشتركة من مجلس الشمب السابق (من اللجنة التشريمية واللجنسة الاقتصادية ولجنة الخطة والموازنة ولجنة التوى الماملة) وهي تدرس مشروع القانون ، قالت أنها استعادت قول الميثاق : « أن سيادة الشعب على أرضه وأستعادته لمقدرات أموره تبكنه من أن يضع الحدود التي يستطيع من خلالها أن يسمح لرأس المال الاجنبي بالعمل في بلاده » . وقوله : « أن شمعبنا مي نظرته الواعية يمتبر أن المساعدات الاجنبيسة واجبة على الدول السابقة في التقدم نحو تلك التي ما زالت تناضل للوصول » . وقولمه ما أي الميثاق ما أننها « نقبل المساعدات غيسر المشروطة والتروض كما نتبل الاستثمار المباشر ني النواحي التي تتطلب خبرات عالمية في مجالات المتطور الحديثة » . واضانت اللجنة انها قد رجمت الى النظام القانوني للاستئمارات الاجنبية ني دول الانتصاد المخطط ، مرجعت الى القانون الصادر مي يوجوسلاميا في عسام ١٩٦٧ بشان الشركات المستركة والى قاتون مماثل صدر في روماتيا مى نومبر من عام ١٩٧٢ ، وتنص المادة الاولى من قانون رومانيا _ الحديث ما بزال للجنة ــ على انه يجوز انشاء شركات ذات راس حال مختلـط بمساهمات اجنبية في جمهورية رومانيا الاشتراكية وذلك في ميادين الصناعة والزراعة والتشبيد والسياحة والمواصلات والبحث العلمسى بهدف انتاج وتسويق السلع او تقدم الخدمات . . كما رجعست اللجنسة الى المتانون رقم ٢٧٧ المسادر في الجزائر عام ١٩٦٣ وينص في سادته الثالثة والعشرين على أن تتدخل الدولة عن طريق الاستثمارات العامة بانشاء شركات وطنية أو شركات المتصافية مختلطة بالاشتراك مع رأس المال الوطنى او الاجنبى لتوغير الشروط الضرورية لتحقيق اقتصداد اثبتراکسی .

تريد اللجنة ، بكل هذا ، ان تقول ان الاقتصاد الاشتراكي لا بنني ولا يتنانى مع أستثمار الاموال الاجنبية ، وهو صحيح تماما ، فلا بمكن لاحد يعرف ماهية الاقتصاد الاشتراكي ان ينسب اليه « الانفلاق » على ذاته ، ولا يستطيع اي اقتصاد اشتراكي أو غير اشتراكي ... فسى هذا العصر ... ان ينفلق على ذاته خاصة في الدول النامية التي هي في الدحد الحاجة الى رؤوس الاموال الاجنبية ، المغالطة ليست هنا .

المفالطة عن أن الذي يتعامل مع رؤوس الاموال الاجنبية ـ عن المجتمعات الاشسراكية ـ هي الدولة واجهزتها الاقتصادية (القطاع العام مثلا) . . ولكن بديهيات النظام الاشتراكي لا تسمح بأن نكون الاستعانة بسرؤوس الاموال الاجنبية ستارا لتنبية الراسمالية المحلية ، وبديهيات التخطيط الاشتراكي لا نسمح بأن يكون لرأس المال الاجببي سلطة أداره مشروعات الائتمان ١ البنوك ومؤسسات الادخار والنأمين ١ ٥٠ كما لا بجور لسه _ ابدا _ أن يغلت من احتكار الدولة للتجارة الخارجية ورقالة النقد ... ثم لا بد أن تكون ثمة خطة شاملة وملزمة يتدم توظيف رؤوس الاموال الاجنبية طبقا لها ، والدستور ذاته يقول « ينظم الاقتصاد التومي وغقا لخطــة تنمية شاملة " (المادة ٢٣) يقرها مجلس الشبعب (المادة ١١١٠) ... نقول هذا لان الامر قد وصل الى هد ان مشروع الخطة لسنة ١٩٧٦ قد جاء فيه : « كان التخطيط في المرحلة السابقة يتسم بأنه تخطيط ملزم قانونا ولا يعنى هذا أن يكسون التخطيط في ظلل الانفتاح الاقتصادي تخطيطا تأشيريا بل ينبغي أن يكون أداة ضبط وتنسيق بين التطاعات ٩ . فأصبح النفطيط الاقتصادي ـ في اخر الزمان ـ ملاقة تنسيق فيما بين المشروعات بعد أن كان نظاما لادارة الاقتصاد القومي تخضع لسه كــل المشروعات ..

واذا كانت اللجنة قد رات أنه بها يوبها أن تعود إلى بعض غقرات من الميثاق ، فقد يهمنا أن نكمل لها غقراتها ، فالميثاق يقول : « يجب أن تكون الصناعة الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية في غالبيتها داخلة في أطار الملكية العامة للشميب » . و « يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب وفي هذا المجال فسان تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها في أطار القطاع العام » . و « يجب أن تكون المصارف في أطار الملكية العامة » . و « كذلك فأن شركات التأمين لا بد أن تكون في أطار الملكية العامة » . أما القوانين الاجنبية التمهم اشمارت اليها فكلها تتحدث عن مشاركة « الدولة » في مشروعات تسهم ثيها رؤوس الاموال الاجنبية . . .

الامر غير هذا من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ ...

نبعد أن حمل القانون عنوان « نظام استثمار رأس المال العربي والاجنبي » نص في المادة الرابعة منه على أن يكون توظيف المال الاجنبي المستثمر عن طريق المساركة أما مع رأس المال المصري العام وأما مع رأس المال المصري العام وأما مع المستثمر نمسي جمهوريسة مصر العربيسة ولمقسا لاحكام هذا القانون وإياكانت جنسية مالكه أو محل اقامته بالضمانات والمزايسا المنصوص عليها في هذا القانون » وقالت المذكرة الايضاحية للقانون : « نصت المادة المسادسة على أن يتبنع المال المستثمر في جمهورية مصسر العربية بجميع المزايا والضمانات المنصوص عليها في مشروع القانون أيا كانت بجميع المزايا والضمانات المنصوص عليها في مشروع القانون أيا كانت

جنسیة المالك او محل اقامته ای انها تسری علی مواطنی جمهوریسیة مصر المربية حتى ولمو نقلوا محل اقامتهم من خارج القطر الى داخله » . وهكسذا سقط عنوان القانون وانكشف دوره في خدمسة الراسماليسة المصرية - بشرط عجيب - ان تحتمى بالراسمالية الاجنبية عن طريق مشاركتها ، أما الراسمالية المسرية الطنيلية التي تعمل « بالسهسرة والعبولات والتهريب » أي التي لا تهلك أموالا تشارك بها رأس المال الاجنبي او لا تريد ان تساهم باموالها عقد أبيع لها مجال الاستيراد والمتصدير بقرار جمهورى تقول مادنسه الاولى : « يكسون استيسراد احتياجات البسلاد السلمية مسن طريقي القطامين المسام والخاص ». وابيح لهم المضاربة على سعر العملة المصرية بالاستفادة بمسا يسمى السوق الموازية (قرار وزير المالية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤) وابيعت لمهم الوكالة التجارية عن « الشركات الاجنبية في جمهورية مصر العربية طبقا للنظام الذي يصدر بــه قرار من رئيس الجمهورية » (قانون رقــم ٩٣ لسنة ١٩٧٤) .. وتلاحظ انه صدر في نفس اليوم الذي صدر فيسه القانون ١٤ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية في تنظيم شئون الاستيراد والتصدير (يوليو ٧٥٠) ، وقد اصدر رئيس الجمهوريسة معلا الترار رمم ١٩٠٦ لسنة ١٩٧٤ بجواز مزاولة أعمال الوكالة التجارية

للمصريين افرادا وشركات ٠٠٠

ويستدرجون مصر خطوة خطوة ، امنبازات لرؤوس الاسوال الاجنبية والعربية ، ثم هل من المعتول ان يكون للاجانب امتيازات تي مصر اكثر من ابناء مصر انفسهم أ. ، اذن ، امتيازات لرؤوس الاموال المصرية ، باسم الوطنية والمساواة مسع الاجانب ، اليس هذا ذكاء خارقاً ، بلى ولكنه لا بنطلي على الكثيرين ، ان خطة التنبية سالمروض دستوريا ان تكون موجودة والا كان كل حديث عن التنبية بدون معنى سفي حاجة الى رؤوس اموال لاستثمارها في المشروعات ، هذه هي المشكلة ، القطاع العام ، الذي يتود خطة التنبية ويتحسل مسئولية انجازها طبقا للدستور ، برحب برؤوس الاموال الاجنبية ويشجعها ويتبلها شريكا في مشروعاته ، فاذا كان القطاع الخاص بريد المساواة في الامتيازات غليقبل مشاركة القطاع العام في مشروعات النبية . انفس شروط المال الاجنبي ، ما عدا سطبعا سالاعفاءات الضربيسة

والتحويل الى الخارج . . أما أن تتم المساواة بين المصريين والاجانب في موقد واحد مواجه للدولة ، فيشتركان في استغلالها فليست هذه مساواة الا في النظرة « الاجنبية » الى مصر ، فهل هذا هو ما يريده بسعض المصريسين ٢٠٠

اڈن ،

لم يكن القانون رقم ٣٤ لسنسة ١٩٧٤ بستهدف تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية والعربية لنساهم نسى التنمية الاقتصاديسة في مصر ، محسب ، بل كان احياء وانهاء وأعلاء للراسهالية ، وعودة مباشرة الى المتصاد السوق والمنانسة الراسمالية الذي كان سائدا الى سا تبل ١٩٦١ او أكثر من ذلك (عبر الرئيس انور السادات عن هذه الدلالة حين قال مي حديثه المنشور يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٧٤ أن لو كان الامر بيدي عام ١٩٥٦ لحدث ما يحدث اليوم) ، ولسنا في حاجة الى القول بسأن ذلك القانون والقوانين المكملة له والقرارات الصادرة بناء عليه ، ومسا تنفذ منه . . كل هذا مخالف مخالفة لا تمكن المجادلة غيها لاحكام دستور ١٩٧١ القائم . وهو لا يعيش حتى الان إلا تحت حماية سلبية . ذلك _ لانه من بين كانة القوانين المكملة للدستور لم يصدر حتى الان قاتسون انشاء المحكمة الدستورية العليا الذي نص عليها الدستور في المواد ١٧٤ وما بعدها ، لتكون ضمانا يلجأ اليه الشمب ضد اصدار القوانين والقرارات المخالفة للدستور ٠٠ ولا نشك لحظة واحدة أن لو كان ثهة محكمة دستورية عليا لما صدر ذلك القانون ، ولو صدر لكانت قد الفته، وانه حين تنشأ محكمة دستورية عليا ، سبيطل هو كالمة التشريعات والقرارات التي الملتسه أو نفذته . وما على الذين يشكون في هسذا الا أن ينشئوا محكمة دستورية عليا أو ينتظروا أنشاءها . هــذا بــدون حاجة الى الاشارة الى مسئولية المدعى العام الاشتراكي الذي حملتها له المادة ١٧٩ من الدستور حين قالت : ١ يكون المدعى العام الاشتراكي مسئولا عن اتخاذ الاجراءات التي تكفل تأمين حتوق الشعب وسلامسة المجتمع ونظامه السياسي والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلسوك الاشتراكي ٣ ...

٧٨ - ولم يكن من المكن لمصر ان تنتصر المودة الى الراسمالية بدون امتدادها الزراعي ، ولعلنا با نزال نذكر التانون رقم ٥٢ لسنة الذي ينص على انه لا يجرز لاي شخص هو واسرته التي تشمل زوجته واولاده القصر ان يحوزوا بطريق الايجار او وضع اليد او باية طريقة اخرى مساحة تزيد على خمسين ندانا من الاراضي الزراعية وما غي حكمها من الاراضي البور والصحراوية ، وهنو نص واضع وصريح في أن « حيازة » اكثر من خمسين ندانا أصبحت محرمة منذ صدوره ، ولكن التانون قد اطلق للاجانب والمصريين اذا شاركوهما أن يحوزوا الاراضي باية مساحة ولو عشرات الالاف من الاندنة ، وان

يمتد الايجار الى خمسين سنة ثم خمسين سنة اخرى ، وهي مدة صورية للتحايل على تحريم التملك كما حدث من قبل حبن حصلت شركة « قناة السويس » على امتياز استثمار القناة ١٩ سنة ، والعجيب ان اللجنة المشجركة من مجلس الشبعب السابق قد فسرت هذا النص من القانسون بقولها أن نص المادة ٣٧ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ « متصور على الاغراد وبن في حكمهم شركات الاشتخاص وبن ثم فاته يجسوز لشركات الاموال (الشركات المساهبة والشركات ذات المسئولية المحدودة) التي تنشأ لاستصلاح الاراضى أن تحوز لهذا الغرض أكثر من خمسيان غدانا » . وهو النفاف أرعن حول تانون الاصلاح الزراعي . فالقانون نفسه خال من التمييز بين شركات الاموال وشركات الاشخاص والاشخاص ، ومن ناحية أخرى مان هذه المسألة بالذات كاتت قد ائيرت بمدد تحديد الملكية . أذ أن قانون الأصلاح الزراعي ينص مني اول مادة منه على انه لا يجوز لاي « نرد » ان يمتلك اكثر من مائسة فدان ، فثار النساؤل عما اذا كانت * الشركات » تخضع لهذا القيد ام لا ، وعرض الامر على مجلس الدولة مانتي بأن الشركات والجمعيات تخضع لحكم المادة الاولى من القانون ويسرى عليها تحديد الحد الاقصى للملكية بمائة غدان لكل منها منذ سنة ١٩٦١ (غنوى اللجنة الثالثة للقسم الاستثباري للفتوي والتشريع بجلسة ٢٦ نوفهبر ١٩٦٥) . وهو الحق ــ لان اللغة القانونية لا تعرف كلمة الفرد ، بل تعرف كلمسة « الشخص » ، والشخص يطلق على الفرد الطبيعي وعلى الشركات بكل انواعها وعلى الجمعيات ولم يقل احد مسن قبسل اللجنة أن عسدد الشركاء او طريقة تكوينها او غايتها بنال من صفتها القانونية «كشخص» اعتبارى . ثم ، ماذا قالت اللجنة ردا على المادة ٣٢ من قانون الاصلاح الزراعي (سعدلة بقانون رقم ٥٢ لسفة ١٩٦٦) التي تشترط أن يكون تأجير الاراضى لمن يتولى زراعتها بنفسه ١٠٠ لم تقل شبيئا لانها تجاهلتها اذ هي واضحة الدلالة في أن الإيجار لا يكون ألا للفلاحين ١٠ اليس في هذا تيد ثقيل على استصلاح الاراضي البور مما يضر بالتنمية الزرامية؟. لا ٠٠ لان قانون الاصلاح الزراعي كان وما يزال يسمح للشركات والجمعيات أن تمثلك _ وليس تستاجر _ أبة مساحة من الأراضي البور بشرط أن تستصلحها ثم أن تبيعها في خلال مدة قد تمند الى خمسة وعشرين علما ، بشرط أن يتم بيع ربسع الارض على الاتل لمسفار الزراع الذين يحترفون الزراعة (المادة ٢ و ٣) . كما أن قاتون الاصلاح الزراعي كان وما يزال يسمح حتى للافراد أن يمتلكوا أكثر من مائتسي غدان من الارض البور والاراضى الصحراوية لاستصلاحها ولا ينطبق عليها تحديد الملكية الا بعد خمسة وعشرين سنة ، ومنذ صدور القانون لم تتقدم الراسمالية الزراعية في مصر لاستصلاح متر مربع واحد مسن الارض البور أو الصحراوية لم تكن بواعث القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤

- أذن - تشجيع أستصلاح الاراضي البور أو الصحراوية ، ولكن بواعثه - كما تبدو لنا واضحة - هو تبليك الاجانب مساحات غير محدودة من الاراضي بدون ثمن ، وذلك بأن تؤجر لهم خمسين علما تمتد خمسين علما اخرى ، وهو التقلف واضح على القانون رتم 10 لسطنتة المحدودة التي يحرم على الاجانب ملكية الارض المصرية ، زراعية كانت أو تابلة للزراعة أو بسورا أو صحراويسة أو (هسسق الانتفاع)) بها ، بتصريح نص المادة الاولى من القانون .

ولم يكن هذا غريبا على مجلس الشعب السابق لمانه هو السذى لم تمجيه المادة ٣٣ مكرر من قانون الاصلاح الزراعي (مضافة بالقانون رتم ٥٢ لسنة ١٩٦٦) التي نقول انه ﴿ اذا زادت الضريبة الاصليــة المغروضة على الاراضي المؤجرة غلا يزاد الايجار أو مقابل الاستغسلال الا بهتدار الزيادة في الضريبة الاصلية فقط وقت سريانها » . لم يعجبه انيتحمل الفلاح كامل الزيادة في الضربية وأن يعنى منها المالك مع أنها ضريبة على الملكية وليس على الانتفاع ، مصدر القانون رقم لسنة ١٩٧٥ مقررا أنه أذا زادت الضريبة يزيد الايجار الاصلى بما يسساوي سبعة امثال الزيادة في الضريبة ، وهكذا اصبح على القلاح السذي يتحمل ــ وحده ــ ضريبة الدغاع ، أن ينفع ألى المالك سبعة أمثال أي زيادة لمي الضريبة ترى الدولة مرضها ، ما الذي معله المالسك ١٠٠١ لا الارض زادت ولا الضرائب التي يؤديها ارتفعت ١. انها مضاربة صريحة على الازمة الانتصادية التي تد تدنسم الدولة الى زيسادة الضرائسب على الاراضى او هو ابتزاز للدولة ذاتها : ان اخذت جنيها واحدا سن الفلاح فلا بد أن ناخذ نحن سبعة جنيهات ، وفي القانون ذاته حسق المالك مى أن يطرد المستأجر أذا تأخر مى دمع الايجار بعد شهرين مسن نهاية السنة الزراعية حتى لو لم يحدث تقصير من الغلام ، وحتى لسو حدثت كارثة عامة ، حتى لو حدثت توءً قاهرة منعته من السداد مي مدة الشمهرين ، مع أنه في جميع قوانين العالم بما فيهما القانون المدنى المصري لا تنسخ العتود لمجرد التقصير في الوقاء بالالتزام ، بل لا بد من التنبيه الرسمي والالتجاء الى القضاء واتامة الدليل على لا تقصير » المدين . . وفي القانون ذانه تقرر جواز تحويل الملاقة الإيجارية مسن الابجار النقدي الى الابجار الميني اي المزارعة الماء للمادة ٣٣ مكرر «د» من قانون الاصلاح الزراعي التي كانت تنص على انه « لا بجوز تعديل الابجار بالنقد الى ايجار بطريق المزارعة ولو كان ذلك بناء على موالمقة المستأجر » . أن الذين لم يعانوا الحياة في الريف قد لا يعرفون أهبية الفرق بين المزارعة والايجار النقدى « لحرية » الفلاح ، نقول « حرية » الفلاح لان حديثنا كله في نطاق البحث في مشكلة الديبوقراطية . لهؤلاء نقول انه مى نظام المزارعة يعتبر الفلاح شريكا مى الانتفاع بالارض مع

مالكها ويقتسمان المحصول بعد خصم المصروفات ، قد يبدو هذا للبعض عدلا ، لا ، لانه في المزارعة تكون الحيازة للمالك ، فهو الذي يتسلم البذور والاسمدة من الجمعية التعاونية الزراعية وهو الذي يتسلم القروض من بنك التسليف ، والذي يحدث انه يبيع البذور والاسمدة مي السوق السوداء ، لمزارعه نفسه او لغيره ، وينفق القرض ويترك الفلاح « يتصرف » ، وحين يأتي وقت الحصاد تنقدم الجمعية التعاولية الزراعية وبنك التسليف فيقتضيان حقوقهما ب قبل اى احد اخر ب من المحسول ذاته ، وما يتبقى ــ ان تبقى شىء ــ يقتسمه المزارع والمالك . اما لماذا يقبل الفلاح هذه « السرقة » فلانه لا يستطيم أن يستفني عن الأرض . ومن هنا يصبح « المزارع » تابعا في مرتبة « القن » للمالك الشريك القوى.. هذه هي اللعبة التي يتقنها الملاك ويكرهها الفلاحون.. واخيرا، مان القانون ذاته ، الذي اصدر « مجلس الشعب « اياه » هو الذي الفي لجان فض المنازعات . ولقد كانت تلك اللجان هيئات ذات سلطة تضائية تربية من الفلاحين تفصل في الخلافات على وجه سريع وهي على علم كالمسل بالواتع والواقع لانها تنعقد في الموقع ذاته ، وأهم من هسذا انها مجانية فلا رسوم ولا اتعاب محامين ولا دفعات ولا مصروفات انتقال من والى « المركز » حيث المحاكم الجزئية ، مجاء القانون الجديد وحسرم القلاحين من تلك التسهيلات ذات القيمة الكبيرة بالنسبة اليهم ، الغي لجان فض المنازعات واعاد الاختصاص الى المحاكم الجزئية حيث يكون على الغلاج أن يدفع ويدفسع ويدفسه مواصلات ورسوما واتعابسا ومصروفات ثم ينتظر تاجيلات وراء تاجيلات قبل أن يستطيم الحصسول على حق ضئيل القيمة ، ولو حدث مرة لاى سبب أن تأخر عن الحضور امام المحكمة في « الساعة الثامنة افرنكي صباحا » كما تقول الاوراق القضائية ، تشطب تضيته أن كان مدعيا ويكون عليه أن يبدأ الإجراءات من جدید ، الیس اجدی علیه ان « یعتال » و « بسمم الکالم » و « يبطل مفاكفة » و « يمشي أموره مع المالكين » ١٠ لو كنت مكانسه لفعلت . وقد أصبح يفعل ونجح القانون الذي يستهدف تأديب الفلاحين بارهاتهم حتى يكفوا عن « المناكفة » ويعودوا الى التبعية الاتطاعية . نعم ، لقد كان ذلك بعض حصيلة مجلس الشعب السابق الذي لن ينساه تاريسخ مصر ٠٠٠

٧٩ - ماذاً كانت النتيجة بالنسبة الى الديبوتراطية ١٠٠ لانريد ان نعيد ما تلناه عن فترة ما تبل ١٩٥٢ او عن فترة ١٩٥٢ - ١٩٦١ . ان كل عوائق الديبوتراطية تعود البوم بمودة « سيطرة راس المال » على الحكم وسيطرة الراسماليين على الشعب ، ودخول المقدرة الاقتصادية التي تتمتع بها القلة عامل سلب لحرية الاغلبية . وفي مصر الان من المليونيرات اضعاف اضعاف ما عرفته في تاريخها الطويل . وفي مصر الان قلة من المصربين قال عنوم الدكتور فؤاد مرسى في كتابه

« هذا الانفتاح الاقتصادي » صفحة ٢٥٧ — « انهم جماعات المفاهرين والافاقين ومن أرباب السوابق والخارجين على القانون الذين استطاعوا بغضل الجريمة أن يشقوا طريقهم إلى دنيا الاعمال ، من أسغل ، تحت أي أسم ، وبأية صورة من الصور ، ليفرضوا بعد ذلك وجودهم شم سيطرتهم ، مسلحين بعصابات تجمع بين النشاط الاجرامي والنشساط الراسمالي ، ومزودين بقدرة قذة على التسلسل إلى اجهسزة الدولة والقطاع ألمام ، ومدفوعين بقوة خارقة للعادة للسيطرة على السسوق الداخلية من خلال التجارة بالذات » ، في مصر ألان قلة تسيطر سيطرة قامة على ٥٧١ / مسن تجارة المنسوجات ، في مصر ألان قلة لا تزيد عن ٢ / من المواطنين يستهلكون وحدهم أكثر من ٢٥ / من هجم الاستهلاك للشعب كله ، وفي مصر ألان وحدهم أكثر من ٢٥ / من هجم الاستهلاك للشعب كله ، وفي مصر ألان قد من ألامر تستولى على أكثر من ٢٥ / من الدخل القومى . .

في مقابل هذه الاقلية تتردى اغلبية الشعب ني هاوية النقر الى درجة مخيفة ومفزعة تجعل مجرد الحديث اليها عن الديموقراطية عبئا على رؤوسهم المشغولة بلقمة العيش . كيف ؟

نحن لا نكتب للمتخصصين ، لرذا نضرب الامثال البسيطة ليكون الحوار مناسبًا لمن هم في حاجة إلى الحوار ، ونحسب أنه يقسع نسى نطاق معرمة الكامة التي تقرأ نظرية الاواني المستطرقة . اذا الصلبت البوبتان احداهما مليئة والاخرى ناتصة او قارغة يندفع السائل مسن المعتوى المرتفع الى المستوى المنخفض حتى يكون سواء ، وهذا ما حدث بالضبط مي الثلاث سنوات الاخبرة نتيجة لسياسة الانفتاح ، كانست السوق المصرية مخلقة دون السوق العالمية ، للراسمالية الا لمي نطاق احتياجات الننهية ، وتتف الدولة حارسا على بوابة السوق الخارجيسة الله يخرج ولا يدخل الاما تحتاجه التنهية والضروريات من سلم أو من نقود ، وكان شعب مصر اغلبيته سـ تعيش في السوق المفلق علــى « قدها » · الضرويات متوافرة . والكماليات نادرة . أما السلم الترفيهية فهمنوعة ، ونبيسع ونشتري بعملتنا من سوقنا ، قلا نهرب نتودنا الى الخارج لنشترى مها من هناك ولا نسمح بتداول نقود الفير مي بلادنا . فكانت استعار ما نشتريه بعملتنا ثابت الى حد كبير ، ويحصن تهاما عن تقلبات اسمار السلم واسعار النقود في العالم الراسمالي وكان المصريون يتمتمون بمستوى من الاسمعار اقل منه في اغلب البلاد العالم ، ولعسل الناس مازالوا يذكرون تلك الدراسات المستغيضة التي نشرتها الصحف حين طرحت مكرة توحيد النقد بين مصر وليبيا ، وكيف قبل حيناسذ ، ـ بالرغم من أن سعر الجنيه المسرى في سوق العملة الدولية أمّل بكثير من سمر الدينار الليبي الا أنه ـ نتيجة سياسة الانغلاق ؛ التي اصبحنا نذكرها منشكرها ونفاخر بها ــ تفوق « القوة الشرائية » للجنيه المرى القوة الشرائية للدينار الليبي بكثير — ني ذلك الوقت عام ١/٢ صعر الدينار كان سعر الجنيه المصري في السوق الدولية حوالي ١/٢ سعر الدينار الليبي ، ولكن الجنيه المصري كان يساوي كيلو ونصف من اللحم بينها كان كيلو اللحم يساوي دينارين ، والذي يهم الشعب ما دام لا يمارس تمريب النقود هو القوة الشرائية المنقود في بلده وليس سعرها في اي مكان اخر كما لا يهمه « عددها » اذا كانت لا تستطيع هي اكثر عددا ان تكون ثمنا لما يحتاج اليه .

ثم اجتاحت العالم الراسمالي ازمة تضخم ، وكاد ينهار سعر الدولار الامريكي وبدات الاسعار في ذلك العالم البعيد ترتفع بشكر جنوني ، وقضت الولايات المتحدة الامريكية واوروبا عام ١٩٧٣ و ١٩٧٥ و ١٩٧٥ ، « تناضل » معا من اجل أيقاف تدهور عملاتها وتوقف الفلاء ، وكان على رأس علاج ازمتهم فتع أسواق جديدة لمنتجاتهم واغراق الاسواق المفتوحة بمسا ينتجون .

ومُجاة وفي هذه الظروف بالذات > تحت أسوأ الظروف > مُتحنا سوقنا على السوق الراسمالي ، او «، انفتحنا » للسوق الراسمالي . وهذا هو المعنى الانتصادي الدنيق لسياسة الانفتاح ، رغعنا الحاجسز الذي كان يحمينًا من طوفان الغلاء الذي كان بموج مي الدول الراسمالية. رمعنا قبود الاستبراد والتصدير ، ورمعنا قبود النقد الى درجة انسا ابحنا التهريب حين ابحنا الاستيراد بدون تحويل عملة ، مندمتت على مصر البضائع والسلع « الفائضة » من كل لون ، وتدغنت مسن مصر الاموال ثبنا لتلك السلع الغائضة . ولما كانت مصر لا تبلك اموالا فائضة لدنسع ثمن كل تلك البضائع وانتاجها الصناعي لا يكنى نقد بعنا حاصلاتنا الزراعية _ توتنا الذي ناكله _ لنستورد السيارات والثلاجات ولعب الاطفال ومواد التجميل والسجاير بالاضافة الى الراقصات لسزوم الكباريهات ، في ٣ سبتمبر ١٩٧٤ اصدر وزيسر التجارة الخسارجية رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٤ الذي يقول من مادته الرابعة : « يطلق تصديسر ما عدا ذلك من السلم الزراعية غير التتليدية الى دول المملات الحسرة ودول الاتفاتيات بحيث يتسم تصديرها مباشرة عن طريق مصلحة الجمارك ودون العرض على لجان البت السلعية » ، بدون عرض على لجان البت السلعبة أي بدون رقابة من الدولة ، أما السلع المستثناة ، أي « مسا عدا ذلك » ، فهي : « الأرز _ البطاطس _ البصل _ الثوم _ الفول السوداني ــ الموالح » (المادة ٣) ، ويطلق ما عدا ذلك أ لمانطلق التجار الشيطار يصدرون حاصلاتنا الزراعية السي الاسواق الخارجية حيث الاستعار مرتفعة ، ويستوردون منها باستعار مرتفعة أيضا ، سلعهم المزوقة التي تملا _ الان _ القاهرة ، لماذا هذه السلم بالذات ، لان النجارة شيطارة فهي تستورد لتستطيع من أجل الحصول على المسسى

ربسع ، وفي مصر الان حكما قلنا من قبل حطبقة شبعت حتى التخمة وما يزال لديهافائض لشراء السلع الترفيهية بأى سعر .

الثانون الانتصادى ، تانون الاوانى المستطرقة ــ لا يسهم بتوتف الارتفاع في الاستعار في مصر _ في ظل الانفتاح _ الا اذا سياوت مثيلاتها من أوروبا ، ولو حدث هذا لمات الناس في مصر جوعا ، متتدخل الحكومة لتأخذ من ميزانيتها ، من حصيلة الضرائب التي يدمعها الشعب، ما تحاول بسه الاحتفاظ للسلع الاستهلاكية التي لا يمكن للانسسان ان يستفني عنها ــ مثل الخبز ــ بسعر معتول وتدمع هي المرق ، وتأخذ من مبزانيتها لتشخيل المسانع ولو بربع طاتتها ، ولتدنع مرتبات الموظنين واجور العمال ، وتواجه اعباء مضائة جاءت : تبعا « للانفتاح » . كثرت السيارات ، ضاقت الطرقات ، نعمل كباري ، هذا مثل ، مثل اخر . جاع الناس في الريف هاجروا الى القاهرة ، زاد سكاتها اربعة ملايين في اربع سنوا ش، عايزين مساكن ، عايزين مواصلات . . من اين تأتي الدولة بما يكفى كل هذا ١٠٠ تستدين ، تستدين من الخارج بغوائسد بلغت ١٩ ٪ وعليها أن تسدد غوائد الديون فنستدين ، وتبدأ الطلسة الجهنمية تستدين من الداخل ، من نفسها . وهي طريقة لا يعرفها الا المتخصصون ويسمونها « التمويل بالعجز » ، ومعناها ببساطة ان الحكومة كلما احتاجت مالا « تطبع خلوس » (في بعض الاوقات تطبع نى الاسبوع ١٤ مليون جنيه ورق) ، وعندما تكثر « النلوس » بزيد الشراء مترتفع الاسمار وتبدأ الحلقة الجهنبية ، ولأن الدولة نستدين مَان الانتاج يقل ٠ لان زيادة الانتاج تحتاج الى تجديدات ومصرومات . . واذا تسل الانتاج ترتفه الاسمار ...

وهكذا اصبح شعب مصر في ظل الانتتاح ، وبسببه ، انتر من اي وقت مضى منذ عام ١٩٥٢ ، مع أن فيه قلة اصبحت اغنى من اي قلة مضت منذ بداية القرن العشرين . ذلك لان الاغلبية لم تعد قادرة على الصمول على الضروريات . واذا استطاعت شهرا فان الغنات ذات الموارد الثابتة وخاصة الموظفين الابناء والعمال لا تستطيع أن تلاحسق الزيادة في الاسعار في الشهر النالي ، وتعالج هذا بالحرمان ، شهرا بحد شمر ، من سلعة بعد سلعة ، فتقترب شهرا بعد شهر مسن تساع الحرمان ، ولما كانست الاسعار ترتفع باستمرار فسان الفقر بتصاعد باستمرار ، ينشع في البناء الاجتماعي كما تنشع مياه المجاري فسي الحيطان ، ويضاف إلى الفقراء العاجزين عن الحصول على الضروريات؛ الحيطان ، ويضاف إلى الفقراء العاجزين عن الحصول على الضروريات؛ كل شهر ، نفر جديد كانوا يحسبون انفسهم قبل شهر « مدسوردين » فلحقتهم نيران الاسعار ، ولقد كان رئيس الوزراء في حديثه امام مجلس فلحقتهم نيران الاسعار ، ولقد كان رئيس الوزراء غي حديثه امام مجلس الشعب يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧١ وهو يدافع عن الوزراء ، ان لم يكونوا اليوم ففدا يدركهم الطوفان (يتقاضى الوزير

مرتبا شهريا يوازي ثمن خمسة تذاكر في احتفالات رأس السنة في ملاهي القاهرة المحجوزة عن اخرها للطبقة الجديدة) ، ان كان ها شأن انوزراء فان اغلبية الشعب قد طحنت طحنا أو أنها في سبيلها إلى ذلك ، ثم نقول ، أن اغلبية شعب مصر الذي تحول ، تحت وطأة الافتار الذي جاء به الانفتاح إلى شعب جائع ههه الاول البحث عن لقها العيش ، مشغولة بمحاولة المحافظة على الحياة مما يؤثر تأثيرا سلبيا على مقدرتها على المساركة في الحديث عن الديموقراطية أو ممارستها ، الديموقراطية الان ، بالنسبة أليزما ، وبأي مقياس علمي ، هي أن تأكل وتشرب وتسكن لتستطيع بعد ذلك الدوليس قبل ذلك ان تساهم الجابيا في التنظيمات والاحزاب والانتخابات . . . أي أن مشكلة الديموقراطية الان ، بالنسبة اليها ، وبأي مقياس علمي ، قد تراجعت علم الديموقراطية الان ، بالنسبة اليها ، وبأي مقياس علمي ، قد تراجعت علم الديموقراطية الان ، بالنسبة أيها ، وبأي مقياس علمي ، قد تراجعت علم مشكلة «تحرر» . تحرر من الجوع ، هل تقدم الانتخابات الاخيرة دليلا على هذا التراجع ؟ .

نعـــم ،

المركسة الماريسة:

٨٠ ــ ان الانتخابات الني جرت احيرا لمجلس الشعب (٢٨ اكتوبر ١٩٧٦) دليل لمن يريد ان يعرف على ما جناه الانفتاح على الديموقراطية حتى في صورتها البسيطة ، انتخاب اعضاء مجلس الشمعب .

فهن ناحية لم يهتم بان يدلي بصونه في الانتخابات الا ثلث المقيدين في جداول الانتخاب ، لقد غطى هذه الحقيقة وحجب دلالتها عن الكنيرين ما صاحب الانتخابات من نشاط جماهيري صاخب في اغلب الدوائر ، هذا النشاط كان وليد حركة « جيل الثورة » من الشباب والطلاب الاكثر وعيا واقل تحملا لاعباء الحياة واقل حرصا على قيد اسمائهم في جداول الانتخاب ، تحت ستار هذا النشاط الشبابي كان المسؤولون عن تدبير « لقهة العيش » لاسرهم اقل اهتماما بالتصويت في الانتخابات ، فمن بين ٩ ملايين تقريبا مقيدة اسماؤهم في جداول الانتخاب لم يصوت الا ٣ ملايين تقريبا (استغنينا عن الكسور الزائدة) ، أي أن ستة ملابين من المواطنين الذين لهم حق الانتخاب — العنوان الليبرالي للديموقراطية سلم يجدوا لديهم اي مبرر للمساهمة الديموقراطية في انتخابات مجسلس

الشعب ، هل هذه هي عادتهم لا على أي حال قبل أقل من شبهر ونصف تقريبا (يوم ١٦ سبتببر ١٩٧٦) استفتي على منصب رئيس الجمهورية محصل الرئيس أنور السادات على أكثر من تسعة ملايين صوت ، فماذا يقول أبطال الانفتاح الذين أشرفوا على الاستفتاء وعلى الانتخاب في غضون شبهر ونصف تقريبا لا، ماذا يقولون في دلالة أن ستة ملايسين مواطن لم يدلوا بأصواتهم ، نحن نقول ببساطة ، أن الازمة الاقتصادية الطاحنة التي معبيها الانفتاح ، تدفع أغلبية شبعب مصر دفعا إلى العودة الى مرحلة السلبية واللامبالاة بالمارسة الديموقراطية ،

ناحية ثانية ، لقد أشاد كل من أراد بنزاهة الانتخابات ، يعنون عدم تدخل المحكومة بالطرق التتليدية في الانتخابات ، نحن لا نناتش هذا . نفترض صحته لنقول آن الانتخابات الاخيرة كانت اسوأ انتخابات جرت في تاريسخ مصر من حيث دلالتها الديموقراطية . ذلك لانها كانت انتخابات عارية مفضوحة كما ولدتها أمها (سياسة الانفتاح) - من قبل الثورة كان المرشيح يتقدم الى الناخبين مسترا بأنه وندي ، أو دستورى ، أو وطني أو سعدي ٠٠ كان يستر فرديته بالانتهاء الى حزب ٠٠ بعد الثورة كان المرشح يتقدم الى الفاخبين متسترا بأنه مرشح الثورة ، ومرشسح الاتحاد القومي ، مرشع الاتحاد الاشتراكي ٠٠ كان يستر فردينه بالانتماء الى حركة أو مذهب ، وبصرف النظر عن الحقيقة كان « الانتماء » __ الانتهاء الى أي شبيء عام ... عنصرا مضافا الى اسم المرشيح ، وهو ما يعنى أن المرشحين والناخبين كانوا ــ حتى وهـــم ببيعون الاصوات ويشروها - يسترون تصرفاتهم النكرة ويخبونها ثم يخوضون المعركة . العلنية على محاور انتماءاتهم الحزبية أو الحركية أو المذهبية ، هــذا الانتهاء الى حزب يهتم بالامة كلها وليس بالدائرة الانتخابية ، أو السي حركة تتصل بمصالح الشبعب كله وليس مصالح ناخبي الدائرة ، او الى مذهب مطروح للناس جميعا وليس لاهل الدائرة ، هو جوهر الصلحة المفترضة بين الانتخابات والديبوقراطية ، وهي صلة يكاد يقدسها الليبراليون ، ويعتبرون أن أدارة الانتخابات على أساس مسن العلاقة الخاصة بين المرشح والدائرة الانتخابية التي يتقدم اليها ، كأنه _ ان نجع ــ يمثل هذه الدائرة ، خروج غير ديموقراطي على الديموقراطية . حدث أن خطب المرحوم نجيب الهلالي في ناخبي دائرة المطرية بعسد انتخابه مقال: « اعاهدكم عهد الله أن أكون محامي الدائرة بل أقول لكم ان النائب الذي لا يحترم دائرته لا يكون له شيرف سياسي » ، فانتقده بنسوة شيخ الليبراليين في مصر الدكتور وحيد رانت ــ اطال الله بقاءه ــ قائلا : أن الشرف المبياسي على ما نعتقد هو أن يحترم النائب أمته لا دائرته (كناب « القانون الدستوري » صفحة ١٥٤) ٠٠٠٠

طيب . ما الذي حدث في الانتخابات الاخيرة ، في اغلب دوائرها ٢٠٠ دارت المعركة على أرض الواقع كها هو ، واغلب الذين حاولوا أن يدفعوا في مقابل الاصوات « وعودا » عامة بانهم سيفعلون كذا أو كذا لمصر ، أو اغلبهم ، سقطوا ، وأغلب الذين حاولوا أن يدفعوا مقابسل الاصوات نظريات جميلة مؤجلة التنفيذ ، سقطوا ، وكسب الذين تماملوا مع جماهير متدت المتدرة على الانتظار ، ومقدت المتدرة على أن تتجاهل مشكلاتها المخاصة الملحة في انتظار ما يفعل المنواب في مجلس الشعب . ولاول مرة ... علنا وبدون مواربة ... يطلب من المرشحين ان يؤدوا نورا خدمات للدائرة ٠٠ تبرمات نتدية ، امانات للمسدارس ، للمساجد ، بشروعات فتح مصانع ، أتاحة فرص عمل ، باكل ، بيكن ٠٠ وكان ذلك هو المحور الذي دارت عليه المعركة الانتخابية ، الدمع مورا ، ، بصرف النظر عن الشيء المدنوع ، حتى لو كان وعدا متوقفا على شرط النجاح. المهم لم يحاول أحد التستر وراء انتماءات مجردة ولم يحاول أحد أن يخفى اسلوب التعامل الجديد بين النائب ودائرته . . ذلك لان الشعب المطحون لم يكن قادرا على أن ينتظر العائد « غير المباشسر » لممارسة الحرية السياسية من خلال ما قد يؤديه نائبه خدمة لوطنه ، محملته حاجته الملحة على أن يقتضى عائده ، ولمو عائدا مؤجلا ، محليا ، ولدائرنه أن لم يكن لشخصه ، أما عن حجم الأموال التي دخلت المعركة مساندة لبعض المرشحين ـ اسبيهم مرشحي الانفتاح ـ فقد كانت من الضخامة بحيث كانت محل تعليق ويقال محل تحقيق .

وهكذا نرى كيف تفسد الراسهالية الديبوقراطية وكيف شسسوه الانفتاح الجانب الديبوقراطي في الانتخابات الاخيرة فحمل ثلثي الناخبين على الانشخال عن الانتخاب بها تشغلهم به متاعب الحياة ، وحمسل المرشحين والناخبين على أن تكون متاعب الحياة في كل دائرة على حدة، والامل في مغالبتها أو التغلب عليها محور المفاضلة والاختيار ، فلا تطرح في تلك المعركة ، ولا تكون محلا للمفاضلة والاختيار مواقف المرشحين من قضايا تتعلق بمصير الوطن كله كتضية الاحتلال الاسرائيلي مثلا ، وقضية العلاقة المصرية بالدول الكبرى مثلا اخر ، وقضية الانفتاح الاقتصادي مثلا ثالثا . . حتى قضية الاحزاب والديبوقراطية لم يكن الموقف منها محورا للمفاضلة والاختيار . . .

الى هذا الحد يفسد الفقر المدقع الديبوقراطية ، والى هذا الحد يفسد الفنى الفاحش الديبوقراطية ، وقد جاء الانفتاح بكليبها الى مصر؛ الفقر المدقع والفنى الفاحش مانسد من الديبوقراطية ما افسد ، وهذا سر حرصنا على ان نتحدث عنه بالتفصيل الممكن في حديث مختصر عن مشكلة الديبوقراطية في مصر ، لنقول ان الفقر أو انخفاض مستسوى المعيشة الذي كان احد الجوانب المتبقية من مشكلة الديبوقراطية عام

۱۹۷۱ لم يحل بل ازداد تعقيدا بازدياد الفقر لاغلبية الشعب وازديساد الثراء للاقلية .

ثانيا: العاكم والحكم:

11 كان الجانب الثاني من مشكلة الديهوقراطية كما انتهت اليه عام 1971 هو تركيز السلطة في منصب رئيس الجمهورية وقد أوردنا من قبل بيانا من واقع دسبور 1976 للسلطات التي كان الدستور يخولها للرئيس الراحل جمال عبد الناصر وقلنا عندئذ أن البيروقراطية قد استفلت هذا التركيز للسلطة في القمة لتهرب من مسؤوليتها وتزج باسم عبد الناصر في كل مجال نريد أن تتستر به واننهينا إلى أن حل هذا الجانب كان يقنضي عام 1971 عوزيع السلطات لتتوزع المسؤوليات ليستطيع الشعب أن يحاسب كل مسؤول وأن ذلك كان لازما لحل مشكلة الديموقراطية و فهاذا فعل دستور 1971 و

اسند الى منصب رئاسة الجمهورية كل السلطات التي كانت له من قبل ، اللهم الا سلطة حل مجلس الشعب ، ولهذا قصة طريقة وان كانت مرة ، مقد كان من بين المبادىء الدستورية التي عرضت علسى مجلس الشبعب السابق ليناتشها تمهيدا لطرحها على الاستغتاء ، مبدآن متوازنان ، اولهما يضع قبودا على سلطة رئيس الجمهورية في حل مجلس الشعب في مقابل مبدأ اخر يعطى الناخبين حق محاسبة النائب عنهم وعزله طبقا للقواعد التسي يضعها القانون ، وكان ذلك سالو نفذ سا تطورا ديموتراطيا رائما تسبق به مصر اغلب دول العالم ، ولكن -للاسف _ عارض بعض اعضاء المجلس السابق مبدأ محاسبة الناخبين للنواب ، دعونا نذكر اسماءهم لنتذكرهم ، انهم السادة : أهمد يونس والدكتور بحبد القاسمي الطرشوبي وعطا بحدد محبد سليم وانتحسى احمد مصطفى المتبولي ، ولقد نبه ممثل الحكومة حينئذ (الدكتور منح الله الفطيب) إلى أنه: « لا يبكن أن يترك المجلس بلا سلطة يكون لمها حق حله وبدون أن تكون هناك رقابة من جانب الشمعب » ، ثم قال : « أود أن أنبه الى حقيقة اساسية وهي أن السيد رئيس الجمهورية في خطابه أمام مجلس الشعب في جلسته التي عقدها للجنة المركزية للاتحسساد الاشتراكي العربي قد اكد على هذا المبدأ كأحد المبادىء المستحدثة في نظامنا الدستوري الحديث » ، نذكب ر هذا التنبيه بقوة الى الاتجاه الديموقراطي الذي كان يعلنه رئيس الجمهورية في صيف ١٩٧١ والذي انعكس بوضوح في دستور ١٩٧١ ، بالرغم من ذلك مان المجلس بعد أن وامق على صيغة مخمعة لمسالة النواب عاد في الصياغة محدمها ،

هذا المحلس السابق ، الذي كان حريصا على أن يحول بين الشعب الذي يقول أنه يمثله وبين تقديم حساب له ، وأفق بالأجماع وبدون مناقشة على اعطاء منصب رئيس الجمهورية بالاضافة الى السلطات التي كانت له في ظل دستور ١٩٦٤ ، سلطات لا حدود لها ولا مثيل لها في اي دستور سابق في مصر أو معاصر في أية دولة متمدنة في العالم ، ليس هذا التعبير وليد انقعال غالب بل نتيجة دراسة مقارنة مضنية ، ذلك لان دستور ١٩٧١ انشا وظيفة جديدة استدها الى رئاسة الجمهورية هي وظيفسة رئيس الدولة ، في الدستور السابق كانت صفة لرئيس الجمهورية تخوله حق تهثيل الدولة في علاقتها الخارجية ، في الدستور الحالي اصبحت سلطات داخلية ، وما دمنا لا نكتب للمتخصصين نقسول أن رئيسس المجهورية ــ الذي هو رئيس السلطة التنفيذية ، قد اصبح - أبضا -حكما بين السلطات وفوقها جميعا (المادة ٧٣) ، وهكذا اصبح رئيس الجبهورية حاكما بصفته رئيسا للجبهورية وحكما بصفته رئيسا للدولة . ومن سلطته ـ بصفته حكما ـ أن يسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ويرعى الحدود بين السلطات لضبان تأدية دورها في المبل الوطني ٥٠٠ وماذا في هذا ٢٠٠ ميه أن رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للدولة ، يستطيع أذا أراد أن يحل محل مجلس الشبعب الذي وظيفته تاكيد سبادة الشبعب عن طريق التشريع ، ويحل محل التضاء ، الذي وظيفته بالكيد احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ورعاية الحدود بين السلطات عن طريق ابطال اي اجراء او تصرف يبس اي شيء بن هذا ، فاصبح بن المكن ان يندخل رئيس الدولة في اى شان من شؤون اية سلطة ليضمن « تادية دورها في الممل الوطني " المتروك لتقدير السيادته ، ثم تأتى المادة ٧٤ من الدمتور فتطبق وتخول رئيس الجمهورية سلطة اتخاذ الاجراءات الني يراهسا واستفتاء الشبعب عليها مباشرة اذا * قام خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستورى » . . وهذا كله من أول الخطر الذي بهدد الوحدة الوطنية الى اخر الخطر الذي يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستوري متروك لتقديره. وماذا في هذا ؟ هيه أن رئيس الجمهورية ، بصفته رئيسا للدولة ، يستطيع اذا آراد ــ أن يحل محل كافة المؤسسات الدستورية لأن له أن يمارس. سلطته هذه حتى في حالة تبام المؤسسات الدستورية وعدم وجود اي عائق بعوقها ، اننا نرد بهذا على الذين قالوا ؛ أو يقولون ؛ أن هـــذه

السلطات مثلا في دستور فرنسا ، نرجو المراجعة ، دستور ١٩٥٨ في فرنسا يعطي ذات السلطات لرئيس الجمهورية بشرط أن يكون المجلس النبابي غير منعقد وأن ينعقد فورا ، والا يكون من شأن الاجراءات التي ينخذها رئيس الجمهورية تعطيل انعقاده (المادة ١٦ من الدستسور الفرنسي) ، أن واحدا من اسائذة القانون الدستوري في جامعة القاهرة لم يجد ما يقوله تعليقا على هذه المادة الا الدعاء « بصدق وعبق » بالا تستعمل (الدكتور يحيى الجمل — النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية — صفحة ١٩٦٢) . . ولقد سمع دعاؤه .

المنولة له ، في هذه المادة ، وهذا ما يعنى اننا لا نناتش ديبوتراطيب المؤولة له ، في هذه المادة ، وهذا ما يعنى اننا لا نناتش ديبوتراطيب الرئيس بل نناتش ديبوتراطية النظام ، والنظام هنا ينسح المجلل بدون قيود لقيام ديكتاتورية فردية مطلقة ، الم يتل الرئيس انور السادات امام مجلس الشعب يوم ، ٢ مايو ١٩٧١ : « بابدا بنفسي ، لن احدد وبابدا بنفسي ، في المرحلة الجاية عاوزين اللي يتكلم يثبت ولاؤه للشعب ينبته بالفعل وليس بالكلام أو الخطب أنا باتول مش حجدد ، موش مشكل وعايزكم انتو تتمسكوا بهذا علشان تجددوا الدم باستمرار في كل الماصب من أكبر منصب لاصغر منصب » أ فهاذا يكون المصير لو امه لم يجسدد غعلا ووقفت المادتان ٧٣ و ٧٤ من الدستور في يد أخرى تستعملها أسلام حينئذ على الحرية والديبوتراطية ، ومع ذلك لا تعرف كل السلطات ان ليرئيس الدولة كل تلك السلطاة أ نهب انه لا يستعملها هل نستطيع أن نجزم بأن شاغلي تلك السلطات لا يعرفون انها قابلة للاستعمال ما دامت نجزم بأن شاغلي تلك السلطات لا يعرفون انها قابلة للاستعمال ما دامت قائمة في الدستور ولا يتأثرون بتلك المعرفة أ.

اضاف ، اذن ، دستور ۱۹۷۱ سلطات اخرى الى السلطة التنبيذية وليست المادتان ۷۳ و ۷۶ اخرهها ، ففي دستور ۱۹۹۶ مثلا ، الذي تلنا انه زاد وركز في سلطات الحكومة وتبنينا _ من أجل الديبوتراطية _ لو أن دستور ۱۹۷۱ قد صحح هذا ، كان رئيس الوزراء والوزراء مسؤولين المام مجلس الامة . كان للمجلس أن يسحب ثقته من أي وزير فيستقيل وأن يسحب ثقته من رئيس الوزراء فيستقيل بدون تحفظ (المادتان ۸۲ وان يسحب ثقته من رئيس الوزراء فيستقيل بدون تحفظ (المادتان ۸۲ الجمهورية ، أن المادة ۱۹۷۱ واضفى على رئيس الوزراء حماية رئاسسة التخلص من رئيس الوزراء : يقدم استجواب الى الحكومة ، ثم يتقدم عشرة من أعضاء مجلس الشعب بطلب اعتبار رئيس مجلس السوزراء الشعب على مسؤولا ، ثم يوافق مجلس الشعب على مسؤوليته ، ثم يعد مجلس الشعب تتربرا يرضعه الى رئيس الجمهورية ، ثم أن رئيس الجمهورية المان يقتنع ويعني رئيس مجلس الوزراء من منصبه واما لا يقتنع ، ثم أنه اذا لم يقتنع ويعني رئيس مجلس الوزراء من منصبه واما لا يقتنع ، ثم أنه اذا لم يقتنع يرد النقرير الى المجلس ، ثم ينظر المجلس في التقرير مرة انه اذا لم يقتنع يرد النقرير الى المجلس ، ثم ينظر المجلس في التقرير مرة

اخرى ، فاذا اصر المجلس على رايه فان لرئيس الجمهورية ان يفعل واحدا من اثنين ، الاول ان يطرح الموضوع على الاستفتاء الشعبي وفي هذه المالة توقف جلسات المجلس ولكن لا يوقف رئيس الحكومة ، الى ان يتم الاستفتاء ، فاذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة يعتبسر المجلس منحلا ، والا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزراء (هكذا نص الدستور ولا تعرف ماذا يكون الوضع اذا لم يقدم رئيس الحكسومة استقالته) ، الثاني ، ان يحفظ رئيس الجمهورية تقرير المجلس ولا يتخذ اي الجراء ويبقى رئيس مجلس الوزراء في منصبه ، فهل هناك رئيسس وزراء اثبت مركزا في مواجهة مجلس الشعب من رئيس وزراء مصر أن.

وهكذا لم يكتف دستور 19۷۱ بعدم حل هذا الجانب من مشكلسة الديموتراطية كسا انتهت اليه عام 19۷۱ بل زادها تعقيدا بقدر ما منع من سلطات وحصائات للسلطة التنفيذيسسة وخساصة لمنصب رئاسة الجمهورية الذي « لا يسال » عما يفعل ، طبقا لذات الدستور .

ئالتا : الإتحاد « الثالث »

٨٢ ــ نقصد به الاتحاد الاشتراكي العربي رقم ٣ ، لعلنا نذكر ان الاتحاد الاشتراكي العربي الاول هو ما جاء بيانه في الميثاق تنشئه قوى الشعب العالمة ويكون اداتها ، وأن الاتحاد الاشتراكي العربي رقم ٢ هو ما أنشئاته الدولة ليكون جهازا تابعا للسلطة الننفيذية ، وقلنا حين تحديثنا عنه أنه كان قائما عام ١٩٧١ وأن حل مشكلة الديبوقراطية في شائه كان يقتضي رفع يد الدولة عنه ليمارس سلطة السيادة المخولة له في المادة الثالثة من دستور ١٩٦٤ ،

ني مايو 1971 بدأت تصفيه هذا الاتحاد الاستراكي العربي . الغي التنظيم السياسي داخله ثم حلت جميع وحداته بقرار من رئيسه . ونتوقف هذا لنلاحظ أول مخاطر تبعية الاتحاد الاشتراكي للدولة وهسو الحل ، لقد مارسته اللجنة التنفيذية العليا من قبل 1971 مرتين ومارسه الرئيس انور السادات بصفته رئيسا للاتحاد الاشتراكي العربي عام 1971 وفي المرتين الاوليين كما هو في المرة الثالثة لم يكن حل الاتحاد الاشتراكي العربي يستند الى غير السلطة الفعلية ، أي المقدرة علسى

الحل واعادة الانتخاب او التعيين بقوة اجهزة الدولة ، اذ لم يكن في دستور ١٩٦٤ ما كان يسبح بحله اولا وثانيا وثالثا ، كما ان مجرد رئاسة منظمة ايا كانت المنظمة ، لا يعطى رئيسها حق حلها واعادة تكوينها الا اذا كان هو الذي كونها اولا واقعيا عهو يحلها واقعيا أيضا ، واذا كما نقول ان الاتحاد الاشتراكي العربي كان في الميثاق ، ثم في دستسور ١٩٦٤ ، تنظيم قوى الشمب العاملة واداتها في استئصال سيادتها فان تبعية الاتحاد الاشتراكي العربي — في الواقع التطبيقي — للدولة شد جملته جهازا من اجهزة الدولة واداة للسلطة اتنفيذية ومكنست رئيس الدولة ثلاث مرات من أن يحله ويعيد تشكيله ، وكل اعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي على جميع المستويات كانوا يعرفون أن مصسير تنظيمهم وجودا أو عدما متوقف علسي قبول أو رفض رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي لهذا الوجود ، وكانوا يتأثرون بطك المعرفة ...

ولقد عاصر الرئيس انور السادات النجربة منذ بداينها وكان مشرفا على اعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي ، فهو يعلم حقيقته تهاما منذ ولادته الى ان اصبح رئيسه ، ونستطيع ان نجزم بأن الرئيس اتور السادات لم يكن مؤمنا بالاتحاد الاشتراكي العربي فكرة وتنظيما ، وآية هذا ما قاله اخيرا من أنه لو كان الامر بيده عام ١٩٥٦ لانشأ الاحزاب (حديثه المنشور يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٧٦) على أي حال فانه بادر السي حله بعد ١٥ مايو ١٩٧١ ، واعاد انتخاب وحداته حتى اللجنة المركزية . ثم لم ينشىء اللجنة التنفيذية العليا قط ، وانتهى دور المؤتمر التومسي فتولى سيادته تعيين واعفاء ، امناء اللجنة المركزية ، هذا في الوقت الذي كان مشغولا بحل مشكلة الاتحاد الاشتراكي العربي ، وقد اصدر في سبيل ذلك دراسة ممنعة تحت عنوان « تطوير الاتحساد الاشتراكي العربي » ولكن الامر انتهى بنصفية ما نبتى منه وهو اللجنة المركزية عن طريق تقسيمها أولا الى ثلاثة تنظيمسمات ثم اخيرا الدعوة الى تحويل التنظيمسات الى احزاب .

وهكذا منذ أن كان الانحاد الاشتراكي العربي نظرية ديبوقراطية في الميثاق ، بتي هناك ، وفي رؤوس الناس ، ولكنه لم يطبق ابدا . وان كانت قد حملت اسمه ثلاث مؤسسات متنابعة انشاتها الحكومة .

وهكذا بتي هذا الجانب من مشكلة الديموتراطية قائما بعد 1971 كما كان تبل 1971 ، وبدلا من الاستفادة من الفرصة التي واتت حين سقطت التيادة البيروتراطية للاتحاد الاشتراكي العربي في ١٥ مايو ١٩٧١ وترك المؤتمر القومي الجديد ينشىء التنظيم وينتخب مستوياته التيادية وبختار تنظيمه السياسي بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية جاء دستور 1971 فسلبه في المادة الخامسة منه سلطة المسيادة التسي

كانت له في المادة ٣ من دستور ١٩٦٤ ، وتلاه القانون رقم ١٦ لسنسة العربي الغاء شرط عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي لاداء اي عمل او تولي اية وظيفة أو اشفال أي موقع فاصبح الانضمام الى تنظيم السلطة مجردا من أي اغراء فلا هو سبيل الى المشاركة في السلطة ولا هو سبيل الى تولي الوظائف ، ومهد ذلك لتصفيته ، ولا يقوم الان عقبة في سبيل اتمام التصفية الا أن الاتحاد الاشتراكي العربي « الاسم » يمنلك « اسميا » المسحف اليومية الرئيسية بحكم القانون رقم ١٥٦ لسنسة « اسميا » المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٦ مما يقتضي أن يكون له حق « تسمية » رؤساء تحرير تلك الصحف ، وهي عقبة يحاول المستنيدون منها الابقاء على « المائة ادارية » تحافظ على اسم الاتحاد الاشتراكي العربسي .

٨٣ - نستطيع بعد الاسطر الختابية للفترة السابقة أن نجيب على سؤال نحسب أنه قد خطر على بال قارىء منذ بداية الحديث ولا بد من أن يكون خاطرا ألان ، عبن كنا ندافع ، أذن ، ونهن نفترض ، في بداية الحديث ، على أعلان تحويل التنظيمات الى أحزاب ونحتج باحكام الدستور ؟ . . هل كنا ندافع عن الاتحاد الاشتراكي العربي المقائم «تحت التصفية » . . . وهل يستحق — بعد أن أوضحنا أنه لم يكن يحمل أي أمل في حل مشكلة الديموقراطية الدفاع عنه ؟ . .

نجيب ننتول: أن الله يدانع عن الذين آمنوا أما الذين كفروا قلا يستحقون الدفاع ، نحن أذن لا ندانع عن أحد ، ولا يهمنا ألان ، ونسم يهمنا من قبل ، هذه أو تلك المؤسسة التي تحمل أسم الانحاد الاشتراكي العربي ، ولنا في بيان موقفنا من مشكلة الديموقراطية بضعة كتب نشرت أبتداء من عام ١٩٦٥ ، ولكنا — بكل ما نبلك من قوة الاقفاع — ندافع عن الشرعية الدستورية ، والدستور هو عنوان الشرعية حتى لو كانت فيه أحكام لا تعجبنا ، ذلك لاننا نعتقد ، أن التمسك بالشرعية الدستورية وبدستور ١٩٧١ بالذات ، هو المدخل الصحيح في هذه المرحلة لحلمشكلة الديموقراطية كما هي قائمة في مصر ألان ، تلك المشكلة التي ازدادت حدة عتى حملت رئيس الجمهورية على طرحها للمناقشة من خلال اجتهاده في حلها يوم ١١ نونهبر ١٩٧٦ وحملتنا على أن نتتبع تطورها منسذ أكثر من نصف قرن حتى الان ، لنواجهها كما هي الان ،

سابعا

مثكلة الدېمقراطيـة في المرحلة الحاضرة

٨٤ ــ والأن ما هو الاتجاه العام للمرحلة التي بدأت عام ١٩٧١ أ هل كان اتجاها ديبوتراطيا أو كان اتجاها غير ديبوتراطي أعلى اساس الاجابة على هذا السؤال يتحدد الموتف من أزمة الديموتراطية في المرحلة الحاضرة ، ونحن نعيد ونكرر ونؤكد ان العبرة بالاتجاه العام ، أولا ، لإن المتناصيل والمعردات تغضع للاتجاء العام وتخدم غايته ، ثانيا مان النظام الديبوقراطي ، حيث يحكم الشبعب نفسه بنفسه ، وتكون القوانين معبرة عن ارادته وخاضعة لرقابته ، ما يزال هدما بالنسبة الى مصر وكل بلاد العالم الثالث على الاتل ، نهو ليس نظاما قائما أو قابلا للتهام فورا ، ان المفهوم العلمي والواقعي للديموقراطية الآن هو الاتجاه اليها ، وتطور المجتمع ، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقانيا الى أن تتحقق كاملة حين تتحقق شروطها الموضوعية والذانية كالملة ، يضاف الى هذا أن مشكلات الديموتراطية في مصر تراكبت منذ عشرات السنين أو القرون ، فهي لن تحل في بضع منتين ، وليس مطلوبا من أحد أن يحلها في بضع سنين ، ومن المثالية الظالمة مطالبة أي نظام للحكم بأن يحلها في بضع سنين . انها نقاس ديبوقراطية اي نظام بقدر الخطوات التي يحققها في انجاه الديبوتراطية ، أو كما يقال عادة - بقدر المكاسب الديموتراطية التي تحققت ، وهذا يمنى أنه قبل عدد الخطوات المتقدمة أو المتعثرة لابد من تحديد اتجاه تلك الخطوات ، هل هي في انجاه الديموتراطية أو أنها مي الاتجاه المضاد والمنحرف .

كل هذا ونحن نعني الاتجاه بالنسبة الى الشعب ، الذي نحاول ان نتف موقفه ، ونرى حركة التطور على ضوء حركته وليس بالنسبة الى الشريحة « المتازة » من المصريين الذين لا نشك في أنهم يسبقون شعبهم معرفة بالديموقراطية ومقدرة على ممارستها ، بنصف قرن على الاسبل .

مم ـ ثم اننا حين نحدد الاتجاه العام للبرحلة الحاضرة يكون من التعسف أن نحسب عليها الحدود والقيود والعقبات التي ورثتها من مراحل سابقة ، لا بحسب عليها أن قانون الاتفاق الجنائي الذي صحر عام ١٩١٤ ما يزال قائبا ولا أن قانون التجبهر الذي صدر عام ١٩٢٣ ما يسزال ما يزال قائبا ولا أن قانون المطبوعات الذي صدر عام ١٩٢٥ ما يزال قائبا ولا أن قانون المطبوعات الذي صدر عام ١٩٣٩ ما يزال قائبا ولا أن قانون الحكم العسكري الذي صدر عام ١٩٣٩ ما يزال قائبا وان كان يحبل عنوان قانون «ضمان حريات المواطنين» (رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧) يحبل عنوان قانون الاتجاه المام « للبرحلة الماضرة » ، . حتى لا تدخل في عناصر تكوين الاتجاه العام العام الشكلة الديموقراطية في مصر في هذا القرن ،

او ، بعبارة اوضح ، الى ابن تتجه مصر في شأن مشكلة الديموةر اطية ابتداء من عام ١٩٧١ و انطلاقا منه ٢٠٠٠

تناقضات الرحلة :

٨٦ ــ ليس للمؤال المابق جواب واحد بسيط ، فلك لان هنك ، في قلب دولة مصر القائمة ، شرخا يتعبق باستبرار ويكاد يفصل بين اتجاهها المشرعي وانجاهها العبلي ،

اما على المستوى الشرعي نان دستور ١٩٧١ القائم ذو انجساه ديموتراطي واضع ولقد أوضحنا من قبل بعض خصائصه الديموتراطية نقول بعض لان الواقع أن الدستور يتضبن أحكاما كثيرة نميها ضبانات كثيرة للحرية الديموتراطية وحتى سلطات رئيس الجمهورية الواسعة والمطلقة التي جاعت في الدستور وحتى سلطات رئيس الجمهورية التي خولها له قانون « ضمان حريات المواطنين » وخلاصة خلاصتها أن لرئيس الجمهورية أذا لم تكفه السلطات الواردة في القانون أن يعطى

نفسه بقرارات مكنوبة او شغوية السلطات التي يريدها (الفقرة الاخيرة من المادة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢) ، كل هذه السلطات لم يستعملها الرئيس انور السادات حتى الان ، (الا في الامر العسكري يقم } لسنة ١٩٧٦ الفاص بالمساكن) ، وهسسو ما يعني ان اتجاها ديموقراطيا لا شك فيه ما يزال قائما في مصر ، على المستوى الشرعي. ولكسسن ،

في مواجهة ، وضد ، هذا الاتجاه الدستوري الشرعي ، بدأ ينمو في مصر بشكل ظاهر ، وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ بالذات اتجاه مضساد للديموتراطية ، وقد قلنا من قبل ، ونعيد القول الآن ، أنه انقلاب ضد الدستور والشرعية بكل المعانى الدستورية للانقلاب ، بداه مجسلس الشعب السابق وما بزال ينمو من خلال الممارسة ، الممارسة التشريعية باصدار سلامل من القوانين بدون مناقشة ولو صورية في بعض الاوقات. وبسلاسل من الترارات التنفيذية والإجراءات الفعلية والمواتف التي تستهدف جميعا خلق واقع موضوعي مناقض للمقومات الاساسية للمجتمع كما نص عليها الدستور وخاصة المقومات ذات الاتجاه الاشتراكسي الديبوتراطي التي نص عليها في الفصل الثاني من الباب الاول ، وبالتالي المتغيير الفعلى لنظام الدولة الاشتراكي والديموقراطي الذي نصت عليه المادة الاولى من الدستور ، وينم كل ذلك بصبر وأناة وذكاء أيضا منذ عام ١٩٧٤ ، تحت غطاء كثيف ومدروس من النشرات والبيانات والكتابات والمناقشات الدعائية ، وتستعمل في تثبيته في الاذهان كل الوان التأويل والمغالطة الفكرية ، فيتحول تحالف قوى الشعب العاملة الذي هو ذاته التعبير الشرعى عن انوحدة الوطنية الى وحدة وطنية تضم مسع توى الشبعب الماملة أعداءها بحجة أن كلنا مصريون وأبناء اسرة وأحدة مع أن الائتماء الى اسرة واحدة لا يحول دون اختلاف افرادها والصراع فيما بينهم ، وهل كان ثمة من هو اكثر عداء للنبي (صلعم) من عمه ابو لهب. وهل باع يوسف الا اخوته، وتوانى ذكرى استشبهاد الحسين رضى الله عنه ، ونحن نكتب هذه السطور منتذكر الصراع حتى الموت الذي تام بين أبناء الممومة من الاسرة المرشية الكبيرة . الخلط بين الملاقسات الاسرية والعلاقات السياسية واضح . . وتتقلص الاشتراكية التي هي نظام توظيف الموارد المادية والبشرية المناحة طبقا لخطة اقتصادية شاملة من أجل اشباع المحاجات المادية والثقانية والروحية للشعب ، الى مجرد مظلة تأمينات وتعليم بالمجان ؛ في حين أن تلك التأمينات والخدمات لا يكاد يخلو عنها مجتمع اشتراكي أو راسمالي او حتى قبلي ، ويتحول القطاع المام الذي هو ملكية الشبعب و « مائد » النشباط الاقتصادي في كل المجالات الى مجرد تطاع التنصادي تملكه الدولة ، ثم يطلق من التبعية التوجيهية للدولة (الغاء المؤسسات) ثم يترك لبواجه مصيره في سوق

المنافسة مع القطاع الخاص الذي اطلق له المنان ليسيطر على اقتصاد مصر ، هذا في حين أن كل الدول الراسمالية تملك قطاعا اقتصاديها تضارب به في السوق ولا يتال له تطاعا عاما لانه لا يلعب الدور المنوط به في الاقتصاد الاشتراكي وهو حد كما قلنا من قبل وكما قال الدستور حد قيادة التقدم في جميع المجالات وتحمل المسؤولية الرئيسية في تنفيذ خطة التنمية (المادة ٣٠ من الدستور) ويتحول التخطيط الاشتراكي الذي هو الحصانة الوحيدة ضد فوضى الاقتصاد الراسمالي وضد المضاربة على احتياجات الشعب والتهريب الى انفلاق لابد من أن ينسف ، و « الاصل هو حرية الاستثمار ٠٠ وكل شرط قيد ٠ وكل قيد الفلاق » ٠ ولـــو اخذناها عكسيا لكان الانفتاح هو الفاء كل قيد بالغاء كل شرط لحريسة الاستثبار ، ثم يقال أن الاعتراض على هذا هو « شدعارات اشتراكية معوقة » ، تويذهب الامر الى حد استغلال متاعب الشبعب واستثمارها لمسالح هذا الاتجاه ، فبدلا من الاعتراف بأن أزمة الخدمات في العاصمة (المواصلات والمجاري والتلينونات والمساكن)، مردها الهجرة المكتفة من الريف نتيجة الجوع هناك وتزاحمها على خدمات حال العدوان الامريكي الصهیونی منذ عام ۱۹۹۷ دون وجود فائض اقتصادی ــ بعد احتیاجات المتوات المسلحة والضروريات - لعمل التجديدات اللازمة ، يسند الى التحول الاشتراكي ما معله الاعداء ٠٠٠ ويستفل جوع الشعب ويستثمر فيوعد وعودا غير قابلة للتحقيق بأن الاتجاه الجديد سيشبع جوعه ويحل مشكلاته ويحقق له الرخاء ؛ والدولة ذاتها تعرف معرفة اليتين انوعودها لمن تتحقق (أطلق المجلس القومي للانتاج في توصياته التي نشرت هذا الشهر - ديسمبر ١٩٧٦ - محذيرا تويا من مخاطر افلات النشاط الاقتصادي من حدود التخطيط الموجه وقيادة القطاع العام) . . . الى اخـــره .

وكان كل هذا ، وما يزال ، يستهدف تحضير الشعب نفسيا وذهنيا لقبول « النظام الواقعي الجديد » بدون أن يشعر بصدمة الانقسلاب و وتولى فلاسفة وكتاب الليبرالية الذين عادوا من خارج الارض المسرية أو ظهروا من تحتها ، يساندهم فلاسفة وكتاب كل عهد وكل نظام ، بشبن حبلة شعواء لتشكيك الشعب في مكتسباته الاشتراكية والديبوتراطية التي تحققت له في المرحلة السابقة ولم تترك شيء أو احد لم تشوهه وتلطخ سيرته ، ولم يكونوا في ذلك محققين ولا عادلين وما كانت غايتهم المتحقيق أو العدل ، وما كانوا بي نشا بحاقدين فان المسالة اكبسر كثيرا من النزوات العاطفية ، انها كانوا ينشرون في جو مصر سحابة من الغسباب المجوف الرئان ليغطوا حركة انقلابية تغير من الواقع المصري التنادا واجتماعيا وسياسيا وفكريا ، خطوة خطوة . وحين كانسوا يطلقون كلماتهم المتعقة السادة بسيادة القانون ، وبدولة المؤسسات ،

وبحرية المواطنين ، ويشبغلون شعب مصر بمقارنات ببزنطية بين ما كان وما يكون ، كأن شعب مصر جماعة من المتفرغين لدراسة التاريخ ، لم يحاولوا أن يقراوا دستور سيادة القانون ودولة المؤسسات وحريسة المواطنين الذي بين ابديهم ليتبينوا أن هذا الدستور بنتهك خفية وتهدر أهكامه عمليا ، وأن الذين بنتهكونه ويهدرون أحكامه يمتنعون عبدا عن أنشاء المؤسسة الدستوريسة المنوط بهسا حماية الدستور (المحكة الدستورية العليا) ، وكل ذلك لان فلاسفة ومفكري الليبرالية كانوا يعلمون أن انقلابا ضد الاشتراكية والديموقراطية الشرعية يحدث في الواقع العملي خطوة خطوة ، وأن دورهم هو التغطية علسي هذا الانقلاب ، وشد انتباه الشعب الى تضايا جانبية أو فرعية أو تاريفيسة حتى لا يشعر بصدمة الانقلاب ، .

وحين بنم الانتلاب والمعيا لابد من أن تعاد صياغة الشرعية ليصبح واقعا شرعيا ، هكذا يحمل في كل الدنيا ، لابد بعد الانقلاب من تغيير الدستور أو بعض مواده وأصدار التشريعات اللازمة لاضفاء الشرعية الملزمة على ما وقع مملا ، ولكن الانقلاب الذي يحدث في مصر منذ عام ١٩٧٤ يتم خطوة خطوة ، اذن ـ بحكم اسلوبه ـ لابد ان تخلفي عليه الشرعبة خطوة خطوة أيضا ، أصدر رئيس الجههورية الترار رقم ٧٥ لمسنة ١٩٧١ في شنان استثمار المال العربي والمناطق الحرة ليتبع الفرصة أمام العرب بالذات ، غلم يعجبهم فدفعوا الأمور _ فعليا _ السي أن تجاوزت حدود ذلك القانون فاصدروا القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ ، وفي تنفيذه تجاوزوه تمهيدا اللغائه الن « الاصل هو حرية الاستثمار ، وكل شرط تيد ، وكل تبد انغلاق » ، وكان الامر ، أوضح في مجال النشاط السياسي • أصدر رئيس الجمهورية ورقة تطوير للاتحاد الاشتراكسي علم يطوروه ، وخلتوا تضية الرأي والرأي الاخر ، عجاء التراح المنابر معولوها الى تنظيمات ، مصاغت لجنة العمل السياسي التنظيمات ، محولوها الى أحزاب (بدأ تأسيس حزب مصر العربي الاشتراكي العام منذ مرحلة المنابر) . عاملن رئيس الجمهورية تحويل التنظيمات اليي احزاب في حدود (الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحتمية التعول الاشتراكي) مع بقاء الاتحاد الاشتراكي ، فبداوا استقلالهم على الاتحاد الاشتراكي ويتجهون الى تشكيل جبهة ٠٠ وهي الواتع البديل عن تحالف توى الشمب العاملة ، فيطالبون الآن بتغيير هذه المادة من الدستسور واطلاق حريسة الاحزاب .

ولقد أصبح الانقلاب الانمحسوسا لانه قد ارتطم أخيرا «بالدستور» ويحاول رئيس الجمهورية الابقاء على الدستور ، ويقول أن المادة الخامسة منه تسمح بتعدد الاحزاب ويحاول أن يجعل الاحزاب محدودة العدد ومقيدة ولو أسميا بالتزام الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحتمية المسل

الاشتراكي ، والابقاء على الاتحاد الاشتراكي ولو ادارة اسبية تملك الصحف ، وقبل أن يتم أي شيء يندفع أبطال الانقلاب فيحلون وحدات الاتحاد الاشتراكي العربي في أحدى المحافظات ، ، وعلى الشرعية أن « تتصرف » بعد ذلك ، ، وهكذا ،

ان هذا التنالي المطرد ، بايقاع تنزايد سرعته ، بين خلق واقسم فعلى ثم تفطيته بقانون او قرار) يمكن ملاحظته بوضوح حين توضع كل القرارات والقوانين والبيانات التي صدرت منذ مطلع ١٩٧٤ مسلسلة حسب تواريخها ومقارنتها بتسلسل الاحداث) . هو الذي يكشف لنا أن هناك انتلابا نمليا يحدث خطوة خطوة في المقومات الاساسية للمجتمع المصرى في مواجهة الشرعية الدستورية وانه ما يزال مستمرا ، وقد كسب الانقلاب اغلب جولاته على المستوى الغعلى وكسب اغلب جولاته على المستوى التشريعي وبحاول الان أن ينهي معركته الشرعية بكسبها على المستوى الدستوري ، من هم قواه ، بالصغة ، هم الليبراليسون والرأسهاليون وحلفاؤهم من البيروقراطيين ، اما من هم وضد مسن المر كله غامض ، كل ما نستطيع أن نرقبه هو أن ثمة قوة تتولسسي قيادته وانجاز التغيير الغعلي وثبة قوة تضغي عليه التبرير الفكري أو التشريعي بعد أن يقع فعلا ، هذا _ عندنا لا شك فيه ، أنها الدي لا نستطیع آن نجزم به هو سا اذا کانت تلك ادوارا موزعة بین توی متفقة Coup de Palais في الاتجاه ميما يعرمه علم السياسة بانقلاب القصر ويعنون به أن يتم الانقلاب بواسطة السلطة ذاتها ، ام انها قوة متصارعة في صبت رهب في قلب الدولة. في بعض المحالات ببدو أن كل شيء يسير بدون اعتراض او متاومة ، ولكنا في بعض الحالات نكاد نسمع مسرير الانياب الحادة وصوت تحطيم العظام . على أي حال نان الصراع لابد منه ولو في مرحلة قادمة حين بصل الانقلاب الى الذروة ، ذلك لان السمة الاساسية للانقلاب انه ليبرالي راسهالي . وبصرف النظر عن أية نوايا معلنة او خفية لا يمكن أن تقبل الليبرالية الراسمالية أن تكون للسلطسة التنفيذية كل ما لها الان من سلطات في الدستور ولا بعضها أن رئيس الجمهورية بدون سلطات ، وحكومة تخدم اذا طلب منها ولكن لا تندخل، هو نموذج الحكم الليبرالي الذي تسمى اليه الراسمالية في كل مكان ولا ترضى الابه . وفدا أو بعد غد حين تنتصر الرأسمالية المصرية نهائيا ، ستطالب - باسم الشمب - ألذى تستميله وتستفله دائما - أن يتخلى رئيس الجمهورية ، لهم وليس للشعب ، عن كانة سلطاته ، سا الذي سيحدث حينتذ ، الله أعلم ، أن الأسلوب المنامت الصبور الحاسم أيضا الذي واجه به الرئيس السادات محاولة مماثلة في النصف الاول من عام ١٩٧١ ، ترشيع مصر لاحداث كبيرة وخطيرة ، خاصة أن الرئيس أنور السادات ؛ بصفته القائد الاعلى للقوات المسلحة قد ناط بها مهمة « حماية

الشرعية الدستورية » بالاضافة الى انها ـ بأمر الدستور ـ مكافسة « بحماية مكاسب النضال الشعبي الاشتراكية » (مادة ١٨٠) ، وتحول القضية المملقة وامن الدولة دون الايضاح والاعلان ، وبذلك يبقسي الموقف غامضا .

قد تكون كل هذه الاستئتاجات خاطئة او مصيبة ، ولكن الذي لا يبكن أن ينبعب اليه الخطا على راينا على حسو أن تضييمة الاهزاب النبي يتناولها بعض الناس ببساطية الفرحيين بلعبة جديدة أو فرحة المفتدين لشيء يهمهمم الحصول عليه ، اكثر خطورة بمراحل مما يتصورون أنها ليست الاجملة في صفحة كتاب مليء بالصفحات والسطور ، موضوعه مصر المستقبل وليس مصر الحاضرة وعلى ضوء «كل » ما في الكتاب يجب أن نفهم بعض كلماته ..

ثابنا

لا ... للاحزاب

لقد عبرنا عن رأينا في الاتجاه الذي بدا سفطيا سعام ١٩٧٤ وقلت انه انقلاب ولكن هذا وصف لمه من حيث الشرعية عنينا به انه ضد الدسبور وستور ١٩٧١ وهذا الوصف لابعني وحده انه اتجاه ديموقراطي أو انه اتجاه ضد الديموقراطية وانها نتبين صفته هذه بقياسه على اتجاه الدسنور ذاته وهو قياس نسبي بمعنى اننا لا نفرض ان دسنور ١٩٧١ هو منتهى النطور الديموقراطي ولكنه وكما تراه بيقين واكثر ديموقراطية بها لا يقاس من أي دسنور ليبرالي ولقد أوضحنا من قبل أن الاتجاه الذي يجري تحت أنوفنا أتجاه ليبرالي راسمالي وهو ما يعنى سفي رأينا سانه أتجاه مضاد الديموقراطية ، ديموقراطية الشعب واغلية الشعب ومن العمال والفلاحين وصفار المؤظفين الامناء وصفار التجار واصحاب الورش والحرفيين وكل الكادحين وابنائهم وهو أتجاه غير ديموقراطي لانه يسلبهم الان وسيسلبهم المزيد غدا وخلك القدر الذي تحقق لهم من الديموقراطية الاجتماعية حتى لو كان قليلا .

اذن ،

فالقضية المطروحة الان على المسعب ، ليست قضية احزاب او لا احراب كما يصوغها الليبراليون ، ولكنها قضية : اية احزاب ؟ . . ان كانت الاحزاب التي يراد لها ان تقوم هي الاحزاب الاستراكية الديموتراطية فهي خطوف نقدمية وسيكون لنا راي في صيفتها غيما بعد ، اما اذا كانت الاحزاب هي الاحزاب الليبرالية والراسمالية والرجعية باي معنى ، ولكن اي اشتراكي ديموقراطي لا يمكن أن يقع نحت تأثير «السحر الميتانيزيقي» لكلمة الاحزاب ، ، فكلما لاحت له أو لوح له بها الجذب اليها كالمنخوذ دون أن يدري — في بعض الاوقات — أنه يفادر مواقعه . . .

لقد قبل أن نلك الأحراب التي ستضفي الشرعية على وجودها الفعلي مونة أساسا من أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتسراكي العربي المقد نشأت تنظيمات في أطاره وهي تتطور إلى أحراب بمساعدته ونحت رقابته المقد اشترطت لجنة مستقبل العمل السياسي فعلا أن تكون التنظيمات من بين أعضائها وتم تكوينها على هذا الاساس واختير «مقررو» التنظيمات من بين أعضاء اللجنة المركزية وهكذا يمكن أن يقال النها صيفة جديدة عزبية المذات تسوى الشعب العالمة أو مهثليها الذين كانت تتكون منهم اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي، وبالتالي فانها أحزاب « أشتراكية » انحن نقول الا ان « الانحادات الاشتراكيات العربيات » أرقام ۲ (القائم) و٢ و الم يكن أي منها تنظيم

تحالف قوى الشمعب العامل ، بل كان التنظيم الذي اقامته البيروقراطية المتحالفة مع الراسمالية لتنضم اليه قوى الشعب العاملة تحست قيادتها لتتحكم فيها (الان نعرف لماذا تحدثنا عنها من قبل تفصيلا) وبالتالي لم تكن المنابر ، أو التنظيمات ، ولن تكون حركة تحويلها الى احزاب الا تغييرا في اشكال مهارسة البيروقراطية والراسهالية لمتيادتها السياسية أو كها مَّالَ الدكتور يوسف ادريس في ندوة تلينزيونية في مواجهة ممثلي التنظيمات _ انكم جميما تنتمون الى طبقة واحدة ، ونضيف أن هذه التنظيمات أو الاحزاب تنتمي جميعها الى ما يسمى ٢ جملة » الراسمالية الوطنية ، مهى في الاساس لا ديموتراطية من حيث هي في الاساس راسمالية ، هذا بدون أي اعتداد بللواتف الفردية ، وبدون اعتداد « بالذانية » الاشتراكية التي يعول عليها كثيرا تنظيم « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » ، نعنيى انه قد يكون في بعيض الاحزاب أو الننظيمات اشتراكيون وديبوتراطيون ، وقد يكون لدى « النجمع الوطني التقدمي الوحدوي » من الثقة بقيادته او افراده او بتوقعاته ما يبرر قول السيد خالد محى الدين في ندوة تليغزيونية : نحن نؤمن بأن المستقبل لنا ، ولكن ليسمح لنا كل هؤلاء بأن نتول انكم في المرحلة الحاضرة واقنون في مواتسع غسير ديموقراطية داخل اتجاه عام غير ديموقراطي . أما المستقبل فيعلمه الله ويصنعه البشر الذين لا يشدون انفسهم الي مواقع لا تتفق مع منطلقاتهم، ويتجهون انجاهات لا تؤدى الى فاياتهم ٠

وقيل أن التنظيمات الثلاثة ، التي مستنحول الى أحزاب ثلاثه ، ملتزمة جميما بالنشاط في اطار من ثلاثة حدود « الوحدة الوطنيــة . السلام الاجتماعي ، حتمية الحل الاشتراكي » . وبالتالي مانها جميعها احزاب او تنظیمات اشتراکیة دیموتراطیة ، ونحن نتول لا ، أن هذه الكلمات العناوين مامرة ومجرد طرحها يرشحها لان يقال: لا . اولا ، لان الوحدة الوطنية لا يبكن أن تكون وحدة ديموقراطية الا أذا كانت تواها متصورة على التوى الشمبية ألتي لها مصلحة مسى الاشتراكية والديموة راطية ، أما اعداء الاشتراكية فهم اعداء الديموة راطية فهم اعداء الشمعب ، وألا ؛ فضد من تقوم الوحدة الوطنية في الداخل ١٠٠٠ نمنى ما هو مضمون الوحدة الوطنية في الداخل ١٠٠ هل هو مجسرد الانتماء معا ألى دولة مصر أ نحن جميما في وحدة وطنية - أنن - بحكم وحدة الجنسية ، لابد للوحدة الوطنية من هدف مشترك بين تواها تؤجل من أجله خلافاتها وصراعاتها ، قان كانت الوحدة الوطنية مطلوبة كحد للنشاط السياسي من أجل التحرر الوطني مانها _ أذن _ مبيغة يكاد يستوى المساس بها مع الخيانة الوطنية ، والمساس بها يكون المسا بغضها أو بدقع بعض اطراقها إلى الانفضاض ، على الجميع اذن ــ جميع الاطراف ... أن يلتزموا بالوحدة الوطنية ، من أجل هذا لا تكفى « الكلمات

- المنوان » ، بل لابد من أن تكمل متكون « الوحدة الوطنية من أجل التحرر غير المشروط من الاحتلال الاسرائيلي للارض العربية وللنخالضد الصهيونية وضد كلمن يساعدها وعلى راسهم الولايات المتحدة الامريكية«. اما من السلام الاجتماعي مشمع مصر - المرهق - في أشد الحاجة اليه بشرط أن يكون السلام الاجتماعي من خلال « تذويب المروق بيسن الطبقات » . وليس قرصة لتلجأ طوائف الشعب المحروقة الى السلام بينها يلنهم الراسهاليون ثرواتها ٠٠ اما حتمية الحل الاشتراكي مهسو نبوءة تاريخية صادقة ، ولكن قضايا الشبعب لا تقام على اساس النبوءات، وساذا يعنى الشعب اذا أعلنت كل الاحزاب انه في وقت ما من التاريخ المستقبل سيكون الحل الاشتراكي محتوما ، ماذا يعني الشعب الان من ذلك اللقاء المجيب بين الذين يريدون الرأسمالية ابتداء من هذه المرحلة والى الابد وبين الذين يريدون الرأسمالية في هذه المرحلة لانها « المرحلة التاريخية التي تقوم نيها البورجوازية الوطنية باتجاز مهمتها الديموتراطية وترسى لها قامدتها المادية » ٠٠٠ لنتلوها مرحلة الاشتراكية مهم « لا يريدون الاشتراكية الان ولا في المستقبل المنظور » . ماذا يهم الشمعب اذا سلم مصيره الى الراسمالية ، من هذا المستقبل غير المنظور ١٠٥. أن مصر لا تبدأ من عصر الاقطاع لتليه المرحلة الرأسمالية ، وحتى لسو كانت تبدأ من اقتصاد شبه اقطاعي شبه راسمالي مكذلك بدأت ثورة لينيين عام ١٩١٧ التي علمت من يقول ما يقول ، ولم يقل احد على العالم الثالث المتخلف ، في هذا العصر ، عصر الالمبريالية أن التنمية الرأسمالية أ ممكنة وانسه ما يزال « للبورجوازية الوطنية » دور تقدمي تاريخي كذلك الذي قاله ماركس وما يزال « يزن » برؤوس البعض ، مصر ١٩٦١) قد بدأت مرحلة التحول الاشمتراكي ، وقوانين يوليو ١٩٦١ ليست اقل اشعراكية في صيغتها الانتقالية من « النظام الاقتصادي الجديد » الذي اخذت به الثورة الاشتراكية عام ١٩٢٤ - ولم يقل احد حيننذ أننا «لانريد اشتراكية الان ولا في المستقبل المنظور » . . الفرق تعرفه تهاما . التحول هناك كان تحت تيادة حزب اشتراكي وهنا ـ يتولون ـ انه لم يكن تحت قيادة الاشتراكيين ٢٠١ اذن فلينشأ الحزب الاشتراكي لاكبال مرحلة التحول ٠٠ وليس العكس ١٠ اي ليس الحل التقدمي تبول التوتف او الردة من أجل الوصول الى حزب اشتراكى . . انها « مهلوة » تستهين استهانة قاتلة بنكاء ومقدرة الراسمالية المعاصرة الني اصبحت نتقن ، اكثر من أية قوة أخرى ، فن « التكتبك » ٠٠٠ أذن فصيفة الحــل الاشتراكي الذي يمكن أن يكون مقبولا لمتلتزم به الاحزاب لا يكون المل من، « مزيد من التحول الاشتراكي عن طريق التخطيط الشامل ومزيد من دعم القطاع ألمام وتأكيد سيطرنه على القطاع الخاص» . . بهذا وحسده _ وهو الحد الادنى _ يمكن أن يتردد الراسماليون والليبراليون قبل أن

يرضعوا شعارات الاشتراكية ،

ولكسين ٠٠٠

اذا كانت الوحدة الوطنية منصوصا عليها في الدستور ومصونة بحمايته (المواد ٣ و ٢٠ و ٧٧ و ٤) وكان السلام الاجتماعي منصصوصا عليه ومصونا بحمايته (المواد ١ وه و٧ و ٠ وما بعدها) وكانت تواعد التحول الاشتراكي منصوصا عليها في الدستور ومصونة بحمايته (المواد ١ و٣٧ وما بعدها) نما الحاجة الى ان تستبدل بنصوص دستوريسة محكمة الصياغة شمارات عامة ، ثم ما معنسي أن يقال بعد ذلك أن « الإهزاب » مقرة بتلك الشمارات علي اشتراكية ١ ان هذا قد يوحي بان ليس في الدستور ما يلزم حدود المنظمات السياسية ، ايسما كان اسمها ، حدود الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والتحول الاشتراكي.

وهو غير صحيح ، ، او قد يؤدي — في مرحلة مقبلة — الى الاستغناء بها عن نصوص الدستور ، نعني رقع تلك الحدود من الدستور لتبقى « تعهدات » تعلنها الاحزاب ولا يعرف احد من الذي يضمن تنفيذها . . ثم آن حديثا يتردد علنا عن قانون بصدر بتنظيم الاحزاب يبيح قيامها بشروط جديتها ، وشروط جديتها تلك هي أن يكون لكل هزب عدد معين من اعضاء مجلس الشعب » او نسبة معينة من أصوات الناخبين والمتصود — طبعا — عدد اعضاء مجلس الدسمب الحالي ونسبة من أصصات الناخبين والمتصوات طبعا — عدد اعضاء مجلس الدسمب الحالي ونسبة من أصصات الناخبين في الانتخابات الاخيرة . (صحف يوم أول يناير ١٩٧٧) ، وهكذا .

بعد ان تقدمت التنظيمات الى الانتخابات بصفتها تابعسة للاتحساد الاشتراكي (رقم ٣) أذ هي المسام لجنته المركزية ذاتها ، تحت قيادات متررة من متررين مختارين لها ٤ ووتف الناخبون منها موقفهم الذي اسفر عن زيادة نسبة المتنمين عن الاقتراع عن الثلثين ، وزيادة عدد المرشحين المستقلين عن التنظيمات ، عن مرشحي التنظيمات مجتمعين ، وزيادة عدد المستقلين الناجحين عن اضعاف عدد نواب تنظيم اليمين وتنظيم اليسار ٠٠ وبعد أن ضبئت الحكومة أغلبية معلية ساهةة مي مجلس الشعب الت اليها في ظروف لم تكن تضية الاحزاب فيها مطروحة اصلا ٠٠ يقال أن قانونا سيمدر بشروط يحول الواقع الى احزاب ١٠ ثم يحول دون أن تنشأ احزاب ليس لها نصيب في ذلك الواقع ١٠٠ وتوضع المربة المام الحصان كما يقولون ، مبدلا من أن تنشأ الاحزاب لتكون ادوات جماهيرية سياسية من غايتها الحصول على أصوات الناهبيس وان يكون لها ممثلون في مجلس الشمعب ، يقال لها ، ، لابد لك ـ قبل أن توجدي وحنى نوجدي - أن تحصلي على أمنوات الناخبين ومقاعد مجلس الشمب 1 اليس هذا عجيبا ٤٠٠ اليس ممناه تجميد الموتف على ما هدث معلا وقفل ابواب المستقبل على الذين لم يكونوا من أعضاء

اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٧١ . . ؟ أليس معناه ، أن هناك من يغير الواقع ضعليا على ما يريد ثم يغطيه بتشريعات مفصلة على « قده » ؟

تاسما ما العمل ؟

٧٨ ــ لا نعنى بالحل الديبوةراطي الحل الذي يقيم في مصر مظاما ديموقراطيا ، النظام الديموقراطي الكامل ما يزال غاية نسمى اليها اذ قبل أن يكتبل النظام الاشتراكي لن يكتبل البناء الديبوقراطي ، وني النظام الاشتراكي وحده ، حيث يتحرر الشعب تحررا كاملا من القهسر الاقتصادي والجهل يمكن أن يملك المقدرة الكاملة على نفاذ أرادته . وقد يقولون اين هي نلك التجربة ١٠٠ نقول بحسم لم توجد بعد ١ انما هناك شموبا كثيرة تتجه اليها بقوة هي نلك الشموب التي تخطيست عقبتها الاولى وحررت المشعب من القهر الاقتصادي وسخرت التنميسة الاقتصادية للتنبية الثقانية والصحية ، ونرجو الا يفالطنا احد نيحتج علينا بيعض التجارب الماركسية ، لسنا ماركسيين وعلى النين لا يعرفون هذا أن يراجعوا ما كتبنا ونشرنا على مدى عشرين سنة ، وتعرف عن الماركسيين الهم يطورون المكارهم لتواكب خبرتهم وأنه منذ عام ١٩٦٣ يرضع الاتحاد السوفييتي شمار « ديموقراطية كل الشمعب » بدلا من « ديكتاتورية البروليتاريا » ، ونعرف أن الماركسيين في غرب أوروبا، حيث اتيحت للمبال هناك المكاذيات المتصادية تحول دون خضوعهم للتهر الاقتصادي وببع حرياتهم قبلت الاحسراب الماركسية دخول المباراة الديموةراطية ، وكل هذه ، وغيرها ، تجارب لا تلزمنا بشيء ولنسا أن نستفيد منها أو لا نستفيد ، والعبرة الاولى والإخيرة بظروفنا واحتياجات شعبنا الذي لا نكن ولاء لاحد غيره ٠٠ وشعبنا قد بدأ نطوره الديبوقراطي حين بدأ تطوره الاشتراكي عام ١٩٦١ ، لم يكن النظام حينئذ ديموتراطيا لانه لم يكن حينئذ اشتراكيا . وعبد الناصر الذي ربط الديموةراطيسة مالاشمتراكية قال اننا في مرحلة التحول الى الديموقراطية حين قال أننا في مرحلة التحول الى الاشتراكية (خطابه يوم ١٦ مايو ١٩٦٥) ٠٠٠

وبالتالي ليس النظام التائم ديموقراطيا لانه ليس اشتراكيا ، وليس النظام الديموقراطي قابلا للقيام الان لان النظام الاشتراكي ليس قابلا للقيام ، انها هي خطوات ديموقراطية يجب ويمكن أن تتحقق تواكبها خطوات اشتراكية يجب ويمكن أن تتحقق ، هذا هو قمارى ما يمكن أن يفهم حاليا حمن تعبير الديموقراطية : الحفاظ على الاتجاه الديموقراطي والتقدم عليه بخطوات ثابتة ، ويوم أن يتحرر الشعب لمن يكون في حاجة إلى من يكتب له أو يصدر له الاوامر أو بنشيسىء له الاهزاب ، ، سيفرض أرادته ويختار ما يريد لنفسه ،

ولكن الاتجاه الفعلى الان غير ديموقراطي مما الحل ٢٠٠٠

نفهم تعتيدات المسكلة اولا ، بالاضافة الى النركة التاريخية المسكلة الديبوقراطية اضيف في المرحلة الحاضرة عنصر جديد هو تغيير الاتجاه الديبوقراطي الاستراكي الذي كان ما يزال قائما حتى عام ١٩٧٣ ونشأ اتحاد فعلي مضاد للديبوقراطية الاستراكية ، و تصبح المسالسة الان هي أولويات المساكل واولويات حلولها ، بمعنى انه بدون انكسار لتراكمات المسكلة الديبوقراطية في مصر ، وضرورة حلها ، فمئذ قاتون الاتفاق الجنائي عام ، ١٩١١ حتى قانون ٢١ لسنة ١٩٧٤ ، لابد من أن نختار المجانب الملح من المسكلة ونتصدى لحله ، والجانب الملح هو ذلك الجانب الملح من المسكلة ونتصدى لحله ، والجانب الملح هو ذلك الجانب الذي تنوقف عليه الحلول الديبوقراطية لباقي جوانب مشكلتها، فما هو الجانب الملح الذي لا بد أن يحل أولا ؟ .

بدون تردد نقول انه التغيير الذي حصل في الاتجاه العام من اتجاه ديموقراطي اشتراكي ، فهل هذا ممكلين ؟ . . فهل هذا ممكلين ؟ . .

الدفاع عن الشرعية:

۸۸ - نعم ممكن وواجب ، ذلك لان هذا الاتجاه يحمل في ذاته المكانيات ايقافه ثم الفائه لتستانف مصر اتجاهها الديبوقراطي الاثنراكي ، م ، لنحل مشكلات ذلك الاتجاه ايضا على ضوء خبرتها بسلبيات المرحلة السابقة ، هاتان خطوتان متتابعتان أو متحاصرتان تجاهل احدهما لن يؤدي الى الديبوقراطية ، قبول الاجاه الجديد ، ومجاراته ، سيجرد اية تفصيات داخله من اي مضمون ديبوقراطي ، حرية الكلم ، حرية السحافة ، حرية الانتخاب ، حرية الاحزاب الليبرالية . . كل هذا المحافة ، حرية الابرالي راسمالي ، لن يكون الا في خدمة الاهداف النهائية لهذا الاتجاه فير الديبوقراطي ، ولن يسمع الليبراليون الراسماليسون بحرمة تغيير نظامهم . . والعودة الى الاتجاه الديبوقراطي الاشتراكي مع الابقاء على سيطرة البيروقراطية والراسماليين أو حرمان الشعب ، من حرية الكلام وحرية الصحافة وحرية الانتخاب وحرية الاحزاب الاشتراكية الديبوقراطية ، سيبقي المشكلة معلقة كها كانست عام ١٩٧١ اي بدون تقدم .

هذه هي المعادلة المطروحة الان للحل . وفي هذا نجتهد فنقول ...

ملنا أن الاتجاه « العملي » الجديد يحمل في ذاته امكانيات ابقائه ثم الغاله فلك لانه اتجاه « غير مشروع» . انه مناقض جهلة ونفصيلا لاحكام الدستور ، قلنا ذلك من تبل ونقوله الان ونتحدى به لاننا نعرف من الدستور ومن القانون ما يسمح لنًا بهذا التحدى • ومع ذلك نعترف طبقا لخبرتنا القانونية والقضائية ، أن الحكم في شأن القانون ليس لنا وليس لاي فرد أو جهة مهما اجتهدت ومهما كانت واثقة من صحة ارائها. الحكم في النهاية لتلك السلطة الدستورية التي ناط بها الدستور مهمتها السامية: القضاء • لابد افن من الاحتكام الى القضاء في شان كل القوانين والقرارات والتي صدرت في ظل دستور ١٩٧١ منذ اول بنابر ١٩٧٤ ـــ على الاقل - لمعرفة مدى أتفاقها مع احكام الدستور ، أننا ندرك تهاما ان ما نقوله عن اهدار احكام الدستور والانقلاب عليه « معليا » كلام خطير ويجب الا يلقى بدون استشعار للمسؤولية ، ولكن ندرك ايضا أن تجاهل التناقض الذي أشرنا اليه من قبل بين احكام الدسنور وبين ذاك القوانين التي بدأت تصدر منذ ١٩٧٤ موقف مجرد من المسؤولية ، لهذا يجب أن تطرح المسالة على المؤسسة الدستورية المختصة بالنصل نبها ليطبئن الشعب وكل الاطراف المعنية الى أن الامور تجري في مصر مي اطار الشرعية الدستورية ، وحين يفصل القضاء ، سيكون على الجميع ان يخضعوا لحكمه ٠٠ ونحن ـ طبعا ـ اولهم ، لان احكام التضاء - كما تعلمنا - هي عنوان الحقيقة ، لماذا اذن لا نذهب الماي انقضاء لنعتكم اليه أ...

لان المحكمة الدستورية العليا غير موجودة بالرغم من أن الدستور قد قرر انشاءها في المواد ١٧٤ وما بعدها ، الموجود ، وما تسميه الصحف محكمة دستورية عليا ، هو المحكمة العليا الني لا ننظر في دستوريسة القوانين الا « تبعا » لقضية مطروحة على القضاء أي حين بكون احدى المسالح الخاصة محل نزاع ، أما المحكمة الدستورية العليا الني قسرر الدستور انشاءها فهي « هيئة قضائية مستقلة قائية بذابها في جمهورية مصر العربية مقرها مدينة المقاهرة » (المادة ١٧٤) ، « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وتتولى تغيير النصوص النشريعية » (المادة ١٧٥) وهذه واللوائح وتتولى هي مسألة أعضائها (المادة ١٧٧) . وهذه هي المؤسسة الدستورية التي يجب على كل الإطراف أن يحتكموا اليها. ولا يحتاج الامر في المحكمة الدستورية العليا الى أن تكون ثبة تضيسة مطروحة على القضاء لاثارة مسألة ما أذا كان القانون دستوريا أم غير دستوريا م غير دستوري ، يستطيع أي مواطن أن يلجأ اليها مباشرة طالبا الحكم بعدم دستوري ، يستطيع أي مواطن أن يلجأ اليها مباشرة طالبا الحكم بعدم

دستورية أي قانون أو قرآر يرى مخالفته للدستور ، وهي التي تفصل، ويستطيع أي مواطن أن يطلب اليها تفسير أحد القوانين أذا أختلف مع السلطة في تفسير أحكامه وهي التي تفصل ، ويصبح حكمها ملزما لكافة السلطات الدستورية بما غيها رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس الشعب ، ألى أخره ، والمواطنين طبعا ، ولسو كسان ثمة محكمة دستورية عليا لوفرنا على انفسنا عناء ما نكتب الان ، ولاهتكمنا اليها ورضينا بحكمها ،

اذن ؛ اولا وقبل كل شيء لابد أن تنشأ المحكمة المستورية العليا ، وغورا ، لتستقر الامور على الوجه الذي يتفق مع الدستور ، ومن ناحيتنا لا نشك لحظة واحدة في أن المحكمة الدستورية العليا _ حين تنشا ويحتكم اليها - ستحكم بأن كل التشريعات والقرارات النسى صدرت لخدمة « سياسة الانفتاح » أو بمناسبتها باطلة وكل ما ترتب علهيا لاية جهة أو فرد من امتيازات وما حصل عليه من أموال وما أمّامه مسمن مؤسسات مالية أو تجارية أو عقارية باطل ويجب أن تعود المالة الى ما كانت عليه تبل اصدارها . هذا لا نشك نيه لحظة واحدة ومع ذلك ماننا سنقبل الحكم الذي بصدر بشأنه من المحكمة الدستورية العليا . . . ولاننا لا نشك ميه ، معتقد أن ذلك هو السبيل المشروع المتساح والممكن لايقاف الاتجاه غير الديموةراطي وهو الذي يستجيب لدواعسي « الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحتمية المحل الاشتراكي » حتى بمعانيها العامة ، ويتضبح من هذا أننا نعتقد أن مصير الديموقراطية في مصر هو الآن في يد مجلس الشعب الحالي ، نحن لا نجهل طبيعة التوة المسيطرة على هذا المجلس 4 ومع ذلك ماننا لا نتهم أحدا في نواياه أو وطنبته ، أن كل الذين يختارون النظم الاقتصاديسية أو الاجتماعية أو السياسية لا يختارونها لانفسهم ولكن للشعب القائب ، وهذا ينطبسق ايضا على ما نقول ونكتب ، اننا نتحدث عن الشمعب الغائب عنا ونختار له ولا نختار لانفسفا وبالتالي فليس ثمة ما يبرر اتهام النوايا علنقل افهم يريدون لشمب مصر الخير الذي نريده له ، وأن المالة كلها اختلاف في مهم وتقدير ماهية الخير الذي يحتاج اليه شعب مصر ، ولكن حسسن النية المنترض يتتضي أن يتأكد بمواقف تثبته . والموقف الاول الذي يثبت حسن النية هو الاحتياط دون احتمال الخطأ . وهذا يعنى ــ بالنسبة الى مجلس الشمعب ـ ان يختبر دستورية ما صدر من قوانين وقرارات ، منذ ١٩٧٤ خاصة وهي تبس ، او نقول انها تبس ، المقومات الاساسية للبجتمع في مصر كها رسمها الدستور ، وذلك تبل ما نقول تبل ما الاستهرار في الاتجاه الذي حديثه لك المتوانين والمترارات ، أنسه لن يخسر شيئًا . أن ثبت أن تلك المتوانين والقرارات دستورية عهو بكمل بناء الاتجاء الجديد - اذا أراد - على اسس دستورية ، وأن ثبت أنها

غير دستورية قانه يوفر على نفسه وعلى مصر الوقت والجهد والاموال التي تضيع في بناء غير دستوري ، ذلك لان ما يبنى على غير اساس من الدستور والشرعية ، سينهار وينهدم ، ذلك لان المادة ٣ من الدستور نتول « السيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات ، ويمسارس الشعب هذه السيادة ويحبيها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور » ، ذلك لان رئيس الجههورية قد المسم اليمين على احترام الدستور (المادة ٢٩) . ، ذلك لان رئيس محلس الفيين على احترام الدستور (المادة ١٠٠ ، ، ذلك لان رئيس مجلس الوزراء وكل وزير قد المسم اليمين على احترام الدستور (المادة مجلس الدستور (المادة مجلس الوزراء وكل وزير قد المسم اليمين على احترام الدستور (المادة مجلس الدستور) المدة محلس الوزراء وكل وزير قد المسم اليمين على احترام الدستور (المادة مجلس الوزراء وكل وزير قد المسم اليمين على احترام الدستور (المادة مجلس الوزراء وكل وزير قد المسم اليمين على احترام الدستور . . .

اذن ، استعمالا للحق الدستوري المقرر للمواطنين في المادة ٦٣ التي تتبع لكسل فرد حسق مخاطبة السلطات كتابة وبتوقيعه ، هائحن « فلتبس » من كل السلطات ان توقف اصدار اية قوانين او قرارات تتصل بهشكلة الديموقراطية الى أن تصدر تانون باتشاء محكمة دستورية عليا تطرح عليها القوانين والقرارات التي تدخل في نطاق « سياسسة الانفتاح » ، واية قوانين او قرارات اخرى ، المتأكد من مسدى مطابقتها للدستسور .

ونحن مطمئنون تماما للنتيجة ٠٠٠

تعالف قوى الشعب العاملة:

• ٩ -- اذا الغي الاتجاه غير الديموقراطي الذي تحدثنا عنه طويلا، وعاد الامر الى الشرعية الدستورية ، يبقى السؤال : هل نبقي علي الاتحاد الاشتراكي المعربي أو ننشىء الاحزاب ؟ . . من نحن السذين نسال ونجيب ؟ . . ولماذا لا يكف بعض الناس عن لعبة الوصاية علي الشعب ؟ لماذا لا نجرب . مرة واحدة — أن نترك للشعب ، أغلبية الشعب ، فرصة أن يقرر شيئا لنفسه ؟ . . لماذا لا نتركه يتكلم بدلا من أن نتكلم بالنيابة عنه ؟ . . لماذا يحسب كثير من الناس أنهم « أدرى » من الشعب بما يريد ؟ . . ولماذا تضيق الاقلية التي تدعي الديموقر اطية بما يريد الشعب ؟ . .

جربوا مسرة واحدة ...

ان حل مشكلة التنظيمات الجماهيرية في مصر جاهز بين أيدي

وتحت نظر الذين لا يشعلهم نأمل ذوانهم والاعجاب بها عن الاتجاه الى الشبعب ودستوره ، تقول المادة الاولى من الدستور « جمهورية مصر المعربية دولة نظامها ديموةراطسسي واشتراكي يتوم على تحالف توى الشبعب المعاملة » ، ونقول المادة الثانية : « السيادة للشبعب وحده ، وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور » ، وتقسول المسادة الخامسة: « الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يبثل تنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديموقراطية تحالف قوى الشعسب المعاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمنتفين والراسمالية السوطنية وهو اداة هذا التحالف في تمهيق قيم الديهوقراطية والاشنراكية وني منابعة العبل الوطني في مختلف مجالاته ودنع هذا العمل الوطنسي الي اهدافه المرسومة ، ويؤكد الاتحاد الاشتراكي المربى سلطة تحالف توى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسي الذي تباشر تنظيماته بين الجماهير وفي مختلف الاجهزة التي تضطلع بمسؤوليات الممل الوطني. وبين النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكي العربي شروط العضوية نيه وتنظيماته المختلفة وضمانات ممارسة نشاطه بالاسلوب الديموقراطي، على أن يمثل العمال والفلاحون في هذه التنظيمات نسبة خمسين فسى المائة على الاقل ، ٠٠٠

ليس ثمة شيء « انصبح » من هذه النصوص .

الدولة ، دولة مصر ، هي دولة تحالف توى الشعب العاملة . التعالف من الفلاحين والممال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية . هذا التعالف هو الذي يقيه الاتحاد الاشتراكي المربى ليكون اداته في تحقيق غايته ، غايته ناكيد سلطة تحالف قوى الشعب العابلة . وهذا هو الحل ، ترفع نهائيا يد الدولة بكل اجهزتها ومؤسساتها عسن تحالف توى الشبعب العاملة ، وتعقد قوى الشبعب العاملة ووتمرا تمثل ميه كل موة منها بمن يختارهم طبقا انسبة تمثيلية واحدة ، هــذا المؤتمر « التاسيسي » يتيم تنظيمه « الاتحاد الاشتراكي العربي » ويضع قانونه الاساسى ويختار ديموقراطيا مستوياته وأقيادته ، يلتزم الاتحاد الاشراكي العربي بصفته تنظيم التحالف بموضوع التحالف الذي هو ذات المباديء الواردة في الدسور ، غاذا راي المؤتمر التاسيسي أن يغض التحسالف غلينغض . أذا رأى أن يكون تحالفا بين أحزاب تمثل تلك التوى غليفعل . ولنترك الشعب ـ مرة واحدة ـ يختار لنفسه ما يريد ٠٠ ولنجرب مرة واحدة - الصيغة الديموفراطية لتحالف قوى الشعب العاملة بدون تدخل أو سيطرة من الدولة ، ولتكن المحكمة الدستورية العليا هي الحكم بين السلطات بما عيها سلطة الاتحاد الاشتراكي العربي تنظيهم

تحالف قوى الشعب العاملة ، ولتستقر مصر بدون مزيد من التجارب ، في كنف « الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحتمية الحل الاستراكي » . . . ولكن في حراسة تحالف قوى الشعب العاملة . . .

عاشرا ما تبقى من جبل الثلج

91 — القصور الذي صحب هذا الحديث منذ بدايته حتى نهايته ، وهذه هي نهايته ، انه حصر رؤية المشكلة الديموتراطية في الاطلام الشرعي حتى كاد يكون دراسة في الدساتير ، ولا نعتقد عن هذا ، فغاية الديموتراطية أن تكون حياة مشروعة ، وغاية أية أغكار أو نظريات أن تكون توانين وتشريعات ، هذا من ناحية ، وسلسان ناحية أخرى غان الشرعية الدستورية القائمة شرعيسة ديموتراطية عهى تقدم لكل الديموتراطيين الاشتراكيين أقوى السلحة النضال : سيادة القانون ، ومن ناحية ثالثة أن المارسة الطويلة المستمرة للهياة القانونية هسد صاغت للمنا يبدو للسلوب تفكيرنا علم نعد قادرين على المتنكير هي ماغت مارسته خارج نطاقه المشروع ،

التصور الثاني هو أن حديثنا دار بعيدا عن قضايا يمثل مــادة « الصخب » الديبوتراطي ، لم نتحدث عن ملكية المسعافة وحريتها ولم نتحدث عن حربة الاجتماعات ولم نذكر شبئا عن الحبس المطلق وعلاقته بالاعتقال ولم نقسل كلمة واحدة عن حق الاضراب ١٠ بالمناسبة يزعسم بعض الناس ويرددون ، بدون أن يرد أحد عليهم ، أن ليس في الدول الاشتراكية قوانين تبيح الاضراب أو تنظيمه - غلاعلم - لجرد العلم -نقول أن المادة ٢٨ من الدستور الصيني تنص على أن « للمواطنين حريات الكلام والمراسلة والنشر والاجتماع والتنظيم والمسيرة والتظاهر والاحزاب » . . ولم نضف تيدا . لم نقل مثلا « في حدود القانون » أو « طبقاً للقانون » ٠٠ لا ٠ كل هذا مباح هناك بدون تيد ولا تبد القانون. ونستمر م مرجع هذا التصدور الى اننا كنا نريد ان نرد مشكلية الديموقراطية الى اصولها العامة حتى لا نتوه في الفرعيات . كـل الحريات التي نسمع عنها مقررة في كل الدسائير حتى حرية تكوين الاحزاب ، فغيما عدا الانحاد السوفييتي والبانيا هناك تعدد حزبي في كل البلاد الاشتراكية - في بلغاريا (دستور ١٩٤٧) وفي رومانيا (دستور ١٩٤٨) وفي بولدنه (دستور ١٩٤٨) وفي تشبيكوسلوماكيا (دستور ١٩٤٨) وفي يوغوسلانيا ١٩٤٦) . وهي هناك جبهة ولكن بقيـــادة الحزب الشيوعي . وقد أوضحنا في دراسة نشرت أخيرا (النظام النيابي ومشكلة الديموقراطية) كيف أن المبثاق أراد أن يتيم تحالفا شعبيا من القوى ذات المصلحة في الاشتراكية مع تجنب أن تكون أو أن تؤدى الى قيادة طبقة يقودها حزب شبيوعي ، نريد أن نقول أن العبرة بالمؤسسات

الجماهيرية او حتى الدستورية ليست باشكالها ولكن بالغاية النهائيسة التي تخدمها ، ولهذا ركزنا الحديث على الغاية التي يشير اليها الاتجاه في كل مرحلة من المراحل التي تحدثنا عنها ،

القصور الاكبر:

٩٢ - ولكن القصور الاكبر الذي نعترف به هو اننا لم نفص الي سا نحت الامواج لنكتشف باتي جبل الثلج الذي لا يطفو الا بعضه ، لـم نحدث عن البعد الخارجي للديموقراطية ، عن علاقة الديموقراطيسة الاشتراكية بالاستقلال الوطني والنضال من أجل النحرر ، عن علاقهة الليبرالية والراسمالية بالقوى المعتدية التي تحتل الارض العربية . عن علاقة الاتجاهات الداخلية التي تتلاطم في مجتمعنا بالنبارات الخارجية التي تحيط بنا ٠٠ كل هذا لم نتحدث عنه ١ مع انه قد يكون الاصل في كل حدیث ، واحد غیرنا نقل عن توسساس میرفی رئیس جنرال موتورز ورئيس الجانب الامريكي في اللجنة المصرية الامريكية المشتركسة ... لبحث فرحل التعاون بين مصر وامريكا ، أنسب قال : « اي مشروع استثماري لابد وأن يتوفر له مناخ سياسي مناسب حيث أن الحروب والمشاكل تتعارض مع مكرة زيادة الاستثمار » (الدكتور مؤاد مرسى ــ المرجم السابق - المقدمة) ولقد كنا نشرنا من قبل رأينا في علاقهة الراسمالية بقضية التحرر في دراستين اولهما بعنوان « راسماليون وطنيون وراسمالية خائنة » والثانية بعنوان « جبهة القطاع العام » ... وقد نعود الى الحديث مرة أخرى فنموض هذا القصور ٠٠٠٠

أما الآن ، فيكلينا ما قلنا ، واذا كان لابد من كلمة اخيرة غلنقل اذن : ليحفظ الله مصر وشبعها من كل سوء . . . ولا هول ولا قوة الإ بالله . . .

القامرة في ٢ يناير ١٩٧٧

مكتور عمست سيف الدولة

جمال عبدالناصر

من الديموقلطية الليبرالية الحال يموقلطية الانتراكية ادراسة في اتواله)

1 - في يوم ٢١ مايو ١٩٦٢ قدم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية « ميثاق » العمل الوطني ، قدمه بقوله: « الميثاق عبارة عن مبادىء عامة واطار للعمل او للخطة ، ننج عن ايه ٠٠٤ نتج عن تجربة وممارسة لمدة عشر سنوات ٠٠ العشسر سنوات اللي ماتت كانت مترة تجربة ، مترة تجربة ، مترة ممارسسة . . كانت فترة مشينا فيها بالتجربة والخطأ » . ولم تكن تلك هي المناسبة الموحيدة الني ذكر نيها الرئيس الراحل انتقاد الثورة حين قامت عام ١٩٥٢ نظرية وانتهاجها التجربة والخطأ اسلوب اللممارمية ، تجسرب مَنْخُطَىء مُتَصَحِح ، وقد اسند الرئيس جمال عبد الناصر تلك الظاهرة ، اعنى الاسلوب التجريبي ، الى اسبابها التاريخية وظروف قيام ثسورة ١٩٥٢ ذانها . قال : ناس كتير بيتولوا ما عندفاش نظرية ، بدنا والله تقول لنا نظرية ، من النظرية اللي احنا ماشيين عليها ١٠، بيقسول اشتراكية ديموقراطية تعاونية، ابه هي النظرية ٢ أيه هي حدود النظرية. أنا باسال ، ايه هي أهداف النظرية ١٠٠ أنا باقول أني ماكنش مطلوب منى ابدا في يوم ٢٣ يوليو اني اطلع يوم ٢٣ يوليو معايا كتاب مطبسوع واقول أن هذا الكتاب هو النظرية ، مستحيل ، لو كنا قمدنا نمهـل الكتاب ده تبل ۲۳ بوليو ماكناش عملنا ۲۳ يوليو لان ماكناش نقسدر نعمل العمليتين مع بعض » (٢٥ توهمبر ١٩٦١) ، وهكذا ، مع الاعتراف بغيبة النظرية ، طرح الرئيس جمال عبد الناصر المشكلة المكرية طرحا يتضمن الاشمارة الى ممباق بين الفكر الذي لا بد له من أن يستنفه كل الوقت اللازم والكانى لنضجه وبلورته ، وهو وقت قد يستغرق حياة جيل او اجيال ، وبين موتف مصر المتردي بسرعة متزايدة ، قبل ١٩٥٢ مسا كان يستوجب الانقاذ بالمكن بدون انتظار لما يجب أن يكون ، وكان المكن هو ما عرف باسم المبادىء المنتة للثورة ومن بينها اقامة ديموقراطيسة سليمة ، قال جمال عبد الناصر يوم ٧ ابريل ١٩٦٣ : « بالنسبة لغا . . تجربتنا قابلتنا اسئلة كثيرة بهذا الشكل . وكان لا بد أن فوضحها ، في اول بوم لم يكن عندنا منهج . . لم يكن عندنا نظرية ولم يكن عندنا منظمة شعبية ولكن كان عندما المبادىء السنة » . ومع ذلك مان الرئيس جمال عبد الناصر حين قال ما قال ، في ٢٥ نوفهبر ١٩٦١ ، كانت قد انقضت على تيام الثورة تسم سنوات تقريبا ، وبالتالي فان الاسباب التاريخيسة التي استند اليوا غيبة النظرية كانت قد استنقدت حجيتها في التدليسل ، وابقت وراءها سؤالا يمكن أن يقول : لماذا لم تستكمل الثورة تكوينهسا الفكري بعد أن قابت ونجحت وخلال نسع سنوات بنذ قيامها ونجاحها؟، ولقد رد قائد الثورة على هذا السؤال في ذات الخطاب الذي القاه يوم ٢٥ نونهبر ١٩٦١ ، قال : « ما نقدرش نقول أن أحنا عملنا نظريبة . ويا جمال عبد الناصر أعمل لنا نظرية ، أنتم اللي عليكم تعملوا النظرية . المثتنين هم اللي عليهم يعملوا نظرية ، يوم ما لاتي لهيه كتاب طالسع عن الاقتصاد بتاعنا والتجربة بتاعتنا وايه اللي يجب أن يحصل لهها باشعر أن هذا الكتاب هو جزء كبير من النظرية » .

على هذا الوجه حدد الرئيس الراحل مسئولية البناء النظرى للثورة واسلوب هذا البناء . نمسئوليته تقع على عاتق المثتنين . والواتع ان هــذا بديهي ، على مصر وعي غير مصر لا يمتلك المقدرة اللازمة للبناء الفكري الا المثقفون . بل أنهم يتميزون بصفتهم هذه تمييزا لمتدرتهم تلك. غير أنه ينبغي الانتباء هنا الى ما يعنيه جمال عبد الناصر بالمثقنين ، في المحوار الذي دار يوم ٩ ابريل ١٩٦٣ في الاجتماع الخامس لمباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسورية انترح احد أعضاء الونسد الممورى التفرقة بين المثقفين الثوربين والمثقفين غير الثوربين مضرد الرئيس جمال عبد الناصر تلك التفرقة وقال : « فهه قرق بين المثقفين والمتعلمين . يعنى ممكن واحد متعلم يبقى بورجوازى . . ده ما اقدرش القول عليه انه مثقف . . انا بالتول عليه انه متعلم واستاذ كبير في اي فرع من نمروع العلم . . يمكن . . لكن المفروض بالمثقف أنه مثقة أجتماعيا ... زى ما بتقول مثقف اجتماعيا . لكن اذا اطلقنا تعبير المثقفين على كل المتعلمين يبقى تعبيرنا بالنسبة لهذه العملية غلط ٠٠ لاننا حنيجي عي المتعلمين حنلاتيهم طبقات . . فيه طبقة بورجوازية . . فاما بتبجى بتقول المثقنين البورجوازبين . . انت تصدك تقول المتعلمين البورجوازيين لان المتعلم البورجوازي مش حيبقي مثقف اجتماعيا أبدأ ٠٠ يعني يمكن واحد استاذ كبير ودكتور كبير وعنده شهادة كبيرة لكن مى مهس الوقست راسمالي ٠٠ ده باتسول عليه بورجوازي على طسول وادخلسه ضمن البورجوازيين » . اذن، مالمثقف كما يعنيه عبد الناصر هو المثقف اجتماعيا غير « الراسمالي » اساسا ، وبذلك ربط عبد الناصر بيسن الثقافسة والاشتراكية . فلا يعتبر عنده مثقفا الا التقدميون . ولكن لا يشترط في المثقف ، بالضرورة ، أن يكون ثوريا أذ الثورية مقدره على الثورة قسد ينتقدها بعض المثننين ، قال في خلال الحوار ذاته : ١١ هو في الحتيقة الثوربين هم الطليعة هذا ٠٠٠ الثوربين ٠٠٠ النوربين هذا الطليعة ٠٠٠ الممال الثوريين هم الطليعة ... والفلاحين الثوريين هم الطلعة ... والطليمة واجبها أن تتود الكل . والمئتنين الثوريين هم الطليمة . . . لكن ضين تحالف قوى الشعب العاملة » . خلاصة هذا أن عبسد الناصر كان يرى أن عبء البناء النظريللثورة يقع على هاتق المثقفين الاشتراكيين.

الما عن الملوب البناء النظرى مهو دراسة وتأصيل وتطويس «التجربة بتاعتنا » ولو من خلال الدراسات المتخصصة المتصورة كلل منها على أحد المجالات أو بعضها ، وهو يقول من الميثاق أن « الثورة المربية وهي تواجه هذا العالم لابد لها أن تواجهه بفكر جديد لا تحبس نفسها في نظريات مغلقة يثيد بها طاقته وأن كان في نفس الوقست لا ينعزل عهن التجارب الفنيهة التي حصلت عليهها الشعوب المناضلة بكفاحها " . ويقول : « أن التسليم بوجود قوانين طبيعيسة للعمسل الاجتماعي ليس معناه القبول بالنظريات الجاهزة والاستغناء بها عسن التجربة الوطنية ، أن الحلول الحقيقيسة لمشاكل أي شحب لا يمكسن استيرادها من تجارب شعوب غيره ٠٠٠ ان التجربة الوطنية لا تغترض متدما تخطئة جميم النظريات الممابقة عليها أو تقطع برغض الحلول التي توصل اليها غيرها مان ذلك تعصب لا نقدر أن تتحمل تبعاته ، خصوصا وان ارادة التغيير الاجتماعي مي بداية ممارستها لمسئولياتها تجنساز مُترة اشبه بالمراهقة الفكرية تحتاج خلالها الى كل زاد فكري ، لكنها في حاجة الى أن تهضم كل زاد تحصل عليه وأن تهزجه بالمصارات الناتجة من خلاياها » . وهو مبريح في أن البناء الفكري للثورة لا يكون بالانكفاء على « التجربة بتاءتنا » والرفض المتعصب للنراث الفكرى العالمي ، ولا يكون باستمارة اسس مكرية غريبة عن تجربنا لنسند اليها تلك التجربة ، ولكن باستيماب التراث الفكري العالمي والتجربة الخاصــة مقدمة لابداع نكري يكون خلاصة تقاعلهما الجدلى .

كان جمال عبد الناصر ، اذن، مثقفا ينتهج التجربة والخطأ اسلوبا. لم يكن مئتما يملك كل الوتت اللازم للاجتهاد المكرى المجرد ويملك سه بشکل خاص ـ ان يحجب انكاره او يراجعها او يغيرها قبـل ان يطرحها على الناس ، ذلك لانسه كان تالد تسورة مهمته الاولى ان يغير ويطسور وينفذ ويصحح في الواقع الاجتماعي ما يحمله من المكار ، من هنا تكون دراسة عبد الناصر المنكر شيئا اكثر لزوما ومائدة ومسعوبة من دراسة أي مفكر أخر لم يتحمل بنفسه هبه وضع المكاره موضع التنفيذ . وتكون دراسة عبد الناصر الثائر شيئا اكثر لزوما ومائدة وصعوبة سن دراسة ای ثائر کان قصاری دوره ان بغیر ویطور وینغذ نظریة التزم بها من قبل ، ففي حياة عبد الناصر المتزج النهو الفكري بالتقدم العملي ، أعطى التجربة المكاره واسترد من التجربة المكارا اكثر نموا لمعاد واعطاها للتجربــة واسترد منها . . . وهكذا في عملية نمو هكري ثوري خصيبة ما تزال مي حاجة الي دراسات علمية مطولة ، وميما يلي نحاول محاولة اولية مَى تتبيع مفهوم الديموتراطية لديه منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٦٢ لنعرف - بقدر ما تنسع له هذه الدراسة المختصرة - نموه وتطوره من خلال التجربـــة ، على اننا قبل ان نبدا ينبغي ان نؤكد ما اكده عبد الناصر نفيه غي لقائه مع وفود المعلمين بالقاهرة يوم ٢٦ يونيو ١٩٥٦ . قال : ٥ ولكني اقول لكسم اذا اخطأت في المستقبل لماتها يكون هذا الخطأ عسن يقين وتأكد من أن العمل في مصلحة مصر وفي مصلحة ابناء مصر » . نؤكد هذا لان الخطأ في التجربة ، نتيجة لقصور في المنهج والنظريسة مرجعه الى اسباب تاريخية ، لا يمكن أن ينال على أي وجه من أن جمال عبد الناصر قد عاش ومات أبنا بارا بمصر ومخلصا أخلاصا مطلقا لتسعب وامته ، ويكنيه نبلا أنه لم يدع في أي وقت أنه يملك أكثر ممسا يملك غملا وهو كثير وأنه لم يخطىء قسط ألا واعترف بالخطأ وبادر السي تصحيحه ، فلقد كان سلم عليه رحمة الله ساكثر الناس مستقا مع نفسه وهي قبة الفضائل في الحاكمين .

مرحلسة الليراليسة

٢ ــ قال عبد الناصر يوم ٢٣ نبراير ١٩٥٣ يصف مرحلة ما تبل الثورة: « كان الظلم الاجتماعي يتجسم في كابوس الاقطاع البغيض. فقد ورثنا طبقة من الحكام والاشراف ترفعوا عسن الشبعب وراحسوا يستمتمون بنفوذهم واموالهم ، وانتسمت البلاد الى منتين كل منهب تكره الاخرى ، وهم من طينة واحدة ، ممسكر العبيد وطائفة الاسياد ». وقال يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥٣ : ﴿ لَقَدَ حَكَمَتُمْ رَهَاءُ رَبِعَ قَرِنَ فِي ظُلُّ دَسَتُورٍ ﴿ يضارع أرتى الدساتير ومي برلمائات متعددة جاعت وليدة انتخابسات متتالبة ، حكمتم باسم الديموقراطية ولكنكم باسم الديموقراطية المزيدة لم تنالوا حقوقكم ولم تنالوا أستقلااكم . ولم تنعموا يوسب واحدا بالحرية والكرامة التي لسم يكتلها الدستور في عهودهم الالهم من دون الشبعب ، مخسرتم كل شيء وكسبوا كل شيء حتى ثرتم على هذه الاوضاع محطمتموها ممن منا يمكن أن يقبل أن تسلم الثورة أمر الشعب باسم الديموقراطية الزائفة باسم الدستور الخلاب وباسم البرلمان المزيف الى تلك الفئة من المخادمين 1 هؤلاء الذبن عاشوا لتحقيق شهواتهم ومطامعهم من دماء هــذا الشبعب جيلا بعد جيل هؤلاء التوم الذبن ثرتم من أجل تصرفاتهم ومظالمهم واستغلالهم » .

على هذا الوجه كان جهال عبد الناسر يرى ، حين قامت الثورة ، ان مشكلة الديموقراطية في مصر تنحصر في ان لليفا من المصريين قد زيفسوا الحياة الديموقراطية بالرقم من ان الدستور (دستور ١٩٢٣)

كان يضارع ارتى الدساتير وان الحياة البرلمانية والانتخابات المتتاليسة كان من المكن أن تتبع للشعب حياة ديموقراطية سليمة لولا أولئسك المنسدين ، ولهذا مهو مع ذات النظام الديموقراطي الذي كان قائما من تبسل بعد تطهیرها ممن المسدوه ، قال یوم ۱۵ نومبر ۱۹۵۲ می ذکری الشهداء : « واني لا اود ان اغادر هذا المكان قبل ان المول لكم ان حركة الجيش ما قامت الالتحرير الوطن واعاد ةالحياة الدستورية السليمسة للبلاد » . ومَى اجتماع حاشد مى ميدان التحرير يوم ٢٦ نوممبر ١٩٥٣ اكد بتوة أن الهدف الأول للثورة هو الديموقراطية وأن أسلوب تحقيتها هي أن يحرر الناس اننسهم من الخوف . قال : « وأني أعلنها صريحة ان هذه الثورة كان هدمها الاول هو الديموقراطية لاننا نؤمن بــــارادة الشبعب وقوته ، ولكن لن تكون للشبعب قوة ولن تكون له ارادة الا اذا احس بالديموقراطية ، أننا أيها المواطنون لم نفكر لحظة وأحدة نسى الديكتاتورية لاننا لم نؤمن بها أبدأ نهى تسلب الشعب قوتسه وأرادتسه ولن نتمكن من أن نفعل شيئًا إلا بقوة الشمعب وأرادته ، هـــذا أيهـــا المواطنون هو هدف الثورة الاول مانها ثورة ديموتراطية تعمل لكم ومن اجلكهم ليشبعر كل انسبان انه مصري وانه مصر كلها ٠٠ أننا ما تهنسا بهذه الثورة التي تدعو الى الحرية لنتحكم فيكم أو نستبد بكم . ولكنسنا لا نريد الديموقراطية الزائفة . نريد ديموقراطية تعمل لكم ومن أجلكم > ليشمر كل انسان انه مصري ومتساو والغرص متساوية امامه مى هذا الوطن . ولذلك ماني اتول لكم أن واجبكم أكبر مما تنصورون ، مانتهم با ابناء مصر _ وليس مجلس الثورة _ انتم الذين سترسمون الطريق الذي سنسير عيه ، ويقرر مصير الوطن اجيالا طويلة ولذلك مانى اوجه حديثي الى كسل نسرد واقول له انت مسئول عن مصير وطنك وبلادك. ولن نتواكل ولن نسبع وعودا كاذبة كما كنا نغمل في الماضي فطالما وعدما وغرر بنا غاذا اردنا أن نبنى وطنا تويا عزيزا ونحتق الحرية التي نؤبن بها جهيعا غيجب ان نتبصر ونعرف طريقنا فالماضي يختلط بالحاضر والحاضر يرسم الطريق للمستقبل ، يجب أن نتحرر من الخوف ، ، يجب ان نتحرر من الفزع . . بجب ان يحرر كل منا نفسه وان نتخلص مسن السياسة الني رسمت في الماضي فقد كانوا يخلقون منكل مواطن طاغية.

٣ ــ غير ان هذا لا يعني ان قائد الثورة لم يكن يعرف اين موطن الفساد والافساد ، كلا ، غان الثورة كانت قد حددت غي اهدافها الستة هدفين ، اولهما : القضاء على الاقطاع وثانيهما : القضاء على سيطرة رأس الملل على الحكم ، الهدف الاول كان يعني تحرير الفلاحيسن مسن الثبعية للملاك ، والهدف الثاني كان يعني ان يكون الحكم فــي خدمة الشعب وليس تدت كيبطرة رأس المال ، وكلاهما هدف ديموقراطيي يواجه واقعا اجتماعيا اقتصاديا سياسيا كان سائدا في مصر قبل ١٩٥٢ ،

_ كان الهدف الاول ، الاكثر وضوحا ، هو تحرير الفلاحيسن . ومن اجله صدر تانون الاصلاح الزرامي يوم ٩ سبتبر ١٩٥٢ أي بمسد شهر ونصف غلط من تميام الثورة ، ولقد تغمّمن تحديد الملكية بمائتي عدان لكل غرد ، ولم يكن ذلك ذا اثر ديبولاراطي كبير في مصر حيث الرقعــة الزرامية ضيقة وحيث الطلب على الانتفاع بالارض كثيف ، وبالتالي كانت السيطرة على القلاهين مكفولة واقعيا حتى لن يملك همسين غدانا . الجانب الديموقراءلي في الاصلاح الزراعي هو ما انصب على ملاقة المستاجرين بالملاك عامة مسواء كاتوا الطاميين أو غير الطاعيين، عتسد حددت النسورة التيمة الإيجارية ومنعت طرد الفلاهين ، ومسدت عقود الايجار ، واشترطت أن تكون بالكتابة وأنشأت الجمعيات التماونية الزراعية لنؤدى الى الملاحين الخدمات الزراعية التي كانوا يتكلون مي الحصول عليها على الملاك وحدت من نظهام الزراعة وبذلهك اخرجت الانتفاع بالارض من نطاق المضاربة على احتياجات الفلاحين ووغرت لزم تدرا كبيرا من التحرر مي مواجهة الملاك ابا كأنت حدود ملكياتهم . ولم بركز عبد الناصر قط على المبرر الاقتصادى للاصلاح الزراعي ولكنسه بسرره دائما تبريرا تحرريا ديموقراطيا ، وهو ما يسى أن الاسسلاح الزراعي كان مرتبطا مي ذهنه بمفهومه للديموقراطية .

قال يوم ١٣ ابريل ١٩٥٤ : ٩ ماذا يعنون بالحرية التي ينشدونها والبرلمان الذي يريدونه ١ انهم يعنون بذلك الاستغلال في ابعد حدوده والاحتباء في الاستعبار من أجل مصالحهم في القرى وفي الاراخسي الزراعية وفي البنوك وفي كل شيء برخم أن الفلاحين يبثلون الاغلبيسة العظيي أذ يبلغ عددهم ١٨ مليون نسمة يعيشون وقد حرموهم الشعور بالحرية والعزة والعرية الاجتباعية ولتبة العيش ٠٠ حرموهم وحرمسوا أخوانهم في الريف ومن بدرت بنه بادرة الدفاع عن حتى مشروع كسان له أجراء خاص نهاذا كان يحدث لهم أيها الاخوان وباذا كاتوا ينوتون على أيدي سادة مصر المنطين في العهود الغابرة ١٠. أنا أعرف جيسدا وانتسم تعرفون كذلك أن أصحاب الاتطاع الذين يتحكمون فيكم كاتوا يخرجون الرجل من الارض بعائلته وأولاده شريدا لا يجد لتبة العيش على هذه هي الحرية التي ينادون بها أ لقد قامت الثورة لتحرير الشعب من الاستعباد والاحتكار وقد حقتنا الحرية للمواطنين جبيعا ٤ .

وقال يوم ١٥ أبريل ١٩٥٤: « وأنتم أدرى الناس بالاقطاع وكيف كان يؤثر في الحياة السياسية . أن طلبنا الرئيسي لم يكن اقتصادا وأنها هو تحرير الفلاح من سيطرة السيد وأنتم كرجال أتيحت لكم الفرصة لكي تأخذوا حظكم من العلم ولكن هناك ١٨ مليونسا لم ينالوا هذا الحفظ ويجب أن ننظر إلى أولئك الفين لم تتع لهم الفرصة لنأخف بيدهم . لا بد أن ننظر لبلدنا كبجبوعة وأحدة ولن يتحقق ذلك الا أذا

ارتهمنا بأهل الوطن جبيما وهذا الطريق هو الذي يحتق لنا حياة مسهدة كريمة خصوصا أن المكانيات البلد محدودة ، غلن نصل الى التوة والعظمة الا أذا عمل الجميع وشعروا بالحرية والمساواة » .

وقال يوم ١٩ ابريل ١٩٥٤ ضبن خطبة القيت في وفود الفلاحين: الحقيقة يا أخواني أننا أذا تكلينا عن تحديد الملكية وأذا تكلينا عن الاصلاح الزراعي وأذا تكلينا عن توزيع الارض وعن تبليك الارض اذا تكلينا عن هذا كله فيجب أن نفهم با هو المعنى الاسلمي لهذه التبليك وبا بغزاه ، أن أهم شيء في تحديد الملكية ، هذا التحديد الذي خلصنا بن الاتطاع الذي استبر سنين طويلة ، أنه يعبر عن بعنيين الساسيسين : الأول هو الحرية السياسية والثاني هو التخلص بسن الاستبداد السياسي ، فقد كانت الارض التي يبلكها الاقطاعي والتي يعبل نبها الفلاح هي العابل الأول الذي كان يستغل دائما في التوجيه السياسي ، العابل الذي كان يستغل دائما في التحكم في بصير الفلاح وفي مورد رزقه ولا يترك له فرصة للتخلص بن الاتجاه السياسي الذي كان يدفعه البه مساحب الاقطاع وكانت النتيجة هي تحكم الاقطاع في الحكم وفي سياسة الدولة ولذلك استبر امتحساب الاقطاع طوال السنين الماضية يتحكمون في مصيرنا » .

وقال يوم ٢ مايو ١٩٥٤ في قرية بلتاج بمناسبة حفل توزيع الاراضي المستردة على الفلاحين: « غلما قامت الثورة وجدت ان الفلاح السذي يعتبر الدعامة الاولى في هذا البلد يجب ان يتحرر وانه لن يغال هذه الحرية بالكلام وحده ولكن يغالها بالعمل ولهذا بدانا تحديد الملكية الزراعية لنحرر الفلاح من الاستعباد ونحرره من الاستغلال فان الهدف الاول لهذه الشعورة كان مركزا في كلمة واحدة هي : الحرية » .

وقال في حفل توزيع الراضي المستردة على الفلاحين على نجلع حمادى يوم ٣ يوليو ١٩٥٥ : « ولكن تحرير الارض يحرر الغرد من كسل انواع السفل والاستعباد والاقطاع لكن كيف بتحرر هذا الفلاح السفي يعمل عنسد الاقطاعي ويصمر انه تحت رحمته يستطيع أن يخرجه متي شاء هو واولاده ومعنى هذا أنه لن يطمئن على حريته ولن تتحقق حريسة الفلاحاذا كان مهددا في رزقه وفي حياته واذا كانت الحرية كلاما وخداعا غائنا لا نوافق على الخداع لاننا نؤمن أن حرية الوطن لا يمكن أن تتم أذا لم يتحرر الفرد وكيف يتحرر الوطن والغالبية العظمي لم تتحرر » .

هده نهاذج بسها قسال معبرا عسن معنى واحد هو ان الحربة والديهوقراطية لا يهكن ان تتحققا بالنسبة الى الفلاحين الا بعد تحريرهم من سيطرة الاقطاعيين والملاك ، هذا المعنى الذي يُربط بين الواقع الاقتصادي والاجتماعي وبين الحرية والديموقراطية كان يتضمن _ كما لا شك نلاحظ _ بذور المفهوم الاشتراكي للديموقراطية التي ستنبت ثم تنهو شم تنهسر الميثاق بعد عشر سنوات من تلك الرؤية الجنينية .

كما ينبغي أن نلاحظ أيضا أثر النشأة الريفية في نكر عبد الناصر ، غلا شك أنه بحكم انتهائه الاسري إلى قرية من المقر قرى مصر (بنى مسر) كان يختزن تجارب عينية مريرة لمعاناة الفلاحين ، ولعل هذا أن ينطبق على اغلب أعضاء مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٢ . لهذا كانت الرؤية بالنسبة لملاقة العربة والديموقراطية بالوضع الاقتصادي للفلاحين أكثر وضوها عندهم منها بالنسبة لملاقات العمل في المؤسسات التجارية والصناعية والمالية .

سيطرة راس المسال

ه مسنعتد انه مما يؤيد ما قلناه عن وضوح الرؤية بالنسبة لملاتة الحرية والديبوقراطية بالوضع الاقتصادي للفلاحين أن الثورة لم تقدم للعمل في المجالات الاخرى مد في الفترة التي نتحدث عنها مساوية أو حتى مقاربة لما كسبه الفلاحون ، فمن كل التشريعات التي صدرت ابتداء من ١٩٥٧ حتى ١٩٥٩ لا نجد الا مبادرة مبكرة (١٩٥٣) صدر بها قانون يمنع الفصل التعسفي وقرارا يمنع توقيع جزائين عن المخالفة الواحدة ، وقانون انشاء سجل للعاطلين وتنظيم طريقة تشفيلهم، ثم أضافة حدثت بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ الذي أباح لنتابات العمال أن تكون اتحادا عاما بعد أن كانت مجزأة الى اتحادات نقابية متنوعة ومنفصلة ، وحتى قانون منع الفصل التعسفي لم يكن من حقيقته يمنع الفصل بقدر ما كان يعطي العامل المفصول الحق في الالتجاء الى يمنع المستعجلر ليحصل على راتبه لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ألى أن يقضي في استحقاقه أو عدم استحقاقه لتعويض ،

وقد كانت تلك المكتسبات المتواضعة كانية لاتناع العبال ، نسى الرمة مارس ١٩٥٤ الشهيرة ، بالوقوف مع الثورة ، ولقد كانت ازمسة مارس لمي حقيقتها صراعا في القمة وفي الشارع بين الذين يريدون للثورة أن تستمر وبين الذين يريدون العودة الى ما قبل ١٩٥٢ ونسليسم الحكسم للمدنيسين وعلى راسهم حزب الوفد ، هذا من حيث التوى . اما من حيث المضمون عقد كسان الصراع قائما بيسن المفهوم الليبرالي للديموقراطية (عدم تعمل الدولة) وبين مفهوم ليبرالي ايضا ولكنسه يحمل في طياته رؤية اجتماعية تقدمية لم تكتمل بعد فهو حريص علسي بقساء الثورة وتدخلها الايجابي في الحركة الاجتماعية . . وكانت تلسك

الرؤية الاجتماعية التقديمية غير المكتملة هي التي اقنعت العمال برغض الحرية الليبرالية والهتاف بسقوطها في مواجهة الذين كانوا يرغمسون الويتها . وبعد عشر سنوات تقريبا سيعود جمال عبد الناصر الى ازمة مارسي ١٩٥٤ فيصف حقيقة الصراع فيقول في ٧ أبريل ١٩٦٣ : « في مصر احنا اجتنزنا عقبات كثيرة قوي وقابلنا مراحل ارادت الرجعية فيها ان تستولي على السلطة وكانت اقسرب ما يكون ان تستولي على السلطة منة ١٩٥٤ » .

التوجيه الى الشبعب

٦ ــ انتهت مترة الصراع الاولى سع الراسهاليسين واحزابهسم الليبرالية الى اكتشاف أن مشكلة الديموقراطية ليست مشكلة أشخاص فاسدين بل مشكلة نظام ، ولما لم يكن المنهوم الجديد للديموةراطيسة حاضرا أو ناضجا ليقوم عليه نظام جديد مقد المعت الثورة النظام القديم (الدستور والاحزاب والبرلمان) واخذت السلطة كلها في يدها واعطت نفسها مهلة اسببتها مترة انتقال لمدة ثلاث سنوات ابتداء من ١٦ يناير ١٩٥٣ بعد أن قررت تشكيل لجنة لوضع دستور دائم بطبق في نهاية الانتقال ، ويقول جمال عبد الناصر في اسباب هذا الموقف يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٥ : « تلنا لوم أن الحرية هي حرية الفلاح . . الفلاح في مزرعته والعامل مى مصنعه والموظف مى عمله والتاجر مى متجره أن الحرية هى حربة الفرد ولن تكون هناك حربة فردية ،، واذا استطعنا أن نحقق الحرية الغردية بالقضاء على الاقطاع والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم والقضاء على الفساد والقضاء على الاستعباد والقضاء على الاستبداد اذ ذاك يا اخواني نستطيع أن نتول أن ني مصر حرية حتيتية ... لا حرية محتكرة لفئة تليلة من الناس تخدعنا بها وتضللنا بها لتتحكم فينًا وتستغلنًا وتستبد بنا ، قلنًا لهم هذا مئذ أول يوم من أيام الثورة وتلنا لهم : أذا أردتم فعلا أن تحققوا الجرية ألتى طالما طالبتم بهسا وناديتهم بها لهذا الشعب ، هذا الشعب الطيب الذي خدعتموه تحت اسم الحرية . . فلتوافقوا ولتعلنوا سعنا القضاء على الاقطاع ولتعلنوا تحديد الملكية » .

وقال يوم ٢٦ نومبر ١٩٦١ منحدثا عن نفس الفترة وما تلاهسا : « اعطيتكم امثلة في اول الثورة وكيف حاولنا احضار الاقطاعيين لنتفاهم

معهم على القضاء على الاقطاع ولم يمكن وبعد تحديد الملكية المخلفاهم في الاتحاد القومي انا اعرف اناسا كانوا من اشد الناس تحبسا وابمانا في المظهر ، ولم اكن استطيع ان اعرف ان هذا نفاق و غير نفاق مد وبعد ذلك في سنة ١٩٥٤ انزلوا اليفط ورضعوا الينط وعلقوا اليفط ونرلسوا اليفط ورضعوا الصور هذا الكلام نعرفه جميعا ونعسرف للفط ورضعوا الصور وانزلوا الصور هذا الكلام نعرفه جميعا ونعسرف لماذا حصل نفاق طبعا ، من يستطيع معرفة السريرة أا لكن اقدر اهكم مالادلسة » .

٧ -- ولا شك من أن جمع السلطات التشريعية والتنفيذية مي يد مجلس تيادة الثورة ومجلس الوزراء كان ديكتاتورية ساحتسة ضد الاتطاعيدين والرأسماليين والليبراليين الذين سدت في وجوهزم بحسم غرصة العودة الى الحكم والسيطرة . اما بالنسبة الى الشعب الذي لم يخسر شيئًا كان له من تبل نقد كان الموقف يمثل أملا غامضًا في نوايا الشورة وموقفها منه ، ولكن الثورة ، وقائدها ، لم تلبث أن الجهست بتوة نحو الشعب تنسج معه خيوط اتصاله مباشرة . وكان اسلوبها في ذلك هو انشاء « هيئة التحرير » . وقد عرف جمال عبد الناصر « هيئة التحرير » بتوله : « أن هيئة التحرير ليست حزبا سياسيا يجر المغانم على الاعضاء أو يستهدف شبهوة الحكم والسلطان وأنها هي أدأة لتنظيه مرى الشعب واعادة بناء مجتمعه على اسس جديدة وصالحة . اساسها الفرد ، فقحن نؤمن بأن أي نهضة لا يمكن أن تقوم ألا أذا آمن الفرد ببلده وقدرته وأن أعادة بناء الوطن لن تتم الا أذا قام كل فـــرد بواجبه ، غلن نستطيع وحدنا أن نقيم هذا البناء ، وأن الفساد الذي عهم جميع مرانسق البلاد طوال عشرات السنين ليحتم علينا أن نعمسل كل مي اتجاهه من اجل ازالته والقضاء عليه واعلموا ان الطريق طويــل وشاق مطيئا ان نتذرع بالصبر مالارادة التي لا تعرف أليأس لا يتف امامها عائق وسنصل باذن الله وسننتصر » (٩ ابريل ١٩٥٣) .

ولقد حمل جمال عبد الناصر العبء الاكبر في الجانب الفكري لهيئة التحرير ، وكان عام ١٩٥٣ بالنسبة اليه طوافا منصلا بين المسدن والقرى والكفور على طول ارض مصر وعرضها ومن جماع مئات الخطب التي القاها في كمل مكان تقريبا نستطيع أن نستخلص معزومه للديموقراطية في تلك المرحلة من خلال تحديده لوظيفة هيلة التحرير ودورها:

قال في منيا التبح يوم ٢٠ نوفببر ١٩٥٢ : « اننا نبتف دائها بالحرية ونبتف بالمزة وليست المزة كلاما او هناما وليست الحرية اوهاما ينادي بها بلا وعي ، ولكن الحرية هي النحرر من العبودية ومن الخوف ومن الفزع ، افرادا وجماعات ، لقد عشنا سنين طويلة تحدثنا فيها طويلا عن الحرية ولم نحقق منها شيئا ، فقد كانت الحرية وعودا وكلاما وصياحا اما اليوم فاذا قلنا الحرية فنحن نؤمن حرية القلوب وحريسة

النفوس وحرية العتول وهي كلها تتلخص في التحرر من الخوف الا من اللب الذي خليق العالمين » .

وقال في المؤتمر الوطني بجامعة القاهرة يوم ٣ ديسمبر ١٩٥٣ : « أن العامل الاول للحرية هو التجرد التام مسن روح الاستعباد وروح المغوف والفزع ويجب أن يكون الحكم والشعب قوتين متعادلتين فساذا لم يكن الشعب قويا غان الحكم لا يكون عادلا ولكي يكون الشعب قويا يجب أن يكره الاستبداد وينفر من الاستعباد ، ولا يعرف للخوف والفزع معنسي » .

وقال في فرع هيئة التحرير بالوابلي يوم ٧ ديسمبر ١٩٥٣ : « اننا الان نلقى جبيع الاوزار على الحكام السابتين وحدهم واريد ان اقول ان اي حاكسم اذا ترك وحده لن يستطيع ان يتفلب على نزعات نفسسه والنفس المارة بالسوء ولهذا يجسب أن يكون الشسب متيقظا متسلحا بالمعرفة ولكنا نعرف اننا نحكم حكما ديموقراطيا له برلمان وكان لسه دستور ووثيتة تقول : الامة مصدر السلطات ؛ وهذه الامة كانت ضحية السلطات اننا نريد اليوم لهذه الامة ان تكون مصدر السلطات وهذا لن ياتى الا بالمعرفة والتيقظ ومعرفة كل فرد حقوقه وواجباته » .

وقال في حفل كلية اركان الحرب يوم ٢٩ نوغبر ١٩٥١ : « ان العزة والكراء ةكانتا دائها جزءا من الشعب واننا اذ نتول أن هذه الثورة القامت العزة واقامت الكراءة فانها نعني أن هذه الثورة ثبتت العسزة والكراءة وجعلتها حقيقة واقعة لان هذا الشعب كانح طويلا من اجل عزته ومن اجلل كرامته واستشود منه من استشهد وشرد منه من شرد من اجل هذه الكراءة التي كنا نراها دائها في الصدور وكنا نراها دائها في النوس التي كانت تنبئل دائها تبثيلا خفيا أو ظاهرا في كل فرد من ابناء هذا الوطسن » .

٨ ـ مسن كسل مسا سبق ، وامثاله كثيرة ، يتضبع بجسلاء ان الديموقراطية كانت ، في مفهوم الرئيس الراحل جبال عبد الناصر في تلك المرحلة ، مقدرة ذاتية قابلة للاكتساب بالوعي ومغالبة النفس حتى تتحرر من الخوف والفزع . وان الجماهير لا تفقصها الا التعبئة والتوعية والثقة بالنفس ، بعد ان قضى على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكسم ، حتى تسترد عانيتها الديموقراطية وتفرض ارادتها . وانها الى حد كبير كانت مسئولة عن الاستبداد بها وهي سد حينئذ سد مسئولة عن ان تأخذ بيدها زمام امرها قلا تسمح بالاستبداد من جديد ، وان مظيفة هيئة التحرير كانت سد على وجه التحديد سد تنظيم الشمعب وتعبئته وحشده وتوعيته ودفعه بعيدا عن السلبية والركود السابق وتحريضه على ان يحرر نفسه من الخوف والفزع ، وبالرغم من ان تلك كانست خطوة تقدمية على طريق الديموقراطية في شعب كان سد فعلا سد قد لاذ خطوة تقدمية وخرج من نطاق الاهتمام بالمسائل العامة . الا انسه لا يمكن بالسلبية وخرج من نطاق الاهتمام بالمسائل العامة . الا انسه لا يمكن

تجاهسل الرؤية المثالية لمشكلة الديموتراطية التي كانت تواكب ، وتتغلب في كثير من الاوقات ، على الرؤية الاجتماعية ، كاثر من السار المفهسوم الليبرالي المعام للديموتراطية في تلك المرحلة .

٩ - آية هذا ، كما نعتقد ، انه ما ان انتهات غنرة الانتقال في ١٦ يناير ١٩٥٦ حتى أصدر جمال عبد النامر دستور ١١٥٦ ٠٠ وفي ذلسك الصنور اجتمع المنهوم اللبيرالي للديموتراطية مع انجاه شمعبي واضح. ولقسد قلنا من قبل أن الثورة كانت قد أصدرت يوم ١٣ يناير ١٩٥٣ قرارا بتشكيل لجئة نضم مشروع دستور ليطبق بعد فتسرة الانتقال . ولقد وضمته اللجنة لمعلا وقدمته الى مجلس الوزراء في ١٧ يناير ١٩٥٥. ولكن الرئيس جمال عبد الناصر لم يتبلة لائه « نيابي اكثر مسا يجب والنظام النيابي البحت يتصر دور الشمب على مهمة انتخاب نوابسه لمي غترات سعينة من الزمن دون أن يفسح مجالا ليمارس الشعسب بسمض سلطاته بنفسه اثناء هذه الفترات » . فجاء دستور ١٩٥٦ متضمنسا اولا تحويل هيئة الناخبين الى منظمة شعبية دائمة الانعقاد ولهسا حسق الثرشيسع لجلس الامة أسماها « الاتحاد التوبي » وجعل للشعب حق انتخاب رئيس الجمهورية وادخل الاستفتاء الشمبي على المسائل الهامة مَى اسلوب الحكم . غير أن الاتجاه الشميي الاكثر بروزا كان مي قانون الانتخاب غدد حرره من كل ديد تقريبا ، خفض سن الناخب الى ١٨ سنة واعطى النساء حق الانتخاب ؛ والعسكريين أيضًا ، وجعله أجباريب ، وبالتالي تضاعف عدد المصريين الذين لهم حق ممارسة الحريات السباسية. وقيما عدا ذلك بقى دستور ١٩٥٦ ليبراليا برلمانيا في اساسه .

المسلم مسن هسذا دلالسة على سيادة المنهسوم البيرالي للديموقراطية أن الرئيس الراحل جمال عبسد الناصر عبر سفي تلسك المرحلة سوني عديد مسن خطبسه عما يمكن أن ينهسم منسه أن مشكلة الديموقراطية قد حلت سنتريبا سبها صدر من تشريعات وباصدار دستور 1107 ...

قال في الاحتفال باعلان الدستور يوم ١٦ يناير ١٩٥٦ : « استطعنا يا اخواني في خلال هذه السنوات الثلاث ان نقضي على الاحتكار وان نقضي على سيطرة راس المال على الحكم وان نقيم حكما نظيفا ينبئت من ضمير هذا الشعب وينبئق من نفسية هذا الشعب وينبئق من امال هذا الشعب . كالمحنا وعملنا من اجل اقامة هذه الحياة الديبوقراطية فقابلتنا صعاب كبرى قابلتنا مشاكل عظمى فجابهناها . جابهناها بقوة وجابهناها بعزم لانا كنا نؤمن بحقنا في الحياة وكنا نؤمسن بحقنا في الحرية وكنا نستلهم من الماضي عظة وعبرة وقلنا لن ننخدع ابدا ولن نئق ولن ننقدع ابدا بالوثائق والمهود) لن ننخدع بهذا كله كما اتخدعنا في الماضي . واستطعنا في هذه السنين الثلاث أن نهدم كل اثار الرجعية الماضي . واستطعنا في هذه السنين الثلاث أن نهدم كل اثار الرجعية

نقريباوان نهدم كل اثار الاستغلال تقريبا وان نهدم كل اثار الاستبداد.. كانت مترة السنين الثلاث الماضية مترة هدم ومترة تصفية للرجعيسة والاستعمار ولاعوان الاستعمار ولكنا اليوم نطن أن هذا الدستور هسو بداية الكفاح من أجل العمل والبناء ٠٠ أن الدستور لم يكن هدمنا ولكن الدستور يرسم الطريق الى غرضنا الاكبر ، أن الدستور هو تعبئة كاملة لابناء هذا الشعب . أن المستور الذي نعلنه اليوم ليس وثبقسة تكتب ولا وثيقة للخداع ولا وثبقة للتضليل لاننا نعلنه نحن الشعب ... لا يعلنه فرد من الافراد ولا سلطان ولا مساهب سلطة أن الدستور الذي نعلنه الميوم يبين خطة الكفاح لا نهاية الكفاح ٠٠ أن الدستور السذى نعلنه اليوم يبين وسيلة الكفاح ويرسم وسيلة الكفاح . . ايها المواطنون: ان الثورة الحقيقية تبدأ اليوم ثورة من اجل العمل ، ثورة من اجل البناء فسورة يمارسها الشعب ، ثورة يحرسها الشعب ، تحربونها انتسم جميما ويحرسها اولادكم من بعدكم ويحرسها احفادكم ، أن الدستسور الذي نطنه اليوم يجمع الوطن جميما ، كلنا سنكون مجلس الثورة الاكبر . . . كلنا سنكون مجلس الثورة الاعلى ، كل هذا الشعب ، كل ابنساء هذا الشمعب ، سيكونون مجلس الثورة » .

وقال مخاطبا وفود الفلاحين يوم ١٧ ينابر ١٩٥١ : « لقد زالت دولة الاقطاع وقامت دولة الاحرار وانتهت دولة الاسياد والعبيد وقامت دولة المساواة كلنا في هذه الارض احرار نشعسر بالفرص المتساوية المتكافئة كلنا نشعر بالتضامن الاجتماعي والنكاتف ، كلنا ننظر اللي المستقبل بايمان من اجل ابنائنا واخواننا حتى يتمكنوا من ان يحصلوا على ما للم يحصل عليه الاباء والاجداد ، عليكم بالعمل فبالعمل وحده نسخفيع ان نحقق العزة والكرامة والحربة . كل منا سبنهض معلله وكل فلاح سيعمل في حقله لزيادة الانتاج هذا هو عملكم ، وهذا هلو واجبكم حتى تحفظوا حتكم في الحرية والحياة والله يوفتكم والسلام عنبكم ، ورحمة الله » ،

وقال في المؤتمر الاول للغرف التجارية يوم ٣٠ يناير ١٩٥٦ : « لقد علمت الثورة على تحرير الاقتصاد من سيطرة رأس المال على الحكم فقد كان وانتم جهيعا كنتم تضمرون بهدى سيطرة رأس المال على الحكم فقد كان الحكم احتكارا لطبقة من الناس وهذه الطبقة كانت تعبل على الا تكسون هناك عدالة واليوم وقد اعلنت الثورة انها قضت على الاقطاع وعلسى سيطرة رأس المال على الحكسم غانها تعنى بذلك ان تؤمن الشعسب بجميع طبقاته لتؤمنكم انتم لانكم انتم التجار اول مسن نادى بخسرورة التخلص من الاحتكار . واذا قالت الثورة انها تعني التخلص من سيطرة رأس المال غانها تعني ان الحكومة لن تكون لفئة من الغنات ولن تكون للحكومة مطلقا تحت سيطرة رأس مال كبير او صغير لانها لو خضعت لذلك غلن تكون هناك عدالة » .

11 م والاية الثانية على سيادة المنهوم الليبرالي للديموقراطية في تلك المرحلة ان المعنى المتكرر في خطب الرئيس الراحل جمال عبد النامر هو التسوية الحيادية بين المواطنين ، وهو مفهوم ليبرالي ، ذلك لان المضبون الجوهري لليبرالية هو التجريد وانكار الواقع الاجتماعي ، الشعب في الليبرالية هو مجموعة مواطنين ، وكل واحد من الشعب مواطن مثله مثسل اي واحد غيره ، وهو ما يعني ان كل المراد الشعب سواء ، ولما كان الواقع ان الناس في اي مجتمع يختلف بعضهم عسن بعض طبقا لظروف كل واحد منهم وحصته من عائد وطنه قان معلمة المواطن لا تكون لها دلالة الا وحدة الاتباء الى الوطن ، ثم مه قيها عدا ذلك مد يختلف الناس اختلاما كبيرا ، منهم الحاكمون والحكومون ، الاذكياء والاغبياء ، الاصحاء والمرضى ، ، الى اخره ، ويتدرجون قيها بين تلمك الحدود قلا يكاد يوجد مواطن اشبه بمواطن ، وتصبح مشكلة اي حكم وطني غير ليبرالي هي كبية ازالة القوارق بين البشر او تخفيضها على قدر ما تطبق موارد الوطن الواحد ، ويكون الهياد موقفا ليبراليا قاشلا ، نعنى حياد الدولة وحياد القوى ايضا .

ولقد كان الاتجاه العام لفطب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في تلسك المرحلة ليبراليا ، كما لو كسان قسد كفى الشعب استبداد الاقطاعيين وسيطرة الراسماليين واصدر لهم دستورا ثم نظر اليهم نظرة واحدة تدعوهم الى الوحدة والمحبة والتعاون في سبيل الوطن . قال يوم ٧ ديسمبر ١٩٥٣ : « نحن لا نؤمن بالديكتاتورية ونعسرف جيدا أنها اذا عاشت سنة أو سنتين علن تستمر ، سياتي اليوم الذي يظهر فيه غسادها وينكشف أمرها وتكون الديكتاتورية وبالا على الوطن وعلى المواطنين ، يجب أن يعرف كل مواطن أن عليه وأجبا وأنه كفرد من أبناء هذه الامة بهدف الى تحقيق الحرية وللحرية حدود ، وأنها تنتهي حيث تبدأ حرية الاخرين سان المحرية شيء والموضى شيء أخر ؛ .

وتال مخاطبا عمال القاهرة وضواحيها يوم ١٢ ديسببر ١٩٥٢ : « ان هناك نرقا كبيرا بين الغوضى والحرية وان حرية صاحب العمل تبدأ عندما تنتهي حرية العامل وحرية العامل تبدأ عندما تنتهي حريبة صاحب العمل ، ان هذه الحكومة كانت أول حكومة تحمي العامل في حدود رعاية حتى الممل ورسالتها التونيق بين العامل وصاحب العمل نمن اشترط من الغريتين نمتد هذم بناء التضامن الذي يتوم عليه مجد مصر » .

وقال يوم ١٣ ديسببر ١٩٥٣ : « اننا لا نود ان نقدم مطالب طائلة على اخرى ولا أن نرفع طائفة على مستوى الطّوائف الاخرى وذلك حتى لا يرتفسع مستواها الاجتمامي على حساب طوائف آخرى ، وأننا نسود أن نقوم بحل المشكلة العامة لا المشاكل الخاصة فهناك عمال متعطلسون

يريدون العمل ونحن بدورنا نعمل على ايجاد عمل لهم ونعمل على حماية العامل من اصحاب العمل ونحمي اصحاب العمل منكسون حكاما بين العامل وصاحب العمل » ،

وقال في شبرا الفيمة يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٥٣ : « واني اؤكد لكم انه لا يوجد شخص الان يستطيع ان يستغل الحكم في سبيل مصلحته الخاصة نحن الان نعمل في سبيل صاحب العمل في سبيل العامل لان مصالحهما مشتركة ، با اخواني : اننا نتجه الى المحافظة على مصلحة العامل ، وعلى مصلحة صاحب العمل الى بناء عهد جديد مسن الصناعة وهذا العهد هو الذي سيهكننا من ايجاد عمل للعمال المتعطلين » .

وقال مخاطبا منظمات الشباب يوم ٢ يناير ١٩٥٤ : « ان الرسالة التي ادعوكم اليها هي التعاون في الخير وليكن كل منكم عطوفا علي الاخرين فنكون كتلة واحدة متحابة متآخية فلا تجاهروا بالعدوان ولا تكونوا معتدين واذا خرج واحد من الصف فانصحوه واثيبوه الى رشده فلا نكون كما كانت الحال في الماضي شيعا واحزابا كونوا على الدوام رسلا للوحدة والمحبة والتعاون فنحافظ على قوة الوطن المعنوية والمادية» .

وقال في وفود عمال المحلة مساء يوم ٣ ابريل ١٩٥٤ : « انتسم البوم مسئولون عن هذا النطور فيجب ان تحافظوا على وحدة ابنائه من الجل وطنكم وعائلاتكم وان تتعاونوا مع جميع طبقات الامة تعاونا وثيقا حتى تؤدي الثورة رسالتها كاملة واوصيكم ان تعتمموا بالصبر . كما احذركم من شائعات المضللين الذين يندسون بينكم بالوعسود الخلابسة والكلام الزائف ، ولست بحاجة الى ان اقول ان بلادنا تجتاز الان اولى مراحلها نحو النصنيع ولهذا يلزم ان تحافظوا على الثقة التي يجب ان تتوفر بين العمال واصحاب العمل ونحن الان في دور بناء لنهضتنا وسنصل بلا شك الى الاستقرار الصناعي قريبا جدا » .

وقال مخاطبا ممثلي المحافظات في قاعة مجلس النواب يسوم ٢٣ اكتوبر ١٩٥٤: « يا احواني ، يجب ان يشعر كل نرد بان عزة المواطن الاخر تتمثل في عزته وبان كرامته جزء من كرامة اخيه ، لان كرامتك مزء من كرامتي وعزتكم جزء من عزتي وبهذا يا اخواني اذا دانعتم عن عزة الاخرين وكرامتهم وحريتهم غانبا تدانعون عن عزتكم وكرامتكم » ،

وقال مخاطبا وعود الوجه البحري والقنال يوم ٢٤ اكتوبر ١٩٥٤ :

« ان مصر التي تطهرت اليوم من الاستعباد والاستغلال لتهيب بكسم ان تفاصروها ، ان مصر تريد منكم ان تنكروا ذواتكم من اجلها ومن اجسل ابنائكم واحفادكم لتعملوا على المحافظة على ما وهبنا الله من عزة وكرامة وبهذا نستطيع ان نسير في الطريق الذي نهدف اليه طريسق المسزة والدرية والاستقلال ولنعمل على المحافظة على ذلك وتحقيق هذه الاهداف فيصر تنتظر منكم عملا دائما واتحادا وتآلفا متناسين الخلامات والاحقاد سائرين في طريق تحقيق الهدف الاعظم وهو بناء مصر بناء شامخا

عزيزا وايجاد عدالة اجتماعية صحيحة والسلام عليكم ورحمة الله ٠. وتكرر هذا المعنى في خطبه مي جاسعة الاسكندرية يوم ٢٦ اكتوبر ١٩٥٤ ، وفي مؤنمر العمال بميدان الجمهورية يوم ٢٩ اكتوبر ١٩٥٤ وفي المنتاح اول وحدة مجمعة مي برنشت يوم ١٣ يوليو ١٩٥٥ ولمي القاهرة يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٥ . . ثم أنه تحدث في المؤتمر التعاوني الثاني بسوم اول يونيو ١٩٥٦ عن « الانحاد القومي » فقال : « تلنا نعمل اتحادا توميا وهذا الانحاد التومى عبارة من جبهة وطنية تجمع ابناء هسذا الشعب ما عدا الرجعيين وما عدا الانتهازيين وما عدا اعوان الاستعمار لان الرجعيين واعوان الاستعمار والانتهازيين هم الذين تحكموا نمينا وسلبنا لهم واعطيناهم الغرصة ليبارسوا حريتهم ني الماضي مخانسوا هذه ألامانة التي حبلها لهم هذا الشبعب واليوم عندما نتول هناك انجلا قومى لا نستطيع اعطاء الفرصة للرجعية او الانتهازية ولا لاعسوان الاستعمار ابدأ الفرصة ستكون للشعب الاغلبية المظمى مسن هسذا الشبعب الناس الذين حرموا من حريتهم ايام كانت هناك برلمانات زائغة كنا كلنا نشكو منها ونعرف أنها لا تحتق رغباتنا ولا تعمل لمسالحنا ولكنها تعمل لمسلحة منة قليلة من المستفلين أو من الاقطاعيين أو من الحاكمين الذين يريدون حكما وشبهوة وسلطانا . هذا الكلام كان في الماضي واليوم في هسده المرحلة الجديدة غلن تكون هناك حرية سياسية للانتهازيين او الرجميين او اعوان الاستعمار اذن الاتحاد القومي يشمل جميع ابناء هذه الابمة . . هذا هو الانحاد القوبي كما انصوره كيف سيكون هــذا الاتحاد القومي ٤ أنه سيستفرق وتتا طويلا ولا أتدر أبدأ يوم الاستفتاء على الدستور يوم ٢٣ يونيو ان اتول : ان هذا هو الاتحاد التومسي . هذا الاتحاد القومي الذي يعبر عن هذه الاهداف يجِب أن تتمثل فيـــه جميع المنامس الخيرة في هذا الوطن جميع المناصر العاملة وجميسع العناصر البناءة مى هذا الوطن ، الاتحاد القومي لم يتكون حتى الان ولن يعلن تكوينه يوم ٢٣ يونيو او ٢٥ يونيو بالكامل ، لان هذا الشعب بجب أن يأخذ الفرصة ليعمل ونتيجة عمله هي السبب الوحيد الذي يدخله الاتحاد القومى . كيف تدخله كعضو عامل له واجب عملي ني الاتحاد القومي ــ أننا حتى الآن نعتبر أن الامة كلها تمثل الاتحاد القومي. . ويكرر هذا المعنى في خطابه مى الاحتمال بالجلاء بوم ١٩ يونيسو ١٩٥٦ ويربط بين الاتحاد القومي والديموقراطية السليمة ، احد الاهداف السنة للثورة ، فيتول : « وكان الهدف السادس من اهداف الثورة هــو اقامة حياة ديموقراطية سليمة ولم نقل حياة ديموقراطية عصمب ، عقد كنائعيش جميعا تحت أسم الديموقراطية وتحت أسم البرلمان والبرلمانية ولكنا لم نكن نتمتم من الديموقراطية الا باسمها ولكن معناها واصوادا وجذورها كأنت مفتقدة كا لا نحس بها ولا ننشمعر بها وكنا نشعب أن هذه الديموة راطبة ليست لنا ولكنها كانت علينا من اجل لمئة من الناس .

نقسدت الديبوتراطية معناها وروحها واسبابها ، وتحست اسم الديبوتراطية تحكم غينا الرجعيون والمستغلون والانتهازيون تحكمت غثات تليلة كانت نقاجر بالديبوقراطية وكان الشعب ينظر ويكتشفويعرف ويعلم ، ونحن كشعب قاسينا طويلا ، نستطيع ان نعرف الخديسة والخداع والتضليل ، تحت اسم الديبوقراطية يا اخواني قاسينا كثيرا، وكانت الديبوقراطية كفاحا بن اجل الحكم وكفاحا بن اجل السيطرة والاستغلال والثراء والسلطة والسلطان ، ولهذا حينما كتبنا هدف المبادىء تبل الثورة كنا نعبر عن احساس هذا الشعب وعن امال هذا الشعب . كتبنا الهدف السيادس من اهداف الثورة وهو اقامة حيساة ديبوقراطية سليمة نتلاغي بها ما فات ، لا نكتفي منها بالبرلمانية ولا بالاسم ولكن بحياة ديبوقراطية من اجل ابغاء هذا الشعب جميعا ، من اجبل ولكن بحياة ديبوقراطية من اجل ابغاء هذا الشعب جميعا ، من اجبل الاغلبية العظمى من هذا الشعب ، لا من اجبل الاغلبة ولا مسن اجبل المستغلين والمستبدين ، كانت هذه هي اهداف الشعب » .

في هذه النصوص نرى أن مبد الناصر يعود إلى الحديث عن ا الرجعيين والائتهازيين واعوان الاستعمار ومنعهم من الدخول في الاتحاد المتوسى وهو ساتمد يوحي بأن المههوم الاجتماعي للديموتراطية تسد بدآ يتصاعد على حساب المفهوم الليبرالي ، وهو غير صحيح ، فالواقهم ان اولئك الذين كان جمال عبد الناصر يعنيهم كانوا معرومين ومحددين سلفا وهم الذين ناهضوا الثورة في مطلعها . الدليل على هذا أن عضوية الانعساد القومس أبيعست لكسل مسن لسه هسق الانتخاب والممارسة السياسيسة بعون تفرقسة ، أي انسبه بعسب استبعساد الذيبين ناهضوا الثورة والاقطاعيدين حابقيت نظرة عبد الناصر الي الباتين نظرة حيادية فكلهم عنده « الامة » . وفي ١٤ يناير ١٩٥٨ يعسود الى الاتجاه العام عيقول في بني سويف بعد أن كان قد نشأ الاتحاد المقومي في ١٤ نومبر ١٩٥٧ : ٥ هذا هو الاتحاد المتوسى ٠٠ اتحاد يجمع بين ابناء الوطن العربي الواحد ٠٠ لا انحراف الى اليمين ولا انحراف الى اليسار لا تفرقة لا تنابذ وانها جمع كلمة من أجل رضعة حذا البلد ، جمع الكلمة من أجل رضع راية القومية المربية الني قامت طويلا . . استطعنـــــا بالاتحاد أن ننتصر وسنستطيع أيضا بالاتحاد أن نحقق الاسال الكبار وأن ننتصر أيضًا بمون الله ٤ .

ويقول في الاسكندرية يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٩ : « وفي نفس الوقست اعلنا اننا جبيعا أمة واحدة لا حزبية ولا بغضاء ولا نرقة ولا احتاد . . قلنا اننا نكون اتحاد قومي بجمع بين ابناء هذه الجمهورية العربية المتحدة نبئي تحت راية هذا الاتحاد عزننا ونبني تحت راية هذا الاتحاد المجتمع ونبني تحت راية هذا الاتحاد المجتمع الذي نعمل من اجله المجتمع الاشتراكسي

الديموتراطي التماوني » .

وقد وصل حد هذه الرؤية المرحلية لمفهوم الديبوقراطية عند جمال عبد الناصر انه في حديث له مع الصحفي الهندي كرانجيا يوم ١٠ مارس ١٩٥٧ عبر عن احتمال قيام احزاب بعد مرحلة الجبهة التي يبثلها الاتحاد القومي . قال : « انني أريد قبل كل شيء أن اولمر للشعب وخاصسة الفلاح والمامل حرية اجتماعية واقتصادية لان الديبوقراطية السياسية دون هذه الاحتياجات الجوهرية لن تؤدي الا الى التضليل وقد اعد مستور ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ ووافق الشعب عليه في استفتاء عام في يونيو إلماضي وهذا الدستور قائم على اساس جبهة متحدة تمثل الوحدة الوطنية التي كانت ضرورية لسلامة الثورة وكنا نستعد لافتتاح البرلمان في نوفيبر الماضي فاجلت أزمة المقناة والحرب خططنا وسينفذ الدستور وينتخب البرلمان حبنما تعود الاوضاع الطبيعية ١٠ واستطرد الرئيس فاعرب عن ثقته أن الزماء الوطنيين المخلصين سينتخبون وأن البرلمان ستقوم فيه تكتلات ومجبوعات وربما تكون فيه معارضة في المدى الطبيعي للاحداث كما تبرز بعد ذلك طبعا قوى سياسية جديدة ومن المحتمل أن تكون هنساك احزاب ٤ .

التنبية الراسمالية

17 — نحن نعرف أن الديموتراطية الليبرالية ليست الا الوجسة الثاني للعبلة التي تحمل على وجهها الاول النظام الراسمالي ، القانون الاساسي في كل منهما واحد وهو المنافسة الحرة ، وهما لا ينفسلان ، فهيث تقوم الليبرالية سياسيا تقوم الراسمالية اقتصاديا والعكسس بالمعكس ، ولما كان المفهوم الليبرالي للديموتراطية عند عبد الناصر يختلط — منذ البداية — بهفاهيم شعبية واجتماعية بحيث ان غلبة المفهوم الليبرالي للديموتراطية قد لا تكون حاسمة أو محسومة خاصة في الخطب التي كان يرتجلها عادة منعتقد أن الاقتراب من مفهومه للديموتراطية عن طريق مفهومه للنظام الاقتصادي — في تلك المرحلة — قد يكون اكتسر وثوقا ، ويساعدنا على هذا الاقتراب أن المرئيس الراحل جمال عبد وافوقا ، ويساعدنا على هذا الاقتراب أن المرئيس الراحل جمال عبد الناصر كان مدركا ادراكا حبيقا اهبية مشكلة التخلف الاقتصادي في مصر ومهتها اهتمانا بالغا ، فكرا ومهارسة ، بعلها ، وهذا واضح تماما من النص السابق الذي نشره الصحفي كارنجيا والذي يقول فيه الرئيس :

«اننى اريد قبل كل شيء أن أوغر للشمب وخاصة الفلاح والعلمل هرية اجتماعية والتنصادية » ٠٠ وقوله يوم أول اغسطس ١٩٥٣ : « لقد بدأنا بالتضاء على الاتطاع هتي نضبن للفلاحين هتوقهم ونهن نسمي لزيادة الانتاج حتى يستطيع ابناؤنا في المستقبل أن يميشوا هيأة اسمد من التي عشناها » . وقوله يوم ٢٨ مارس ١٩٥٥ : « ولما كانت الديموقراطية تعملي بأن الدولة مسؤولة عن الوطن والمجموع بداتا في دراسة المسكلة وقابلتنا في سبيل ذلك مشاكل منها مشكلة التخطيط وكيفية التخطيط عبعانا ووجعنا أن عده المهلية تستفرق وقتا طويلا جدا وانتهينا من أعداد مشروع المنثوات الغمس الاولى وستبدأ السنوات الخمس الثانيسة موجدنا أن هذأ التوجيه يعتاج ألى دراسة وأهصاءات مبدأتا بتنبيسة الانتاج القومى وبدأنا في المشروعات التي قيل انها غير مجدية ومستعيلة وبدأ مجلس الانتاج في توفير النقد الاجنبي والدغل القومي بصل السي ٠٠٠ مليون جنيه ٧٠٠ نستورد بها بعوالي ٤٠٠ مليون جنيه من الخارج »٠. وتوله يوم } اغسطس ١٩٥٩ : « والوطن لازم نبنيه على التعاون وعلى المحبة بين الذين وجدوا الفرصة والذين لم يجدوا الفرصة كل واحسد وجد الفرصة يشمر أن عليه مسؤولية تجاه هؤلاء الذين لم يجدوا الفرصة ليصلوا الى ما وصلنا اليه ٠٠ نطور مجتمعنا ونعيش في مجتمع سعيد الملا إلن المجتمع لا يمكن أن يكون سميدا أذا كانت اللينه تشمر بالسمادة واغلبيته تشعر بمبء الحياة وصعوبة الحياة » .

١٢ ـ بدأ اذن انتباه جمال عبد الناصر الى ضرورة التنميسة الانتصادية منذ بداية النورة ، ولكنه حين اختار اسلوب التنمية اختار الاسلوب الراسمالي ، وبدأت منذ ٢٠٠ يوليو ١٩٥٢ حتى ٢٠ يوليو ١٩٦١ سلسلة متتابعة من التشريعات بالقرارات كانت كلها تستهدف منسسح تسهيلات وتشجيعات ودعم مالى وقانوني للراسمالية الاجنبية والمسرية بقصد جذبها الى الوماء بمتطلبات التنمية الاقتصادية ، ليس اتل تلك التشريمات القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ الذي منع رؤوس الاموال الاجنبية تسهيلات كبيرة ، ولا القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥١ الخساس بالشركات والذى صدر خصيصا لتشجيع رؤوس الاموال المسريسة ، بالاضافة الى الدعم المالي الذي كانت تقدمه الثورة للراسماليين في صورة ضبهان مؤسساتها عيما نعقد من قروض ، وفي عام ١٩٥٦ على السر المدوان الثلاثي ، قررت الثورة تهمير المؤسسات الاجنبية للدول المعتدية ثم البلجيك والاوستراليين واليونانيين وبذلك حررت الراسمال المصرى من السيطرة أو المناسبة الاجنبية وعولت عليه كثيرا في شأن التنبية بل أن الرئيس جمال عبد الناصر تولى الدماع عن دور الراسمالية في التنمية في خطب علنية عام ١٩٥٧ ، ففي خطبة مطولة القيت في الاسكندرية يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٧ . قال: « ومعركة الانتخابات ظهرت للها بعض الانجاهات

كلنا لابد أن نعرف ما هي الاتجاهات وما هي مصلحتها ، ظهر اتجهاه يميني بشكك في عملية التمصير وكان يتول اننا نحن المصريين لن نستطيم أن نقوم باقتصادنا بانفسنا ولا نقدر ابدا أن نمضى في طريقنا الا سعتمدين على الاجانب واثبنت الايام أن هذا الانجاء خاطىء لاننا كمصربين مندنا التدرة أن نعبل أي شيء استطعنا أن ندير غناة السويس ونسير نيها الملاحة وكانوا يقولون أنه لا يمكن للمصريين أن بديروا تناة السويس . واستطمنا أن ندير الاقتصاد والبنوك والشركات المصرة ولكن الفرق بين اليوم وبين ما مضى أن الاوامر في الماضي كانت تاني من الخارج واليوم نسير مع الثورة وأهداف مصر لمسلعتك ومصلحة أخيك ، لمسلحة هذا الشمعب كمجموعة طبعا الذين كانوا بنادون بهذه الاتجاهات الببينية لملهم كأنوا يدآنمون عن مصالحهم الشخصية لانهم كانوا يستنيدون دائما من هذه المؤسسات ، كانت هذه المؤسسات تعطيهم مكانات لاجل أن تكسب تأييدهم . وظهرت في اثناه المعركة انجاهـــات يسارية ظهرت انجاهات من اجل تحديد الملكبة وتحديد الارض مرة ثانية ومن اجسل الاستيلاء على رأس المال الوطني وبعض الصناعات المسرية وأنا غير موافق على هذه الاتجاهات لانفا كثورة اجتماعية وكثورة سياسية لابد أن تكون ملكية الشمعب كله متناسعة ، ، اليوم حددنا الملكية بـ ٣٠٠ ندان تظهر انجاهات لتحديد الملكية ب. ١٥٠٠ غدانا بدلا من أن ننادي به...ذه الاتجاهات ننادي بزياده الارض المزرومة اننا في تحديد الملكية كنا نقضى على الانطاع وكان هدفنا من المتضاء على الانطاع تحرير الفرد وكان هدمنا من تحرير الفرد حياة ديموقراطية ، الفرد يشمر أن فيشنه سليمة ويشمر بأنه مطمئن على مستقبله واعتقد أن هذه الانتخابات اثبتت لكم ان كل غرد كان مطمئنا على مستقبله كل واحد دخل واعطى صوته بحرية وطبق الورقة ووضعها في الصندوق بحرص ولم يهدده احد في حريته ولا في رزقه ، اثبتت هذه الانتخابات أن الشمب بستطيع أن ينتخب من يريد بدون النظر الى القوارق وبدون النظر الى الطبقات » • « طبعا رأس المال الوطني اردنا ان نحانظ عليه لانه خاص بي وبك وبكل واحد عنده ترش في هذا البلد ، هدمنا هو تنبية رأس المال الوطني ، ولكنا نتبع سياسة رأس المال الموجه ، رأس المال كما قال الدستور يستخدم مي خدمة الشمب ولا يستخدم في اغراض تضر بمسالح الشمب ولكسسن الاتجاهات لا تتبشى مع أهدائنا وقد تلنا دائما أننا نهدف إلى أقامسة مجتمع تعاوني تتعاون فيه جميع الطبقات كل طبقة نعمل على أن ترفع مستواها وتمبل على أن تكون لها حتوتها وفي نفسس الوتست تقسوم بواجباتها . هذه الثورة لمن تقضى على الانتهازية الا اذا قام عيها مجتمع تعاوني يتعاون عيه العامل مع مماحب العمل ويتعاون الفلاح في أرضه مع اخيه تقوم جمعيات تماونية للفلاحين من أجل أن يقدروا أن يقومسوا بعبلهم ، كل واحد يبحث عن مصلحة نفسه وفي نفس الوقت يبحث عن مصلحة اخيه هذا هو السبيل ايها الاخوة وهو الهدف ، حياة ديموقراطية سليمة وهو الهدف السادس من أهداف الثورة ،

« وهدفا هو السبب آلذي من أجله أقمنا الاتحاد القومي وقلنا أن المواطنين جميعا يكونون الاتحاد القومي من أجل بناء هذا الوطن التنصاديا وسياسيا واجتماعيا لقد مرت بنا خمس سنين ألى الان ونحن نحتاج ألى تدعيم لنقضي على الانتهازية وننتهي ألى أقامسة الحياة الديموقراطية السليمة ٠٠ »

وفي ختام ذلك العام التي في المؤتمر المتعاوني المنعقد في جامعة القاهرة يوم ٥ ديسمبر ١٩٥٧ خطابا قال فيه : « ينضح من هذا كله اننا كدولة نهدف الى القضاء على الاستفلال والقضاء على الفردية والانتهازية ولكننا نسمى لاقامة راسمالية الدولة ، الدولة تشترك مع الشعب ونعتبر ان لمها الولاية وهذه الولاية تضعها موضع جماية مصالح صفلل الراسماليين وصفار المدخرين مع الراسماليين الاخرين ، ولا ننسرك صفار المدخرين حتى يقعوا في ايدي المستغلين وحتسس يستغلوا او يستخدموا لتحقيق مصالح خاصة لقلة معينة او لفئة من الناس ، لكن يستخدموا لتحقيق مصالح خاصة لقلة معينة او لفئة من الناس ، لكن ألمال الوطني ضرورة لازمة في هذا الوقت من اجل تطور الاقتصاد القومي ولكنا يجب ان نلاحظ دائما ان راس المال هذا لا يتحكم في الحكم ولا يسيطر ولكنا يجب ان نلاحظ دائما ان راس المال هذا لا يتحكم في الحكم ولا يسيطر على الحكم من اجل استغلال الاغلبية العظمي لهذا الشعب » ،

وفي نفس الخطاب عقد مقارنة مثيرة بين موقفه من الاقطاع وموقفه من الراسمالية ولخص _ تقريبا _ رؤيته لعلاقة كل منهما بالديموقراطية. قال : « وكيف نطبق ؟. طبقناه في القضاء على الاقطاع ، ، لقد بدانــــا الاصلاح الزراعي للقضاء على الاتطاع وكان هدفنا أيضا أقامة مجتمع ديبوتراطي اشتراكي تعاوني ولم يكن هدفنا أبدا أن نقضي على الملكية. الدستور يتول أن الملكية الخاصة مصونة ولكن كان هدمنا أن نحول أجراء الارض الى ملاك: الناس الذين اشتغلوا في هذه الارض مدة طويلة وأباؤهم واجدادهم اشتفلوا نبها كذلك كنا نهدف الى تحويل هؤلاء الاجراء السي ملاك وبهذا نستطيع ان نتيم عدالة اجتماعية ونترب الفوارق بينالطبقات . . هذه كائت طريقتنا في معالجة الاقطاع . . لم نكن نهدف ألى تحويسل ملاك الارض الى اجراء ولكنا كنا نهدف الى تحويل الاجراء الى ملاك ··· وبهذا یکون هناك مجتمع اشتراكی دیموقراطی تعاونی ، ، ولما تدخلت الدولة في الصناعة لم نكن أبدا ترى أن تكون الراسمالي الوحيد . . . كما قلت لكم . ، اننا نعتبر أن الراسمالية الوطنية ضرورة لازمة لتقويم اقتصادنا وللتنبية وللوصول الى تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، ولكن الدولة كانت تدخل لانها تعتبر أن لها الولاية وأنها مسؤولة عن حمايسة

الغالبية المظمى من ابناء الشعب ضد استغلال عدد معين وضـــــد الاستغلال الاقتصادي الذي كان مسيطرا علينا قبل فلك وضد الاستغلال الصناعي الاجتماعي الذي كان مسيطرا علينا في الماضي • تدخلت الدولة في المستاعة لا لتكون هي الراسمالي الوحيد ولكن لتقضى على الاستغلال ولتعطى الفرصة لكل مواطن مدخر ليشترك في المسناعة وهو مطيئن الى ان امواله هذه في أيد أمينة والى أنه لن يكون هناك استفلال التصادي بايسة طريقة من الطرق وباية وسيلة من الوسائل وكان الفرض هسو عدم تمكين رأس المال لان يسيطر على الحكم مرة اخرى وينسده كمب سيطر عليه وانسده في الماضي ، « هل الهدف هو التضاء على الشخصية الفردية أ عندما نقول اننا نريد أن نقضى على الفردية الانتهازية شييء وعندما نقول اننا نريد أن نقضى على القردية شيء آخر . لم نقل أنبا غريد التضاء على الفردية انفا نؤمن بالفرد وبحرية الفرد وشخصية الفسرد وحقه في العمل وحقه في الحركة ما دام هذا يتمشى مع الدستور ومسم مصالح الشعب ولكن لا نؤمن ابدا بالفردية الانتهازية او الفردية المستغلة والنظام الاشتراكي الديبوتراطي التماوني يمبل على الحد من الفردية الانتهازية وتشجيع الغردية الوطنية التي تتعاون من أجل غير الشعسب ومن اجل مصلحة المجتمع ، .

١١ - أن استعمال الرئيس عبد الناصر لتعبير الغرد والغردية وحق الغرد في العبل وحته في الحركة بؤشر لا يخطىء على المهدوم الليبرالي للتنبية الاقتصادية ، وبالتالي يكمل هذا المؤشر دلالة مساؤردناه من قبل كمؤشرات على المفهوم النيبرالي للديموقراطية ، وغيما بعد سيهاجم الرئيس عبد الناصر نفسه هذه المفاهيم حين يكشف الخطا الكامن نبها ، يهاجمه باسلوب يدخل في نطاق « النقد الذاتي » كما سنرى .

التكسوص

10 — تلنا من قبل أن جمال عبد الناصر كان يعطي التجربة المكارة م يستردها أكثر نماء ونضجا ليعيد ردها إلى ساحة التجربة وقد كان من المكن أن نتوقع مصادلة مرحلة تنمية راسمالية في مصر توضع ليها المكاره السابقة موضع المتنفيذ ولكن الواقع أن تلك التجربة لم تتم لان الراسمالية المصرية التي كانت تشفل موقعا أيجابيا في فكر عبد الناصر خذلته ووقعت موقفا شلبيا من التجربة ، أي حالت حتى دون تنفيذ فكر

قائد المرحلة ولكن هذا النكوس كان أخصب تجارب عبد الناصر واكثرها تطويرا لانكاره ومع أن النكوس كان في المجال الاقتصادي قان جمال عبد المناصر لم يلبث أن أدرك الموقف على أبعاده جهيما وخاصة أبعاده السياسية فلم يتخذ موقفا أكثر تقدما بالنسبة للتنبية الاقتصادية فقط بل أعاد النظر في موقفه النكري من الديموقراطية مبدأ ونظاما وبينسا كان الراسماليون ينكصون على أعقابهم تاركين الاقتصاد الوطني عاجزا عن المتدم ويحتمون في الوقت ذاته بالاتحاد القومي وأجههم عبد الناصر في الساحتين الاقتصادية والسياسية وكانت تلك هي أول قطيعة بينه في الليبرالية سياسة واقتصادا .

خلاصة نصة النكوص كما يرويها الدكتور اسماعيل صبري عبد الله في كتابه « كتابات سياسية » انه : « منذ ١٩٥٥ بدأت الدولة في انشساء اجهزة التخطيط وبالذات « لجنة التخطيط القومي » ، ثم تلا ذلك انشاء منصب وزير دولة للتخطيط ، واخذت هذه الإجهزة في اجراء الابحسات والدراسات والاعداد للتخطيط الشامل وفي صنة ١٩٥٩ بدا انه من الضروري ومن الممكن البدء فيه ، وفي اغسطس ١٩٥٩ صدر قرار رئيس الجمهورية باعتماد الخطة العامة للدولة للسنوات الغمس ١٩٥٩ سالجمهورية باعتماد الخطة العامة اولى في خطة عشرية نستهدف مضاعفة الدخل القومي عن طريق تنبية مناسبة في جميع القطاعات مسع عنايسة خاصة للتصنيع .

 لا ولكن ما كادت الخطة الخمسية الاولى تأخذ طريقها الى التنفيذ حتى اتضحت بعض الامور الهامة الني استخلصت منها التيادة الثورية انه لا يمكن تحقيق اهداف التنهية بدون تغيير عميق في الهيكل الاقتصادي المصرى وفي العلاقات الاجتماعية السائدة ميه ، مقد المسحت الخطة الخمسية الاولى في الاصل مكانا رحيبا للتطاع الخاص وعولت عليه في تنفيذ جزء هام من مشروعاتها مبقية للقطاع العام عبء المشروعات الضخمة عليلة الربع المباشر (السد المالي) استصلاح الاراضي) التعديدين والبترول ٠٠ الخ) والحجم الذي يمكنه من أن يلعب دوره في توجيسه اقتصاد قومي مهاده التطاع الخاص ، ولكن الراسمالية الكبيرة احجمت عن تنفيذ ما ورد بالخطة وأخنت منها موتفا سلبيا وعملت على حجب مواردها الضخمة في تمويل التنمية بل انه يمكن أن نقول أن موتسف الراسمالية الكبيرة من المتنبية قد زاد سوءا عما قبل . فاجسراءات التمصير ونمو القطاع العام حملت اجزاء منها على اهمال التجديدات العادية ناهبك من النوسع وتمويل المسروعات الجديدة » (صفحة ٣٢٧). ونلاحظ في هذا النس أن مكان التيادة في المخطة الخمسية الأولى كان محجوزاً للنطاع الخاص وليس للنطاع العام ، وهو ما ينسق مع ما

اوردنا من قبل في بيان الرؤية الراسسالية للتنبية الاقتصادية التي كاتت

نسود فكر عبد الناصر الى ذلك الحين ، وفي ذلك يقول عبد الناصر يوم الحرية وراس المال الخاص اعطي له الحرية وراس المال العام الذي هو قطاع الدولة يدخل لموازنة رأس المال الخاص ولمنعه من السيطرة على الحكم في نفس الوقت ، الدولة لها ولاية الخاص ولمسؤولة انا احمى الصناعة ومنع استيراد المصنوعات الخارجية اذن لازم أحمى المستهلك واعرض واوجد ربحا لصاحب راس المال ثم احدد ربح التاجر الذي يوزع وبهذا الدولة بدخل نيها اساهم نيها بالعمل في هذا الوضوع وفي الخطة الجاية الدولة داخلة في مشروعات الانتاج ومشروعات التنبية بحوالي ٧٠٪ واكثر من ٧٠٪ من الاموال اللازمة لملاستئسار مستكون قطاعا عاما وهذا طبعا موضوع ليس بالسهل لان الناس عندما يشتغلون في القطاع العام يشتغلون في شركات الحكومة نريد رقابة لازم تحدث انحرافات واحد طلع ووجد أمامه الفرصة عايز طبعا يعمل بمكن أن نتقلب على هذه النوازع البشرية ولكن السبيل الوحيد هسو الرقابة بالنسبة للصناعة وبالنسبة للتجارة » .

ويتول في المحلة الكبرى يوم ٨ اغسطس ١٩٥٩ : « هذا هو السبيل للحقيق الاشتراكية الديموتراطية التعاونية في الصناعة مشاركة الحكومة ورس المال الخاص سويا او كل على حدة لوضع المخطة الصناعية موضع النفيذ ، البدء بالصناعات الثقيلة والعمل على التوسع في الصناعات الخفيفة وفي نفس الوقت البدء في الصناعاة في جميع مروع الصناعة المختلفة وبهذا نكون معلا حققنا ما نتبناه ونكون قد عملنا على التضاء على الاحتكار وعلى سيطرة راس المال على الحكم » ،

غلبا تحقق عبد الناصر من نكوص الرامساليين عن واجبهم الوطني كما كان يتصوره بدأ يواجه الموقف جزئيا فاصدر في عام ١٩٦٠ قسرارا بتاميم بنكي مصر والاهلي وفي يوليو ١٩٦١ بدأت سلسلة قواعد النحول الاشنراكي ولكن القجربة كانت ذات تأثر اكثر عبقا في تفكيره . . قال في خطابه الموجه الى الشعب يوم ١٦ اكتوبر ١٩٦١ : « لقد قضيت الابام الاخيرة كلها المكر وكنت بمشاعري مع شعبنا العظيم في كل مكان في الترى وفي المصانع في الجامعات وفي المعامل في المواقع الامامية في خط النار المواجه للعدو مع جنودنا وفي البيوت الصغيرة المضيئة بالامل في مستقبل افضل ، كنت مع هؤلاء جميعا مع الفلاحين والعمال والمتنسين والضباط والجنود احاول أن انحسس مشاعرهم وأن اتفاعل بفكري مع فرهم ، كانت أصابعي على نبض هذه الامة صانعة الحضارة صانعة التاريخ صانعة المستقبل ، وكانت أذناي على دقات قلبها الذي نبض دائما بالحق والخير والسلام ، كنت أريد أن يكون اختياري صدى لاختيارها بالحق والخير والسلام ، كنت أريد أن يكون اختياري صدى لاختيارها بالحق والخير والسلام ، كنت أريد أن يكون اختياري صدى لاختيارها وكفت أريد أن يكون موقفي تعبيرا عن ضميرها وأقول لكم الان سابها

المواطنون لقد اخترت باسم الله ، باسم الابة ، باسم الملها ، باسم مثلها الاعلى باسم كل المعاتي التي حاربتها باسم هذا كله كان قراري وكان اختياري: أن طريق المثورة هو طريقنا ، أن الانتفاع بكل طاقة الى العبل الثوري هو المفتاح الوحيد لكل مطالب نضالها الشعبي وهو الوفاء الالمين بكل احتياجات جماهيرنا المؤمنة المسممة على الحرية بكل صورها الاجتماعية والسياسية » .

وكانت تلك الخطبة مقدمة لاصدار الميثاق الذي بلور نيه انكاره عن الديموقراطية الاشتراكية على أن كثيراً من أحكام الميثاق كان قد تنفذ في الواقع الاقتصادي منذ يوليو ١٩٦١ .

النقد والنقد الذاني:

17 ـ بدأ عبد الناصر نقد التجربة والافكار التي مهدت لها منذ ٢٧ يوليو ١٩٥٩ ، اي في ذات التاريخ الذي كانت الخطة الخمسية الاولى جاهزة فيه للتنفيذ ونكصت فيه الراسمالية عن القيام بدورها ، وامتسد نقده للتجربة على جميع ابعادها كما قلنا ، فكرا وممارسة اقتصسادا وسياسة ، ويفصح ذلك النقد عن التطور الذي انتقل بعبد الناصر من مرحلة الديموقراطية الليبرالية الى الديموقراطية الاشتراكية ، وفيسا يلي نورد نماذج من خطبه ، ياسمهاب لابد منه ، لان تلك كانت فتسرة التحول العظيم في حياة القائد وحياة الشعب معا ،

قال في الاحتفال بالعيد السابع المثورة يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٩ : « كلفا فعرف وكلفا قاسيفا من هذا وسيقابلفا كذلك في الاتحاد المقوسي انتهازيين ولكن علينا وعليكم انتم الواجب ان تطهروا الانحاد القومي منالانتهازيين وواجب الرقابة . الاتحاد القومي في معناه وفي انتخاباته كان عبارة عن تمثيل لهذا الشعب ، الاتحاد القومي في نتيجته كان عبارة عن تمثيل للشعب فيه المنتفون وفيه المعمال وفيه الفلاحون وفيه الموظفون وفيسه الذين في المعاشات وفيه كل حاجة بيهنلفا كلفا . ، وكما قلت ان الاتحاد القومي هذا هو عبارة عن الوسيلة التي بواسطتها نريد أن يحقب المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني والذي بواسطنها نقسدر أن نحمي أهدافنا في أقامة هذا المجتمع وسنسنطيع أن نحقق تطورنا بدون حرب أهلية وبدون مذابح ولا نصبح حرب طبقات أو حقد طبقات بالمحبة أو بالإخوة إلى أخر هذا الكلام » .

وقال في خطابه الى عمال المصافع في بور سعيد يوم ٢٣ ديسمبر الدس الفرض ان احنا نكون في الاتحاد القومي ، ان احنا ننمين في مجالس المحافظات او نتمين في المنصب الفلاني ، دا دليل على ان فيه ماس لا زالت رواسب الماضي متعلتة بيهم ، في الاتحاد القومي او في الحكومة او في كل منصب من المناصب العامة ، كل واحد فينا بيادي دوره في الخدمة العامة من اجل بناء مجتمع ترفرف عليه الرفاهيسة والشخص اللي يؤمن بأن عليه دور يؤديه ، ويقدر ياديه في اي مكان وفي 'ي منصب ، واما الشخص اللي بيعتقد انه ليست هناك وسيلسة او ليس هذا الا سبيل ، بحيث انه يتنطط من حتة لحتة يبقسي بينكر في نفسه وبينسي ان هو عضو في المجتمع وعليه ان يعمل من اجل رااهية عذا المجتمع و المن المدين المن المناسب أنه يعمل من المن الشعب اللي انتخب الاتحاد القومي والمال الشعب المحكم المحلي واللي أيد الاتحاد القومي وعمل على تدعيمه واقامته يؤيده الحكم المحلي واللي أيد الاتحاد القومي وعمل على تدعيمه واقامته يؤيده المحكم المحلي واللي أيد الاتحاد القومي وعمل على تدعيمه واقامته يؤيده المحكم المحلي واللي أيد الاتحاد القومي وعمل على تدعيمه واقامته يؤيده المحكم المحلي واللي أيد الاتحاد القومي وعمل على تدعيمه واقامته يؤيده المحكم المحلي واللي أيد الاتحاد القومي وعمل على تدعيمه واقامته يؤيده المسباب أنه بيمتبر ان اماله ستحقق عن هذا الطريق » .

وقال في ٢١ غيراير ١٩٦١ : « قلنا سنضاعف الدخل التوبي في عشر سنوات ، قلنا سنقيم مصافع وسنصلح الارض سوف نخلق لكل واحد عبلا شريفا ونخلق لكل واحد فرصة بحيث أنه يزيد دخله ، ولكن هل أرضى هذا طبقة المستفلين وطبقة الانتهازيين ، هل يرضى أن البلد دي تكون لكل ابنائها وكل واحد نيها ياخذ الفرصة وكل واحد نيها بجد العمل الشريف وكل واحد نيها يكون سيد نفسه طبعا لا ترضى طبقة المستفلين الا أن تستفل ولا ترضى طبقة الانتهازيين الا أن تجد الفرصة لتنتهزها لمسلحتها » .

وقال في الاسكندرية يوم ٢٦ يوليو ١٩٦١ : « قلنا نقضى على الانطاع ، هل قضينا على الاقطاع ؟ الاسرة التي بقي لها ٢٠٠٠ ندان و٥٠ لكل ولد من اولادهم كتلوا هذه الارض وانا اعرف مناطق نيها ٢٠٠٠ ندان ملكية لعيلة واحدة ولا زالوا يعتبرون انفسهم اسياد البلد كما كانوا تبل الثورة ولا زالوا ينظرون الى الفلاحين كعبيد • هل نقبل هذا في عهد الثورة 1٠٠ هل تبقى هناك ثورة وهذا الكلام مستمر أ لتكون هناك ثورة تسير في الطريق الاجتماعي لتحتق لهذا البلد كل ما تصبو اليه من امال لنقف ونقول الثورة انتهت وخلصت ونحن البلد كل ما تصبو اليه من امال لنقف ونقول الثورة انتهت وخلصت ونحن مرنا في الناهية السياسية ققط اما الثورة الاجتماعية لا . يقولون لنا ان هذا يؤثر على كفاية الانتاج وكفاية التنبية ـ واتركوا ما فات كما هو ـ لا يمكن كيف تكون هناك عدالة أد . كيف تكون هناك عدالة أد . كيف تكون هناك مساواة أد . كيف تكون هناك عدالة أو تكون هناك مساواة وتكون هناك مساواة أو تكون هناك مساواة أو تكون هناك عدالة أو تكون هناك ديموتراطية اذا كان هناك مساواة أو تكون هناك ديموتراطية اذا كان هناك مها

الشبعب يشتغلون عند ه / من الشبعب الطبعا لا يمكن أبدا » .

وتال في خطابه الى الشعب يوم ١٦ اكتوبر ١٩٦١ : « لقد وقعنا ضحية وهم خطير قادتنا البه ثقة متزايدة بالنفس وبالغير ، لقد كنا دائما نرفض المسالحة مع الاستعبار ولكنا وقعنا في خطأ المسالحة مع الرجعية لقد تصورنا انه مهما كان من خلاف بيننا وبين العناصر الرجعية غانهم ابناء نفس الوطن وشركاء نفس المسير ولكن التجربة اثبتت لنا خطأ ما كنا نتوهمه اثبتت التجربة أن الرجعية وهي من ركائز الاستعبار لا تتورع عن الارتكاز عليه بدورها لتسلب النضال الشعبي تراثه الاجتهاعي. اثبتت التجربة أن الرجعية على استعداد للتحالف مع الاستعبار ذاته لتستعيد مراكزها المنازة التي تتمكن بها من مباشرة استغلالها حتى ولو ادى ذلك الى أن تبكن له من التحكم في مقدرات الشعوب التي تنتمي اليها ، ولقد غير الاستعبار طريقة تسلله الى ارضنا في حسين اننا لم نفير طريقة مواجهتنا له ، وكنا وما نزال نقاوم احلافه العسكرية وتواعده بينها كان هو يتوارى وراء الرجعية وفي قصورها العالية المشيدة من استغسلال الجباهسير » .

وقال في نفس الخطاب : « ويتصل بهذا الوهم وهو تصور امكان المسالحة مع الرجميعة على اسس وطنية ذلك اننا في الوقت الذي اعلنا فيه ايهاننا بامكانية ازالة التناقضات الطبقية سلميا داخل اطار مسن الوحدة الوطنية كانت الرجعية تمشى في طريق اخر معاكس ، لم تكن التوى الرجعية بمثل طيبة الجماهير وسماحتها ونبلها ولقد راينا في سوريا كيف تكتلت الراسمالية والاقطاع والانتهازية مع الاستعمار للقضاء على مكاسب الجماهير ولضرب الثورة الاشتراكية ولاسترداد جميع امتيازانها ولو بالقوة المسلحة ولو باراتة الدماء » .

وقال في نفس الخطاب: « لقد وقعنا في خطأ كبير لا يتل أثرا عن الوهم الخطير الذي نسينا انفسنا فيه هذا الخطأ هو عدم كفاية التنظيم الشمبي . في هذا الوقت كله لم تشمر الرجعية بذرة من المرفان نجاه هذه الحرية التي تركت لها من غير استحقاق وانها المكس كان موتفها فلقد استعملت هذه الحرية لتضرب الشعب ولتخرب ولتدبر ولتنقلب علي اهدافه وخططه واحلامه وتشمل فيها النار جبيعا لا تهنم ولا تبالي . . وكان خطؤنا اننا فتحنا لها الطريق الى الاتحاد القومي نمكنت من شل فعلياته الثورية وحولته الى مجرد واجهة ننظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية » .

وتال يوم ٢٥ نونهبر ١٩٦١ : « واضح كل الوضوح ان الرجعية اللهت نفسها والرجعية مشيت في الاتحاد القومي وبعدين مابقيناش نقول ده رجعي ، كنا بنقول والله راجل طيب وماشي ، المهلية مش فلان رجل طيب لان هو في المهلية دي بيستغل مثلا عشرة الاف جنيه وبعمل

غدا ويوم الجمعة يعبل غول نابت وشوية هيش بخيسة جنيه ويلسم الناس وكل الناس قولوا ان غلان الفلاني ده راجل طيب . يعني العبلية هي استغلال وتغطية للاستغلال . او يدبع دبيحة كل شهر او شهرين ويجيب الناس اللي هو واخد غلوسهم وواخد عرق جبينهم ويوكلهم اكلة ويتولوا الله الراجل ده طيب دبع لنا دبيحة العبلية عشى عبلية سنة ولا عبلية صدقة باي حال من الاحوال العبلية عبلية حقوق وعبلية واجبات ، والله بكل اسف احنا برضه نكرنا في هذه الطريقة وانضحك علينا تهام زي ما انضحك على الفلاحين اللي بيدبحوا لهسسم الدبايح كل جمعة وبيغدوهم او بيعشوهم وقلنا والله غلان ده راجل طيب وغلان ده راجل نبه شيء لله « .

ثم قال عن السنين التليلة التي سبقت : « بعد سنة ١٩٥٧ رفسع الرجميون يقط اشتراكيتهم وقعلا هم اصلهم بيكسبوا من زيادة الانتاج واحد رجمي او رأسمالي مستفل او اصلا اقطاعي نلاقيه عامل جوابات ومعلق يغط في الاشتراكية وكلام . . ليه 1 طالما الاشتراكية يقط بس هم مسموطين طالما الاشتراكية شمارات بس هم زعلاتين ليه ٢ ده همهم عايزين كده ٠٠ مستمدين يحطوا شعراء في الاشتراكية اد اللي بنتولها عشرين مرة بس ما نحطش الاشتراكية موضع التنفيذ وما نطبقهاش ». « في سنة ١٩٦٠ انا كنت اشعر أن أحنا يمكن الدفع الثوري غير قائسم الثورة بدأت تتعثر الراسمالية المستغلة بدأت تنفذ وبدأت تتهرب وتتسلل الى الصف ، والامثلة كانت امامي واضحة وكانت امامي بابنة كل الخطر في أيه 1 في الراسمالية المستفلة والرجعية توشك أن تجند الوطنية أو تلم المثورة لحسابها الخاص» . «في سفة ٦٠ أنا كنت نهلى أتكلم وأقول سيطرة راس المال على الحكم سنة .١٩٦ أنا ابتدأت أشبعر بالخوف أو الخطر من سيطرة رأس المال على الحكم زى ما قلت لكم مش معنى سيطسرة راس المال على الحكم اني اجيب اللي بيبتوا الراسماليين والمليونيرات ويكونوا وزارة باي حال من الاحوال ، لا ، ولكن دول كانوا زمــان ببروحوا لملوزراء ومعروف انهم بنتعبل وزارة ده من شركة غلان وده من شركة علان ابتداوا دلوتتي ينفذوا الى كبار الموظفين . اللي حصلت مثلا في مديرية التحرير دي تبين معلا أن ميه خطورة من سيطرة رأس المال على الحكم ، لانه كان اللي في الوزارة اصله استاذ أو استساد مساعد في الجامعة وجه ونولى مسؤولية بهذا الشكل ثم بعد هذا تبسل انه ياخذ رشوة وهو بعد ما بقى وكيل وزارة يبتسى الواحد ساعسات بيشمر بالتلق والمخوف على مصيرنا وناس مشيوا بهذا الشكل وبيبتي ده من سيطرة رأس المال على المحكم لأن رد أنتاج مصانعنا والخصول على انتاج مصانع خارجية رغم اننا في حاجة الى كل مليم من العملة المسعبة ده ايضا بيبثل أن هناك خطر كبير لأن رأس المال بريد أن يسيطر على الحكم وينفذ مش قادر يسيطر من فوق اهو بييجي يسيطر من اي حلقة من الحلقات بيجدها ضعيفة » •

وأخيرا قال في نفس الخطاب : « حاولنا نحل بالوسائل السلبيسة حاولنا نحل في اطار من الوحدة الوطنية ولكن النية كانت من طرف واحد. لان هناك خلافات أساسية وخلافات جذريسة ولقينا الرجعية أما بتستكين بتستكين حتى تجد الفرصة وبتستكين لفاية الوقت المناسب وبنتزلسف وتتبلق علشان تحمي فلوسها وبتحمسي نفسها ولكن بتستكين للوقست المناسب ، ولكن هل نجع الكلام أللي قلناه هل نجع اللي قلناه أن أحنا عايزين نحل المتناقضات في داخل اطار من الوحدة الوطنية بالطـــرق السلمية ، لان ما نجمش ، من جانبنا تبين طيبة الشمب وتبين عمق هذا بنقول عايزين نممل محاولة جديدة تبين طيبة الشمعب وتبين عمق هسذا الشبعب الاصبل في الحضارة ، ولكن لا يمكن أن يتم عمل ألنية على اتمامه من جانب واحد ، أما المجانب الأخر فهو ينتهز أو ينتظر الفرص المناسبة». وفي يوم ٢٩ ثولمبر ١٩٦١ يعيد تأكيد نقده للنجرية ويشيهر الى « نسبية » الاوضاع الاقتصادية وبالتالي يعبر عن نقلة فكرية جديسرة بالتسجيل من التجريد الى الواقعية الاشتراكية ميقول: ﴿ وقد راينا مَي الاتحاد القومى انه حدث خطأ في التنظيم خطأ تنظيمي وانا قلت هذا الكلام في أول يوم ، الخطأ التنظيس ، أن الرجعية والرجعية كلمة نسبيسة استطاعت أن نتسلل وتبقى لها القيادة في كثير من منظمات الاتحاد التوسى ، قلنا أننا نريد أن نعطى القرصة لكل الشعب حتى ينظم ننسه في اطار من الوحدة الوطنية ويحل متناقضاته بالطرق السلمية رحبسوا جدا واستطاعوا طبعا لانهم الرباء ولهم نفوذ استطاعوا أن يصلهوا ويتولوا تيادات الاتحاد القومي ، أربد أن أقول لكم أنه بعد تحديد الملكية بمائة غدان ، أنا كنت بالامس اطلع على أسماء العائلات وما يملكون من ارض العائلات التي عندها مائة قدان ، توجد عائلة بها ٣٢ شخصا كل واحد يملك مائة غدان وهذا يعنى أن الاتطاع موجود طبعا فسى الترية وهناك عائلات بها ١٥ و١٨ غردا يملك كل منهم مائة قدان ٠ لا نظن اننا

ثم نقد نفسه نقدا ذاتيا شجاعا في ٢ يوليو ١٩٦٢ حين قال : « ان الفكر الثوري في تلك الفترة وهو يتطلع المسمى الوحدة الوطنية ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن وفي مواجهة الظروف المحيطة به وقع في الخطأ حين توهم أن الطبقة المحتكرة التي كان لابد أن تسلبها الثورة المتيازاتها الاستفلالية يمكن لها أن تقبل الوحدة الوطنية على قوى الشعب صاحبة المصلحة في الثورة ، ولقد كان من أثر ذلك أن محاولات التنظيم الشعبي التي جرت في ضباب هذا الوهم ما حدث في داخلها من عوامل الصدام بين القوى الثورية بالطبيعة والقوى المضادة للثورة بالطبيعة

مضينا على الاقطاع بتحديد الملكية بمائة قدان ٢ .

وما احدابها بالشيلل واقعدها عن الحركة بل وكاد أن ينحرف بها فيني بعض الاحيان عن الاتجاه الثوري الاصيل » •

الديموةراطية الاشتراكية

١٧ ــ لا نحتاج الفترات السابقة الى تعليق غفيها نجد عبد النامر في مرحلة تطور مكرى عميق وشامل ، ومن خلال حرارة التجربة التي خاضها نجد تيمه الثورية تتألق الى حد مواجهة نفسه ، ولا شك في أن عبد الناصر ١٩٦١ كان ، وسيبقى في التاريخ اكثر من عبد الناصر ١٩٥٢ . ذلك لان عبد الناصر في السلطة وفي وقت كانت زعامته قد قاربت أن تكون المنظورة ، وكانت قيادته لمائة لمليون عربي واقعا لا يستطيع أحد أن بماری نبه ، وکان قد قضی منذ عام ۱۹۵۲ سنوات مجهدة لم تخل سنة نيها بن صراع وتخللتها حرب ١٩٥٦ وهزيبتها العسكرية ٠٠ هسذا بالاضانة الى معارضة عبد الناصر في ذلك الوقت كانت مثل السباحة صمودا في مساقط الشبلالات . . كل تلك العوامل « الموضوعية » كانت كفيلة بأن تجنب عبد الناصر مخاطر ثورة جديدة ضد نظامه وضد المكارط وتجنع به الى الراحة او الياس ، وهنا تجلت عناصر « الثورية » مى جمال عبد الناصر باوضح ما يكون نواجه في عام 1971 ذات ثورة 190¹ وقادها مرة اخرى بصلابة نادرة نحو درجة أعلى من مراتب الثورات . وقد كان عبد الناصر مدركا تهاما عبء الثورة الجديدة ، ولعل النص الذي أوردناه من قبل عن تأملانه قبل ثورة ١٩٦١ يكشف عن مصدر الثورية التي كان يتمتع بها عبد الناصر ، انه الشعب ، اعنى السولاء المطلق للشمعب والارتباط بالشمعب وهده ، « لقد تضيت الايام الاخيسرة كلها المكر في شبعبنا العظيم في كل مكان في القرى وفي المسانع ومسلى الجامعات وفي المعامل وفي المواتع الامامية من خط النار المواجه للعدو ومع جنودنا وفي البيوت الصغيرة المضيئة بالامل في مستقبل انضل ». هكذا خال في ١٦ اكتوبر ١٩٦١ ولم يكن في حاجة الى أن يتول هذا لولا انه كان صادقا ميها يقول ، والواقع ان تاريخ عبد الناصر كله يقصبح عن فهمه لموقعه ، علم يكن يعتبر نفسه حاكما لَلثورة بل ثائرا في الحكم . ولم ينزدد أبدأ في أن يختار الثور ة في كل وقست شمر لهيه بأن الحكسم بكاد يطفى عليها .

على أي حال قان عبد الناصر كان يدرك أيضًا أن الانتقال من المفهوم

الليبرالي للديبوقراطية الى المفهوم الاشتراكي ليس نموا نمريا كميا بل هو تطور اسفر عن تغير نوعي في مفهومه للديبوقراطية ، وهو يعبر عن هذا المعنى تعبيرا صريحا في حوار دار يوم ٧ ابريل ١٩٦٧ خسلال مباحثات الوحدة الثلاثية مع العراق وصورية . قال : « لو كنت مالتنا يوم ٢٣ يوليو ما هي الديبوقراطية وما هي الحرية كنا أجبنك على هذا السؤال بس اجابتنا النهاردة تختلف كلية عن اجابتنا يوم ٣٣ يوليو . وحصل خلاف بيننا بعد ٢٣ يوليو على التفسير وصحبنا على التفسير اللي موجود في المبادىء الستة وكسان المبسل هو اطلاق الحرية البورجوازية قررنا اقامة الانتخابات في غبراير هذا في ٣٣ يوليو . وبعدين وجدنا لما جينا نبحث الاصلاح الزراعي اننا هانسلم البرلمان للاقطاعيين وجدنا لما جينا نبحث الاصلاح الزراعي لانهم هم اللي حياينجوا في البرلمان غفيرنا المفهوم واعلنا فترة انتقالية لمدة ٣ سنوات وعملنا دستور ١٩٥٦ فكان يوم ٣٣ يوليو ٢٥ ولكن هذا التغيير كان نتيجهة التطبيسيق مفهومنا يوم ٣٣ يوليو ٢٥ ولكن هذا التغيير كان نتيجهة التطبيسيق والمهارسية » .

١٨ — وكما انذا لسنا في حاجة الى تبطيق لبيان كيف انتقل عبد الناصر من المفهوم الليبرالي الى المفهوم الاشتراكي للديبوقراطية ، فاننا لسنا في حاجة فيبيان المفهوم الاشتراكي للديبوقراطية كما تبناه عبد الناصر الى مقرات من خطبه ، ذلك لائه قد تولى صيافته في الميثاق الذي صدر كوثيقة في ٢٠ يونيو ١٩٦٢ وان كان عبد الناصر قد وضع بعسض احكامه موضع التنفيذ منذ صيف ١٩٦١ منحن ننقله — مجمعا — مسن الميثاق ذاته ،

أولا - ديموقراطية الستراكية:

«أن الديبوتراطية هي الحرية السياسية والاستراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الانتين انهما جناها الحرية المتيتية وبدونهما أو بدون أي منهما لا تستغيع الحرية أن تحلق اللي أغاق الغد المرتقب » ، « أنه لا معنى الديبوتراطية السياسية أو الحرية في صورتها السياسية من غير الديبوتراطية الانتصادية أو الحرية فلي صورتها الاجتماعية » ، « أن حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق في لقمة العيش ، أن حرية التصويت من غير لقمة العيش وضماتا

نقدت كل تيبة واصبحت خديعة مضللة للشعب » ، « ان الديبوقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديبوقراطية الاجتباعية وأن المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات الا أذا توافرت له ضمانـــات ثلاثة: أن يتحرر الانسان من الاستغلال في جميع صوره ، أن تكون لله الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثورة الوطنية ، أن يتخلص من كل تلق يهدد أمن المستقبل في حياته ، بهذه الضمانات الثلاثة بملـــك المواطن حريته السياسية ويتدر أن يشارك بصوته في تشكيل سلطة الدولة التي يرتضي حكمها » ،

ثانيا ــ تمالف قوى الشعب :

(۱) « أن الديبوقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات ، أن الديبوقراطية حتى بمعناها المجرعي هي سلطة الشبعب كالشبعب كالمسلطة مجهوع الشبعب وسيادته ، والعسراع الحتبي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله وانكاره وأنما ينبغي أن يكون حله سلميا في اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب المروق بين الطبقات » .

- (٢) « أن الرجعية تتصادم في مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته ولهذا فأن سلبية الصراع الطبقي لا يمكن أن تتحقق الا بتجريد الرجعية _ أولا وقبل كل شيء _ من جميع اسلحتها » . « أن تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب أن يستط » .
- (٣) « لابد أن ينفسح المجال بعد ذلك ديبودراطيا للتفاعيل الديبودراطي بين قوى الشيعب العاملة وهي : الفلاحون والعبيال والجنود والمثقون والراسمالية الوطنية ، أن تحالف هذه التوى المبثلة للشيعب العامل هي البديل الشيرعي لتحالف الاقطاع وراس المال المستفل وهو القادر على أهلال الديبوقراطية السليمة محل الديبوقراطيية الواحدة الرجعية » . « أن استبعاد الرجعية يسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة ونفتح الطريق أمام ديبوقراطية جبيع قوى الشيعب الوطنية » .

نالانا _ تنظيم التمالف :

« ان الوحدة الوطنية التي بصنعها تحالف هذه القوى المثلة الشعب هي التي تستطيع ان تقيم الاتحاد الاشتراكي العزبي ليكون السلطة المبثلة للشعب والدائعة لامكانيات المثورة والحارسة على قيم الديموقراطية السليمة » . « إن التنظيمات الشعبية السياسية التي تقوم بالانتخاب الحر المباشر لابد ان تتمثل بحق وبعدل للقوى المكونة للاغلبية وهي التوى التي طال استغلالها والتي هي صاحبة مصلحة عبيقة في الثورة كما انها بالطبيعة الوعاء الذي يختزن طاقات ثورية دائمة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان ، وكل ذلك للاغما عما عيه من دائمة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان ، وكل ذلك للاغما عما عيه من نابعة من مصادرها الطبيعية الاصبلة ، ومن هنا عان الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبيسة والسياسية على جميع المستويات بما عيها المجالس النيابية باعتبارهم اغلبية الشعب كما انها الاغلبية التي طال حرمانها من صفع مستقبلها وتوجيهه » .

رابما _ قيادة التعالف:

(۱) « ان الحاجة ماسة الى خلق جهاز سياسي جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجند العناصر المالحة للتبادة وينظم جهودها ويطور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات » .

(٢) « أن جماعية القيادة ليست عاصما من جموح الفرد محسب. وانما هي تأكيد للديموقراطية على أعلى المستويات » ،

« ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستبرار موق اجهزة الدولة المتغينية ، مذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظلم عيادة الشعب . . كذلك عان الحكم يجب أن ينقل باستبرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجيا ألى أيدي السلطات الشعبية » .

خلاصة وتعليق:

19 ـ خلاصة النظرية الديبوتراطية التي جامت في الميثاق هي أن الديبوتراطية السليبة تتكون من عنصرين: تحرر ومبارسة ، وأن غايتها أن تنقل سلطة الدولة الى السلطة الشميية ، أما عن التحرر نهو لا يتحقق الا بتحرير الفرد من القهر الاقتصادي والفقر وهذا يعنسي أن الاشتراكية عنصر اساسي وأولي لامكان قيام ديبوقراطية سليبة ، أو _ كما قال عبد الناصر _ * هناك أنصال عضوي بين الاشتراكيسة والديبوقراطية حتى ليصفق القول بأن الاشتراكية هسسي ديبوقراطية الاقتصاد كما أن الديبوقراطية هي اشتراكية السياسة » ،

اما عن الممارسة فيجب اولا عزل او استبعاد اعداء التحسيرر (الاشيتراكية) اعداء الشيعب ، ويبقى « الحرية كل الحرية للشيعب » . ولكن الشيعب مكون من قوى اجتماعية لها مصلحة مشتركة في الاشتراكية ولكنها تختلف فيها عدا ذلك مصلحة ومقدرة وتفصل فيها بينهها فسروق الجنهاعية وثقافية ، هؤلاء جبيعا يجب أن يمارسوا حرياتهم في نطاق موتفهم الموحد من عدوهم المشترك » اي أن يقيموا فيها بينهم حلفا أو جبهة ، أما الفروق بينهم فانها لابد إن تفويه سلميا اي بدون صراع عدائي بين تلك القوى ، غير انه نتيجة ظروف تاريخية طل فيها استغلال العمال والفلاحين وتعبيرا عن ظروف واقعية انهم يمثلون اغلبية الشعب ، فلابد من ضمان ، « ير على الاقل من مقاعد المنظمات المتخبة للعمال والفلاحين ، من ضمان ، « ير على الاقل من مقاعد المنظمات المتخبة للعمال والفلاحين ، التاريخي واخراجهم من سلبيتهم الموروثة ، ولكن لما كان كل تحالف لابد

له من قيادة ، وكانت الديموتراطية لا تسمع بسيطرة « طبقة » ، فلابد من أن يقود التحالف حزب يتكون من المناصر القيادية بصرف النظر عن انتمائها الى أي من القوى المتعالفة ،

لقد أوردنا هذا التلخيص في نقرتين لنفرق بين مضمونيهما وذلك لانهما لا يستويان حجيه والزاما ، الفقرة الاولىسى تضمتت المبدأ الديبوقراطي الملزم دائما وهو الا ديبوقراطية بدون اشتراكية في مصر وفي كل المجتمعات النامية في هذا العصر ، اذ تكون الاستراكية هي المبدأ الاقتصادى السليم للتنبية وحل مشكلة الفتر بالنسبة لاغلبية الشسعب . اما الفقرة الثانية فقد تضمنت اسلوب الممارسة الذي رأى الميثلق أنسه مناسب للواقع المصري حين اصداره ، فالعزل والاستبعاد اسلسوب لمواجهة اعداء الثورة الاشتراكية ، فهو يتوم على أن ثبة قوى قائمة مناهضة للنظام الاشتراكي ، وهو يتسم أو يضيق تبعا لنبو أو الكماش تلك التوى . وفي عامى ١٩٦١ و١٩٦٢ لم تقابل اجراءات التحسول الاشتراكي بمقاومة ظاهرة جدية ماكتفي الميثاق بتجريد الرجعية مسن اسلحتها عن طريق « القانون » (تحديد الملكية - الحراسة - العزل ، ،) وهذا ليس مبدأ ديموقراطيا ، ذلك لانه يقترض ابتداء أن الاشتراكيين في السلطة حيث يستطيعون تجريد الرجعية مسسن اسلحتها بالوسائل التشريعية ؛ ولا يكون الاشتراكيون في السلطة دائما ، كما أنه يفترض ان الرجعية لن تقاوم فيكتفى بتجريدها من اسلحتها ، ولكن الرجعية قد تقاوم وبضراوة خاصة اذا امتلكت اكثر الاسلحة مقدرة على المنف : السلطة . اي أن أسلوب التعامل مع الرجعية يتوقف في النهابة على موتف الرجمية ذاتها ونوع الاسلحة التي تستميلها ، وهذا ليس موتفا مبدئيا . ثم ناتى لفكرة التحالف ، وهـن - ايضا - ليست مبدأ ديموتراطيا ، ولكنها اسلوب ديمونراطي تواجه به توى مختلفة أمسلا عدوا مشتركا في ممركة مشتركة فتؤجل منراماتها ، الى أن تنتصر ، فهى ــ دائما ــ مؤقتة ومرحلية الى أن تنتصر في معركتها المستركة ، وهي دائها _ متوقفة _ على الالمتزام المتبادل بين اطرافها بالتحالف الى هين النصر ، ماذا انتهت ممركتها عادت الى مواقفها المختلفة ، او تحالفتت مرة أخرى على هدف مشترك جديد ، وأن أنفض أحسد أطراف الحلف وحاول أن « يبلع » أو يصني أو يسير على حلفائه من خلال الجبهــة لا بد ان تنغض الجبهة أو الحلف ، وكل هذه بدهيات يعرفها علم السياسة ويعرف أنها تكتيكية أو أستراتيجية _ تبعا لموضوع التحالف _ ولكنها ليست مبدئية ، بمعنى أن التحالف ليس مقصودا بذاته بل هو مقصصود لتحتيق الغاية التي نسم التحالف من أجل تحقيقها . عنصر الفاية هذا يجعل الموقف من التحالف مختلفا تبعا للموقف من غايته . مالرجميــة قد تتحالف كما يتحالف التقدميون ، كما تتحالف الدول علي الدفاع

او العدوان . ولما كانت الغاية مجرد نوايا سعلنة ، والنوايا لا يعتد بهــــا كثيراً في السياسة ، فإن الضمان الحقيقي هو أن قيادة التحالف ، في معارك التحرر الوطني مثلا ، قد يضم التحالف جماعات ومجموعات واحزابا وقوى مختلفة ، وقد يقبل المتطوعون حتى بدون سؤال عنن بواهثهم ويكفى أن تكون القيادة _ قيادة التحالف _ وطنية تحرريـة . كذلك الامر اذا كان التحالف على غاية الاشتراكية ففي مرحلة معينة تد بضم التحالف قوى كثيرة وقد يكون من بينها صفار الراسماليين او حتى متوسطوهم اذا كانت المرحلة مرحلة تنمية بالدرجة الاولى ، ويبتى الضان الحقيقي لاستمرار التحالف ونجاحه مي أن تكون قيادته للاثستراكيسين ، ثم ناتي الى « تفويب الفروق بين الطبقات سلميا » . وهو أيضا ليس مبدأ ديبوقراطيا بل هو أسلوب ديبوقراطي مناسب لظروف خاصة تتحقق غيها كـل شروطه ، وأول شروطه أن تكون سلطة الدولة في يسد الاشتراكيين لاتهم وحدهم الذين يستهدنون « تذويب النروق بين الطبقات » . وهي حينئذ تتم سلبيا حتى بدون نص ، اولا ، لانه لا توجد دولة في العالم أيا كان نظامها تقبل تذويب الفروق بين الطبقات بالعنف ، ثانيا ، لأن الوسيلة السلمية لتذويب الفروق بين الطبقسات « سلميا » هو التشريع وهو ما يعنى أن الاشتراكيسين في السلطسة يستعلمون الدولة في تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية بحبث يؤدي ذلك الى تذويب الفروق بين الطبقات . هذا الشرط لا يتحقق دائما خالراسهاليون مثلا « يؤمنون » بان الفروق بين الطبقات امر طبيعي ومفيد ولا يجوز التدخل لاذابتها أو أزالتهما ، وبالتالسي حين يستولى الراسماليون على الحكم في اية دولة لا يكون ثمة مجال لتذويب الفروق بين الطبقات سلمها ، ولقد اعترف صاحب المبثاق بهذا قبل أن يصلمر الميثاق بعالمين ، قال جمال عبد الناصر في ٩ يوليو ١٩٦٠ : « في محاولة التلة التي لا تملك الاحتفاظ بما تملكه ومحاولة الكثرة التي لا تملك الفرصة المتكافئة لكي تستعيد حقوقها يصبيع الصراع الدبوي امرا محتما باعتباره الطريسق الوهيد الى التغيير ، . . ولعل هذا يفسر اختيار الاشتراكية طريقا والتحالف وسيلة اى ليجنب مصر الصراع الدموي المعتوم ٠٠٠ واخيرا قان ضمان ٥٠ ٪ للعمال والفلاهين ليس مبدأ ديموةراطيا ولكنه الملوب ديبوقراطي لمعالجة مشكلة التخلف التاريخي السذي اسساب الممال والقلاحين نتيجة لظروف سابقة قحملهم على العزلة والانعسزال والخانهم من خوض المعارك السياسية والانتخابية التي لا يتقنون غنونها ولا يطيئون تكلفتها ٥٠ وهو غلرف طسارىء لا يتيد المهسال والفلاحين فيما لو اختاروا لانفسهم ساحة المعارك السياسية ليحصلوا بالمسهم على ما يستحتون ،

> هــذا راينا علمله أن ينفع الذين في حاجة اليــه . ١٢ يناير ١٩٧٧

فهـــدس

س

4

اؤلاً: الاخزاب والدستور

- البيان القرار
- اللوة المنزمة للقرار
- **ـ مفاطر عدم الدستورية**
 - ـ نظام العولة
 - ـ الفروج من المأزق
 - ـ تعديل المستور

77	شانيا: تاريخ مشكلة الديموقر إطبية
	ـ ازمة الديموقراطية قبل ١٩٥٢
	ـ ديگتانورية الراسمالية
	ے تعن غدیو عصر
	_ الاحفاق الجنافي
	- 11244
	ـ التظاهـــر
	ہ المطہبوعات
	ـ المكم المسكري
٥١	<u> ثالثاً</u> : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢
	ـ البعث عن الطريق
14	رابعاً: مرحلة النجارب ١٩٦١-١٩٩١
	ـ معاولة التعرير
	ـ الاصلاح الزراعي
	ـ سيطرة الرأسمالية على العكم
	ــ الإنهاه الى الشعب
	- هيئة التمرير -
	ب الاتماد اللومي
	ـ فلاصة التهرية
	ـ القطأ في التجربة
	ـ الفطأ الاساسي
	ـ رأسطلية الدولة
	ے تمامل العبال معامل العبال
	ـ الطبقة الجديدة م ع بين بيرة
	_ جرثومة الليبرالية
۱۰)	خاساً: مرحلة النسجيح ١٩٧١-١٩٧١
	ـ فورة التصميح
	- ا لمد اق
	ـ خلاصة وتعليق
	.LL.

	ـ النجاح والاخفاق
	ـ السباق الى النفاق
	ـ السلطة التنفيذية
	ـ عماولة اغيرة
	→ ال ثوق… ث
	ـ أي مفترق الطرق
140	سادساً: النقدم الى الخلف ابنداء من ١٩٧١
	ے عبود علی بندء
	ـ اولا / ع ودة الرأسمالية
	- الانفتاح
	ـ هافتمىــار
	ـ المعركة العارية
	ـ فانيا / الحاكم الحكم
	« नाता) ।हिन्दार « ।धाधः »
۱٦٣	سابعاً: مشكلة الديموقر إطية في المرحلة المحاضرة
	ـ الاتجاه المام
	ـ التركـــة
	ے تناقضات المرحلة
٧٢	شامناً: لا للاحزاب
	۔ ایس ہ احسزاب ؟
M	تاسعاً: ما العمل ؟
	_ الحل الديموقراطي
	- الدفاع عن الشرعية
	ــ تحالف قوى الشعب العاملة
141	عاشك : ما تبقى من جبل الثلج
	_ ہیــان
	ـ بيـــــــــــــــــــــــــــــــــــ

جمال عبد الناصر من الديموتر، طية الليبرالية السلم الديموتراطية الاشتراكية (دراسة في اتواله)

صر١٩٧

- ۔ مقدمة
- تحرير الفلاهين
- سيطرة رأس المال
- الترجه الى الشعب
- التنمية الرأسمالية
 - ۔ النکسومیں
- النقد والنقيد الذاتي
- الديموقراطية الاشتراكية

أولا: ديموقراطية اشتراكية

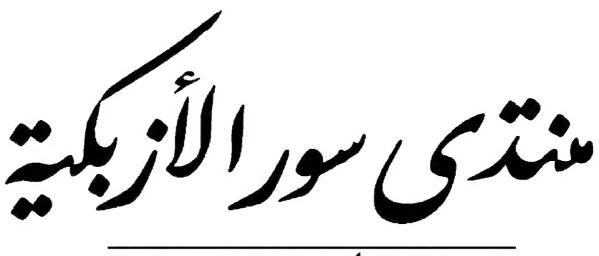
ثانيا : تحالف قوى الشعب

كاللا : تنظيم التمالف

رابعا : قيادة التحالف

خامسا : الديموقر اطية الشعبية

ـ خلاصة وتعليق



WWW.BOOKS4ALL.NET

https://www.facebook.com/books4all.net